جامعة الكوفة / كلية الآداب
قسم التاريخ

سياسة بريطانيا تجاه عُمان
١٨٥٦ـ ١٨٩٨

أطروحة تقدم بها الى مجلس كلية
الآداب جامعة الكـــــــوفة الطالب

مقدام عبد الحسن باقر الفياض

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

بإشراف
صالح محمد العابد

ربيع الثاني ١٤٢٧هـ   آيار ٢٠٠٦م

شكر وتقدير

لعلّي لا أزعم أني أوفيّ اصحاب الفضل فضلهم بالذكر والشكر فحسب، لكني أشهد الله تعالى أني ممتن لكل من كانت له يد في هذه الاطروحة، أساتذةً وزملاءً، مختصين وغير مختصين، وأني مَدين كل الدين للأستاذ الدكتور صالح محمد العابد، الذي زاد على تفضله بالاشراف على الدراسة كرماً في النفس والوقت والجهد، وثقةً علمية بالباحث، وقد والله لم يبخل عليَّ بشئ من علمه الغزير وخبرته الواسعة، وكان لحضوره بين ثنايا الاطروحة وإشاراته البارعة أهمية اعتز بها كل الاعتزاز أطال الله في عمره وأدامه ذخراً وزاده شرفاً وعلماً.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بفائق شكري وخالص امتناني لأستاذي الدكتور نذير الهنداوي، لما تحمله من جهد في مراجعة بعض فصول الاطروحة وتقويمها. وان كان هناك فضلٌ لا ينسى فهو فضل أستاذي الدكتور كمال مظهر احمد الذي تعلمت على يديه أن لا أطلق الاحكام جزافاً بل كيف تكون القراءة الصحيحة للنصوص الأجنبية، فله مني كل التقدير والاحترام. ويسعدني أن اقدم شكري إلى الأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني، لما قدمه من مساعدة وملاحظات عند اعداد مقترح الأطروحة.

واتوجه بعظيم الشكر وخالص الدعاء إلى الاخ الكريم الدكتور مشعل العونان المدرس في قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة البصرة، الذي فتح لي قلبه قبل مكتبته، ولم يضنَّ عليّ بمشورةٍ أو رأي واستضافني في منزله البصري العامر، لا سيما في المرحلة الاولى من الدراسة.

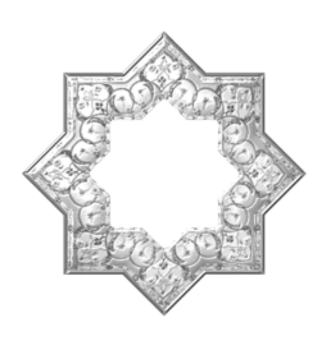
وأذكر بالشكر والثناء الجزيلين المساعدة العلمية والتشجيع والمتابعة المخلصة التي أبداها أستاذي الدكتور صادق ياسين الحلو، واشكر أيضاً الدكتور رياض جاسم محمد الاسدي في مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، لأنه قدم لي الكثير من المصادر المهمة والملاحظات القيمة.

ويلزمني الوفاء تقديم الشكر والتقدير إلى النخبة الفاضلة من اساتذتي الاجلاء في قسم التاريخ، وأخص منهم بالذكر الدكتور علاء حسين الرهيمي والدكتور علي عظم الكردي، فقد كان لرعايتهما الاخوية الوفية للباحث ابلغ الأثر في تسديد خطاه.

وأجد من حق الوفاء أن أذكر بالاجلال والاكبار المساعدة الرائعة التي ابداها اثنان من اشقائنا العمانيين، وهم السيدان الفاضلان طه سليمان الكشري وفيصل سليمان الجابري، اللذان مدّا يد العون والمساعدة وتفضلا بتزويدي عددٍ من المراجع الهامة.

ويقتضي جميل العرفان والوفاء أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى كل العاملين في مكتبة مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، والمكتبة المركزية/ جامعة بغداد، والمكتبة المركزية/ الجامعة المستنصرية، ومكتبة معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد، ومكتبة كلية الآداب، جامعة الكوفة. وأثمن واقدر جهود زميلي الأخ أنيس والأستاذ غسان المالكي لتعاونهم في ترجمة الكثير من الوثائق والكتب، ولصبرهم الجميل على منحى الباحث ومشرفه في اعادة النظر في النصوص المترجمة أكثر من مرة، قبل اقرار صيغتها النهائية. واقدم شكري الجزيل إلى الاساتذة الذين قوموا الأطروحة من الناحية اللغوية.

وإنْ كانت الكلمات لا تفي حق احدٍ ممن اشكرهم فأولئك هم أهل بيتي، الذين غمرني فيض حبهم، وتحملوا منغصات البحث الكثيرة، فكانوا خير حافزٍ لي على مواصلة دراستي الاكاديمية. وشكري إلى كل من ابدى المساعدة أو أسدى النصيحة، وجزى الله تعالى الجميع عني خير الجزاء وأوفره.



جدول المختصرات

١ـ الانكليزية	
Arabian Bounderies	- Arabian Bounderies: Primary Documents 1853-1957
Arabian Treaties.	- Arabian Treaties: Primary Documents 1600-1960
Dep	- Department
ed	- Editor
Govrt	- Government
P	- Page
Para	- Paragraph
R.E	- Records of Emirates: Primary Documents 1820-1958.
R.O	- Records of Oman 1847-1847
Ruling Families	- Ruling Families of Arabia Sultanate of Oman: The Royal Family of Al Bu Said
Sec	- Secratery
The Administration	- The (Persian) Gulf Administration Report 1873-1947.
Vol	- Volume
F.O	- Foreign Office Records
٢_ العربية	
-من دون ذكر تاريخ الطبع	د ((ت))
-من دون ذكر مكان الطبع	د ((ط)).

قائمة الملاحـــق

(١٥)	يعترض فيها على التشدد البريطاني في مراقبة تجارة الرقيق عام ١٨٩٠.	
الملحق (١٦)	البيان الذي أصدره السلطان فيصل بن تركي يعلن فيه أن مسقط ومطرح تحت الحماية البريطانية.	٢٩٤

المحتويات

المقدمة

لقد شكلت منطقة الخليج العربي، وعُمان على نحوٍ خاص، احدى الاهداف المهمة والمبكرة لمطامع بريطانيا التي مثلت آنذاك القوة البحرية المتفوقة في المحيط الهندي، و مع اتساع نفوذ شركة الهند الشرقية الانكليزية وهيمنتها في الهند فقد ازدادت اهمية موقع عمان الستراتيجي المتميز، لدرجة ان البريطانيين عدّوها خط الدفاع الأول عن ممتلكاتهم في شبه القارة الهندية ونقطة ارتكازٍ بالغة الاهمية في صراعهم ضد القوى الاوربية المنافسة، ولا سيما فرنسا.

وقد تمكنت بريطانيا _ بفعل حسن توظيفها لسياستها المحكمة وتنوع المنافذ والوسائل المتخذة لذلك_ من مدِّ نفوذها على عُمان اقتصادياً وسياسياً منذ أوائل القرن التاسع عشر، ومن هنا ستكون مهمة هذه الدراسة كامنة في معالجتها أساليب السياسة البريطانية تجاه عمان على نحوٍ شامل خلال مرحلة امتدت اكثر من اربعة عقود، ابتدأت بوفاة آخر سلاطينها الأقوياء (سعيد بن سلطان) في عام ١٨٥٦، والتي مثّلت نهايتهِ نهايةً لعهد القوة والازدهار، وبداية لمرحلة جديدة من الضعف. وتنتهي بعام ١٨٩٨، وهو العام الذي وصلت فيه المنافسة الدولية، ولا سيما بين فرنسا وبريطانيا على عمان، إلى أخطر مراحلها.

ونجد أن بريطانيا قد تعاملت مع عُمان في هذه المرحلة على أساس أنها منطقة نفوذ مغلقة لها، تشرف عليها حكومة الهند، في الوقت نفسه الذي شهدت فيه عمان انكماشاً اقتصادياً وسياسياً كبيرين، بعد أن فقدت جُزءَها الأفريقي وأُحيل أكثر النشاط التجاري إلى أيدي التجار الهنود؛ رعايا بريطانيا.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات والكتب التي عالجت تأريخ عُمان وطبيعة علاقاته الخارجية في مراحله المختلفة، فإن هذا الموضوع ما زال له حاجة إلى المزيد من الدراسة المُعمقة والمتخصصة الشاملة المعتمدة على آخر ما توافر من وثائق وابحاثٍ لتهيأة فهمٍ أوسع ومعرفة واضحة جلية لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي مارست فيها بريطانيا نشاطاتها الملحوظة في حياة العمانيين.

ولقد واجهت الباحث، وهو يتصدى لدراسة الموضوع، جملة صعوباتٍ، منها محدودية الدراسات العربية التي كرست للبحث في النواحي المتنوعة للسياسة البريطانية تجاه عمان في هذه المدة بشكل خاص، فضلاً عن أن الدراسات التي تناولت الموضوع عموماً لم تفِ بالاجابة عن الكثير من التساؤلات التي تخطر في خلد الباحث المتتبع والتأريخي لفهم التغييرات والانعطافات التي ميّزت السياسة البريطانية قبل عام ١٨٦١ وبعده، كما عانى الباحث من قلة المؤسسات العلمية التي يمكن أن يرتادها لمثل موضوعات بحثه، ذلك لأن الكثير من المؤسسات العلمية العراقية قد تعرضت للتعطيل بعد احداث نيسان ٢٠٠٣ ومن بينها مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة، الذي كان معيناً لا ينضب يستقي من ارشيفه الباحثون كماً هائلاً من الوثائق الأجنبية المنشورة وغير المنشورة، يُزاد على هذا أن الباحث قد واجه تغاضياً ملحوظاً من دور الارشيف البريطانية التي أهملت الرد على رسائله، وتحفظاً زائداً من القائمين على السفارة العمانية مما يدعو إلى الاستغراب

والاسف. ولكن تم بفضل الله عز وجل انجاز هذا الجهد العلمي على الرغم من كثرة المواجهات والمحن.

ولقد انعقدت الأطروحة على مقدمة وفصولٍ خمسة وخاتمة، تضمنت المقدمة تحليلاً لأهم المصادر التي استقى منها الباحث معلوماته . وعلى الرغم من أن موضوع البحث متعلق بمرحلة ما بعد وفاة السيد سعيد فأن بعض ملامحه الاساسية تعود بجذورها إلى ماضٍ أبعد؛ لذلك تناول الفصل الأول عرضاً مركزاً للسياسة البريطانية تجاه عمان وممتلكاتها في شرق افريقيا قبل عام ١٨٥٦، الأمر الذي مهّد لها السبيل لإحكام نفوذها والتحكم بمسار الاحداث التي تلاحقت بعد تلك السنة، واشتمل الفصل الثاني على اربعة مباحث، تعرضت الثلاثة الأولى منها لدراسة الخطط البريطانية لمواجهة الازمة المحلية الناشبة بين ورثة السيد سعيد والتي أدت إلى حدوث الاضطرابات في عمان، ومن ثم تقسيمها إلى دولتين منفصلتين عام ١٨٦١. على حين تناول المبحث الأخير لهذا الفصل تحليل استغلال بريطانيا لتداعيات الانفصال وحالة الضعف التي أصابت عمان والتغييرات السياسية والاقتصادية الجذرية التي حولت البلاد الى منطقة محكمة للنفوذ البريطاني.

وكُرس الفصل الثالث من الأطروحة لمتابعة الموقف البريطاني من عمان في مرحلة حرجة من تأريخها، تميزت بتقلبات متتالية في نظام الحكم بين عامي ١٨٦٦ و١٨٧٢، وقد تناول المبحث الأول الصراع الأسري على السلطة بعد اغتيال السيد ثويني عام ١٨٦٦، وتناول الثاني سياسة بريطانيا تجاه حكم الإمام عزان بن قيس (١٨٦٨-١٨٧١)؛ إذ حدد موقفها من مسألة عودة الامامة إلى رأس السلطة في عمان، وانعكاس ذلك على نظرة النظام الجديد إلى مصالح بريطانيا ورعاياها، أما المبحث الأخير فقد عرض لسياسة الاسناد التي اتبعتها بريطانيا تجاه تركي بن سعيد (١٨٧١-١٨٨٨) في المرحلة الاولى من حكمة التي امتدت ما بين عامي ١٨٧١و١٨٧٢.

اما الفصل الرابع فتابع في مباحثه الاربعة مساعي بريطانيا نحو احكام سيطرتها على عمان خلال المدة الثانية من حكم تركي بن سعيد التي أمتدت ما بين عامي ١٨٧٣و١٨٨٨، وشكل موضوع تجارة الرقيق ودوافع بريطانيا في حظرها محوراً للمبحث الأول منه، على حين خُصصت المباحث الأخرى لدراسة الاجراءات البريطانية المختلفة التي واجهت بها الاوضاع السياسية المتقلبة لحليفها السلطان تركي وهو يقاوم الحركات القبلية المسلحة ضده، وعجزه عن صدها من دون الدعم البريطاني؛ مما أفضى في النهاية إلى قبوله فرض الحماية على السلطنة في عام ١٨٨٦م.

وجاء الفصل الخامس وهو الأخير مهتماً بدراسة الظروف الجديدة التي مرت بها عمان إثر وفاة السلطان تركي عام ١٨٨٨، وموقف بريطانيا من خليفته السلطان فيصل، ومتابعة الظروف الإقليمية التي أدت إلى عقد المعاهدة البريطانية ـ العمانية لعام ١٨٩١، ونتائجها التي ضمت بقية مشيخات الخليج العربي وهذا ما تضمنته المباحث الثلاثة الأولى، اما المبحث الرابع فقد انعقد على دراسة التأثيرات السلبية لثورة القبائل في عمان سنة ١٨٩٥ على مجمل السياسة البريطانية في البلاد. وأختتم هذا الفصل ببحث أهم القضايا الرئيسة المسببة لإشعال فتيل الازمة بين بريطانيا من جهة وفرنسا الطامحة في بناء مركزٍ مرموق لها في مدخل الخليج العربي من جهة أخرى.

وقد اعتمدت الدراسة على مصادرٍ كثيرة ومتنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق البريطانية المنشورة التي أشرفت على طبعها دور الطباعة الحكومية في لندن على شكل اصدارات ارشيفية (Archive Aditions)؛ إذ شكلت مادةً في غاية الاهمية للباحث، وأسهمت إلى حدٍ كبير في مساعدته على متابعة سياسة بريطانيا، واعادة بناء خطوطها الاساسية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية كافة.

وقد تمَّ اعتماد مجموعة وثائقية مهمة ذات مادة علمية غزيرة تخص تأريخ عمان، هي:
Records of Oman 1867-1947.

المطبوعة عام ١٩٨٨ والتي ضمّت اجزاؤها الثمانية اكثر الوثائق البريطانية ذات العلاقة بتاريخ عمان الحديث. مصورةً ـ مع استثناءاتٍ قليلة ـ من اصولها المحفوظة في دائرة سجلات الهند ومكتبة التاج البريطاني في لندن. وشملت المعاهدات والتقارير والرسائل المتبادلة بين موظفي المقيمية البريطانية في بوشهر وحكومتي بومباي وكلكتا، وكذلك المراسلات بين الهند ولندن، فضلاً عن الرسائل والتقارير والملاحظات التي اعدها الوكلاء السياسيون البريطانيون بمسقط، ونسخاً من مراسلاتهم الشخصية مع السلاطين والمسؤولين العمانيين، أغلبها تُنشر للمرة الأولى.

ومن الجدير بالذكر أن معد الوثائق (آر. دبيلو. بيلي R.W. Bailey) قد حرص على نسبتها إلى الاضابير الأم التي تنتمي إليها بكتابة الاحرف والارقام اللازمة لذلك في الجزء الأعلى لكل صفحة أو تقرير، وافرد لجميع المجلدات بأقسامها كافة مقدمات تاريخية وافية توضح مراد الوثائق وتعطي لمحة موجزة عن العهود المتعاقبة التي تتحدث عنها. وعلى الرغم من أن بداية التحديد الزمني لعنوان المجموعة يشير إلى عام ١٨٦٧؛ فإنها زيادة على ذلك تحتوي على مادة وثائقية مهمة تبدأ منذ عام ١٨٤٧، وأن كانت احداثها متباعدة زمانياً ومتداخلة فيما بينها احياناً؛ والسبب في ذلك فيما يبدو أن الوكلاء المحليين والموظفين البريطانيين في وكالة مسقط كانوا ينقلون معهم ارشيفهم الرسمي كلما تم تغييرهم، ولم تُضبط تقارير الوكالة السياسية البريطانية وتبوب إلا في عام ١٨٦٧ حينما بدأت عمليات ارشفة الوثائق التي تخص عمان بشكل منظم؛ وهذا ما يفسر عدم وجود سجلات وثائقية معتبرة حتى ذلك التأريخ.

وثمّة مادة تعد ذات أهمية كبيرة لموضوع الدراسة تضمنتها المجموعة الوثائقية المعنونة:
The (Persian) Gulf Administrations Reports 1873-1947.

وهي مختارات وضعها (جيرارد كروس Gerrard Cross) عام ١٩٨٦ مستقاة من سجلات حكومة الهند البريطانية ووزارة الخارجية في لندن. بعشرة مجلدات؛ ضمت التقارير الادارية السنوية التي رفعتها المقيمية البريطانية ووكالاتها السياسية في انحاء الخليج العربي. وقد خُصِّصت اقساماً مستقلة منها لتقارير الوكلاء البريطانيين في مسقط المرسلة إلى بوشهر، وقد أسهمت المعلومات السياسية والتجارية القيّمة الواردة في مجلداتها: (الثاني والثالث والرابع) في القاء الضوء على المشاكل الرئيسة التي عالجها الفصلان الرابع

والخامس من الأطروحة؛ علماً أن عملية استقاء المعلومات من هذه المجموعة لم تكن بالعملية اليسيرة بمكان، فبقدر تعلق الامر بعمان تجد تقاريرها ـ في الاعم الاغلب ـ مبعثرة وموزعة بصورة غير منسقة على اجزاءٍ كثيرة. ثم أن المجلد الواحد منها يحتوي اكثر من خمسة إلى ستة اقسام؛ لكلٍ منها ترقيمه الخاص، وليست هناك فهرسة موحدة لأيٍ منها.

وشكلت الوثائق البريطانية المنشورة عن تاريخ دولة الامارات العربية المتحدة:

Records of The Emirates Primary Documents 1820-1958.

المطبوعة عام ١٩٩٠ مادةً ذات فائدة كبيرة للباحث؛ لأنها وثيقة الصلة بموضوع دراسته؛ إذْ احتوت على فصولٍ كثيرةٍ مستقلة أو مجتزئة تخص علاقات عمان المحلية؛ ولا سيما مع مشيخات الساحل الجنوبي من الخليج العربي والدولة السعودية الثانية في نجد، وقد تمثلت تلك الوثائق بالتقارير التي كتبها المقيمون البريطانيون في بوشهر عن أهم الاحداث في السلطنة بطريقة مباشرة احياناً وغير مباشرة احياناً أخرى. ومما تتميز به هذه المجموعة إن نسبة كبيرة منها قد طُبعت كما هي بنصوصها حرفياً من دون حذفٍ أو تصرُّف في التعبير؛ صيانةً لأصولها الأولية، وقد حرصت المشرفة على اعداد المجموعة (بنلوب توسن Penelope Tuson) على تثبيت مراجعها الأصلية ومن ضمنها أرقام الاضبارات من مكتبة دائرة الهند (IOR)، ودائرة السجلات العامة (PRO)، وقد سهلت اجزاءً كبيرةً من هذه الوثائق للباحث استكمال نظرته للعوامل الخارجية المؤثرة في سياسة بريطانيا، وموقفها من العلاقات العربية-العربية؛ ولا سيما في الفصل الثالث من الأطروحة.

اما المجموعة الوثائقية التي أعدها واشرف على اخراجها

J.A. Saldanha, The (Persian) Gulf Precis.

فقد تبوءت مكانة متميزة بين مصادر الدراسة؛ إذ رفدت الأطروحة بمادة وثائقية وفيرة وذات ضرورة لازمة قد فرضت نفسها على اكثر الفصول والمباحث، ولا سيما الفصل الخامس الذي استمد وثائقه من الجزء المعنون:

Precis of Maskat Affairs 1892-1905.

وهذا الجزء توزع على ثلاثة اقسام تناولت مواضيع شتى أهمها:

Precis of Slave Trade in the Gulf of Oman and the (Persian) Gulf 1873-1905.

وهذه المجموعة في الاصل مؤلفة من ثمانية عشر مجلداً عندما طبعت للمرة الأولى في مطابع كلكتا وبومباي ما بين عامي ١٩٠٣و١٩٠٨ . بيد إنها بعد ثمانية عقود تقريباً قد أعاد جيرارد كروس ارشفتها واصدارها في لندن عام ١٩٨٦، بتنظيم وتبويب جديدين ضم ثمانية مجلدات فحسب. وفي كلتا صورتيها. امتازت مجموعة سالدانا؛ وهو اسم مُعدّها الاصلي الذي شغل منصباً مهماً في قسم الشؤون الخارجية لحكومة الهند، بفهارسها الكثيرة وترتيبها الدقيق

واحتوائها على معلومات ووقائع واحداث كثيرة ومتعددة،لها أهمية كبيرة في تتبع مسار الاحداث في الخليج خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وحظيت المجموعة الوثائقية:

Arabian Bounderies: Primary Documents 1853-1957.

بأهمية خاصة بين المصادر الاساسية؛ لارتباط المعلومات التي تناولتها بجميع القضايا الخاصة بالحدود ما بين دول شبه الجزيرة العربية، وتفاصيل المفاوضات والاتفاقيات والنزاعات والغزوات، وغيرها من الحوادث المتفرقة التي تمثل في مجملها نخبةً منتقاةً من عشرات الالاف من صحائف الملفات الأصلية، انتظمت في نهاية المطاف بخمسةٍ وعشرين مجلداً.

ومن الطبيعي أن تجسد المعلومات الواردة في جميع تلك المجموعات الوثائقية وجهات نظرٍ شخصيةٍ ومواقفٍ ذاتية لكتابها من الموظفين البريطانيين، ويشوب وقائعها في بعض الاحيان حالةٌ من الغموض وتفتقر إلى التماسك بين الفينة والاخرى؛ لذا توخى الباحث قدراً كبيراً من الحذر عند استقاء المعلومات منها. وعلى الرغم من أن جوانب كثيرة من تاريخ السياسة البريطانية تتجلى بوضوح في خضم سطور الخطابات السرية فإن أجزاءً أخرى منها لا تعطي سوى اشاراتٍ عابرة إليها، نظراً إلى انها اخرجت لتكون في متناول أيدي فئة معينة من موظفي الخارجية البريطانية، ولم تكن معدة للنشر أو لاطلاع عموم الباحثين عليها. ومن فروض القول أن الباحث كان محظوظاً جداً لأنه تمكن بفعل مساعدة استاذه المشرف من الكشف عن محتوياتها وتقويم مصداقية الاراء التي تضمنتها. وتجنب ما هو غير موضوعي أنْ وجد وتجاوزه.

والرافد الثاني المهم من مصادر الأطروحة تَمثَّل بالكتب الوثائقية المعرَّبة؛ ولا سيما تلك التي وضعها عددٌ من المتخصصين، يأتي في مقدمتهم (سي . يو . اتجيسون C.U. Atchison) الذي كان سكرتيراً لقسم الشؤون الخارجية لوزارة الهند في لندن عام ١٨٧٠، وقد ظهرت له اعمالٌ وثائقية مهمة؛ بهدف ابراز العلاقة بين حكومة الهند والاقطار المجاورة لها، منها كتابه المعنون (مجموعة المعاهدات والتعهدات والاتفاقيات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج...) طبع عام ١٩٠٩، ثم أعيد نشره عام ١٩٣٣، وتضمن الجزء السابع منه المعاهدات الخاصة بأمارة عدن والامارات العربية في الخليج والجزيرة العربية، وقد حظي بالترجمة إلى العربية في عام ٢٠٠١. وتُمثّل الوثائق الفرنسية المعرَّبة التي اعدتها ايزابيل بالو بعنوان (عمان وفرنسا ...) رافداً أساسياً، تعكس صحائفها صورةً حيةً للمخططات البريطانية والفرنسية في عمان، وتكشف آراء الضباط والقناصل الفرنسيين وتصوراتهم أزاء الهيمنة البريطانية في المنطقة، لكنها في الوقت نفسه ليست سوى نماذج مختارة من ملفات سرية طويلة، اقتُطِعَت من اجزاءٍ كبيرة ذات أهمية بالغة بحسبما تبين ذلك من المصادر الأخرى.

ومن الكتب الوثائقية المعربة التي ساعدت في تثبيت عددٍ من الحقائق كتاب (دليل الخليج) بقسميه: التاريخي والجغرافي، لـ(ج.ج.لوريمر)، إذ لا يمكن لأي باحث في تاريخ الخليج العربي اغفال القيمة العلمية الواسعة التي تحملها صفحات مجلداتها الثلاثة عشر.

وتلي الكتب الوثائقية المنشورة الدراسات التي اعتمدت الوثائق اساساً لعرضها، يأتي في مقدمتها كتاب: (بريطانيا والخليج ١٧٩٥ـ١٨٧٠) بجزأيه الأول والثاني لمؤلفه جون.بي.كيلي الذي تميز بالبراعة في عرضه للاحداث وتحليله المنطقي لسيرها، معتمداً على الحوار الموضوعي، وقد اشتمل كتابه على معلوماتٍ تفصيلية غطت الكثير من ثنايا الدراسة، لكن في الوقت نفسه يمكن ملاحظة انحياز المؤلف للسياسة التي اتبعتها بريطانيا، فقد هيمنت عليه فكرة: ترى أن الأنظمة السياسية التي لم تتحالف مع ((**الامبراطورية البريطانية**)) إنما ارتكبت خطأً كبيراً !. وكذلك الحال مع كتاب (عمان منذ عام ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً) لمؤلفه روبرت جيران لاندن الذي كانت لديه تصورات مثالية عن دور بريطانيا((**الحضاري**)) في الشرق، وارتباط نفوذها التجاري والمصلحي مع ((**خدماتها الانسانية**)) بَيْدَ أن الجدية التي امتاز بها لاندن واسهاماته العلمية الرائدة في مؤلفه المذكور لا تمنع من القول انه فسّر العلاقات الدولية والسياسية لبريطانيا على وفق متطلبات الاقتصاد العالمي والمصالح الغربية بعيداً عن ارادة الشعوب الشرقية ومصالحها.

ويندرج في السياق نفسه كتاب (اللورد كيرزن G. Curzon) المعنون:

Persia and the Persian Question.

الذي تميز بتقديم معلومات غزيرة لقرب مؤلفه من الاحداث، وتسنمه مناصب رفيعة في الجهاز الاداري للمستعمرات البريطانية آنذاك، كان أرفعها نائب الملك البريطاني في الهند (١٨٩٩ـ١٩٠٥)، ومن الطبيعي أن تمثل وجهة نظره مصالح الامبراطورية البريطانية في الشرق بشكل اقرب إلى التعسف. وفي الوقت نفسه استفادت الدراسة ايضاً من كتابات مؤلفين تميزوا إلى حدٍ ما بالاعتدال وعدم الانحياز في العرض، ومن اهمهم (بيرسي بادجر Percy Badger) الذي نشر كتاب (الفتح المبين في سيرة السادة البو سعيديين) وحققه لمؤلفه حميد بن محمد بن رزيق، وقد اسماه:

(History Of The Imames and Syyids of Oman By Salil Ibin Razik)

فجاءت مقدمته التي تجاوزت صفحاتها المئة والثمانية والعشرين، دراسة قيمة ما تزال تمثل ـ على الرغم من مرور أكثر من قرن وربع القرن على كتابتها (نُشرت الترجمة في لندن عام ١٨٧٠) ـ إحدى أهم الكتابات التاريخية الغربية المعاصرة لتلك الاحداث والنابعة من استقراءٍ شاملٍ للاحداث السياسية البارزة في تأريخ عمان.

ويمثل كتاب المؤلف (R. Kumar)

India and The (Persian) Gulf Region 1858-1907

دراسة موضوعية ابتعدت عن التحيُّز في تحليل القضايا السياسية، غير أن الكاتب لم يركز على بعض النقاط التي تستحق التوقف عندها على الرغم من انها من صميم موضوعه، ومنها التعهدات التي قدمتها حكومة الهند لسلاطين عمان في عامي ١٨٨٦و١٨٩٥.

اما الكتب والمؤلفات الأجنبية الأخرى فقد كان لها نصيباً وافراً في هذه الأطروحة، وفي مقدمتها كتاباً المؤلف (كوبلاند Coupland) :

The Exploitation of East Africa …

East Africa and its Invaders ..

وبدرجة اقل كتابا الباحثين:

Nicholls, C.S., The Swahili Coast.

Grenvill, G.S., The East Africa Coast…

وتنبع أهمية هاتين الدراستين من كشفها عن بعض الجوانب المهمة في السياسة البريطانية تجاه الممتلكات العمانية في شرق افريقيا .

وهناك الكتب التي احتوت معلومات تاريخية عامة عن عمان ولم تخل من أهمية؛ كونها ازاحت الستار عن بعض الوقائع وساعدت على فهمها في موضوعنا، منها كتاب:

Bertram Thomas, Arab Rule Under Al- Bu- Said Dynasty…

وكتابا: (الخليج بلدانه وقبائله) لمؤلفه (أس.بي.مايلز) الذي نُشر كتابه هذا على يد زوجته بعد وفاته عام ١٩١٩، و(تاريخ عمان) لمؤلفه وندل فيليبس، ولا بد من الاخذ بنظر الاعتبار أن هؤلاء الكتاب شغلوا مناصب رفيعة في سلك التمثيل الدبلوماسي البريطاني في مسقط.

ومن أهم الدراسات الحديثة التي اتسمت بالشمولية والدقة كتب الدكتور سلطان بن محمد القاسمي التي عرضت الكثير من الحقائق والمعلومات عن التواجد البريطاني في عمان، ولا سيما كتابه: (تقسيم الامبراطورية العمانية ١٨٥٦_١٨٦٢) الذي يعد بحثاً تاريخياً وافياً، أعتمد في تأليفه على ملفات سرية مفصلة ضمنها كتابه المشار اليه. ولا يقلل من قيمته أن ما يربو على نصفه لا يعدو أن يكون نصوصاً مترجمة لتقارير بريطانية تخص موضوع تقسيم عمان.

وأفادت الأطروحة كثيراً من كتابي الدكتور صالح محمد العابد: (دور القواسم في الخليج العربي....) و(موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي)، ولا سيما في الفصل الأول منها؛ إذ شكل الكتابان رافداً قوياً للباحث، ساعداه في توثيق معلوماته بمرجع تاريخي قيم.

حاولت الدراسة أن تشرك مصادراً اخرى؛ من أجل معالجة الموضوعات المتعددة بطريقة علمية محايدة، فاعتمدت في ذلك الرجوع إلى عددٍ كبير من الكتب التي تكشف وجهات نظر مختلفة واستقراء رؤاها وافكارها، ثم مناقشتها والخروج بنتائج متوازنة جهد الامكان، ومن تلك الكتب ما كان متخصصاً بتاريخ عمان، مثل كتاب: (الإمام عزان بن قيس...) لمؤلفه أحمد عبيدلي، ومنها ما كان عاماً مثل كتاب:(Arabian Withowt Sultan) للكاتب (فرد هاليدي Fred Halliday)، وكتابي: عبد العزيز عبد الغني ابراهيم: (حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي...) و(سياسة الامن لحكومة الهند والادارة في الخليج العربي...) اللذين حرص فيهما المؤلف على توثيق معلوماته بأكبر قدرٍ ممكن من الوثائق البريطانية والفرنسية، ومما يؤخذ عليه اهماله في كتابه الثاني معالجة قضية مهمة تدخل ضمن اطار موضوعه وهي قضية (الاعلام الفرنيسة في المياه العمانية)، وقد أفاد الباحث من كتاب: (عمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الامامة والتاريخ السياسي...) لمؤلفه حسين عبيد غانم غباش، الذي عضَّد كثيراً من مباحثه بتحليلاتٍ مهمة، أسهمت في بلورة بعض جوانب الأطروحة، والكتاب مترجم من الفرنسية إلى العربية، وهو في الاصل اطروحة دكتوراه تقدم بها صاحبها لنيل شهادة الدكتوراه من احدى الجامعات الفرنيسة.

ومن الكتب العربية المهمة ذات الصلة بموضوع الدراسة كتاب (الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤) لمؤلفه جمال زكريا قاسم ، الذي احتوى على معلومات مهمة اعتمدتها معظم المصادر اللاحقة، وقد أثرت الباحث في دراسته تباعاً. كما استطاع نفسه أن يوظف المعلومات المتناثرة على مواقع متعددة من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في خدمة عدد من النقاط التي قصّرت المصادر الأخرى عن ايفائها.

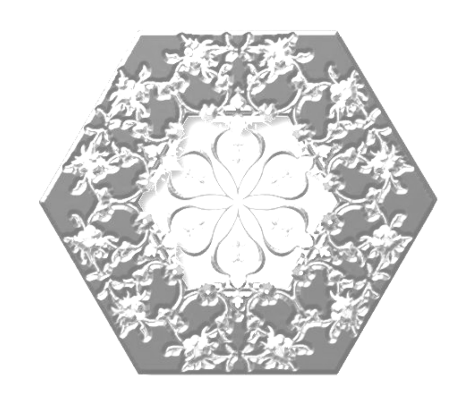
اما الرسائل الجامعية فتأتي في مقدمتها رسالتا ماجستير، الأولى للسيد رياض الاسدي: (التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٨٥٦-١٨٨٨)، والثانية لمصاح العيساوي: (التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٨٨٨-١٩١٣)، إذ كان الاعتماد عليهما مفيداً ومهماً في الكشف عن بعض القضايا الحساسة ذات الصلة بالموضوع، وقد أعانت على تمهيد طريق الباحث، ولملمة شتات الافكار التي دارت في ذهنه قبل الشروع في عمله، وفي اثنائه، ولكن من النقد عليهما انهما احتويتا على عددٍ كبيراً من الوقائع المقتضبة غير المتجانسة، المستقاة من مصادرٍ غير اساسية احياناً، وهناك ميلٌ لا يمكن تجاهله فيهما يدعو إلى إبراز دور المعارضة القبلية والدينية من جهة، والتقليل من الدور الذي اضطلع به حكام أسرة ألبو سعيد في مسقط من جهة أخرى، كما أن من المؤكد أن بناء تلك الرسائل بشكل مجمل كان موجهاً بمشاعر العداء لبريطانيا، حسبما يشير إلى ذلك البناء العام المرسوم للاحداث فيهما. بيد أن الامر قد يسوغ لهما تأسيساً على الموقف الضدي للباحثين الغربيين عموماً المتواطئ تجاه المطامع البريطانية، وانطلاقاً من الشعور بالعروبة والمسؤولية تجاه الحفاظ على استقلالية الامة.

ومن الدراسات ذات المساس المباشر بالموضوع اطروحة الدكتوراه: (الإدارة البريطانية في الهند ١٨٥٨-١٩٠٥) للباحث نايف محمد حسن الاحبابي، الذي مهّد في دراسته لبحث الإدارة البريطانية وسياستها في المنطقة العربية؛ ولا سيما أن علاقات بريطانيا مع عمان آنذاك تأثرت تأثراً عميقاً بتاريخ الهيمنة البريطانية على الهند عبر حقبة زمنية طويلة. أما الرسائل الباقية فكانت لها اسهاماتها الوضحة في سدِّ الثغرات وتعزيز الهوامش وربط الامور

فيما بينها ضمناً.

وبعد، فإني ادعو الباري تبارك وتعالى أن يأخذ بيدي ويسدد خطاي في سعيي إلى معالجة موضوعات الأطروحة واشكالياتها كافة، من خلال تسليط الاضواء على جوانبٍ من تاريخنا العربي الحديث هي حقاً جديرة بالاهتمام، وأعرب مخلصاً بأن كل ما كان في نيتي هو أن اخوض هذه الدراسة بحيادة وتجرد وعدم انحياز لأي طرفٍ كان، وان أقدم، بعد التدقيق والعناية الفائقة بسلامة العرض، صورةً علمية تتسم بالمنهجية والجدة قدر الامكان. بيد أن لكل باحث امكانيته وفوق كل ذي علمٍ عليم، [**وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً**] (١).

واسأله تعالى أن يلهمني الهداية والغفران، وان يجعل جهدي هذا عملاً خالصاً لوجهه الكريم، فمنه استمد العون وله وحده المنُّ والفضل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(١) سورة طه: آية ١١٥.

الفصل الأول

ملامح السياسة البريطانية
تجاه عمان
منذ منتصف القرن
السابع عشر حتى عام ١٨٥٦

اولاً : موقع عمان الجغرافي واهميته في الستراتيجية البريطانية.

ثانياً : سياسة بريطانيا تجاه عمان حتى عام ١٨١٠ .

ثالثاً : بريطانيا والتطورات الاقليمية والمحلية ١٨١٨-١٨٥٦ .

١ - القواسم

٢ - البحرين.

٣ - بنو بو علي.

٤ - حركات المعارضة والهجمات الوهابية.

رابعاً : الصلات البريطانية مع شرقي افريقيا .

١ - ممباسا .

٢ - تجارة الرقيق.

خامساً : بريطانيا وعلاقات عمان الدولية.

١ - الولايات المتحدة الامريكية.

٢ - فرنسا .

٣ - الدولة الفارسية.

اولاً: موقع عمان الجغرافي واهميته في الستراتيجية البريطانية :

تُعدُّ عمـان اقليمـا جغرافيـا مـستقلا مـن ناحيـة الخـصائص المكانيـة، تقـع فـي اقـصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربيـة[١]. وهـي بحدودها المختلفة والمرنـة تعد ارضـاً منغلقة على نفسها من جهة الحدود البرية مع بلدان الجزيرة العربية، لكنها فـي الوقت نفسه تمتلك واجهات بحرية طويلة، صالحة للملاحة، تمتد لمسافة ١٨٠٠ كم تقريباً، موزعة على ثلاثة بحار: البحر العربي من الشرق والجنوب، وخليج عمان من الجهة الشمالية، والخليج العربـي فـي اقصى الشمال[٢]، حيث تتحكم هنـاك شـبه جزيـرة (مسندم) العمانيـة بمضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي[٣].

ولهذا الموقع البحري أهمية كبرى في تكوين عمان وبناء قوتها الذاتية، ويُعد ملمحاً اساسياً من ملامح علاقاتها عبر التاريخ، لما له من اهمية ستراتيجية للملاحة الدولية، وللنواحي التجارية والعسكرية[٤]، الامر الذي جعل اهل عمان، من سكان السهل الساحلي، يتجهون صوب البحر، لانه همزة الوصل مع العالم الخارجي، وقد هيأ لهم موقع بلادهم، الذي يشكّل مركزاً مهماً لطرق المواصلات البحرية بين الهند وافريقيا والبحر الاحمر، مكانة مرموقة في النشاط البحري، وادى الملاحـون العمـانيون دوراً هامـاً فـي تجـارة المحـيط الهنـدي، منظمـين ومـوزعين لتجارتـه بـين الشرق والغرب[٥]. حتى شكلت عمان بمواصفاتها الموقعية الممتازة مركزاً لاستقطاب التجارة العالمية، وادت موانئهـا المهمـة (مـسقط، صـحار، صـور، قلهـات) وغيرهـا دور الوسـيط التجـاري بـين الـشرق والغـرب، ومثلـت مناطقـاً لعبـور الـسفن المحملـة بالبـضائع مـن شـرق اسـيا باتجاه اوربا[٦].

وقد حظـي موقـع عمـان الجغرافـي وتأثيراتـه الستراتيجية بأهميـة بالغـة علـى المستويين الاقليمي والدولي، توضحت في مضمار الاهتمامـات العالميـة بهـا، ممـا اسهم فـي دفـع القوى

---

(١) كانت عمان في العصر القديم اسما يطلق على جميع المنطقة الممتدة من جنوب قطر حتى مياه المحيط الهندي وبحر العرب، انظر :عبد الله يوسف الغنيم، اقاليم الجزيرة العربية بين الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة، الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، ١٩٨١، ص ص٤١-٤٢. وهنـاك تحديد شامل ودقيق لاسماء الاقـاليم والمنـاطق التـي انضوت تحت لـواء الدولـة العمانيـة مـن خـلال انظمتها السياسية المتعاقبة على حكمها تجدها في :

British Admiralty, A Collection of First World War Military Hand Book of Arabia , vol. v III, London , 1988,PP.1399- 1410

(٢) محمد ابـو العـلا محمـد، موقـع عمـان الجغرافـي وعلاقاتهـا المكانيـة، القـاهرة، دار النهـضة العربيـة، ١٩٨٥، ص٩؛ أنظر : الملحق (١).

(٣) محمد متـولي ومحمد ابـو العـلا محمد، جغرافيـة الخلـيج العربـي وخلـيج عمـان ودول شـبه الجزيـرة العربيـة، الكويت، الطبعـة٢، ١٩٨٥،ص ص ٤٨-٤٩.و للمزيـد مـن التفاصـيل عن الاهميـة التاريخيـة والدولية للمضيق انظر: رمضاني، ر.ك، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، جامعـة البـصرة، مركـز دراسـات الخلـيج العربـي، ١٩٨٤، ص ١٦ ؛ عبـد القـادر حمـود القحطـاني، مضيق هرمز وامن الخليج العربـي، مجلـة الوثيقـة، (البحـرين)، العدد ٣٨، السنة ١٩، يوليـو ٢٠٠٠، ص ص ٥٣-٥٥.

(٤) عباس فاضل السعدي، عمان وبعض جزر المحيط الهندي، بغداد، ١٩٧٠، ص٤.

(٥) محمد ابـو العـلا محمد، المـصدر الـسابق، ص١٤ ؛ سـالم بـن حمـود بـن شـامس الـسيابي، عمـان عبـر التاريخ، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٢، الجزء ١،ص ص٤٢-٤٣.

(٦) أنظر: رجب محمد عبد الحليم، العمـانيون والملاحـة والتجـارة ونـشر الإسـلام منذ ظهوره إلـى قدوم البرتغاليين، مسقط، ١٩٨٩، ص ص ٤٤-٤٥. وأنظر ايضاً: الملحق رقم (٢).

الاجنبية المختلفة، لاسيما بريطانيا، لمحاولة مد نفوذها والسيطرة عليها، لمكانتها الخاصة في الشؤون السياسية والحسابات العسكرية[١].

([١]) هناك معالجة مفصلة للموضوع يمكن الاطلاع عليها في : احمد جاجان عباب الجميلي، سلطنة عمان دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص ص١٧-١٩.

ثانياً : سياسة بريطانيا تجاه عمان حتى عام ١٨١٠

تمكّن الانكليز، من خلال شركتهم (شركة الهند الشرقية الانكليزية English East India company)[١] من تأكيد نفوذهم الاقتصادي في شبه القارة الهندية، منذ نهاية القرن السابع عشر، وازدهرت علاقاتهم مع الشرق عموماً[٢]، بفضل النشاطات المربحة التي بذلها اعضاء الشركة للافادة من ثرواته الطبيعية. ومن هناك امتدت تأثيراتهم التجارية إلى الخليج العربي، الذي عدَّه مديرو الشركة ممراً حيوياً يمكن التسلل منه إلى قواعدهم في الهند. ورغبةً منهم في توسيع التجارة الانكليزية وحمايتها أسست عام ١٦١٦ اول وكالة تجارية لهم في ميناء (جاسك) على الساحل الشرقي من الخليج العربي[٣].

إقتصر نشاط شركة الهند الشرقية في البداية على التجارة، لكن مكاسبها المهمة حتَّمت عليها ان تتبنى مواقف سياسية، ضماناً لاستمرار حصولها على مكاسب اكبر[٤]، فكان تحالفها مع الدولة الصفوية (١٥٠٠ - ١٧٣٤) احدى العوامل التي ادت إلى توجيه ضربة قاصمة لمكانة البرتغاليين في الخليج، والقضاء على منافستهم التجارية، بانتزاع قاعدة ارتكازهم في جزيرة هرمز عام ١٦٢٢[٥]،ليصبح ميناء بندر عباس بديلاً عنها، ومركزاً لنشاطهم التجاري والسياسي المزدهر في الخليج العربي، مجسِّدين بالتعاون مع الفرس حُبهم في التوسع والسيطرة[٦].

المراحل اللاحقة : -

لم يمض وقت طويل حتى ادرك رجال الشركة اهمية ميناء مسقط[٧]، واشار اليها بعضهم في خطابات شركة الهند الشرقية عام ١٦٢٤، ملفتين الانتباه إلى قيمتها العالية[١].

---

(١) تأسست شركة الهند الشرقية في لندن بتاريخ (٣١ كانون الأول عام ١٦٠٠)، أنظر: محمود عبد الواحد محمود القيسي، النشاط التجاري والسياسي لشركة الهند الشرقية الانكليزية في الهند ١٦٠٠ – ١٦٦٨، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص٥٣. وللاطلاع على تفاصيل تاريخها واثرها في الخليج حتى عام ١٨٥٨، انظر: علي عبد الله فارس، شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي ١٦٠٠- ١٨٥٨، الشارقة، مطبعة المسار، ١٩٩٨.

(٢) للاطلاع على جهود التجار الانكليز الاوائل في الهند منذ عام ١٥٨٨ انظر:
Savory Roger.M., The Heyday of the China Trade: Seventh to Tenth Centeries, in: the (Persian) Gulf States AGeneral survey, London, 1986, PP.24 –25 ;
عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند والادارة في الخليج العربي : دراسة وثائقية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، ١٩٨١،ص ص ٧٠-٧٢.

(٣) عبد الامير محمد امين، المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ –١٧٧٨، ترجمة هاشم كاطع، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٧، ص١٣.

(4) Roger ,Op Cit, p.27.

(٥) عن طرد البرتغاليين والصراع العربي البرتغالي ابان تلك المدة انظر : نايف محمد حسن الاحبابي، الموقف العربي والاقليمي من الهيمنة البرتغالية في الخليج العربي ١٥٠٧-١٦٥٠، رسالة ماجستير، كلية الاداب ،جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ص٧٥-٧٨.

(٦) عن العمليات العسكرية المشتركة بين الفرس والبريطانيين ضد المعاقل البرتغالية في بندر عباس انظـــــــــــر: John Marlowe, The (Persian) Gulf in the Twentiethe Centery , London, 1962 ,p p.23-24.

(٧) كانت مسقط خاضعة للاحتلال البرتغالي حتى عام ١٦٥٠.

ومع بروز سلالة اليعاربة[٢]، وسيطرتها على عمان، ارسلت الشركة عام ١٦٤٥ وفداً برئاسة (فيليب وايلد F.wylde) إلى صحار، بناءً على طلب الامام ناصر بن مرشد (١٦٢٤-١٦٤٩)، وجرت بين الطرفين مفاوضات قصيرة، اسفرت عن توقيع معاهدة تعاون مشترك بين الشركة وعمان، وذلك في التاسع عشر من شباط عام ١٦٤٦، تضمنت منح امتيازات واسعة للتجار الانكليز في الاراضي العمانية[٣].

ومن استقراء عام لبنود تلك لمعاهدة[٤]، نلاحظ ان غايات الانكليز كانت تقتصر على الجوانب التجارية والحصول على التسهيلات الملاحية ضماناً لمصالحهم المتنامية في الهند، الا ان هذه المعاهدة لم تسفر عن شيء ملموس، ولم يجد الانكليز حافزاً لتنفيذها[٥]، بسبب انكماش تجارتهم في الخليج العربي، اثر المنافسة الشديدة التي لاقوها من رجال شركة الهند الشرقية الهولندية[٦].

وازدادت معرفة الانكليز باهمية مسقط في عهد الامام سلطان بن سيف (١٦٤٩-١٦٧٩)، وتطلعوا إلى ايجاد مركز لهم في تلك المدينة. وسعيا منهم إلى تحقيق ذلك التطلع اوفدوا ممثلهم في (سورات Surat)[٧] العقيد (رينسفورد Rainsford) عام ١٦٥٩ إلى الامام اليعربي، في مهمة انتهت بالفشل، بسبب الوفاة المبكرة لمبعوثهم، ورفض الامام فكرة اقامة مركز اوربي على اراضـــيه[٨]. ولا شك ان الانكليز ادركوا في ذلك الوقت المبكر المنافع التي يمكن ان يحصلوا عليها من جعل ميناء مسقط ضمن مخططاتهم، اذ سيتيح لهم ذلك الحصول على قاعدة امينة لسفنهم، في نقطة حيوية لا بد من المرور بها، الامر الذي سيساعد بدوره على انعاش تجارتهم في ساحل الهند الغربي، فضلاً عن تقوية مركزهم في الخليج العربي، حيث كان منافسوهم الهولنديون قد استأثروا بنصيب وافر من تجارته.

---

(١) وندل فيليبس، تاريخ عمان، ترجمة محمد امين عبد الله، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨١، ص٦٠.

(٢) للتفاصيل عن تاريخ دولة اليعاربة في عمان، انظر : عائشة علي السيار، دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا ١٦٢٤ – ١٧١٤، بيروت، دار القدس، ١٩٧٥، ص ص ٤٤- ٦١.

(3)Roger ,Op Cit, p.27.

(٤) اشتملت المعاهدة على خمسة بنود، للاطلاع على نصها الكامل انظر:

Ian Skeet, Muscat and Oman the end of an era, London , 1974 , pp.211-212.

(٥) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، بغداد، ١٩٧٩، ص٦٠.

(٦) اسس الهولنديون شركتهم في عام ١٦٦٤، للتفاصيل عن انشطتهم في الخليج العربي والبحار الشرقية أنظر: هيفاء عبد العزيز الربيعي، غزاة في الخليج: الغزو الهولندي والمقاومة العربية، دراسة تاريخية، الموصل، ١٩٨٩، ص ص ٢٣ – ٢٤؛ عبد الامير محمد امين، دراسات في النشاط التجاري والسياسي الاوربي في اسيا ١٦٠٠-١٨٠٠، عمان، ١٩٨٧، ص٩-١٠.

(٧) سورات : ميناء ومركز ولاية في غرب الهند، اصبحت قاعدة لنفوذ الشركة الانكليزية حتى عام ١٦٦٨، للاطلاع على اسماء حكامها من الانكليز انظر الجدول في : موقع على شبكة الانترنت

www.worldstatesmen.org.India-British

(8) Skeet, Op Cit , p.38; R.D., Buthurst, The Yarubi Dynasty in Oman, Oxford, 1967, pp 175 – 177.

ومع ذلك ظلَّ الانكليز يتابعون بحذر تزايد القوة البحرية لليعاربة، وحرصوا على عدم الاصطدام بها في ذلك الوقت[١]، ولا سيما ان تلك المرحلة شهدت اشتداد الصراع البحري العماني – البرتغالي في سواحل غرب الهند وشرق افريقيا[٢]. واخذ الانكليز يرقبون ما يجري في الخليج العربي بتحفز اشد مع بروز عمان اقوى قوة بحرية غير اوربية في غرب المحيط الهندي[٣]، وعبَّر المقيم الانكليزي في بندر عباس (المستر برانجون Brangwin) في كانون الاول عام ١٦٩٤ عن المخاوف التي ساورته بقوله :

((انهم [العمانيون] سيثبتون انفسهم كارثة كبرى على الهند، كحال الجزائريين على اوربا))[٤].

ويبدو ان الظروف المحلية والدولية قد حالت دون اتخاذ الانكليز موقفا عدائياً تجاه الدولة العمانية، فألى جانب انشغالهم بتركيز جهودهم لتثبيت مركزهم في الهند[٥] والمشاكل الكثيرة التي سببتها حرب عصبة اوكسبرك بين فرنسا وانكلترا في اوربا (١٦٨٨ - ١٦٩٧) للشركة[٦]؛ رأى الوكيل الانكليزي ان ذلك العمل من شأنه تقوية الجانب الفارسي على باقي القوى في الخليج العربي، في وقت كانت علاقات الشركة مع الفرس تمر بمرحلة برود، بسبب تلكؤ الحكومة الفارسية في دفع حصة الشركة من عائدات الكمارك في بندر عباس. وعلى الرغم من مخاوف الوكيل من تحول الفرس إلى منافسيه الهولنديين، قرر عدم التدخل، طالما ان العرب العمانيين، حتى ذلك الحين، لم يقوموا باية اساءة إلى السفن البريطانية، او تجارتها[٧]. وطالما ان تلك الشركة كانت

([١]) انظر: صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط ...، ص٦١ ؛ مايلز. س. ب، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد امين عبدالله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٦، ص ص٢٢٢-٢٢٣.

([٢]) هناك معلومات قيمة عن دور سلالة اليعاربة في تحرير بلادها وسواحل شرق افريقيا من السيطرة البرتغالية، في : غانم محمد رميض العجيلي، قيام حكم سلالة اليعاربة وانهياره في عمان ١٦٢٤-١٧٤٩ : دراسة في التاريخ السياسي، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٧،ص ص٥٠-٥٥؛ طارق نافع الحمداني، دور عرب عمان في اقصاء البرتغاليين عن الخليج العربي في النصف الاول من القرن السابع عشر، مجلة البحوث والدراسات العربية، بغداد، العدد ٣، ١٩٨٤، ص ص١٢٩-١٣٣.

([٣]) كانت لدى اليعاربة في عهد الامام سيف بن سلطان الاول (١٦٩٣-١٧١١) قوة بحرية هائلة وصفت بانها اول اسطول عربي منظم ومزود بالمدفعية. للتفاصيل انظر

Bathurst ,Op Cit , pp.208-209 ;

محمد بن عبد الله السالمي وناجي عساف، عمان تاريخ يتكلم، دمشق، المطبعة العمومية، ١٩٦٣،ص ص ١٨٦-١٨٧.

([٤]) مقتبس في : صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط ...، ص٦٢. وتجد النص نفسه في :

Selections …,p.168,para.2.

([٥]) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط ...، ص٦٢.

([٦]) عن الانعكاسات السلبية لتلك الحرب على عمل الشركة في الهند أنظر: جاسم محمد هادي القيسي، التغلغل البريطاني في الهند ١٦٦٨ – ١٧١٠، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ص ٧٤ - ٨١.

([٧]) لورنس لوكهارت، التهديد العماني ونتائجه في اواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، ترجمة علاء الدين احمد حسين، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ١٠، ايلول/١٩٨٠، ص٩١؛ Bathurst, Op Cit , pp.208 - 209.

تسعى في ذلك الوقت إلى الربح المادي، ولم يكن نشاطها بعد قد وصل إلى الدرجة التي تستطيع بها تحدي قوة عربية كبرى تشهد قمة تفوقها البحري، او الدخول في مغامرات عسكرية قد تزيد من خسارتها في المنطقة.

ان عدم الارتياح البريطاني من التفوق البحري العماني لم يستمر طويلاً، بدخول دولة اليعاربة مرحلة الاضطراب السياسي، بعد وفاة اخر ائمتها الاقوياء سلطان بن سيف الثاني عام ١٧١٩، الذي اشرت وفاته بداية حرب اهلية طاحنة، تعرضت خلالها عمان،ولاسيما مدنها الساحلية منها، للاحتلال الفارسي[١]، مما ادى إلى توقف العلاقات بين البريطانيين وعمان، نتيجة لاستمرار الازمة السياسية خلال العقدين الرابع والخامس من القرن الثامن عشر[٢]،ويبدو ان البريطانيين كانوا قلقين ازاء الحملات الفارسية العنيفة على عمان التي لم تخلف سوى الفوضى والخراب في البلاد، ووصفوها بأنها تطور خطير أثر بشكل سيئ على التجارة في جنوب فارس ودخل الخليج العربي، الأمر الذي هدد مصالحهم في المنطقة[٣] ولم تنته تلك الفوضى الا بمبايعة والي صحار وزعيم المقاومة احمد بن سعيد اماماً على عمان سنة ١٧٤٩[٤]، لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ البلاد بصعود اسرته إلى السلطة، اسفرت عن نتائج مهمة محلياً واقليمياً منذ ذلك التاريخ. واصبحت مسقط بفضل توجهه التجاري، مركزاً اقتصادياً رفيعاً، وتحولت إلى إحدى المدن الشرقية المزدهرة[٥]، التي تتمتع بموقع ستراتيجي هام، على رأس الطريق الواصل من بومباي على الساحل الغربي للهند إلى الخليج العربي والبحر الاحمر، لانها أدت وظيفة النقطة الحيوية التي لابد من التوقف عندها كمحطة امداد للسفن في سلوكها ذلك الطريق[٦]. ومن جهة اخرى نشط الفرنسيون سياسياً في تعاملهم مع مسقط، تعزيزاً لمصالحهم التجارية في الخليج العربي منذ عام ١٧٤٩، ولاسيما بعد احتلالهم جزيرة (موريشيوس)[٧]، واتخاذها قاعدة لنشاطهم في الهند والمحيط الهندي[٨].

---

(١) للتفاصيل عن احداث تلك المرحلة انظر : غانم محمد رميض العجيلي، قيام حكم سلالة اليعاربة...، ص ص١١٦-١١٧ ؛ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامار ات العربية في عصر التوسع الاوربي الاول ١٥٠٧- ١٨٤٠، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٧،ص ص١٣٣-١٤١.

(2) Selections … , p.169 , para.10-11 ; Roger,Op Cit , p.36.

(٣) للتفاصيل عن العلاقات اليعربية ـ الانكليزية انظر: نغم طالب عبد الله النعيمي، العلاقات الخارجية لدولة اليعاربة في عمان ١٦٢٤ – ١٧٤٧، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ٨٠ – ٩٠.

(٤) للاطلاع على تفاصيل هامة عن عهد احمد بن سعيد انظر: فاضل محمد عبد الحسين جابر، عمان في عهد احمد بن سعيد ١٧٤٩-١٧٨٣، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ص٤٤-٥٥.

(٥) عن اهتمام احمد بن سعيد بمسقط، انظر: دريكو. د. أ، مقدمة في الفن المعماري العسكري العماني في الفترة من القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر، ترجمة هلال بن سعيد الشيباني، مجلة نزوى،(عمان)، العدد٣، السنة ١، يوليو ١٩٩٥، ص١٠-٢٠.

(6) R. Coupland: East Africa and its invaders from the Earliest Time to the Death of Seyyid Said in 1856 , Oxford , 1956 , p.84.

(٧) موريشيوس : جزيرة تقع قبالة الساحل الشرقي لافريقيا، استولى عليها الفرنسيون عام ٧١٥ وابدلوا اسمها إلى (ايل دي فرانس). انظر: سلطان بن محمد القاسمي، الوثائق العربية العمانية في مركز الارشيف الفرنسي، الشارقة، ١٩٩٣، ص٩.

(٨) للاطلاع على الانشطة الفرنسية في الجزيرة المذكورة انظر: مايلز، المصدر السابق،ص٢٢٥؛ Coupland , East Africa… , p.84.

اشعر هذا التطور بريطانيا بالخطر على مصالحها في الشرق من المنافسة، نتيجة لنقل الصراع من اوربا إلى ميدان المحيط الهندي من اجل التفوق(١). وفي مثل تلك الظروف كانت عمان، بموقعها المهم، مهيأة لتصبح ضرورية، بل اساسية كحليفٍ محتمل في المخططات الستراتيجية البريطانية، إلى جانب كونها ذات اهمية كبرى في الحقل التجاري(٢).

من ناحيةٍ اخرى كان من الطبيعي ان يشعر البريطانيون بالقلق من سياسة الحياد المعلنة من الامام احمد بن سعيد (١٧٤٩-١٧٨٢)، الذي تعهد بالسير عليها بين بريطانيا وفرنسا، في صراعهما البحري في المحيط الهندي، بلا ترجيح لكفة احداهما على الأخرى، حفاظاً على استقلال عمان(٣). وعززت الاحداث اللاحقة ذلك القلق، فقد شهدت المدة ما بين عامي ١٧٤٩و١٧٧٨ سلسلة من الاشتباكات بين السفن البريطانية والفرنسية في مياه خليج عمان، بالقرب من مسقط نفسها، متجاهلة رغبة العمانيين في التزام سياسة الحياد(٤).

---

(1) See: Skeet , Op Cit , p.40.

(٢) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط ...، ص٦٤.

(3) Coupland , East Africa…, pp.84 – 85.

(٤) للتفاصيل عن تعرض السفن البريطانية إلى هجمات السفن الفرنسية في مياه مسقط انظر :
Skeet , Op Cit , p.41 ; Bathurst , Op Cit , pp. 150 – 155.

ومع اتساع مناطق نفوذ شركة الهند الشرقية الانكليزية وسيطرتها في شبه القارة الهندية، ازدادت اهمية الخليج في نظر بريطانيا، لكونه من اخطر الطرق المؤدية إلى ممتلكاتها في الهند(١). ولما كانت عمان وعاصمتها مسقط(٢) هي مفتاح ذلك الطريق، كان عليها ان تضمن احتفاظها به، وتمنع وقوعه في ايدي اخطر منافسيها (فرنسا)، وجاء اندلاع الحرب مع فرنسا الثورة، خلال المدة ما بين عامي (١٧٩٣ و١٨٠٢) ليؤكد ذلك التوجه البريطاني، ففي اوائل آذار عام ١٧٩٥ اصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بانشاء قنصلية في مسقط، وتم اختيار (بوشامب M.Beauchamp) لهذه المهمة(٣)، وذلك لتفادي تداعيات هزيمة الفرنسيين في شبه القارة الهندية، واستسلام معاقلهم هناك أثر حرب السنوات السبع(١٧٥٦ ـ ١٧٦٣)، وسد حاجة قاعدتيها في المحيط الهندي : جزيرتي (ايل دي فرانس وبوربون) من المؤن، التي من الممكن ان تحصل عليها من العمانيين(٤)، ولا سيما أن البحارة العرب كانوا يجنون ارباحاً كبيرة من عمليات بيع وشراء البضائع المختلفة الواردة من هناك (٥).

لم يكن البريطانيون سعداء بالطبع لعلاقات فرنسا بعمان، ولاسيما بعد التوسع العماني في جزر قشم وهرمز وموانئ جوادر وشاهبار وبندر عباس(٦)، وما يعنيه ذلك من سيطرةٍ اكيدة على المداخل المؤدية إلى كل من الهند وشرق أفريقيا(٧). وانتشرت الشائعات في الهند بأن حكومة مسقط تنوي التخلي عن حيادها لصالح فرنسا في صراعها البحري مع بريطانيا(٨)، ونتيجة لهذه الشكوك اصدر (جوناثان دنكان J.Duncan)(٩) حاكم بومباي

---

(١) عبد الامير محمد امين، المصالح البريطانية ...، ص٧٣ ؛ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٥٠٧- ١٨٤٠ ...، ص١٧٢ وص ١٧٧.

(٢) لاسباب سياسية وتجارية اتخذ حمد بن سعيد بن احمد من مسقط مركزاً لادارة شؤون البلاد، بدلاً عن مدينة الرستاق، عام ١٧٨٩، للتفاصيل انظر : صالح بن عامر بن حارث الخروصي، عمان في عهدي الامام سعيد بن احمد والسيد سلطان بن احمد ١٧٨٣- ١٨٠٤ دراسة في الاوضاع الداخلية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص٥٢-٥٨.

(٣) Coupland, East Africa… , p.84 ; Roger, Op Cit, p.36;
ويخطئ محمد بن عبد الله السالمي وناجي عساف، المصدر السابق، ص١٩٦ في جعل تاريخ بعثة (بوشامب) بعد الحملة الفرنسية لعام ١٧٩٨.

(٤) كانت عمان تصدر اليها انواع الحبوب والسمك والبن والتمر، وتستورد منها السكر ومنتجات اخرى. انظر : عبد الملك عبد الله الهنائي، العلاقات الدولية لعمان : شواهد من الماضي، مجلة نزوى(عمان)، العدد ٣٦، السنة ٢٠٠٣، ٣٦،ص ١٦

(٥) للتفاصيل عن الروابط بين موريشيوس (ايل دي فرانس) وعمان انظر :
Selections … , p.172, para.23; C.S. Nicholls, The Swahili Coast: Politic Diplomacy and Trade on the East Africa littoral 1798 -1856,New york, 1972, pp. 102 - 103.

(٦) للاطلاع على كيفية حصول العمانيين على هذه المواقع والاهمية الستراتيجية لها أنظر:الملحق رقم (١)؛ Percy Sykes, A History of Persia, London,1930, vol. 2, pp.352-353.

(7) Georg N. Curzon, Persia and The Persian Question, London, 1966, vol. I,pp. 430-431.

(٨) جون. ب، كيلي. بريطانيا والخليج ١٧٩٥ – ١٨٧٠، ترجمة محمد امين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة،١٩٧٩، الجزء١، ص١٠٠-١٠١.

(٩) Jonathan Duncan : كان المساعد الاقوى لحاكم الهند العام ولزلي، اذ عاونه في تنفيذ الكثير من سياسات بريطانيا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تولى حاكمية بومباي للمدة من (٢٧ كانون الاول ١٧٩٥) حتى وفاته فيها بتاريخ (١١آب١٨١١). انظر:
www.worldstatesmen.org\India-British

تعليماتـه إلـى وكـلاء الـشركة فـي بوشـهر والبـصرة لرصـد تحركـات الفرنـسيين، والحـد مـن مـضاعفات تزايـد نـشاطهم فـي عمـان، وبـادر إلـى ارسـال مبعـوث إلـى مـسقط فـي حزيـران عام١٧٩٦، يحمل اسئلة واستيضاحات، كان على السلطان العماني سلطان بن احمـد (١٧٩٣ – ١٨٠٤) الاجابة عنها، تتعلق بتحديد موقفه بشكل يقطع كل الشكوك السابقة(١). كمـا ارسـل مبعوثـاً اخـر كلفـه بـالتحري عـن وجـود أي فرنـسي فـي عمـان، وان يعـرض علـى الـسلطان مكافئات مالية مغرية مقابل تسليمه كل فرنسي موجود هناك(٢).

لـم تـسمح اعـراف الـصداقة ولا التقاليـد العربيـة للـسلطان بالاسـتجابة للطلـب البريطــاني، ولكنــه اتخــذ موقفــاً ودوداً فــي رســالته إلــى دنكــان، مؤرخــة فــي الثـاني عـشر مـن كـانون الثـاني عـام ١٧٩٧، اكـد فيهـا تمـسكه بالـصداقة مـع بريطانيـا ومعارضــته لاعــدائها(٣). وقــد ابــدى حــاكم بومبــاي ارتياحــه مــن رســالة ســلطان مسقط، وفي رده عليها طلب منـه اصـدار اوامـر بعـدم الـسماح برفـع علـم بـلاده علـى ايـة ســفينة عــدوة للبريطــانيين، منعــاً لاســتغلال الفرنــسيين ذلــك فــي التعــرض للملاحة البريطانية(٤).

The New Encyclopaedia Britannica (ed) by: Robert.P. Gwinn,The university of Chicago, U.S.A, 1988, vo1.12,P.142.

(١) للاطلاع على تفاصيل المراسلات بين الاطراف البريطانية بهذا الشأن انظر :

J.A, Saldanha, The (Persian) Gulf précis: Selections from State Papers Bombay : Summary of Events 1600 – 1800 , London , 1986 , pp.335-337.

(2) Ibid., p p.334-335.

(٣) انظر نص الرسالة في :

Ibid., p335 ; Nicholls , Op Cit , p.106.

Saldanha., The (Persian) Gulf … 1600 – 1800 , p.337 ;

(4)

صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط ...، ص٧٤-٧٥.

وفي آب عام ١٧٩٨ اكتسب موقف عمان اهمية كبرى في نظر بريطانيا، التي قررت حسم موقفها منها بابعادها عن اية علاقة مع الفرنسيين. فالحملة الفرنسية على مصر، في تموز من السنة نفسها كانت في نظر المسؤولين البريطانيين في لندن وكلكتا تمهيداً لغزو الهند، لذا كان عليها اغلاق المنافذ المؤدية إليها، ومنها طريق الخليج العربي عبر مسقط[١]. فكانت الخطوة الاولى اصدار (المركيز ولزلي Richard C. Wellesley) الحاكم العام الجديد للهند (١٧٩٨- ١٨٠٤)[٢] اوامره بإرسال المقيم المعين في بو شهر (ميرزا مهدي علي خان) إلى مسقط للتوصل إلى عقد اتفاقية مع السلطان يتعهد فيها بالابتعاد عن فرنسا[٣].

أسفرت المحادثات بين المبعوث البريطاني وسلطان بن أحمد[٤]، في الثاني عشر من تشرين الاول عام ١٧٩٨، عن أول معاهدة بين أمير عربي في الجزيرة العربية وبريطانيا[٥]، كانت في مجملها منحازة إلى جانب بريطانيا، فقد نصت مادتها الثانية ان: ((**من هذا اليوم فصاعداً، سيكون صديق تلك الحكومة هو صديق هذه الحكومة .... وعدو تلك الحكومة هو عدو هذه، وعدو هذه هو عدوا لتلك**))، وفي مادتها الثالثة تعهد السلطان بعدم السماح للفرنسيين والهولنديين بتأسيس مركز لهم في بلاده، ((**ولن يحصلوا حتى على موطئ قدم لهم فيها**))[٦]، وفي المقابل لم يقدم له الجانب البريطاني شيئاً يذكر، ويبدو ان السلطان كان مقتنعاً، قبل ان يوقع المعاهدة، بقوة بريطانيا وامكانية الاعتماد عليها في مواجهة أي خطر اخر يمكن ان يهدد عمان في المنطقة، نتيجة التفوق البحري الذي حققته بريطانيا في البحار الشرقية، كما ان رفض العرض البريطاني يمكن ان تترتب عليه نتائج سلبية على عمان في ظل الحرب الاخيرة، ولاسيما ان الهند، التي يطغى عليها النفوذ البريطاني، مهمة جداً للتجارة العمانية.

---

(١) لتفاصيل ما اثارته الحملة الفرنسية على مصر في بريطانيا من مخاوف، والإجراءات التي اتخذتها لكبح خطرها، انظر : صالح محمد العابد، هل استهدفت الحملة الفرنسية على مصر غزو الهند؟، مجلة دراسات في التاريخ والاثار،(بغداد) العدد ١٠، ١٩٨١، ص١٢٣- ١٣٦.

(٢) للتفاصيل عن حياة (ولزلي) وإسهامه في الإدارة البريطانية للهند وطموحاته التوسعية انظر : الهام محمود كاظم الجادر، ترسيخ واتساع السيطرة البريطانية في الهند ١٧٩٨ – ١٨٠٥، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٨، ص ص٥٩-٧٣.

(3) Selections … , P.173 , para 24 ; marlowe , Op Cit, p.16.

(٤) عن تفاصيل المحادثات انظر :
Saldanha., The (Persian) Gulf precis.. 1600 – 1800 , p.344- 345.

(٥) كانت اجراءات شركة الهند الشرقية انعكاسا لسياسة بريطانيا في الشرق، وقد عدت جميع المعاهدات التي عقدتها للفترة من ١٦٠٠ إلى ١٨٥٨ هي باسم الحكومة البريطانية، انظر :
Seton Williams. , Britain and the Arab states , London , 1948, p. 206;
علي عبد الله فارس، المصدر السابق، ص ص ٣٩٢ – ٣٩٥.

(٦) للاطلاع على نص المعاهدة الكامل انظر :
J.C. Hurewitz., The Middle East and North Africa in world politics : A Documentary Record 1535 – 1956 , London , 1975 , vol.1 ,pp 275 – 277 ;
اتجيسون. سي. يو، مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج والجزيرة العربية، ترجمة عبد الوهاب القصاب، بغداد، ٢٠٠١، ص ص ٣٤٥- ٣٤٦.

والى جانب ذلك كان السلطان يأمل في الحصول على مساعدة البريطانيين في السيطرة على البحرين، او في ضرب خصومه في الساحل العماني والوهابيين في نجد، لكن بريطانيا لم تحاول التدخل في النزاعات المحلية في المنطقة العربية وقبائلها[1].
و في الوقت ذاته تدخلت حكومة الهند بصورة ودية في الخلاف الناشب بين السيد سلطان بن احمد والوالي العثماني في بغداد سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٢)، بشأن بعض المستحقات المالية لعمان على الاخير[2].

ويبدو ان لهذا الموقف البريطاني المتناقض دوافع مصلحية آنية بحتة، ففي حين ان العمليات الحربية بين القبائل العربية وقوى الوهابيين في الجزيرة العربية تضعف الطرفين، وتشغلهما عن الالتفات للمصالح البريطانية المتنامية على البحر، نجد ان الازمة الاخيرة قد تؤدي إلى اضرار محتملة على شركة الهند الشرقية، لما لها من مصالح اقتصادية مهمة في كلٍ من عمان والبصرة، ومن جهة اخرى فأن بريطانيا توقعت ان تسفر هذه الازمة عن تدخلٍ عثماني في شؤون الخليج العربي، وهذا ما لا تستسيغه السياسة البريطانية، لذلك توسط وكيل الشركة في البصرة (مانستي Mr.Manesty) بين الطرفين لتسوية المشكلة العالقة بينهما[3].

كان المسؤولون البريطانيون في الهند يعتقدون ان مسقط ستكون المحطة القادمة لنابليون بونابرت، فيما اذا فكر في غزو الهند، ومما عزز تلك الشكوك ان المقيم البريطاني في عدن القى القبض على مبعوث يحمل رسالة من بونابرت إلى سلطان عمان، مؤرخة في السابع عشر من كانون الثاني عام ١٧٩٩[4]. لذلك اتخذت سياستهم عدة اتجاهات، لاجهاض المخطط الفرنسي في المنطقة، كان احدها محاربة فرنسا على الصعيد السياسي في الخليج العربي بالذات [5]. فارسل دنكان حاكم بومباي رسالة إلى السلطان العماني ينبهه فيها إلى خرقه شروط المعاهدة المعقودة مؤخراً والانحياز للفرنسيين، ويلومه على عدم قطع علاقاته التجارية مع (ايل دي فرانس)[6].
دافع السلطان،في رده، عن موقفه، وحاول ان يبرره بأسباب اقتصادية بحتة[7].
لكن ومن اجل حسم الموقف، قرر الحاكم العام للهند ارسال النقيب (جون مالكولم John Malcolm) مبعوثاً إلى سلطان مسقط، في السابع عشر من كانون الثاني عام١٨٠٠،

---

(1) مديحة احمد درويش، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢، ص١٠٨.
(2) انظر : Selections …., p.173 , para.28-31;
صالح بن عامر بن حارث الخروصي، المصدر السابق، ص ٣٣.
(3) Saldanha , The (Persian) Gulf precis … 1600 – 1800 , pp.300- 331.
(4) انظر : احمد مصطفى ابو حاكمة، محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧، ص ١٨١. مايلز، المصدر السابق، ص٢٣٢.
(5) صادق حسن عبد واني، الدولة العمانية نشأتها وازدهارها، من بحوث (حصاد) ندوة الدراسات العمانية، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٠، المجلد الثاني، ص٨٤.
(6) Saldanha. , The (Persian) Gulf precis.. 1600 – 1800 , p.365.
(7) Ibid., Loc cit.

لمناقشة اية نقاط تتعلق بالمصالح البريطانية[١]، وتاكيد ان حكومته متضايقة من استمرار العلاقات بينه وبين القاعدة الفرنسية (ايل دي فرانس) ويحذره من مغبة الاصرار على مثل تلك العلاقات[٢]، لان من شأن ذلك الاساءة إلى امن مسقط السياسي، وعرقلة ازدهارها الاقتصادي[٣]. وهذا تهديد صريح من السلطات البريطانية،انه بامكانها اقفال موانئ الهند بوجه السفن العمانية، مما سيؤدي إلى تدهور تجارة مسقط الخارجية.

التقى مالكولم السلطان في الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٨٠٠في هرمز في هرمز، وبعد محادثات لم تدم طويلاً، تم التوصل إلى معاهدة جديدة تضمنت مادتين، نصت الاولى على الالتزام بجميع ما ورد في المعاهدة السالفة[٤]، وتقرر في الثانية ابقاء ممثل للشركة مقيم في مسقط بصفة دائمة تتم عن طريقه جميع الاتصالات بين عمان وحكومة الهند، ومكلف برعاية المصالح البريطانية، والتأكد من تطبيق السلطان التزاماته تجاه بريطانيا بصورة دقيقة [٥]، والتي من ضمنها منع دخول السفن الفرنسية إلى الموانئ الخاضعة للسلطة العمانية[٦]. وتَجَنَّب البريطانيون تحديد المعاهدة بسقف زمني، بل ابقوها مفتوحة، أو بحسب مفهومهم ((**أبدية**))[٧].

ويبدو ان هدف بريطانيا، من عقد هاتين المعاهدتين، لم يقتصر على مجرد انشاء علاقات دبلوماسية مع عمان، بل ان نوايا السياسة البريطانية الجديدة كانت ترمي إلى عرقلة المصالح الفرنسية، ودعم نفوذ بريطانيا سياسياً في منطقة الخليج العربي وبلاد فارس على وجه العموم. ومن الملاحظ ايضاً ان عنصر التكافؤ غاب عن المعاهدتين، فالالتزامات المفروضة على السلطان، لايوجد ما يقابلها على الجانب البريطاني، ولا سيما فيما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي والتواجد العسكري.

ولقد استطاع الوكيل البريطاني(بوكل Bogle) [٨] ان يحرز تقدماً واضحاً لصالح بلده في عمان، اذ ازداد سلطان بن احمد تقرباً من البريطانيين، وبعداً من

---

(١) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط..، ص ص ١١٧- ١١٨ ؛ سلمان لفتة الزيدي، علاقات عمان مع القوى الاوربية في عهد سلطان بن احمد ١٧٩٣-١٨٠٤، مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد٣٤، السنة ١٧، يوليو ١٩٩٨، ص١٠٤.

(٢) للاطلاع على تفاصيل البعثة انظر : سمير محمد علي ابو ياسين، العلاقات العمانية – البريطانية ١٧٩٨-١٨٥٦، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١، ص ص ٣٥-٣٦.

(٣) هناك مخاطبات رسمية بين جون مالكولم من جهة، وحاكم الهند العام وحاكم بومباي من جهة أخرى، تتعلق ببعثته، يمكن الاطلاع عليها في :

Saldanha, The (Persian) Gulf precis.. 1600 – 1800 , pp. 376 – 378.

(4) Selections … , p174 , para. 32.

(٥) انظر: ارنولد. تي، ويلسون. الخليج العربي مجمل تاريخي من اقدم الازمنة حتى اوائل القرن العشرين، ترجمة عبد القادر يوسف، الكويت، ١٩٦٠، ص٣٢١ ؛ محمد بن عبد الله السالمي وناجي عساف، المصدر السابق، ص١٣٦.

(6) Marlowe, Op Cit, p.16.

(٧) للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة انظر :

Selections…, pp.249 – 250 ;

قدري قلعجي، الخليج العربي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥، ص ص ٤٢٢-٤٢٣

(٨) **Archibald Bogle**: اول وكيل سياسي يمثل بريطانيا رسمياً في مسقط، كان طبيبا في الوقت نفسه بدأ عمله في ١٨ كانون الثاني ١٨٠٠ وبقي فيه حتى وفاته بعد حوالي احد عشر شهراً. انظر: الملحق رقم(٢).

خصومهم الفرنسيين[1]، وعقب وفاة بوكل، بعد اقل من عام في مهمته عين (سيتون Seton)[2] بديلاً عنه، في الثاني من كانون الاول عام ١٨٠٠، وكان يتمتع بمؤهلات جيدة جداً، على حد تعبير دنكان حاكم بومباي، الذي زوده بتعليمات، اهمها ان يعمل كل ما بوسعه على حث سلطان بن احمد على الالتزام بتعهداته لبريطانيا، طبقاً للمعاهدة القائمة[3].

---

(١) صادق حسن عبدواني، المصدر السابق، ص ص ٨٥-٨٦ ؛ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٥٠٧- ١٨٤٠ ...، ص ص ١٩٢- ١٩٣.

(٢) **Daivid Seton**: وصل مسقط في الثاني من كانون الاول عام ١٨٠٢ بقي وكيلاً لبريطانيا حتى وفاته فيها عام ١٨٠٩ تخللتها فترات انقطاع. انظر : الملحق رقم (٣).

(٣) انظر: سلطان بن محمد القاسمي، يوميات ديفيد سيتون في الخليج ١٨٠٠ – ١٨٠٩، ابو ظبي، ١٩٩٤، ص ص ٩- ٢٤.

نجح سيتون في إنجاز جانبٍ كبير من مهمته في عمان[١]، واستطاع عرقلة جهود فرنسا السياسية، عندما أُرسلت بعثه دبلوماسية، برئاسة (دي كافيناك Cavaignac) [٢] إلى مسقط في ايلول عام ١٨٠٣، فسار سيتون إلى السلطان واقنعه بعدم استقبال المبعوث الفرنسي، وبرفض طلبه الخاص بانشاء محطة فرنسية في مسقط[٣]، مستخدماً تجاهه لهجة الوعيد بقطع الصلات بين الهند وعمان، وما يتبع ذلك من فقدان السفن العمانية التسهيلات التجارية التي تلقاها في الموانئ الهندية[٤]. وفي المراسلات السرية بين سيتون وحكومة بومباي، اكدت الاخيرة ان بريطانيا اذا شاءت فرض اجراءات مضادة على سفن الاسطول العماني فستكون ضربة قاصمة لعمان، لان التجار المسقطيين حتى اذا ما وجدوا مكاناً اخر ترسو فيه سفنهم فأنهم بلاشك لن يجدوا الاسعار نفسها، ولا الاسواق التي تستطيع استيعاب صادراتهم، ومن ثم لن يحصدوا الارباح نفسها[٥].

ويبدو ان السلطان قد ادرك قوة بريطانيا في الهند، وان مصلحته _ في تأمين خطوطه الملاحية غرب المحيط الهندي_ تُحتم عليه الاعتماد على بريطانيا، الدولة المتفوقة في المحيط الهندي، وعدم التفريط بمساعداتها المتوقعة. يقول ارنولد ويلسون :

> **((ان التزام سلطان بن احمد الجانب البريطاني، يرجع بلا شك، إلى اهمية تجارة الهند بالنسبة لمسقط، وليس إلى تفضيل شخصي للانكليز على الفرنسيين))**[٦].

اتسم موقف السلطات البريطانية في الهند بالحذر والقلق ازاء الاضطراب السياسي الذي عم عمان والخليج العربي كله، بعد مقتل سلطان بن احمد في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٨٠٤[٧]، واندلاع الصراع الداخلي بين افراد اسرته، فرأت حكومة بومباي، بتوجيه من ولزلي الحاكم العام للهند، ان المصلحة تقتضي تنمية العلاقات مع المرشح الاقوى للحكم، بشرط محافظته على المعاهدات المعقودة مع العاهل السابق، والابقاء على النفوذ

---

(1) Nicholls , Op Cit , p.107 .

(٢) عن بعثة كافيناك انظر : عمان وفرنسا صفحات من التاريخ، اعداد ايزابيل بالو، ترجمة السيد خزعل، باريس، شركة تيب للطباعة، د ((ت))، ص ص ١٢-١٥؛
Coupland , East Africa…., p.103.

(٣) سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص٣٨ ؛ فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، الكويت، دار ذات السلاسل، ١٩٨١، الجزء ١، ص١٥٥.

(٤) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط..، ص١٧٨ ؛ سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص٤٣.

(5) Patricia Risoo., Oman and Muscat an Early Modern History, London , 1986 , p.196.

(٦) المصدر السابق، ص٣٧٩. وهناك تفاصيل وافية مدعمة بالارقام عن حجم التبادل التجاري ونوعيته بين المدن الساحلية العمانية وموانئ الهند تجدها، في :
Risoo. Op.Cit. , pp.191- 196.

(٧) مايلز، المصدر السابق، ص٢٣٦ ؛ محمد بن عبد الله السالمي وناجي عساف، المصدر السابق، ص٢٠٢.

البريطاني في ظل أي نتيجة للنزاع على السلطة بين اقارب السيد سلطان[١]، شريطة ان لايؤدي هذا الدعم إلى توريط بريطانيا في علاقات عدائية مع الاطراف المعارضة الاخرى في عمان[٢].

وعلى هذا الاساس قدمت حكومة الهند البريطانية، بوساطة سفنها التي يقودها وكيلها سيتون، الدعم لحملة السيد بدر بن سيف (١٨٠٥- ١٨٠٦)[٣] في شهري ايار وحزيران عام ١٨٠٥، التي استهدفت استعادة بندر عباس وجزيرتي قشم وهرمز من قبيلة بني معين التابعة للقواسم[٤].

ومن الجدير بالاشارة اليه ان استيلاء حلفاء القواسم على بندر عباس وتوابعه اتاح لهم وضعاً جيداً لمهاجمة السفن المارة بالخليج العربي، وعرقلة الملاحة فيه، مما شكل خطراً مباشرا ليس على السفن البريطانية في المنطقة فحسب[٥]، بل على العمانية أيضا، من اجل كسب السيادة والتفوق، مما هدد الطرق التجارية بين الخليج والهند، ودفع بريطانيا إلى القيام بعمل ينقذ تجارتها ويحول دون وقوع الساحل العماني كله في ايدي من سماهم الوكيل السياسي في مسقط بـ ((القراصنة))[٦]. في ظل هذه النظرة لم تكن الرغبة في مساعدة بدر بن سيف لشخصه هي الدافع إلى ذلك العمل العسكري[٧]. بل ان بدراً لم يكن اول الامر موضع ثقة سلطات الهند البريطانية، بسبب علاقات الود والصداقة التي تربطه بـ (ديكان De Caun) الحاكم الفرنسي لـ(ايل دي فرانس)[٨]، وعلاقته المعروفة بالدولة الوهابية في

([١]) سلطان بن محمد القاسمي، يوميات ديفيد سيتون ...، رسالة من حكومة بومباي إلى سيتون في (٣اذار ١٨٠٥)،ص ص٤٨- ٥٢.

([٢]) Selections … ,p.175 , para. 41-42;
سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص ص٥٥-٥٦.

([٣]) للاطلاع على تفاصيل التطورات التي رافقت توليه الحكم انظر : فاضل عبيد طخاخ الحميري، التطورات السياسية في عمان ١٨٠٦ – ١٨٥٦، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص ص ١٨-٢٤.

([٤]) هناك سرد تفصيلي للعمليات العسكرية تجده في : سلطان بن محمد القاسمي، يوميات ديفيد سيتون..، رسالة من سيتون إلى حاكم بومباي في (٢٥حزيران ١٨٠٥)، ص ص ٥٦-٦٣.

([٥]) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني : دراسة في العلاقات التعاهدية، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٨، ص ص ١٤٤- ١٤٥. وانظر ايضاً : مركز البحوث والوثائق في ابو ظبي، تاريخ الامارات العربية (العهد البريطاني) بحث على شبكة الانترنت :
www.cdr.gov.ae/arabic.

([٦]) لمناقشة موضوع القرصنة، والفارق بينها وبين المقاومة المشروعة للنفوذ الاجنبي في الخليج العربي، انظر: سلطان بن محمد القاسمي، خرافة القرصنة العربية في الخليج، ترجمة التيجاني حسب الرسول النور، الشارقة، ١٩٨٦،ص ص ٢٩١-٢٩٥ ؛ صادق ياسين الحلو، القرصنة ابتكرها الاوربيون واتهموا بها العرب المدافعين عن مياههم وديارهم، مجلة الوثيقة، العدد ١٢، السنة ٦، يناير ١٩٩٨، ص ص ١١٨-١١٣.

([٧]) جون كيلي، بريطانيا والخليج ...، الجزء ١، ص ١٦٩. ومن الملاحظ ان ارنولد ويلسون، المصدر السابق، ص ٣٣٣ و محمود علي الداوود، احاديث عن الخليج العربي، بغداد، د ((ت))، ص١١١، يخطئان في جعل مساعدة سيتون لهذه الحملة في عام ١٨٠٦، وذلك ان الوكالة البريطانية في مسقط كانت انذاك مقفلة تماماً كما سيتبين لاحقاً.

([٨]) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٥٠٧- ١٨٤٠ ...، ص ص ١٩٩-٢٠٠. وللاطلاع على قائمة بحكام موريشيوس (ايل دي فرانس) الفرنسيين انظر:
www.worldstatesmen.org\mauritius

نجد[1] واعتناقه دعوتهم السلفية، واحتمال امتداد النفوذ الوهابي إلى عمان، الامر الذي يتعارض مع المصالح البريطانية[2]. ولعل ذلك التحول الطارئ في ولاء الحاكم العماني هو الذي نبه الحكومة البريطانية إلى ضرورة تغيير سياستها والتدخل لضرب القواسم عام ١٨٠٥ حتى لا تصبح مسقط خطراً آخر على التجارة البريطانية. وهو نفسه يفسر لماذا لم تحرك ساكناً ازاء جريمة القتل التي تعرض لها عام ١٨٠٦ على يد ابن عمه سعيد بن سلطان[3].

شهدت عمان المزيد من الاضطرابات الداخلية، مما جعل السلطات البريطانية في الهند تفضل غلق وكالتها في مسقط، وتمتنع عن الاعتراف بالسيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦- ١٨٥٦)[4]، خوفاً من اقحام نفسها في مشاكل جانبية مع القوى المحلية المجاورة، كالوهابيين والقواسم[5]، لكنها سرعان ما غيرت موقفها في ربيع عام ١٨٠٧، عندما اعادت الوكيل سيتون إلى مقر عمله في مسقط، اعترافاً منها بالوضع القائم تحت حكم السيد سعيد[6]. وكان دافعها إلى ذلك تزايد اهمية مسقط بعد اشتداد الصراع البحري مع فرنسا في المحيط الهندي[7]، وما ظهر من بوادر علاقات ودية بين السيد سعيد والفرنسيين في جزيرتهم (ايل دي فرانس). وذكرت احدى المصادر البريطانية[8] ان السيد سعيد بدا متأثراً بالحروب النابليونية وانتصاراتها في أوربا، فقام بتحويل انتباهه لاعادة العلاقات السياسية مع فرنسا، التي سبق ان انقطعت

([1]) يمكن متابعة تطور الحركة الوهابية وتحالفها مع الدولة السعودية الاولى منذ نشوئها، انظر: عثمان بن بشر النجدي الحنبلي، عنوان المجد في تاريخ نجد، الرياض، مطابع القصيم، ١٣٨٥، الجزء ١ .

([2]) انظر : Selections ..., p.176 , para. 48 ;
صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص١١٧.

([3]) للتفاصيل عن عملية الاغتيال، انظر : حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البو سعيديين، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٧٧، ص ص ٤٨٩-٤٩٠. ومن الباحثين البريطانيين من يخطأ ايضاً في سنة اغتيال بدر بن سيف فيجعلها عام ١٨٠٧، وهو بذلك يخالف المصادر المعتبرة في نقلها. انظر :
F.A. Celement., Oman the Reborn Iand , London , 1980 , p.42

([4]) سعيد بن سلطان بن احمد بن سعيد : اشهر حاكم في تاريخ عمان، اتسم عهده بالتوسع الاقليمي والازدهار الاقتصادي ومتانة العلاقات مع بريطانيات. للتفاصيل عنه انظر : رودولف سعيد روث، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١ – ١٨٥٦ سيرته و دوره في تاريخ عمان وزنجبار، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة ٢، ١٩٨٨، ص ٦١ وما بعدها، فاضل عبيد طخاخ الحميري، المصدر السابق، ص ص ٢٧-٣٣.

([5]) جون كيلي، بريطانيا والخليج ...، الجزء ١، ص ١٧٠ ؛ Coupland, East Africa , p.112.

([6]) جون كيلي، بريطانيا والخليج ...، الجزء ١، ص ١٧٥ ؛ سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص٧٢.

([7]) للتفاصيل انظر : Coupland,East Africa... , pp.111-112 ;
صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط..، ص ص ١٩٧ – ١٩٨، رودولف سعيد روث، المصدر السابق، ص ١٤٧.

([8]) كتب الوكيل السياسي في مسقط الملازم مايلز عام ١٨٨٣ كراساً يتضمن ملخصاً لحياة سعيد بن سلطان، ويعد هذا المؤلف مساهمة بارزة في الكتابات المبكرة المتعلقة بتاريخ عمان. انظر :
The Administratians..., vol. Π , For the year 1883 – 1884 , p.p17-37.

باوامر من الحكومة البريطانية. وهذا مما اثار مخاوف حاكم بومباي، من ان بريطانيا اذا تريثت بالاعتراف بحاكم عمان فستكون مسقط مدخلا للفرنسيين إلى المنطقة، ويمكنها فعل ذلك من غير ان تُلزم نفسها بتعهداتٍ تجرها إلى التورط في الصراعات الداخلية[١].

لهذا فقد اكتفى مبعوث حكومة الهند إلى طهران، عند توقفه في مسقط في نيسان عام ١٨٠٨ بتحذير السيد سعيد من اقامة اية علاقة مع الفرنسيين، ومن السماح لهم بالاقامة في أي جزء من بلاده، اذا اراد الاحتفاظ بعلاقاته الطيبة مع بريطانيا، طبقاً للمعاهدات القائمة، وبعكسه فأنه سيعامل معاملة الاعداء[٢]. وفي ربيع سنة ١٨٠٩ دفعت التطورات في منطقة الخليج، متمثلة بتهديد الوهابيين لعمان، وازدياد نشاط حلفائهم القواسم [٣] بالسلطات البريطانية إلى سلوك سياسة اكثر تقاربا مع السيد سعيد، وحذر سيتون حكومة الهند انها اذا لم تسارع إلى التدخل لمساعدة سعيد، فأن الوهابيين – بحسب رأيه – سيستولون على مسقط، ويقضون على تجارة البريطانيين في الخليج العربي والبحر الاحمر، ويهاجمون السواحل الهندية، وسيحولون العمانيين إلى ((**قراصنة**)) كما فعلوا مع القواسم[٤]. وكان من نتائج سياسة التقارب تلك هو ما قدمه السيد سعيد من الدعم العسكري (البري والبحري) للحملة التي جهزها حاكم بومباي، على موانئ القواسم في تشرين الاول عام ١٨٠٩، لتدمير قوتهم البحرية وانهاء خطرهم على المصالح البريطانية[٥].

وبتحجيم قوة القواسم البحرية، واحتلال بريطانيا لقاعدتي الارتكاز الفرنسيتين في المحيط الهندي، (ايل دي فرانس وبوربون) عام ١٨١٠[٦]، انفردت بريطانيا بالنفوذ في عمان، بعيداً عن أي تهديد فرنسي، حتى اوائل العقد الخامس من القرن التاسع عشر[٧].

([١]) سلطان بن محمد القاسمي، يوميات ديفيد سيتون ...، ص ص ٩٧-٩٨.

([٢]) المصدر نفسه، ص٩٨ ؛ جون كيلي، بريطانيا والخليج ...، الجزء ١، ص١١٩ ؛ سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص ص ٧٦-٧٧.

([٣]) للتفاصيل عن التهديدات الوهابية لعمان، وتفاقم خطر القواسم، انظر: صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٨٢٠، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٦، ص ص ٢٢٥- ٢٢٧.

([٤]) انظر : عويضة بن متيريك الجهني، اثر الحملات العثمانية – المصرية على نفوذ الدولة السعودية الاولى في عمان، مجلة الدارة (السعودية)، العدد ٤، السنة ١٤٢٥هـ، ص ص ١٠-١١.

([٥]) للتفاصيل عن حملة ١٨٠٩ – ١٨١٠ ودور السيد سعيد فيها انظر : صالح محمد العابد، دور القواسم..، ص ص ٢٣٤ – ٢٦٠ ؛ Selections …., pp.180-181 , para. 66 – 75.

([٦]) للتفاصيل عن احتلال بريطانيا جزيرتي ايل دي فرانس وبوربون انظر : صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط ...، ص ص ٢٨٢ – ٢٨٨.

([٧]) علي ابا حسين، فترة التنافس الاوربي بين عامي ١٦٥٠ – ١٨٠٠، ونظرة المبعوثين الاوربيين إلى القوى العربية الفاعلة انذاك، مجلة الوثيقة، العدد ٣٤، السنة ١٧، يوليو ١٩٩٨، ص ١٣٣.

ثالثاً : بريطانيا والتطورات الاقليمية والدولية ١٨١٨- ١٨٥٦ :

١- القواسم :

قررت السلطات البريطانية في الهند منذ عام ١٨١٨ انهاء خطر القواسم البحري تماماً، ولاسيما بعد انهيار الدولة الوهابية، وسقوط عاصمتها (الدرعية) في ايلول عام ١٨١٨، على يد الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا[١]، الامر الذي افقد القواسم دعم تلك الدولة. لهذا قررت بريطانيا الاستفادة من قوة عمان العسكرية، لاقامة حلف هجومي، الهدف منه تطويق القواسم وضرب قوتهم البحرية[٢]، في مقابل اعطاء حاكمها السيد سعيد قدراً من المسؤولية على بعض موانئ الخليج العربي، ولاسيما بندر عباس[٣]. وفعلاً نجحت حكومة الهند في دفعه للمشاركة بعدد من سفنه والمئات من رجاله إلى جانب الحملة البريطانية، التي قامت بتدمير رأس الخيمة في كانون الاول عام ١٨١٩[٤]، وتقرر ابقاء دورية بحرية مكونة من ست سفن مسلحة تجوب الخليج العربي، اتخذت من مسقط منطلقا لها[٥].

وهكذا تحولت مسقط إلى قاعدة انطلاق ثابتة لمساندة السياسة البريطانية في حوض الخليج العربي،والهادفة إلى الحفاظ على ممتلكاتها التي اخذت في الاتساع في الهند، وانتزاع نصيب اكبر من التجارة العالمية. والاشراف المباشر على حركة الملاحة والنشاط البحري العربي في البحار الشرقية.

---

(١) للتفاصيل عن انهيار الدولة السعودية الأولى على يد الجيش المصري، انظر : جون كيلي، بريطانيا والخليج ...، الجزء١، ص ص ١٣٧-١٣٨ ؛ صالح محمد العابد، دور القواسم ...، ص ٢٨٦.

(٢) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٥٠٧ – ١٨٤٠..، ص ص ٣٢٠ –٣٢١.

(٣) انظر : لوريمر. ج. ج، دليل الخليج، ترجمة ديوان امير دولة قطر، الدوحة، ١٩٧٧، القسم التاريخي، الجزء ٢، ص ١٠٩.

(٤) للتفاصيل عن حملة ١٨١٩ ونتائجها انظر: صالح محمد العابد، دور القواسم..، ص ص ٣٠٨-٣٣٦؛ احمد عبيدلي، الحملة العسكرية على رأس الخيمة ١٨١٩ – ١٨٢٠، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت)، السنة ٨، يوليو ١٩٩٨، ص ص١٦٣ – ١٨٤.

(٥) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء٢، ص ص ١٠٢٩ - ١٠٣٠.

٢- البحرين :

اعتمد موقف بريطانيا من سلطان عمان، اسناداً او معارضة، على مدى مطابقة ذلك لمصالحها. فمحاولات السيد سعيد احتلال البحرين اصطدمت بمعارضة السلطات البريطانية في الهنـــد، في وقت كان سعيد يأمـــل من وراء دعمه البريطانيين في حملتهم الكبرى على القواسم في عام ١٨١٩، مساندتهم له في تحقيق طموحه[١]. وابلغ حاكم بومباي (ايفان نيبين Ivan Nepean)[٢] شيوخ البحرين التزام بريطانيا بالدفاع عن بلادهم تجاه أي تهديد خارجي، وبفتح موانئ الهند لسفنهم، في مقابل تعهدهم بالامتناع عن المشاركة في الهجمات على الملاحة في الخليج العربي او مضايقة السفن الاجنبية فيه[٣].

وبتوقيع البحرين على معاهدة السلم العامة لسنة ١٨٢٠، التي وضعت حجر الزاوية للنفوذ البريطاني في الخليج[٤]، قضت بريطانيا على امال حاكم عمان في البحرين[٥]، وبهذه المناسبة نبه الحاكم العام للهند (الماركيز هاستنكز Hastings ١٨١٣- ١٨٢٣)[٦]السيد سعيد في عام ١٨٢٢ إلى الامتناع عن مهاجمة البحرين، وان عليه تقوية مركزه في بلاده، بدلاً من اثارة المشاكل في المنطقة والا فأنه سيفقد ثقة حكومة الهند وصداقتها[٧].

وحينما كرر السيد سعيد محاولاته بعد بضع سنوات، في المدة ما بين عامي ١٨٢٥ و ١٨٢٩، تلقى تحذيراً قوياً من استمرار محاولاته التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها[٨]، وبضغط من البريطانيين توصل حاكم عمان وشيوخ البحـــرين إلى اتفاقية عدم اعتداء في

---

(١) للتفاصيل عن الاحداث السياسية في البحرين وموقف القوى الدولية منها منذ عام ١٨١٥ انظر : عبد الحميد كاظم حمادي الشطري، البحرين دراسة سياسية ١٨٢٠-١٨٨٠، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٩٠، ص ص ٣٥-٤٢ ؛ طاهر يوسف عكاب الوائلي، موقف عمان من التدخل الايراني في شؤون البحرين ١٧١٥ – ١٨٢٠، بحث غير منشور محفوظ لدى مؤلفه، ٢٠٠٣، ص ص ٩-١٠.

(٢) ايفان نيبين **Ivan Nepean** (١٧١٥-١٨٢٢): تولى حاكمية بومباي للمدة من ١٢ آب ١٨١٢ إلى ١ تشرين الثاني ١٨١٩ انظر : الملحق رقم(٤)؛ موقع على شبكة الانترنت:
www.worldstatesmen.org\ IndiaBritish

(٣) عبد الحميد كاظم حمادي الشطري، البحرين دراسة سياسية...، ص٤١ ؛ فؤاد سعيد العابد، المصدر السابق، الجزء١، ص ص ٨٠- ٨١.

(٤) عن اهمية هذه المعاهدة انظر : صالح محمد العابد، دور القواسم..، ص ٣٢٣- ٣٣٠.

(5) Curzon , Op Cit , p. 485 .

(٦) **Warren Hastings**: عمل مندوباً لحكومة بومباي في ولاية قبائل (المهراتا **Marathas**) منذ عام ١٧٨٢، شهدت الهند في عهده (١٨١٣- ١٨٣٢) تغييرات سياسية وادارية واسعة، وَرَسَخَتْ الهيمنة الاقليمية للبريطانيين، بل تضاعفت بشكل لم يسبق له مثيل، انظر:
The New Encyclopedia Britannica…,vol. 15,p.459.

(٧) انظر : سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص ص ١٥٤- ١٥٦ ؛ فؤاد سعيد العابد، المصدر السابق، الجزء ١، ص ص ٨١-٨٢

(٨) للاطلاع على تفاصيل الحملات العمانية على البحرين ابان تلك الاونة، انظر : غانم محمد رميض، السياسة العمانية تجاه البحرين في النصف الاول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد ١٠، ٢٠٠٢، ص٨٨- ٨٩ ؛ عبد الحميد كاظم حمادي الشطري، البحرين دراسة سياسية...، ص ص٧٨-٧٩.

الثـاني مـن كـانون الاول عـام ١٨٢٩[١]. وقـد التزمـت بريطانيـا بـسياستها تجـاه البحـرين ومعارضـتها طموحـات الـسيد سـعيد، علـى الـرغم مـن تعهـده فـي عـام ١٨٤٢ بالمشاركة فـي القضاء على تجارة الرقيق[٢].

ويبدو ان سياسة بريطانيا في ابقاء البحـرين وحـدةً سياسـية بعيدة عن ايـة تبعيـةٍ أخـرى، كان هدفها احتواء شيوخها، والتحكم بقرارها السياسي، للاستفاده من تلك الجزر قاعدةً مهمـة في المنطقة، والحيلولـة دون ظهور عمـان او غيرهـا قوةً محليـةً كبيـرة تفرض هيمنتهـا علـى القوى الاخرى. واذا كانت بريطانيا قد حالت بين السيد سعيد وبين تحقيق طموحه فـي الهيمنـة على البحرين، فانها ساندته في تثبيت حكمه على ارجاء عمان، ودعمته في مواجهه حركـات المعارضة والتهديد الوهابي.

---

(1) Selections …, p.198 ;

فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحـرين الـسياسي ١٨٧٠- ١٨٨٣، الكويت، دار ذات السلاسل، ١٩٨٣، ص ص ١٤٣-١٤٥.

(2) Malcolm Yapp The (Persian) Gulf in the Ninteeth and Twentieth Centuries , in: the (Persian) Gulf states…, p.49.

٣- بنو بو علي :

مثلت قبيلة بني بو علي التي تقطن منطقة جعلان[1] تهديداً مشتركاً لكل من السيد سعيد وسلامة خطوط الملاحة البريطانية في الخليج. فمن موقعها في اقصى جنوب عمان، واصلت القبيلة التعرض للسفن التجارية، حتى بعد انتهاء الحملة البريطانية الكبرى في عام ١٨١٩، التي قضت على قوة القواسم البحرية، لهذا قررت حكومة الهند شنَّ حملة مشتركة مع سلطان عمان لاخضاعها لسلطته، وانهاء تهديدها للملاحة، وكلفت مساعد المقيم السياسي النقيب (بيرونيت سمث Perronet Smith) بإنجاز المهمة. وتقدمت قوة الحملة المزدوجة لتضرب قبيلة بني بو علي، وبطريقةٍ غير موزونة توغلت في الاراضي الداخلية، لتواجه هزيمة منكرة على يد ابناء القبيلة في تشرين الثاني عام ١٨٢٠[2].

كان لنبأ الهزيمة وقع الكارثة على البريطانيين، الذين خشوا من تأثيرها السلبي في سمعتهم ومكانتهم في المنطقة، لهذا سارعت حكومة الهند بإعداد حملةٍ كبرى منظمة من ثلاثة الاف رجل، بقيادة العميد (ليونيل سمث Loinel Smith)[3]، تحركت من بومباي في العاشر من كانون الثاني عام ١٨٢١ ووصلت ميناء صور في الثامن عشر منه، وبعد يومين التحق بها السيد سعيد على رأس قوة من رجاله،وزحفت القوات المشتركة إلى داخل مناطق القبيلة، وفي الثاني من اذار جرت معركة ضارية بين الطرفين، ابدى فيها رجال بني بو علي اعلى درجات الشجاعة، ولكنها لم تكن مجدية امام التفوق الناري والعددي للمهاجمين، مما اجبرهم على التسليم، بعد ان فقدوا خمسمائة من رجالهم بين قتيل وجريح[4].

وبذلك تم اخضاع القبيلة، التي اعترف شيوخها بتبعيتهم لسلطان عمان، الذي امتدت سلطته إلى مناطق الجنوب. وظهرت بريطانيا بمظهر صاحبة الفضل في تعزيز مركز السيد سعيد في الداخل، وبأنها قوة ذات فائدة عظيمة في تمكينه من بلاده ورعاياه.

٤- حركات المعارضة والهجمات الوهابية:

---

(١) للتفاصيل عن احوال القبيلة ودورها في منطقة جعلان الساحلية جنوب شرق عمان، انظر : فاضل عبيد طخاخ الحميري، المصدر السابق، ص ص ٣٥- ٣٩.

(٢) جون كيلي، بريطانيا والخليج..، الجزء١، ص ص ٨٤- ٩٠.

(٣) ليونيل سميث : جرى اختياره لخبرته السابقة في قتال القبائل العربية، اذ كان احد قائدي الحملة البريطانية على موانئ القواسم في عام ١٨٠٩. أنظر:

Selecitios…..,p.180.

(٤) للتفاصيل انظر : جون كيلي، بريطانيا والخليج..، الجزء١، ص ص ٩٠-٩٣.

مع انهيار الاتحاد القاسمي، تحولت عمان إلى القوة البحرية المحلية الاولى في الخليج العربي، مما حقق لها تفوقاً تجارياً وانتعاشاً اقتصادياً واضحاً، وكان حاكمها السيد سعيد يعول في الاحتفاظ بمكانته، على تحالفه مع بريطانيا، في مواجهته حركات المعارضة الداخلية والتهديدات الوهابية التي تجددت خلال العقد الخامس من القرن التاسع عشر. وقد حرصت بريطانيا على اسناده بوصفه حليفاً موثوقاً به في التصدي لاية تهديدات لمصالحها في المنطقة، مع الحرص على عدم التورط في الصراعات الداخلية. لهذا حينما واجه السيد سعيد تمرداً كبيراً، قاده ابن عمه حمود بن عزان الذي اعلن انفصاله في صحار (١٨٢٩ – ١٨٣٢)، لم يتدخل البريطانيون الا عندما هددت قوات حمود مسقط، فتحركت قطعة من الاسطول البريطاني وتصدت للمهاجمين واحبطت خططهم(١). وتمَّ التوصل، عن طريق المقيم البريطاني العام العقيد (هنل Hennel)(٢) تم التوصل إلى الصلح بين الطرفين عام ١٨٣٩، ليحتفظ حمود بن عزان بموجبه بميناء صحار(٣).

ويبدو ان الاجراءات الدبلوماسية لوساطة المقيم هنل كانت تندرج ضمن الجهود البريطانية لمواجهة الخطر المصري المتمثل في جهود محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨)، الذي بدأت جيوشه، بقيادة خورشيد باشا منذ عام ١٨٣٩(٤) تهدد المشيخات العربية المرتبطة بمعاهداتٍ مع الحكومة البريطانية(٥). فحرص عند زيارته لمسقط في كانون الاول عام ١٨٣٩ على استقرار حكم السلطان العماني، حتى يتفرغ لتشكيل جبهة سياسية موحدة وقوية معها، للوقوف بوجه طموحات محمد علي باشا، المتمثلة في مدِّ نفوذه إلى السواحل الشرقية من الجزيرة العربية(٦).

---

(١) انظر :

Selections , pp.204 – 205;

ارنولد ويلسون، المصدر السابق، ص٣٨٠ ؛ رودولف سعيد روث، المصدر السابق، ص١١٦.

(٢) صموئيل هنل **Smauel Hennell** : تولى تمثيل بريطانيا بمنصب المقيم في الخليج العربي مدة اربعة عشر عاماً (١٨٣٨ – ١٨٥٢) وهي ثاني اطول مدة زمنية بعد المقيم ادوارد روس. انظر : الملحق رقم (٣).

(٣) انظر : جون - كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة خيري حماد، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧١، ص ص ١٠٠ – ١٠١.

(٤) عن حملة خورشيد باشا وما احدثته من قلق بريطاني على مصالحها في الخليج، انظر : عبد الفتاح حسن ابو عليه، الدولة السعودية الثانية ١٨٤٠ – ١٨٩١، الرياض، ١٩٧٤، ص ص ٥١-٥٣؛ محمد حسن العيدروس، الموقف البريطاني من التوجه المصري نحو ساحل عمان، مجلة دراسات تاريخية،(دمشق)، السنة ١٨، العددان ٥٩-٦٠، كانون الثاني- نيسان ١٩٩٧، ص ص٦٧-٧١.

(٥) جون كيلي، الحدود الشرقية ...، ص١٠١.

(٦) انهت بريطانيا طموح محمد علي باشا في انشاء امبراطورية تضم الشام ومصر والجزيرة العربية وحتى العراق، باجباره على التوقيع على معاهدة ١٨٤٠ التي قَصَرَتْ حكمه وراثياً على مصر. للتفاصيل انظر : امين سعيد، تاريخ مصر السياسي، ١٧٩٨-١٩٥٢، القاهرة، ١٩٥٩، ص ص ٥٨-

وفـي الاتجـاه نفسه تـدخل المقـيم البريطـاني فـي الخلـيج العربـي، لايقـاف الهجوم الوهابي[1] على شمال عمان عام ١٨٤٥، فارسل إلى الامير السعودي فيصل بن تركي[2]، موضحاً انه اذا كانت تهمه صداقة حكومة الهند البريطانية فعليه، ان يكف عن غزو الاراضي العمانية، وان يدخل في مفاوضات مع السيد سعيد لحل القضايا العالقة بين الجانبين سلمياً[3]. كما تدخل المقيم البريطاني الجديد (كامبل A.B.Kembell)[4] عام ١٨٥٣ لصد الزحف الوهابي المدمر على الساحل الشمالي الشرقي من عمان، وارسل عدة انذارات إلى كلٍ من قائد الحملة سعد بن مطلق المطيري، والامير السعودي، لوقف الهجوم على عمان[5]. وبعث بطراداتٍ حربيةٍ لتعزيز مقاومة ثويني بن سعيد، الذي كان ينوب عن والده السلطان في حكم البلاد اثناء غيابه في زنجبار[6]. وعلى العموم أبلغت حكومة الهند سلطاتها في الخليج بمحاولة التقيُّد بسياسة الحياد في المنازعات التي قد تنشأ بينه وبين خصومه في الداخل

([1]) كان رجال القبائل في نجد المعتنقين للدعوة الوهابية يحملون في اذهانهم تصورات قلقة عن الغقيدة الاباضية وموقعها من الدين الاسلامي، إذ اعدّروها ((**هرطقة**)) أو بدعة، وتعاملوا معها من هذا المنطلق المتشدد. انظر :

Talib Abbas Al- Tabatabai. The Conflict between the Sultanate of Mascat and the Imamate of Oman , Long Island University , 1964 , p. 69. .

([2]) فيصل بن تركي: اشهر من تولى امارة الدولة السعودية الثانية،امتدت فترة حكمه منذ عام ١٨٤٣حتى وفاته سنة ١٨٦٥. انظر : نذير جبار حسين الهنداوي، التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي ١٨٤٣ – ١٨٦٥، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ص ٤٣-٤٦.

([3]) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء ٢، ص٧١٢ ؛ مايلز، المصدر السابق، ص٢٤٥؛ سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص ١٦٣.

([4]) ارنولد كامبل Arnold. B. Kembell (١٨٢٠- ١٩٠٨): تولى المقيمية البريطانية في بوشهر للمدة ما بين عامي (١٨٥٢ و١٨٥٦). انظر : ملحق رقم (٣).

([5]) Selections… , p.217 ;

رودولف سعيد روث، المصدر السابق، ص ص ١٣١ – ١٣٣.

([6]) جون كيلي، الحدود الشرقية ...، ص١٠٧. وعن اهمية زنجبار ومكانتها الاقتصادية في منطقة شرق افريقيا انظر : عبد الله بن صالح الفارسي، البو سعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد امين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، الطبعة٢، د ((ت))، ص ص ٦-٧.

والخارج مستقبلاً[1].

(1) جون كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء١، ص٣٩٧.

رابعاً : الصلات البريطانية مع شرقي أفريقيا :

١- ممباسا :

امتلكت بريطانيا مصالح تجارية مع الساحل الشرقي لافريقيا منذ نهاية القرن الثامن عشر[١]، لكن البوادر الاولى لنشوء علاقات سياسية بريطانية مع الأراضي التي هي تحت السيادة العمانية ظهرت منذ عام ١٨١٤، عندما ارادت اسرة (المزاريع) الحاكمة في ممباسا[٢] ان تستعين بالبريطانيين في نزاعها مع السلطة المركزية في عمان، لكن حكومة بومباي رفضت الطلب[٣]. ويبدو انها لم تثق بالقوة التي كانت عليها تلك القبيلة العربية على النحو الذي تجدي معه المساعدة، كما من الطبيعي ان لا تبدي سلطات بومباي أي استعداد للقيام بعمل قد يسيء إلى علاقاتها الطيبة مع سلطان عمان.

لكن البريطانيين، وهم يلحظون تفوقهم البحري في المحيط الهندي بعد عام ١٨٢٠، ما كانوا ليقصروا اهتماماتهم على الخليج العربي، وانما امتدت اطماعهم للسيطرة على اجزاء من سواحل شرقي افريقيا وموانئها التابعة لعمان، منذ نهاية القرن السابع عشر[٤]. ولم يستطع حكام جزيرة موريشيوس البريطانيون مقاومة اغراء العرض الذي تقدم به الشيوخ المزروعيون، الخاص بتوليهم حماية ممباسا مقابل نصف الايرادات الكمركية للميناء وملحقاته[٥]، وبعد اتفاق ثنائي، غير رسمي، في شباط عام١٨٢٤ نشأت ما سميت انذاك (محمية اوين)[٦] نسبة إلى النقيب (اوينOwen)، وهو من ضباط الاسطول الملكي البريطاني العامل في المحيط الهندي، الذي اراد اقناع حكومته في الهند بقبول فكرته، لكونها ستساعد بريطانيا على فرض مقرراتها الخاصة بتجارة الرقيق[٧].

([١]) هناك تفاصيل عن علاقات بريطانيا التجارية مع ساحل شرقي أفريقيا عموما في : غانم محمد رميض العجيلي، اثر بريطانيا على الدور العربي في شرق أفريقيا، اطروحة دكتوراه، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٢، ص ص ٤١ -٤٧.

([٢]) ممباسا : ميناء مزدهر على الساحل الشرقي لافريقيا، قرب زنجبار استولت على حكمه قبيلة المزاريع العمانية. وعن الوجود العماني فيه انظر : احمد حمود المعمري، عمان وشرقي افريقيا، ترجمة محمد امين عبد الله، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨٤، ص ص ٧٧-٧٩ ؛ جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عمان وشرق افريقيا ١٧٤١ – ١٨٦١ منذ تأسيسها حتى انقسامها، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧، ص٢١٥.

([3]) G.S.P.Grenvill , Freeman. The East Africa Coast : Select Documents, London , 1975 , pp.213 –214.

([٤]) للتفاصيل انظر : عامر بن محمد الحجري، تاريخ العلاقات العمانية – الافريقية، من بحوث مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية، الدوحة، دار العلوم، ١٩٧٦، ص ص ٢٧٤-٢٩٥ .

([٥]) كيلي، بريطانيا والخليج..، الجزء٢، ص ص ٣٤- ٣٥ ؛ جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد ...، ص ٢١٧.

([٦]) للتفاصيل عن (محمية اوين) انظر :
Freeman , Op Cit , pp.217 – 218 ; Coupland , East Africa… , pp.221-259.

([7]) Freeman, Op Cit , p.219.
وسنأتي على بحث سياسة بريطانيا تجاه تجارة الرقيق في مبحث مستقل لاهميتها.

وبعد احتجاجات متكررة من السيد سعيد، اعلنت الحكومة البريطانية عدم شرعية قرار الحماية، وادعت انها جرت من دون اوامر صادرة عنها، وابدى كل من حاكم بومباي (مونتستوارت الفنستون M.Elphinstone)[١] والمقيم البريطاني في الخليج العقيد (ستانوس Stannus)[٢] اسفهما لما قام به اوين في ممباسا، وتعاطفهما مع حقوق السلطان، الذي وصفاه بـ ((**الحليف المخلص لبريطانيا**))[٣] . والحقيقة ما كانت احتجاجات السلطان ولا علاقاته الودية معهم لتمنعهم عن قبول مكسب اقليمي مؤقت، وانما كان المسؤولون البريطانيون انفسهم يضعون مصالح بريطانيا في تلك المنطقة الحساسة فوق اية اعتبارات أخرى، كسقوط المزروعيين مثلاً[٤]. فقد انتهت مداولاتهم الرسمية باصدار الاوامر بسحب الحماية من ممباسا عام ١٨٢٦[٥]، تلك الحماية التي طالما هددت بسحب دعم السلطان لبريطانيا في حملتها للقضاء على ماسمته ((**القرصنة**)) في اعالي البحار، وفي تطويق تجارة الرقيق.

فضلاً عن ان فرض الحماية على تلك الموانئ الافريقية يستلزم سفناً اضافية وتكاليف باهضة، لم تكن حكومة الهند البريطانية مهيأة لها انذاك، في حين يمكن لاسطول السيد سعيد الضخم[٦] ان يسهم في خدمة السياسة البريطانية الخاصة بتنشيط تجارة الهند مع كل من الخليج العربي وافريقيا الشرقية، كما لم تغب عن ساسة بريطانيا الفوائد العظيمة التي يمكن ان يجنوها من تحالفهم مع الحاكم العماني، الذي سيتيح لهم استغلال جزره وموانئه العائدة لممتلكاته في شرق الخليج العربي وغربه بوصفها نقاط ارتكازٍ في حالة نشوب حرب بينهم وبين دولة منافسة اخرى.

٢- تجارة الرقيق :

طلبت الحكومة البريطانية من شركة الهند الشرقية، في المدة ما بين عامي ١٨١٢ و ١٨١٥، استخدام نفوذها السياسي لدى السيد سعيد بن سلطان لحثه على محاربة تجارة الرقيق في ممتلكاته الافريقية[٧]. وفي كانون الثاني عام١٨٢٠ عدَّت بريطانيا تجارة الرقيق من قبيل

---

(١) **Mountstuart Elphinstone** : (١٧٧٩-١٨٥٩) عمل في الخدمة المدنية لشركة الهند الشرقية بمقرها في كلكتا منذ عام ١٧٩٦، ساهم بشكل اساسي في وضع الأنظمة الادارية البريطانية في عدد من المقاطعات الهندية مثل (بومباي والماهراتا) بهدف كسب الهندوس إلى حوزة الحكومة البريطانية، تولى رئاسة المجلس الحاكم في بومباي للمدة ما بين عامي (١٨١٩ و ١٨٢٧)، وهي ثماني سنوات مهمة في تاريخ تثبيت الوجود البريطاني في المنطقة. انظر :الملحق رقم (٤).
The New Encyclopaedia Britannica…, vol.4,p.463.

(٢) افرايم.ج.ستانوس **Ephraim.G.Stannus** (١٧٨٤-١٨٥٠): وهو ثاني مقيم بريطاني في الخليج العربي، بعد ماكلويد استغرقت اقامته المدة ما بين عامي (١٨٢٣و ١٨٢٧). انظر : الملحق رقم (٣).

(٣) Coupland , East Africa… , p.259.

(٤) انظر : رجب حراز، بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١، ص ص ١٧-١٨ ؛ غانم محمد رميض العجيلي، اثر بريطانيا على الدور العربي...، ص٥٨.

(٥) جون كيلي، بريطانيا والخليج ...، الجزء ٢، ص ٣٦; Selections , p.194.

(٦) للاطلاع على مكونات الاسطول العماني كماً ونوعاً انظر: عبد الله بن صالح الفارسي، المصدر السابق، ص ص ١٥٣-١٥٧.

(٧) رجب حراز، افريقية الشرقية والاستعمار الاوربي، القاهرة، دار النهضة، ١٩٦٨،ص ص ٥٨-٥٩.

القرصنة في معاهدتها الموقعة انذاك مع شيوخ الساحل العماني[١]، لكن هذا الامر ادى إلى تركّز تجارة الرقيق في ايدي العرب العمانيين، لان بنود المعاهدة المذكورة لم تطبق عليهم[٢]. وافادت التقارير البريطانية انه يستحيل الغاء تجارة الرقيق بين عمان وشرق افريقيا الغاءً تاماً لانها نظام اجتماعي متأصل بين القبائل في تلك الانحاء، كما ان الارباح الطائلة التي يجنيها السيد سعيد من الضريبة المفروضة على استيراد العبيد وتصديرهم، تجعلها دعامة القوة الاقتصادية في البلاد، ويستحيل هدمها كلياً انذاك[٣].

ونتيجة لذلك تدرجت بريطانيا في سياستها الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق، وحرصت على عدم إلغائها مرة واحدة، لما في ذلك من خطورة على مركز حليفها السيد سعيد بين رعاياه الذين يشتغلون بها ويرون مشروعيتها. فأبقت له على حق التعاطي بتلك التجارة داخل ممتلكاته الاسيوية والافريقية فقط. لكنها من جهة اخرى عملت على قطع شرايينها الرئيسة، عندما عدت عمليات شراء العبيد او بيعهم للاوربيين امراً يوجب العقاب[٤]. وذلك في معاهدتها لعام ١٨٢٢، التي عرفت بمعاهدة ((**مورسبي**))[٥]. لقد منحت هذه المعاهدة سفن الاسطول الملكي البريطاني حق المراقبة في مياه افريقيا الشرقية، وتفتيش السفن العمانية – لاول مرة – للتأكد من التزامها بالمعاهدة، واشترطت تعيين وكيل بريطاني في زنجبار لمتابعة تنفيذ بنودها عند رعايا الدول المسيحية كافة، كما عدت نقطة تحول للمصالح البريطانية في المنطقة.

وعلى الرغم من تلك الجهود استمرت موانئ شرق القارة الافريقية، التابعة لحكام عمان كزنجبار وكلوة وبمبا[٦]، توصف بانها اهم مراكز الرقيق في العالم[٧]، ودللت الاحداث في المدة ما بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٣٩ على اصرار الحكومة البريطانية على مواصلة الحرب ضد تلك التجارة، وعزمها على مزاحمة النفوذ الاجنبي، لاسيما الامريكي، فيها. ولما كان

---

(١) للاطلاع على البند التاسع الخاص بتجارة الرقيق،انظر : اتجيسون، المصدر السابق، ص٢٩٤؛ Selections , p.78.

(٢) انظر : زهدي عبد المجيد سمور، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الاول من القرن التاسع عشر، (الكويت، منشورات ذات السلاسل)، د((ت)) الجزء١، ص ٢٥٣ ؛ عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل ...، ص ص ٢٣٨ – ٢٤٣.

(٣) ويلسون، المصدر السابق، ص٣٥٤; Curzon , Op Cit , p.437

(4) Bertram Thomas , Arab Rule Under the Al- bu Said Dynasty of Oman (1741 – 1937) , London , 1938 , p.18.

(٥) عقدت هذه المعاهدة في العاشر من ايلول عام ١٨٢٢، واحتوت، فضلاً عن ذلك، على تنظيم اولي للعلاقات التجارية بين بريطانيا وعمان، للاطلاع على نصها انظر : اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٣٤٨ – ٣٥١ ; Selections , pp.653 – 657

(٦) كلوة وبمبا : من الجزر الهامة على ساحل افريقيا الشرقي، تقع بالقرب من زنجبار في قبالة مدغشقر. للتفاصيل عن الوجود العماني فيها انظر : الخارطة في الملحق (١)؛شوقي الجمل، المراكز العربية على ساحل افريقيا الشرقي، مجلة الوثيقة، العدد ١٩، السنة ١٥، يناير ١٩٩٦، ص ص ١١٠ – ١١١.

(٧) للاطلاع على جدول يوضح ان مدن عمان تحتل المرتبة الاولى بين المدن الشهيرة بتجارة الرقيق، انظر: Selections , p.648.

السيد سعيد العمدة في تلك التجارة، كان تركيز بريطانيا عليه واضحاً[1]، فأخذت تجري المفاوضات تلو الأخرى، حتى عقدت معاهدتها التجارية الهامة معه في الحادي والثلاثين من آيار عام ١٨٣٩[2]، وألحقت بها ثلاث مواد تخص تجارة الرقيق، تضمنت توسيع منطقة الحظر لمئات الاميال الاضافية، وتخويل سفن الاسطول البريطاني حق تفتيش السفن العمانية وحجزها، بل الاستيلاء عليها، ومصادرة حمولتها اذا كانت تحمل عبيداً[3].

وادى توسيع منطقة الحظر والصلاحيات التي أعطيت للسفن البريطانية إلى امرين:

احدهما : استغلال البحارة البريطانيين للحقوق التي منحت لهم بهذا الشأن، فكانت سفن الدورية تنشط في تعقب السفن العمانية وتفتيشها ومصادرتها لابسط الاسباب، كأن يكون بحارتها او عمالها من الافارقة[4]. والاخر : تعرض عمان لخسائر فادحة في المجال الاقتصادي، فسجل دخلها انخفاضاً حادا بلغ مديات خطيرة على سياسة الدولة الاقتصادية[5].

ولعل اخطر ما ورد في المعاهدة هو حصول بريطانيا على امتيازات قضائية واسعة في الدولة العمانية، طبقاً للمادة الخامسة، اذ تولى الوكيل البريطاني النقيب (هامرتون Atkins Hamerton)[6] منذ ايار ١٨٤١، الفصل في النزاعات التي تنشب بين الرعايا البريطانيين المقيمين في السلطنة، ويشترك ايضاً في الفصل في القضايا العالقة بين اولئك الرعايا والعرب[7]، ومما زاد الامر خطورة ان هامرتون، الذي اصبح مستشاراً اولاً للسلطان في مقر حكمه الجديد بزنجبار[8]، صمم على عد الهنود رعايا بريطانيين ينطبق عليهم هذا النص[9]. لهذا انهال التجار الهنود على زنجبار وعمان منذ عام ١٨٤١ متمتعين بالحماية القانونية التي وفرها لهم هامرتون، واخذوا يسيطرون على

---

(1) زهدي عبد المجيد سمور، المصدر السابق، الجزء١، ص٢٦٣ ؛ رجب حراز، افريقية الشرقية والاستعمار..، ص ص ٦٢-٦٣ ؛ Coupland , East Africa … , p.462.

(2) للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة انظر: اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٣٥٢ –٣٦٢; Selections , pp.250- 256.

(3) انظر: جهاد مجيد محيي الدين، تجارة الرقيق في شرق افريقيا، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الحلقة رقم (١٨)، د ((ت))، ص٣٥؛ Selections , pp.642 – 643

(4) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، زنجبار، القاهرة، مكتبة الانكلومصرية، ١٩٥٩، ص ص ٩٥-٩٦.

(5) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد..، ص٢٤٩.

(6) بعد وفاة الوكيل السياسي ديفيد سيتون، لم تبعث بريطانيا بوكيل جديد إلى مسقط، وبقيت المصالح البريطانية تدار من مقيميتها في بوشهر، حتى تعيين هامرتون في التاريخ المذكور انفاً، ومن الجدير بالاشارة اليه ان الاخير بقي في منصبه حتى وفاته في زنجبار في تموز/ ١٨٥٧، انظر:الملحق (٣)؛ Williams,Op. Cit, P.218 ; Coupland, East Africa… , p.378.

(7) اتجيسون، المصدر السابق، ص٣٥٤.

(8) عن اسباب انتقال مقر الحكم إلى زنجبار انظر : عامر محمد الحجري، المصدر السابق، ص٧٩٢؛ رودولف سعيد روث، المصدر السابق، ص١٦٤ ؛

F.B. Pearce. Zanzibar the Island meteroplis of Eastern Africa, London, 1967, pp. 119 - 120.

(9) فاضل عبيد طخاخ الحميري، المصدر السابق، ص١٢٨.

التجارة الخارجية، ويحتكرون قسماً من تجارتها الداخلية[١]، ومن ثم صاروا سبباً اضافياً لزيادة اهتمام الحكومة البريطانية بشرق أفريقيا، وحجة لها للتدخل في عمان.

ليس هذا فحسب، إذ أخذت جلّ المصادر تشكك في نوايا بريطانيا وأهدافها في سياسة محاربة الرقيق، وذهبت تتساءل : اهناك دوافع انسانية فعلاً، ام ان الاهداف السياسية هي التي حركت الاسطول البريطاني في هذا الاتجاه ؟، ومما لاشك فيه ان اجراءات محاربة الرقيق قد استغلت على احسن وجه لتوطيد نفوذ بريطانيا في بحار العالم[٢]، وايجاد ذريعة لتبرير تدخلها السياسي في شؤون بعض البلدان الافريقية والعربية ذات الاهمية الاستراتيجية[٣]، وخلق المصاعب والعقبات امام الدول الغربية المنافسة، كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في استيراد الرقيق الذي هي بأمس الحاجة اليه[٤].

ويلاحظ ان بريطانيا لم تعر مسألة خسائر عمان المادية اهتماماً، فقد ارسلت وزارة الخارجية البريطانية في الثامن من حزيران عام ١٨٤١ تطلب اصدار الاوامر إلى سلطان عمان وشيوخ الساحل العماني بترك الاتجار بالرقيق، وإلا فان الحكومة البريطانية لن تتردد في اتخاذ الوسائل كافة لوقف هذه التجارة[٥]. وبسبب استياء السلطان من القيود التي فرضت عليه، والحاجة إلى التخفيف منها، وافقت وزارة الخارجية على حل وسط، فوقع الطرفان على اتفاقية عامة في الثاني من تشرين الاول عام ١٨٤٥[٦]، سمحت بريطانيا بموجبها بحرية التجارة بين موانئ املاكه الافريقية حصراً بعضها مع البعض الآخر، لكنها منعت، تحت اشد العقوبات، تصدير العبيد من تلك الانحاء إلى ممتلكاته الاسيوية او إلى أي جزء اخر من العالم[٧].

من ناحية اخرى ومع ازدياد هيمنة بريطانيا السياسية على عمان، حاول السيد سعيد اشراكها عام ١٨٤٤ في ضمان تولي ولديه : (خالد)[٨] و(ثويني) حكم دولته بعد وفاته، بجعل الاول حاكماً على ممتلكاته الافريقية، والاخر حاكماً على الجزء الاسيوي من

([١]) انظر: بنيان سعود بن تركي، الجالية الهندية في شرق افريقية بين هامرتون والسيد سعيد١٨٣٢-١٨٥٦، مجلة المؤرخ المصري، (القاهرة)، العدد ١٣، ١٩٩٤، ص ص ١٢-١٧..

([٢]) جهاد مجيد محيي الدين، المصدر السابق، ص٣١ ؛ زهدي عبد المجيد سمور، المصدر السابق، ص٢٤٩.

([٣]) محمد صفي الدين، افريقيا بين الدول الاوربية، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٩٥٩، ص ص ٨٢-٨٣.

([٤]) هناك ملاحظات قيمة عن اهداف بريطانيا في تلك المرحلة، تجدها في : جهاد مجيد محيي الدين، المصدر السابق، ص ص ٢٨-٣١ ؛ عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل..، ص٢٤٨.

([5]) Selections , p.652 ;

عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل..، ص٢٤٦.

([٦]) للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة انظر : اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٣٦٢ – ٣٦٣ ؛

Hurewitz , The Middle East… , pp.287 – 2980.

([7]) Ibid., p.288.

([٨]) توفي خالد بن سعيد بن سلطان في حياة والده، بمرض عضال عام ١٨٥٤ فحلَّ محله ماجد. انظر:

Nicholls, Op Cit , p.250.

الدولـة[1]، الا ان وزارة الخارجيـة البريطانيـة عـدّت تـورط حكومتهـا فـي ذلـك فكـرةً غيـر صحيحة، لما يمكن ان تترتب عليها من خلافات ونزاعات بين شتى المدعين من ابنائه وراثة الحكم[2].

([1]) عبد الله بن صالح الفارسي، المصدر السابق، ص١٤٦.

([2]) زهدي عبد المجيد سمور، المصدر السابق، الجزء١، ص٢٦٥؛ رودولف سعيد روث، المصدر السابق، ص ١٢٧.

خامساً : بريطانيا وعلاقات عمان الخارجية :

١ـ الولايات المتحدة الامريكية :

اقامت عمان علاقات دبلوماسية مع العديد من دول العالم، لاهمية مركزها الاقتصادي والتجاري في المحيط الهندي، وارتفاع القيمة الاقتصادية لممتلكاتها في افريقيا الشرقية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، التي فاق عدد تجارها عدد التجار البريطانيين في زنجبار[١]، اول دولة غربية تعقد معاهدة (صداقة وتجارة) مع عمان في الحادي والعشرين من ايلول عام ١٨٣٣[٢]، مما أدى إلى اثارة شكوك المسؤولين البريطانيين بشأن حقيقة التوجه الامريكي في المنطقة، وخشيتهم من استفحال نشاط تجارتهم فيها، وفي ما اذا كان في نية السلطان السماح باقامة قاعدة لهم في ممتلكاته بشرق افريقيا[٣].

وفور ورود انباء المفاوضات الخاصة بالمعاهدة إلى حكومة الهند، أوفدت مبعوثها النقيب (هارت H.Hart) إلى زنجبار، في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٨٣٤، للاستفسار عن طبيعة العلاقة بين السيد سعيد والامريكيين[٤]، والتاكد من عدم اعطائه أي وعد لهم يمكن ان يخل بالعلاقات العمانية – البريطانية[٥]، وخلال لقائه المبعوث البريطاني عبر السيد سعيد عن صدق نواياه تجاه الحكومة البريطانية ((**حليفته الكبرى**))، واستعداده التام لعقد معاهدة مماثلة معها، ووعد بعدم عقد اية اتفاقية في المستقبل من دون استشارة بريطانيا، كما بعث مندوباً عنه ليستفسر عما اذا كان لدى بريطانيا أي اعتراض على هذه الخطوة التي اتخذها[٦]. واسهم تقرير النقيب هارت في آذار ١٨٣٤ في تعزيز ثقة البريطانيين بالسيد سعيد، إذ اكد الاخير ان الامريكيين لايمثلون شيئاً بالنسبة اليه إذا ما قورنوا بالبريطانيين، الذين يعدهم ((**اخواناً له**))[٧].

لقد دفع عقد هذه المعاهدة بالسلطات البريطانية إلى الاحتراس من محاولة بعض الدول الغربية تجاوز حدود النشاط الاقتصادي، إلى ممارسة النفوذ السياسي في مناطق النفوذ البريطانية، الامر الذي قد يؤدي بالنتيجة إلى زعزعة مركز البريطانيين المتفوق في السلطنة العربية – الافريقية، مما دفعهم إلى ادراك أهمية تقوية الروابط مع عمان، التي لها اهميتها الستراتيجية والسياسية، وعدم الاعتراض على السيد سعيد عند استرداده ممباسا عام

---

(١) عن النشاطات الامريكية في زنجبار انظر: عبد الفتاح حسن ابو عليه، مختارات من وثائق تاريخ عمان الحديث: قراءة في وثائق الارشيف الامريكي، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٤، ص ص ٨- ١٠؛

Coupland, East Africa…, pp.373 – 379.

(٢) للاطلاع على البنود التسعة في المعاهدة انظر :

Selections , pp.262-264;

اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٤١٨-٤٢٠.

(3) Nicholls , Op Cit , p. 152

(٤)عن تفاصيل زيارة النقيب هارت إلى زنجبار، انظر:

Selection… , pp. 274 – 272 ; Nicholls , Op Cit , p.151.

(٥) رودولف سعيد روث، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(6) Nicholls , Op Cit , p. 151- 152.

(7) Selections…, p.277.

١٨٣٧[١] باستخدام الطرق العسكرية التي كانوا يتظاهرون بعدم تشجيع الحكام المحليين على ممارستها.

٢- فرنسا :

على الرغم من جهود هامرتون في دفع السلطان للوقوف بوجه النشاطات الفرنسية في زنجبار وطموحاتهم لاحتلال ميناء على ساحل أفريقيا الشرقي، فأن عمان سارت بشكلٍ متوازنٍ باتجاه بناء علاقاتها الدولية، وعقدت معاهدتها المهمة مع فرنسا في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٨٤٤[١]. ولاحساسه بعدم قدرته على الاستقلال في اتخاذ قراره السياسي بمعزل عن الحكومة البريطانية، قام السيد سعيد بمفاتحتها بشأن رأيها في المعاهدة المقترحة، فأجيب بعدم ممانعة لندن من قيام علاقات تجارية بحتة بينه وبين فرنسا[٢]، ولكن بشرطين، احدهما : الا يمنح امتيازات لفرنسا او لغيرها من الدول اكثر من تلك التي يمنحها لبريطانيا، والاخر : ضرورة الحصول على ضمانات من الجانب الفرنسي بعدم تفسير كلمة ((**مخازن**)) او ((**مستودعات**))[٣] بانها مستودعات عسكرية تستخدم لاغراض حربية[٤].

وليس من المستبعد ان تكون موافقة بريطانيا هذه جزءً من خطة عامة لكسب الموقف الفرنسي إلى جانبها في محاربة النفوذ الروسي المتنامي في الدولة العثمانية[٥] ولاريب في أن البريطانيين لم يكونوا قادرين على حرمان السيد سعيد من الفوائد التجارية التي تعود عليه من اتفاقياته الدولية، وعلى احراجه اكثر امام الفرنسيين الذين لايستطيع معاداتهم علناً لعلاقاتهم الوثيقة بشيوخ القبائل العمانية القاطنة في زنجبار وممباسا[٦]، وربما ارادوا من تنازلهم المشروط اظهار جانب المرونة تجاه الحاكم العماني، وعدم ازعاجه بزيادة الضغط عليه، مما يزيد من ابتعاده عنهم، في الوقت الذي يخططون فيه للحصول، عن طريقه، على مكاسب جديدة فيما يخص محاربة الرقيق كما مر.

ويبدو ان بريطانيا قد غفلت عن الامتيازات الاقتصادية الثمينة الممنوحة للفرنسيين، واهمها اعفاء رعاياهم في انحاء الدولة العمانية كافة من التوقيف والتفتيش والمحاكمة، وهذا ادى إلى حصول كثير من المتاعب غير المتوقعة، بل والمزعجة للسياسة البريطانية، ليس في عهد السيد سعيد فحسب، بل في السنوات اللاحقة ايضاً.

٣- الدولة الفارسية:

مع حلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت السياسة البريطانية تسجل ميلاً إلى بعض الدول الاجنبية ومحاباةً لمصالحها على حساب المصالح العمانية، حتى انها لم تحتج او تحرك ساكناً حينما استولى الفرس على ميناء بندر عباس عام ١٨٥٤[٧]، بل ان البريطانيين حرصوا على افشال محاولات عمان الرامية لاستعادة الميناء في المدة ما بين عامي ١٨٥٥ و ١٨٥٦[٨]. و في هذا الشأن اطلق المقيم البريطاني ارنولد كامبل تحذيراته

([١]) انظر : مبارك بن علي الهنائي، العمانيون وقلعة ممباسا، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٠، ص٣٣ ؛ سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص ص ١٧٤-١٧٥.

المتكررة للقادة العمانيين لثنيهم عن القيام باي عمل عسكري من شأنه تأجيج النزاع ضد الحكومة الفارسية(٩). حتى انتهى النزاع بإعادة تأجير الميناء بأجور مضاعفة مع التشديد على أنه أرضٌ فارسية(١٠) .

ولم تُجد محاولة السيد سعيد في كسب الموقف البريطاني إلى جانبه، بتقديمه جزر كوريا موريا(١١) هدية للملكة البريطانية فيكتوريا (Victoria ١٨٣٧-١٩٠١)، في الرابع عشر من تموز عام ١٨٥٤(١٢). وبقي موقف الحكومة البريطانية منحازاً إلى جانب الفرس، دون الاخذ بنظر الاعتبار صداقة سلطان عمان وهباته السخية.

ويبدو ان السياسة البريطانية كانت ترمي من ذلك إلى اضعاف عمان ومنعها من الظهور قوةً منافسة لها في الخليج العربي(١٣)، كما أدركت ان بلاد فارس تؤدي وظيفة ((**الارض العازلة**)) بين امبراطوريتها في الهند وبين الروس، لذلك ادى البريطانيون دوراً ليس بالقليل في اعتلاء ناصر الدين شاه العرش الفارسي عام ١٨٤٨ وفي

---

(١) للاطلاع على نص المعاهدة انظر: اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٤٢١ – ٤٢٦

Selections… , pp 266 – 270 .

(٢) ويلسون، المصدر السابق، ص٣٨١ ؛ سمير محمد علي ابو ياسين، المصدر السابق، ص١٨٠. وهناك معلومات قيمة وموثقة عن علاقات عمان بجزيرة (ايل دي فرانس) التي استرجعها الفرنسيون عام ١٨١٤، تجدها في : عمان وفرنسا، المصدر السابق، ص ص ٢٣-٥٩.

(٣) يبدو من ملاحظة كلمات الشرط الثاني ان بريطانيا كانت مطلعة بشكل كامل على مسودة المعاهدة قبل توقيعها.

(٤) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق،ص١١٣.

(٥) عن النزاع الاوربي أنذاك أنظر:

J, Marriott, The Eastern Question: An Historical Study in European Diplomacy, Oxford, 1958,pp.279-271.

(٦) للتفاصيل عن ذلك انظر:

Sadiq Al- Hilo, L Europ Et Les Problemes Maritimes Do Golfe Arabe De 1789-1857, Docturat, Lettes Et Sciemces Humanias, University, De Provnce (Paris)1983, pp 683-700.

(٧) كيلي، بريطانيا والخليج..، الجزء ٢، ص ٢٢٥؛ Sykes, Op.Cit, p.353.

(٨) للاطلاع على تفاصيل العمليات العسكرية بين الفرس والعمانيين، انظر : طاهر يوسف عكاب الوائلي، العلاقات العمانية – الايرانية ١٨٠٦ – ١٨٦٨، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة البصرة، ١٩٨٩، ص ص ٩٣-٩٦.

(٩) كيلي، بريطانيا والخليج..، الجزء ٢، ص٢٢٥.

(10) Sykes, Op.Cit, p.353.

(١١) كوريا موريا : اربع جزر صغيرة، تبعد عن ساحل عمان الجنوبي حوالي ٣٠ ميلً. انظر : مايلز، المصدر السابق، ص ص ٤٠٣ – ٤٠٤ ؛ الملحق رقم (١).

(١٢) للاطلاع على بيان السلطان بهذا الشأن انظر : اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٣٦٤-٣٦٥. اكد ممثل بريطانيا في الامم المتحدة عام ١٩٦٦ ان دولته دفعت قيمة الجزر نقداً، لكن السلطان رفض تسلمها بشدة، واصر على تقديمها هدية إلى الملكة البريطانية بدافع ((**الصداقة والسخاء**)). انظر : عمان في المحافل الدولية، المصدر السابق، ص ص ١٧٥ – ١٧٦.

(١٣) طاهر يوسف عكاب الوائلي، العلاقات العمانية ...، ص ٩٨.

المحافظة عليه ضد اصلاحات (امير كبير) التي استهدفت اضعافه عام ١٨٥١[1] تمهيدا لتحييد بلاده في حرب القرم الناشبة بين الدولة العثمانية وروسيا في المدة ما بين عامي (١٨٥٣ و ١٨٥٦) والتي دخلت فيها بريطانيا إلى جانب الاولى في السادس من شباط عام ١٨٥٤[2]. وعلى هذا الاساس كانت الاعتبارات السياسية والمصالح التجارية المتنامية مع الحكومة الفارسية فوق كل الاعتبارات الأخرى.

وقبل اختتام الفصل الاول يمكن ان تسجل الملاحظات الاتية التي تتعلق بسياسة بريطانيا تجاه عمان حتى عام ١٨٥٦.

كانت سياسة البريطانيين في عمان تتجه نحو خدمة المسار الرئيس للمصلحة البريطانية العليا في المحيط الهندي، المتمثلة في تأمين الطريق المؤدي إلى الهند، واستمرار تدفق الثروات منها، حتى وان كان ذلك على حساب دولة عربية صديقة كعمان. وكان الموظفون البريطانيون في حكومة الهند يحرصون على التظاهر بحفظ امن الخليج وفرض السلام في ربوعه.

عقدت الحكومة البريطانية خمس معاهدات مع عمان في المدة ما بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٤٥، من اجل حماية خطوطها الملاحية، ومكافحة ما اسمته بـ((القرصنة))، وانهاء تجارة الرقيق، وفرض السلام البحري، باشرافها المباشر، والشيء المؤكد ان سعيد بن سلطان لم يكن يجرؤ على تحدي مركزالبريطانيين وقدراتهم البحرية الهائلة في المحيط الهندي[3]. ولا شك في ان تلك الاهداف المذكورة استخدمت من اجل تغطية الاغراض الحقيقية للسياسة البريطانية البعيدة المدى في المنطقة، ولم تكن الدوافع الانسانية والغايات الاخلاقية سوى نقطة البداية لجهود بريطانيا وتحمسها في تحمل المسؤوليات العسكرية بدقة وشدة تامتين. واصبحت هذه التعهدات اداة قوية بيد البريطانيين، بفضل تفوقهم البحري، لنشر النفوذ ولممارسة سلطة اكبر على الشؤون السياسية والاقتصادية، ممهدين بذلك للانفراد بالسيطرة على المنطقة.

---

(1) هناك معلومات وافية عن السياسية البريطانية تجاه الدولة الفارسية في ذلك الوقت، تجدها في: باسم حطاب حبش الطعمة، العلاقات البريطانية _ الايرانية١٧٩٨- ١٨٥٧، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ص ٢٥٧-٢٧٣.

(2) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج (الفارسي)، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٥٧، ص١٤٨ ؛ سمير محمد علي ياسين، المصدر السابق، ص ١٨٧. و عن حرب القرم انظر:
Marriott, Op Cit, pp.276-277

(3) Celement , Op Cit , p.43.



أولاً: وفاة السيد سعيد ١٨٥٦ وتزايد التدخل البريطانـي.

ثانياً: الموقف البريطانـي من النشاطات الفرنسية في عمان.

ثالثاً: تقسيم عمان بين الازمة المحلية والتدخل الخارجـي.

رابعاً: بريطانيـا والمرحلـة الجديـدة من تاريـخ عمـان ١٨٦٢ ـ ١٨٦٦ .

١ ـ التغييرات السياسية والاقتصاديـة.

٢ ـ المساندة البريطانية للسلطان ثوينـي.

أولاً: وفاة السيد سعيد ١٨٥٦ وتزايد التدخل البريطاني

تلقت الاوساط السياسية البريطانية في لندن نبأ وفاة السيد سعيد بن سلطان في التاسع عشر من تشرين الاول عام ١٨٥٦ [١] بقلقٍ شديدٍ وواضح، فقد عدّت وفاته نقطة تحول في تاريخ الدولة العمانية، وقد توقعت أن تؤول الأمور بها – بعد فقدانها رجلها القوي- الى التفكك، الذي سيُعجّل به تباعد اقاليمها الاسيوية والافريقية وتباينها اقتصادياً واجتماعياً[٢].

ولم يكن من الصعوبة بمكان على موظفي حكومة الهند البريطانية ملاحظة التغييرات الواسعة في دولة ((**حليفهم**)) الراحل، الذي استطاع خلال مدة حكمه التغلب على اشكالية الحكم المزدوج في مسقط وزنجبار، وفتح أبوابهما للنفوذ البريطاني[٣]. وقد وصف (اتكنز هامرتون Atkins Hamerton) الوكيل السياسي في زنجبار في رسالة له الى وزارة الخارجية البريطانية موت السلطان بأنه ((**مصيبة حقيقية**))، مبدياً اسفه الشديد وتألمه على الحادث ((**لان سموه كان آخر الحكام البارزين ضمن حلفائنا التقليديين في الخليج ومنطقة غرب المحيط الهندي**))[٤] على حد قوله.

وقدّر المسؤولون البريطانيون في حساباتهم أن ورثة السيد سعيد لن يلبثوا ان يدخلوا في صراع على الحكم، مما سيهدد بناء الدولة العمانية بالانهيار خلال اعوام قليلة[٥]. واستناداً الى تقارير وكلائهم علمت الحكومة البريطانية ان هناك نزاعاً اسرياً يلوح في الافق بين ابناء السيد سعيد وهم: ماجد الذي ادعى في رسائله اليها انه نصّب نفسه خلفاً لوالده في حكم زنجبار والممتلكات العمانية في شرقي افريقيا، هذا من جهة؛ اما اخوه الاكبر ثويني[٦] فقد عمل جاهداً على ابقاء وحدة السلطنة العربية بشقيها الاسيوي والافريقي تحت قيادته من جهة اخرى[٧]. ومما زاد في حدة النزاع إن موارد زنجبار وتوابعها بلغت نحو ضعف موارد القسم الاسيوي من الدولة[٨]، على حين قدَّرت بعض المصادر ايرادات زنجبار باكثر من ثلثي دخل الخزينة العمانية[٩].

---

(١) توفي السيد سعيد على ظهر سفينته (فيكتوريا Victorai) وهو في طريقه الى زنجبار فدفن هناك. وللمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر: نور الدين عبدالله بن حميد السالمي، تحفة الاعيان بسيرة اهل عمان، الجزء ٢، القاهرة، ١٩٦١، ص٢١٦؛ عبدالله بن صالح الفارسي، المصدر السابق، ص ص ١٦٠-١٦١.

(2) R.O, Note on the Method of Succession of Imams and Sultans of Oman , Vol. I , P. 58.

(3) John Gray, History of Zanzibar from Middle Age to 1856, London, 1962 , P.231.

(4) R.O ,P.D.Henderson: The Attached to Foreign Dep of India: Precis of Zanzibar,vol. I, P.89.

(5) Ibid., Bailey (the editor) , P.47; Gray , Op. Cit , P.282.

(٦) كان السيد ثويني هو الابن الثالث للسيد سعيد اما الابن البكر فهو هلال، الذي ساءت علاقته مع والده حتى ابعده عام ١٨٤٤. وتوفي في عدن عام ١٨٥١ أي قبل وفاة والده بخمسة اعوام. للتفاصيل انظر: سالمة بنت سعيد بن سلطان، مذكرات اميرة عربية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، د ((ت))، ص ص ١٨٤-١٨٨؛

Ruling Families …, PP.229-230.

ولتفاصيل موجزة عن حياة اولاد السيد سعيد الاثنين والعشرين انظر: عبدالله بن صالح الفارسي، المصدر السابق، ص ص ١٥-٣٠.

(7) R.O , From Syed Majid to the Govrt of India , 6th Nov. 1856 , Vol. I , P.89.

(٨) انظر: Gray , OP. Cit , P.232 ; Mohammed AL- Azzawi , Les Interrts Francias Dans Le Golfe Arabe Des Ennees 1844-1890 Momoire Majtrise , Universite D'e Provence , 1977 P.18 .

(٩) صادق حسن عبد واني، المصدر السابق، ص١٢٦.

وتسلم المسؤولون البريطانيون في الهند معلومات اكدت ان فكرة تقسيم ممتلكات الدولة قد انطلقت من السيد سعيد نفسه، وثبتها في وصيته قبل وفاته، استناداً الى قول الوكيل السياسي هامرتون، ففي تقرير ارسله الى حكومة بومباي[١] في اواخر شهر تشرين الثاني عام ١٨٥٦ اكد قائلاً:

((**انني مطلع على نية صاحب السمو سعيد بن سلطان فيما يخص وراثة العرش وهي: ان يتولى السيد ثويني حكم مسقط والممتلكات الاسيوية، ويتولى الامير ماجد ادارة زنجبار والممتلكات الافريقية، وكثيراً ما كان سموه يذكر لي هذا الترتيب، راجيا من الرب ان يراه في حيز التنفيذ... انني ارى من الصعب ان اقدر ما ستؤول اليه الامور بعد وفاته...**)) [٢].

عدَّ (جون الفنستون John Elphinstone)[٣] حاكم بومباي هذه المعلومات عامة وغير مؤكدة، ولايمكن بناء موقف سياسي على اساسها، على الرغم من ثقته بشخص هامرتون، لذا تدارس الوضع مع (كاننك Charles J.Caninng) الحاكم العام للهند١٨٥٦-١٨٥٨)[٤]، واستقر الموقف اخيراً على ارسال رسالة من حكومة الهند الى السيد ماجد في الاول من آيار عام ١٨٥٧ رداً على رسالته اليها بعد وفاة والده، وقد صيغت رسالة الرد هذه بعبارات عامة جداً، وعبرت فيها عن اسفها على النبأ المفجع لوفاة والده، وبيّنت العلاقة الحسنة بين الامام

---

(١) عهد البريطانيون لحكومتهم في بومباي بالاشراف المباشر على جميع الوكالات والمقيميات والممثليات البريطانية في المنطقة الواقعة غربي شبه القارة الهندية، بضمنها تلك التي انشأت في الخليج العربي. للتفاصيل انظر: عبدالامير محمد امين ومصطفى عبدالقادر النجار، دور السجلات الهندية ومحفوظاتها من وثائق العراق وبقية اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٨، ص ص ٤١-٤٢؛ وعن تفاصيل اهتمام البريطانيين ببومباي بوصفها قاعدة للانطلاق نحو الخليج العربي، انظر: جاسم محمد هادي القيسي، المصدر السابق، ص ص ٤١-٥٠.

(2) R.O , From A. Hamerton to Sec Govrt of Bombay , Zanzibar 22th Nov. 1856 , Vol. I. p.89.

(١) البارون جون الفنستون: (١٨٠٧-١٨٦٠)، حاكم ولاية مدراس الهندية للمدة (١٨٤٨-١٨٥٣)، تولى رئاسة المجلس البريطاني الحاكم في بومباي مدة تبدأ من (٢٦كانون الاول ١٨٥٣) الى (١١آيار ١٨٦٠)، في عهده تم تأسيس مفوضية مختصة بالتحقيق في الاحكام والقرارات الصادرة من المحاكم البريطانية في الولاية، ووضعها تحت المراقبة، نجح في منع الثورة الهندية لعام (١٨٥٧) من الامتداد الى بومباي، توفي فيها عام ١٨٦٠. انظر:

The New Encyclopaedia Britannica … , Vol.2 , PP.348-349 ;
WWW. Worldstatesmen. Org / India – British.

(٢) تشارلس جون كاننك: ولد في لندن عام ١٨١٢، عُيِّن عضواً في البرلمان البريطاني عام ١٨٣٦، التحق بوزارة (روبرت بيل Robert Peel) (١٨٤١-١٨٤٦) بدرجة وكيل وزارة الخارجية، وللمدة مابين عامي ١٨٤٦ و ١٨٥٢ عمل مديراً لشؤون الغابات والاخشاب، ثم مديراً عاماً للبريد والاتصالات (١٨٥٣-١٨٥٥)، بعدها عُين حاكماً عاماً للهند (١٨٥٦-١٨٥٨)، نجح في انهاء احتلال الجيش الفارسي لولاية هرات الافغانية، وفي اخماد الثورة الشعبية الواسعة ضد الحكم البريطاني في شمالي الهند عام ١٨٥٧، اشرف كاننك على انتقال صلاحيات حكم الهند من شركة الهند الشرقية الى العرش عام ١٨٥٨. بقي في منصبه مابين عامي (١٨٥٨-١٨٦٢) بوصفه نائباً للملك البريطاني في الهند، توفي عام ١٨٦٢. انظر:

The New Encyclopaedia Britannica … ,
Vol.2,.804.

الراحل والحكومة البريطانية، مع تحاشي الخوض في موضوع الخلافة او من سيرث السلطة مستقبلاً[١]. لكن الحاكم العام ابدى توجيهه الى حكومة بومباي في كتابه الذي جاء فيه:

((يبدو من تقرير المقدم هامرتون ان السيد سعيد كان ينوي توريث ممتلكاته الاسيوية لاحد الامراء من ابنائه، اما الممتلكات الموجودة في افريقيا فتترك لحكم الامير ماجد بالتحديد ولاننا لانستطيع الجزم بان هذه كانت رغبة الامام الراحل، على الرغم من ثقتنا بمعتمدنا في زنجبار، فان حكومة الهند لا يمكنها ان تصدر اوامر نهائية حول الموضوع حتى يتم تسلم معلومات اضافية وكاملة بشأن الخلافة...))[٢].

ومن خلال نظرة متأملة الى ما تقدم نصل الى ان بريطانيا لم تكن متحيرة، بقدر ما كانت تحرص على ابتداع اسلوب جديد لمعالجة هذه المشكلة المتمثلة في ماهية النظام الجديد الذي من مصلحتها ان يخلف الحاكم العماني السابق، وذلك بعد دراسة مستفيضة، تستند الى خبرتها الطويلة في ادارة مستعمراتها ومناطق نفوذها، والتي تنص على ان عمان كلما كانت منقسمة على نفسها وضعيفة كانت اقلّ مقاومة للمؤثرات الاجنبية عليها. وفي صدد استشراف ما ستؤول اليه الاحداث بقي البريطانيون متظاهرين بالتزام الحياد ازاء الصراع الناشب بين ابناء السيد سعيد ومراقبة الاوضاع عن كثب[٣] .

وفي تلك الاثناء تمخضت الجهود الدبلوماسية الى توصل الاخوين عام ١٨٥٧ الى حل الخلاف ظاهرياً، اذ تعهد السيد ماجد بموجبه، ان يدفع اربعين الف (كراون Crowns)[٤] لاخيه السيد ثويني تعويضاً له عن خسارة مسقط لمواردها من زنجبار[٥]. لكن هذا الاتفاق لم يلبث ان تعرض للانهيار عندما امتنع السيد ماجد عن دفع الالتزام المالي المترتب عليه، بتحريض من شيوخ قبائل زنجبار العرب، وبسبب الاختلاف في فهم طبيعة المبلغ: هل هو اعانة طوعية؟ ام جزية تدفعها مقاطعة ما للحكومة المركزية؟[٦]

ومما اجّج الخلاف تخلي بريطانيا عن موقفها الحيادي المفترض منها، عندما امرت ممثلها في زنجبار المقدم هامرتون بالوقوف الى جانب حاكم زنجبار السيد ماجد، ودعمه ضد

---

(1) R.O , Vol. I , P.89 , Para. 1.

(2) R.O,Vol.I,P.89,Para.1.

(3)R. Coupland , The Exploitation of East Africa 1856-1890 , U.K. , 1939 , P. 15.

(٤) ورد مبلغ الاعانة المالية في الوثائق والسجلات البريطانية مقدراً بـ (كراون Crown) او (قران) وهو عملة فضية تساوي نصف جنيه استرليني تقريباً، وتعني في القرن التاسع عشر (ريال ماريا تيريزا) النمساوي، ويسمى احياناً دولار، والذي اصبح العملة المفضلة في الخليج والجزيرة العربية وشرق افريقيا منذ منتصف القرن الثامن عشر، انظر: ريتشارد اميل حايك، الانظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥١، يوليو (تموز) ١٩٨٧، ص ص ١٤٢-١٤٣؛

Ruth Hawley , Omani Silver , Jornal of Asia Affairs , London , Feb , 1986 , PP. 50-53.

(5) George Percy Badger , History of the Imames and Seyyids of Oman by Salil Ibin Razik A.D 661-1856 , Newyork. 1970 , the Introduction , P. xcix ; AL-Azzawi , OP.Cit, P.19.

(6) Badger , OP. Cit , P. xcix ; Coupland , The Exploitation …, P.15.

معارضيه من قبيلة (الحرث) العربية التي كانت بقيادة اخيه برغش بن سعيد[١] عام ١٨٥٧، وتحذير هؤلاء المعارضين من مغبَّة إثارة الاضطرابات[٢]، على حين التزمت موقف اللامبالاة ازاء النزاع المحتدم في عمان بين ثويني واخيه تركي بن سعيد، الذي طالب بالاستقلال بحكم صحار، وقد رفض فيلكس جونز Felix Jones [٣] المقيم البريطاني في الخليج العربي طلب السيد ثويني تقديم أي معونة له في مواجهة التمرد[٤] .

ويبدو ان المسؤولين البريطانيين ارادوا –بموقفهم هذا- تمهيد الطريق لاختراق الممتلكات الافريقية للسلطنة العربية بشكل منظم، مستغلين الاحوال السياسية السيئة في عمان، التي اشغلت حكامها عن مواجهة الاخطار المحدقة بدولتهم[٥] .

ولقد اخذت السلطات البريطانية في الهند زمام المبادرة نحو السيطرة على الاوضاع عن طريق حماية الحكم الانفصالي في زنجبار من الخطر الذي هدده، والمتمثل في الاضطرابات الداخلية، واشتداد مطالبة ثويني بحكم الاقسام الافريقية وتوحيدها مع الوطن الام على اساس انتمائها العربي المشترك، ولكونه ايضاً الوريث الشرعي الاكبر لوالده السيد سعيد[٦]، وكذلك اوعزت السلطات البريطانية الى وكيلها في زنجبار بالعمل على ضمان تأييد اكثر الزعماء والقبائل على الساحل الافريقي لحاكمهم الجديد ماجد ، وشد ازره وحمايته من ادعاءات معارضيه ومنافستهم، وزاد الوكيل على تعليمات حكومته بأن هدد كبار الشيوخ بالقتل، اذا ما حاولوا الاخلال بالامن واثارة الاضطرابات في الجزيرة[٧].

وفي عمان تتابعت الاحداث بوتيرة متصاعدة، مما فرض على البريطانيين اتخاذ اجراءات مباشرة وسريعة، فقد تنامى الى علم حكومة بومباي في اواسط كانون الاول عام ١٨٥٨ ان السيد ثويني حاكم مسقط يُعدَّ العدَّة لشن حملة كبيرة ضد اخيه السيد ماجد في

---

(١) برغش بن سعيد ١٨٣٧-١٨٩٠: هو الابن السادس للسيد سعيد، عاش في زنجبار حياة سياسية قلقة بعد وفاة والده، حتى حكمها مدة مابين عامي ١٨٧٠-١٨٩٠، شهدت تلك الجزيرة على عهده ازدهاراً اقتصاديا ملموساً وعلاقات وطيدة مع بريطانيا والمانيا. للتفاصيل عن حياته وسنوات حكمه انظر: سعيد بن علي المغيري، جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، الطبعة ٢، ١٩٨٦، ص ص ٣٢٧-٣٤٤:

Ruling Families…, PP. 252-254.

(٢) جاد محمد طه، دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، من ابحاث ندوة: العلاقات العربية – الافريقية دراسة تاريخية للاثار السلبية للاستعمار، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص١٠٢؛

Coupland. The Exploitation … , PP. 16-17 .

(٣) جيمس فيلكس جونز: ضابط برتبة نقيب في بحرية الهند البريطانية، انتدبته حكومة بومباي لمهمة سرية الى العراق، فوضع دراسة تفصيلية واسعة عنه في المدة مابين عامي (١٨٥٠-١٨٥٢)، وهو الذي حل محل المقيم السابق كامبل في آيار ١٨٥٦ وبقي في منصبه حتى عام ١٨٦٢. انظر: الملحق رقم (٣)؛

Arabian Bounderies … , Vol.9 , PP. 95-96

(٤) للتفاصيل حول الموضوع انظر: سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الامبراطورية العمانية ١٨٥٦-١٨٦٢، (دبي، مؤسسة البيان)، ١٩٨٩، ص٧٠.

(5) Pearce , OP. Cit , p,134 ; Coupland , The Exploitation … , P.15.

(6) AL-Hilo , OP. Cit , PP.726-727;

(٧) جون كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء ٢، ص٢٤٠؛ جاد محمد طه، دور بريطانيا والمانيا...، ص١٠٤.

زنجبار، بسبب امتناع الاخير عن تحويل مبلغ اربعين الف كراون لاخيه على وفق ترتيب عام ١٨٥٧، واكد حزقيل بن يوسف، التاجر اليهودي والقائم بأعمال الوكيل المحلي البريطاني في مسقط توجس بريطانيا، قوله:

((على الرغم من التكتم الشديد حول وجهة القوات العسكرية المزمع جمعها في المدينة الا انني واثق من ان هدفها هو غزو زنجبار لامحالة))(١).

على حين حاولت تقارير بريطانية اخرى الادعاء ان توتر العلاقة بين الاخوين يرجع الى الاختلاف في الفهم فيما اذا كان هذا المبلغ اعانة ودية يدفعها السيد ماجد لاخيه ام اعترافاً منه بسلطة الاخير المكتسبة بوصفه حاكماً اعلى للدولة، ونتيجة لسوء الفهم هذا رفض ماجد مواصلة الدفع(٢) .

وأياً كانت الاسباب فان حكومة بومباي ادركت خطورة الموقف واحتمال وقوع الصدام المسلح بين الطرفين، وهذا ما قد يؤدي الى الاطاحة بحكم ماجد (حاكم زنجبار) وتعريض المصالح البريطانية في شرق افريقيا – المنطقة الحساسة المليئة بالثروات – للخطر؛ لذا اتخذت بومباي عدة خطوات حاسمة لعرقلة مشروع حملة ثويني، ففي السابع من كانون الثاني عام ١٨٥٩ اصدرت اوامرها الى فيلكس جونز المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بأن يضع السفن البريطانية التي تحت امرته في بوشهر على أهبة الاستعداد، ويتوجه الى مسقط فوراً للسعي عن طريق التشاور تارةً والاحتجاج تارةً اخرى لمنع السيد ثويني من اللجوء الى العنف ضد اخيه في زنجبار، وعليه ان يقنعه بمخاطبة الحكومة البريطانية حول اية مطالب يقدمها ضد اخيه(٣). ولم يقف الامر عند هذا الحد بل تعداه الى ان بعثت رسالتين أخريين: الاولى الى حكومة الهند لاستعلام رأيها في النزاع، والثانية الى معتمدها الجديد في زنجبار (المقدم رگبي C.B. Rigby)(٤) لإعلام السيد ماجد بالخبر واتخاذ التدابير اللازمة كافة، قبل وصول الحملة(٥) .

وقبل ان يصل جواب نائب الملك البريطاني في الهند كاننك كان مضمون الاخبار التي وصلت الى هناك من مسقط بتاريخ السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٥٩ ان ثويني بن سعيد على وشك الابحار الى زنجبار بقوة مقدارها ألفين وخمسمائة رجل(٦) .

ادرك البريطانيون عجز حاكم زنجبار التام عن المقاومة وعدم مقدرته على مجابهة قوة اخيه دون الاستعانة بمساندتهم البحرية، فسارعت حكومة بومباي، بسبب تخوفها من عدم وصول توجيهاتها الى المقيم جونز في الوقت المناسب، الى ارسال الفرقاطة (بنجاب Punjab) الى مسقط بقيادة المقدم البحري (رسل Russel) السكرتير العسكري لحاكم بومباي

---

(1) R.O, Report Dated: 15th Dec. 1858 , Vol. I , P.90. Para. 2.

(2) Ibid. , Bailey (the editor): the Zanzibar connection , Vol. I, P.65.

(3) Ibid. , Report Dated: 3rd Feb. 1859 , Bombay , Vol. I. , P,90 , Para.2.

(٢) ركبي:- وهو المقدم الذي حل محل العقيد هامرتون في شغل منصب الوكيل السياسي في زنجبار للمدة مابين عامي (١٨٥٨و١٨٦٢) انظر:

www. worldstatesmen.Org\Zanzibar

(5) R.O, Vol. I, P.90 , Para.2.

(٤) من المهم التذكير هنا انه منذ تشرين الاول عام ١٨٥٨ اطلق على الحاكم العام لقب نائب الملك البريطاني في الهند (Governor General and Viceroy)، واستمر كاننك في نيابته للملك للمدة مابين عامي (١٨٥٨-١٨٦٢). علماً ان الاسم القديم لم يعدم من الاستعمال. انظر: ص(٦٢) من الاطروحة.

جون الفنستون، واتجه نحو المياه العمانية تحت اوامر مشددة باعتراض سبيل الحملة التي يقودها السيد ثويني، وايقافها باستخدام الوسائل كافة ومن ضمنها القوة العسكرية اذا تحتم الامر [١].

على الرغم من ان الحملة كانت قد أبحرت متوجهة الى زنجبار قبل ان يصل المقدم رسل الى مسقط بوقت طويل، الا إن التفوق الكبير للسفن البريطانية على نظيراتها من السفن العربية الشراعية جعل السفينة بنجاب تتقدم بسرعة فائقة بفضل محركاتها البخارية، وتلحق بالاسطول العربي وتوقفه عند ميناء رأس الحد العماني [٢] في الخامس عشر من شباط عام ١٨٥٩[٣] وتم تسليم السيد ثويني رسالة الاحتجاج من حاكم بومباي البارون ألفنستون على خطوة ((**حاكم مسقط**))[٤]، مذكراً اياه ان بريطانيا كانت لها علاقات صميمية طيبة مع والده الراحل السيد سعيد، وهي ترفض ان ترى ابناءه يدخلون في صراع دموي غير محمود النتائج، مما يشكل مثالاً سيئاً لغيرهما من الزعماء في الخليج العربي، الامر الذي يعرض الامن والسلام في المنطقة لخطر محدق، مشدداً في الوقت نفسه على وجوب الكف عن هذه الاعمال، واحالة الخلاف على التحكيم لدى الحكومة البريطانية التي ستنظر في الموضوع نظرة ((**منصفة**))![٥].

وعند قراءته الرسالة وافق السيد ثويني فوراً على الطلبات البريطانية، ووعد بارسال سفينته (كارولين Carolain) [٦] لاستدعاء القطع الرئيسية من اسطوله التي سبقته الى زنجبار[٧].

وبقدر كبير من الواقعية تنكشف حقيقة تنص على إن اذعان ثويني ورجوعه على اعقابه الى مقر حكمه في مسقط، لم يكن تقديراً لما يُكنه من صداقة مع الحكومة البريطانية التي اوثقته بما كانت تدعي به من نزاهة، بل هو اعتراف منه بالمركز السياسي والعسكري المتفوق الذي كانت عليه ((**الامبراطورية**)) البريطانية في البحار الشرقية، بفضل اسطولها البحري المتطور وسيطرتها على التجارة العالمية، كما ان بريطانيا فرضت تدخلها في

([1]) R.O , Vol.I , P.90 , Para.2.

(٢) ينفرد صادق حسن عبدواني ، المصدر السابق ، ص١٢٢ بالقول ان منطقة الاعتراض هي صور، ويخالف بذلك عدداً من المصادر والمراجع والوثائق البريطانية. انظر: سنى محمد علي عبدالجبار الطائي، دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربية – الافريقية ، من ابحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية ...، المصدر السابق ، ص٢٢٢؛ وندل فيليبس ، المصدر السابق ، ص١٤٨؛ صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٢١.

(٣) لقد وَهمَ وندل فيليبس ، المصدر السابق ، ص١٤٨ في جعل تاريخ اعتراض البريطانيين لحملة السيد ثويني نهاية عام ١٨٥٨.

(٤) من المهم القول ان تسمية السلطان العماني ((**حاكم مسقط**)) ليس القصد منها بتاتاً ان سلطته مقتصرة على هذه المدينة فقط، فمسقط كانت مشتهرة بنشاط حركتها التجارية وتنتشر فيها البضائع الاجنبية من كل مناشئها الاسيوية، وفيها مركز الحكم والادارة، الى درجة ان معظم الاجانب الذين زاروها على مدار القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لايعرفون مدينة في عمان سواها، لذا فانهم اعتادوا ان يطلقوا على سلطان عمان اسم (امام او حاكم مسقط Umam Maskat). انظر: محمد مرسي عبدالله، بلاد عمان: فصل من كتاب (Bescheilbung Von Arabian) للرحالة الالماني كارستن نيبور، مجلة المؤرخ العربي، (بغداد)، العدد ٤٧، السنة ١٩٩٤، ص٨٣.

([5]) R.O , Report Dated; 25th Feb. 1859 , Bombay , Vol. I , pp 90-91.

(٦) ذكر الباحث صادق حسن عبد واني، المصدر السابق، ص١٢٢ ان السفينة (الرحماني) هي التي أرسلت الى زنجبار، ولكن ما أثبتناه في المتن هو الصواب.

([7]) R.O , Captain P.D. Henderson the Attached Foreign Dep , Vol. I , P. 91.

النزاعات المحلية العربية بوصفه ضرورة من ضرورات الاستقرار وجزء من المعادلة السياسية، وجعلته يصبح ممارسة اعتيادية شبه مألوفة في المنطقة، فضلاً عن ان السيد ثويني كان يمر باوضاع سياسية واقتصادية لايحسد عليها، فالفرس والوهابيون يتربصون لاستعادة نفوذهم الذي انهاه السلاطين الكبار في نواحي عمان(١)، وكانت حكومة بومباي تعي بأن المشاكل سوف لن تنتهي عند هذا الحد، فالاخطار الداخلية كانت محدقة بحكم السيد ثويني وهناك اخٌ آخر هو تركي ينتظر فرصته للانقضاض على حكم عمان مستغلاً غياب اخيه بعيداً في افريقيا(٢). وعلى الرغم من ذلك فإن رسالة السيد ثويني الجوابية الى حاكم بومباي لم تَخلُ من عتاب للمسؤولين البريطانيين الذين اهملوا الرد على التماساته مدة ثلاثة اشهر خلت، كما وضع اربعة شروط لقبوله التخلي عن غزو زنجبار في المستقبل، كان اهمها ضــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرورة ان يدفع السيد ماجد اربعين الف ريال له طبقاً للتسوية السابقة مع بقاء عمان دولة واحدة من دون أي تقسيم(٣).

ومع انطلاق المقدم رسل الى المياه العمانية كانت حكومة بومباي قد اصدرت اوامرها في السادس من شباط عام ١٨٥٩ الى الفرقاطة (اساي Assaye) للتوجه نحو زنجبار لتقوية موقف المعتمد البريطاني وتأمين الحماية للرعايا البريطانيين ومصالحهم فيها (٤) وقد حازت بومباي رضا حكومة الهند واستحسانها على اتخاذها مثل هذه الخطوة، فقد سببت انباء وصول (أساي) في الثاني والعشرين من آذار عام ١٨٥٩ - وهي اكبر سفينة اوربية تقع عليها نواظر سكان السواحل الافريقية حتى ذلك الحين - وبعض السفن البريطانية الاخرى ذعراً كبيراً بين اعداء السيد ماجد، ولاسيما في اوساط زعماء قبيلة الحرث المعارضين، الذين رغب رگبي في ترحيل اربعة منهم الى مسقط(٥) وفضلاً عن ذلك فإنها قد استفادت من مشاعر الفرح النسبية التي عمت زنجبار بعد ان تناهى الى الاسماع ان السيد ثويني قد أُجبر، عن طريق التدخل البريطاني، على العودة الى مسقط، والعدول عن غزو افريقيا، مما حدا بالسيد ماجد الى ان يُظهر أعلى درجات الامتنان للحكومة البريطانية بسبب ((**انقاذها بلاده من الفوضى واراقة الدماء**))!(٦).

وقد وضع الوكيل البريطاني في زنجبار كل ثقله في دعم موقف ماجد، وطلب منه تجنيد كل قواه البشرية والعسكرية لرد ((**الاعتداء**)) المتوقع على بلاده، في حين التقى بمندوبي مسقط وحاول تثبيط هممهم لثنيهم عن القيام بأي عمل من شأنه ان ((**يصعّد روح**

---

(1) Prince Firouz Kajare , Le Sultanat D'Oman: Etude D'Estoire Diplomatique , Paris , 1914 , P. 113.

(2) R.O, Bailey (the editor) , Vol.I, P.65.

(٣)نص الشروط الاربعة موجودٌ بالكامل في: Ibid.,P.91.

(4) Ibid., From Govrt of Bombay to F. Jones , Bombay 25th Feb. 1859 , Vol.I , P.90.

(5) R.O, From P.Rigby to Sec. Govrt of Bombay , Zanzibar 22th March. 1859. Vol.I , PP. 74-76.

(6) Ibid., From P.Rigby to Sec. Govrt of Bombay , Zanzibar 22th March. 1859. Vol.I , P. 76.

العداء والشر)) [١] نحو زنجبار، وانذارهم بان للسيد ماجد سفناً وفرقاطات حربية يمكن لها منازلتهم وتدميرهم اذا تجاسروا على الدنو من زنجبار[٢].

لقد استطاعت بريطانيا، بسياستها وبتلك الجهود الحثيثة المبذولة من موظفيها، ابطال المشروع العماني لاعادة توحيد شطري الدولة، وليس هذا ما انجزته فحسب بل تمكنت من زيادة الكراهية بين الجانبين، مما احبط آمال الفرنسيين، الذين كانوا يراهنون على تفجر الموقف في المنطقة وانقلاب الوضع لصالحهم.

---

(1) Ibid. , Loc Cit.
(2) Ibid. , Loc Cit.

ثانياً: الموقف البريطاني من النشاطات الفرنسية في عمان

ظل الفرنسيون لسنوات سبقت وفاة السيد سعيد، يحاولون منافسة بريطانيا في عمان وممتلكاتها في شرق افريقيا، وقد حاولوا استغلال وفاة السلطان، وما تبعه من انشقاق داخلي ومخاطر خارجية، لتقوية نفوذهم في تلك الانحاء[١]، وانتظار اللحظة المناسبة للتدخل عن طريق التقرب من السيد ثويني في عمان وبرغش بن سعيد، قائد المعارضة ضد ماجد، في زنجبار [٢].

وقد رصد البريطانيون بحذر التقارب المقصود بين القنصل الفرنسي في زنجبار (دي كوجت De Cochet) والسيد برغش وعملية تبادل الهدايا بينهما[٣]، مما يوحي بسعي فرنسا الى دعم الاخير ضد ماجد، ومن ثم اتاحة الفرصة امام السيد ثويني لاعادة وحدة الدولة وانهاء حالة الانشقاق بين طرفيها[٤]، وهذا ما يتقاطع مع مصلحة البريطانيين تماماً، حسبما عبَّر عنه قنصلهم في زنجبار النقيب رگبي[٥] ومما عزز الشكوك لدى بريطانيا عن نوايا الفرنسيين ما اظهره (دي لانغل De Langle) آمر البحرية الفرنسية في شرق افريقيا في نيسان عام ١٨٥٩ من تعاطفٍ مع بعض عرب زنجبار المتخوفين من احتمال وضع بلادهم تحت الحماية البريطانية[٦] كما وصل الى عِلم الوكلاء البريطانيين بأن السيد ثويني أجرى اتصالات سرية مع امبراطور فرنسا نابليون الثالث (١٨٥٢-١٨٧١) [٧]، من خلال قادة السفن الفرنسية في الخليج العربي في اثناء رسوها في مسقط، بهدف اقامة علاقات صداقة بين بلاده وفرنسا[٨].

لاشك في ان البريطانيين بالغوا في تخوِّفهم من النشاطات الفرنسية، اعتماداً على تقارير وكلائهم في المنطقة، التي ركزت على ابراز مسؤولية فرنسا في الازمة، وانها اتخذت مساعيها للتوسط بين ولدي السلطان الراحل سبيلاً لتوطيد نفوذها في كلٍ من عمان وزنجبار. وذكرت بعض تلك التقارير الصادرة من بومباي ان الفرنسيين يحرضون ثويني لمهاجمة اخيه ماجد ((**الذي تسبب في مضايقتهم بسبب رغبته المخلصة في الوفاء بتعهدات والده تجاه الحكومة البريطانية لقمع تجارة العبيد**)) [٩] وفي تقريره الى نائب الملك اللورد كاننك في الثالث من شباط عام ١٨٥٩ اشار حاكم بومباي الى ان:

---

(١) للاطلاع على تفاصيل توثيق الفرنسيين علاقاتهم بعمان وممتلكاتها في شرق افريقيا قبل وفاة السيد سعيد، انظر:
AL- Hilo OP. Cit., PP. 701-725.

(2) Kajare , OP. Cit , P. 113 ; Coupland , The Exploitation … , P. 13.

(3) AL- Azzawi , OP. C it , P. 20 ; al- Hilo , OP. Cit , P. 727

(4) Gray , OP. Cit , P. 283 ; Kajare , OP Cit , PP. 13-14.

(٥) أنظر ملحق (٦):
R.O , From P.Rigby to Sec. Govrt of Bombay , Zanzibar: 22th March. 1859 , P. 75.

(٦) سلطان بن محمد القاسمي، العلاقات العمانية – الفرنسية... ، ص١٤٩.

(٧) شهدت فرنسا في عهد نابليون الثالث نشاطاً حثيثاً نحو استعمار انحاء مختلفة من القارة الافريقية، والاستحواذ على نصيب من التجارة العالمية. للتفاصيل عن ذلك انظر: جرانت.أ.ج وهارولد تمبرلي، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة محمد علي ابو درة ولويس اسكندر، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٦٧، ص ص ٣٧-٤٤:
Robert Argange, Europe since Waterloo,Heath Co., Newyork, 1961,pp.310-315

(٨) عمان وفرنسا، المصدر السابق، رسالة من قائد الفرقاطة (لاسابيل) الى وزير البحرية والمستعمرات الفرنسي، في (٢٠كانون الثاني ١٨٥٧)، ص ص ١١٩-١٢١؛
AL- Hilo , OP Cit , P. 729.

(9) R.O , From Sec Govrt of Bombay to Govrt of India , 3nd Feb. 1859 , Vol.I , P.90.

((**ليس من الضروري ان نفترض ان الامر على غير ذلك النحو، فالرسائل المرسلة من حاكم جزيرة بوربون الفرنسي الى السيد ثويني، والتي وقعت نسخاً منها في قبضتنا، تجعلنا نصدق هذه الحقيقة بأي حال من الاحوال، ومن الواضح ان ثويني قد شجع في مشاريعه العدوانية من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، واظنها قد عززت موقفه، ولاسيما في غياب اية سياسة مناهضة من جانب الحكومة البريطانية**))(١).

وبناءً على ذلك دعت حكومة بومباي الى تكثيف الجهود لاحباط المخططات الفرنسية(٢).

إنَّ ما اثار حكومة الهند ضد الفرنسيين ودفعها الى مزيدٍ من الدعم للسيد ماجد في موقفه ضد اخيه، هو ما ذكره معتمدها في زنجبار النقيب رگبي، الذي إدعى ان الفرنسيين كانوا يخططون للحصول على ميناء مستقل على الساحل الافريقي بتواطؤ من سلطان عمان(٣)، لذلك فأن رگبي اوضح صراحةً معارضته لبقاء عمان دولة موحدة، وجاء في رسالة منه الى حكومة بومباي:

((**ان بقاء زنجبار وتوابعها الافريقية تابعة لمسقط هي مسألة خطيرة في كل الاحوال، لانني اعتقد ان الحكومة الفرنسية قد قامت باتصالات سرية مع السيد ثويني، مؤكدة دعم فرنسا الكلي لمسعاه في الاحتفاظ بزنجبار مقابل ان يتنازل لها عن ميناء معترف به على الساحل الافريقي**))(٤).

وذكر ان الفرنسيين لم يخفوا امتعاضهم من انحياز السيد ماجد الى جانب بريطانيا، فطالبوه في اجتماع عُقِدَ بتاريخ الحادي والثلاثين من اذار عام ١٨٥٩ باطلاق سراح ((**صديقهم**)) برغش بن سعيد، وألمحوا بأنهم سوف يدعمون قضيته اذا ما حافظ على حياده السياسي ولم يلجأ الى قوة اجنبية اخرى، ونبّه الممثل البريطاني في زنجبار إلى رسو طرّاد فرنسي مزود بعشرين مدفعاً بإمرة قائد البحرية الفرنسية في غرب المحيط الهندي في ميناء الجزيرة(٥)، مما يدل على مدى اهتمام فرنسا بالصراع المرتقب بين الاخوين، خدمة لاهدافهم السياسية والتجارية.

وقد عبَّر رگبي عن مخاوفه من الدور الخطر الذي يمكن ان يؤديه تجار العبيد المسلحون من شيوخ قبيلة الحرث، اقدم المستوطنين العرب في زنجبار، الذين كان السيد ماجد قد اثار استياءهم بسبب جهوده المؤيدة لمشروع بريطانيا في الغاء تجارة الرق، مما دفعهم الى مكاتبة السيد ثويني لازاحة اخيه بمساعدة قبيلتهم، واختتم رگبي رسالته الى حكومة بومباي بقوله:

((**اعتقد ان هدف هؤلاء [قبيلة الحرث] هو توريط ابناء الامام الراحل في حربٍ ضد بعضهم البعض، مما سيتيح الفرصة لتخلُّصهم من عائلة الامام كلها ويضمن حكم الجزيرة لهم وحدهم، وفي**

---

(1) Ibid. , Loc cit.

(2) Ibid. , Loc cit.

(3) Kajare , oP. cit , PP. 113-114.

(4) R.O , From P.Rigby to Sec. Govrt of Bombay , Zanzibar: 1st March. 1859 , Vol. I PP. 77-78.

(5) Ibid. , p.79.

المؤامرة التي دُبِّرت ضد السيد ماجد وجدوا في السيد برغش – الاخ الاصغر لصاحب السمو – اداة طيعة بأيديهم...))[١].

ان حديث رگبي وادعاءاته حول التهديدات الفرنسية لزنجبار واجراءاتهم فيها لم تكن في الحقيقة اكثر من مبالغات لاترقى الى مستوى الواقع الحقيقي[٢] فقد استغل فيما يبدو ثقة حكومة الهند به ليؤجج المواقف ويتهم السيد ثويني بالتآمر واثارة الفوضى، مما دفعها الى ان تطلب من فيلكس جونز مقيمها في الخليج التوجه الى مسقط للوقوف شخصياً على واقع الحال، وتنبيه السلطان إلى مكانة بريطانيا التي من المحتمل ان تتعرض للتهديد، بسبب كثرة السفن الفرنسية التي اخذت تترد على ميناء مسقط[٣].

ومثلما فعلت في أواخر عهد وكيلها اتكنز هامرتون (١٨٥٦-١٨٥٧)[٤] تابعت بريطانيا فرض سياستها الازدواجية في التعامل تجاه حركات المعارضة التي هدَّدت حاكمي مسقط وزنجبار الجدد، ففي آيار عام ١٨٥٩ ارتابت حكومة بومباي من موقف مقيمها في الخليج فيلكس جونز خشية ان تكون علاقته الوثيقة بالسيد ثويني قد اثرت على تقديره للامور، وهذا ما عبرت عنه تقاريره المرسلة اليها حول المساعدة التي تلقاها تركي بن سعيد من قبل اخيه ماجد لاستخدامها في مناهضة اخيهما السلطان ثويني، وقد عدَّ جونز ذلك ((**خيانة**)) من حاكم زنجبار، واتهمه علانية بـ ((**العدوانية واثارة الاضطرابات**))[٥]. ولهذا بادر حاكم بومباي الى ارسال خطاب عاجل الى المقيم يمنعه فيه من استعمال أي تعبير قد يؤدي الى الاستنتاج بان حكومة الهند تميل الى حاكم اكثر من الاخر، وحددت مهمته بالتوسط الودي في الخلافات الناشبة في الخليج، من دون القيام باعمال يستشف منها الانحياز الى طرف معين[٦]، على حين ان تعليمات مثل هذه لم ترسل إلى ركبي (ممثلها في زنجبار) على الرغم من تجاوزه حدود مهامه الدبلوماسية بكثير.

ويبدو ان المسؤولين البريطانيين في الهند ارادوا التستر على اعمال ماجد، وترجيح كفته اينما وجدوا الى ذلك سبيلاً، ولم يكتفوا بذلك فحسب، ففي الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٨٥٩ شنت قوة بريطانية مكونة من مائة جندي مزودين باثني عشر مدفع ميدان تساندهم سفن الاسطول الملكي هجوماً ناجحاً على معاقل السيد برغش بن سعيد واتباعه من قبيلة الحرث العربية في زنجبار، واستطاعت تدمير مواقعهم، واجبار برغش على تسليم نفسه[٧].

وقبل ترحيله الى مسقط ارغمه البريطانيون على امضاء تعهد مشوب بالاذلال جاء فيه:

---

(1) Ibid , Vol.I , P.22 , Para. 3.

(٢)كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء ٢، ص ص ٢٤٦-٢٤٧؛ سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الامبراطورية العمانية...، ص ص ١١٠-١١١.

(3) R.O , From Sec Govrt of Bombay to F. Jones , Bombay: 11th May. 1859 , Vol.I , PP. 80-81.

(٤) أنظر ص (   ) من الاطروحة.

(5) Ibid. , Vol. I , p. 94. Para. 6.

(٦) انظر: سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الامبراطورية العمانية...، ص ص ١٢٢-١٢٣.

(7) R.O , Vol.I , PP. 101-102 , Para. 18.

((**أقسم انني لن استمع لمؤامرات الفرنسيين ولا اتعاون مع قبيلة الحرث ولا اسير الا بنصائح الحكومة البريطانية**))(١).

وقامت احدى السفن البريطانية بنقله الى بندر عباس اواخر شهر كانون الاول عام ١٨٥٩ حيث كان السيد ثويني موجوداً هناك(٢).

وقد لقي اجراء النقيب رگبي تأييداً كاملاً من حكومة بومباي، إذ باركت مبادرته لمساعدة السيد ماجد، وعدَّت عمله ((**مبادرة ناجحة**)) تستحق التقدير(٣).

وبدلاً عن ان تتخذ بريطانيا الموقف نفسه من حركة المعارضة التي تعرض لها ثويني في عمان، فقد لقيت التبريرات التي قدمها النقيب رگبي في كانون الاول عام ١٨٥٩

فيما يخص مساعدة ماجد لاخيه تركي بالاسلحة والاموال قبولاً حسناً لدى حكومة بومباي، اذْ زعم وكيلها في زنجبار ان حصة السيد تركي من الاعانة الافريقية كانت عشرة الاف كراون مخصصة لمساعدته في ردِّ خطر الوهابيين عن عمان، لكنه لم يتسلم منها شيئاً، لذا ارسل الاول الى اخيه خمسة الاف كراون تعويضاً عن المال الذي امتنع السيد ثويني عن دفعه له، وليس لتحريضه على الثورة ضد نظام مسقط، كما نفى تزويده بأية ذخائر حربية(٤).

---

(1) R.O , Vol.I , P.101 , Para. 18.

(2) Ibid. , From F. Jones to Govrt of India , Bushire: 27th Dec. 1859 , P. 104.

(3) Ibid. , P. 102, Para. 17.

(4) Ibid. , PP. 104-105 , Para. 19.

ثالثاً: تقسيم عمان بين الازمة المحلية والتدخل الخارجي

في الوقت الذي انصبت فيه جهود البريطانيين على متابعة تطورات الاحداث في عمان في اعقاب وفاة السيد سعيد بن سلطان ووضعهم الحواجز لمنع وقوع الصدام بين خلفائه ؛ دخلت حكومة الهند في مناقشات جادة مع موظفيها في بومباي ووكلائها السياسيين في مسقط وزنجبار، حول تعزيز تدخلها لحل النزاع المتأجج، وكيفية انهاء المقاومة التي ابداها السيد ثويني، الهادفة لانهاء حالة التأرجح والانقسام الذي تعيشه بلاده.

ولم يستقر الامر طويلاً، فبعد دراسة فاحصة للمراسلات التي تم تبادلها توصلت حكومة الهند الى عدم تفضيل التحكيم بين الاخوين في حال اتضح ان احدهما غير راغب في الالتزام به، لذا ارسلت تعليماتها الى حكومة بومباي بأن ترسل مبعوثاً خاصاً للاتصال مباشرة بالسيد ثويني والحصول على تعهدٍ منه باللالتزام بنتائج تحكيم الحكومة البريطانية، وانذاره بانها ستحمله مسؤولية الاذى الذي قد يلحق برعاياها من جراء تصرفاته، وانها لاتعترف بأية ذريعة من جانبه تجعله يفرض سلطانه على السيد ماجد بالقوة. بعد ذلك ينبغي على المبعوث ان ينطلق نحو زنجبار لابلاغ حاكمها ما تم التوصل اليه، وتزويده بتعليمات موجهة الى الوكيل البريطاني هناك لبذل جهده من اجل تشجيع ماجد، حاكم زنجبار، على الاستمرار في دفع المعونة السنوية البالغة اربعين الف كراون، لان ذلك من شأنه ان يمهد السبل للتوصل الى تفاهم سلمي(١) لكن هذا الترتيب –على حد تعبير حكومة الهند- ينبغي ان لايحمل صفة اعانة من حكومة تابعة الى حكومة اعلى، وانما يجب ان تكون ((**منحة من دون مقابل**)) من جانب السيد ماجد لاخيه السيد ثويني، لا حقاً مفروضاً للاخير(٢).

وهكذا حددت ببساطة اهم خطوط التحكيم منذ البداية، بل حتى قبل المباشرة في عملية التحقيق(٣) ففي الثاني عشر من ايلول عام ١٨٥٩ التقى مبعوث حكومة بومباي النقيب (كروتندن Cruttenden) مع السيد ثويني، فوجده في حالة استياء كبير لرفض حكومة الهند الاعتراف به سلطاناً على دولته، وافاد المبعوث ان ثويني اشتكى من عدم وجود شخص يمثله لديها في هذه المسألة مما يعني انها لا تعامله بالطريقة نفسها التي تعامل بها غريمه حاكم زنجبار، ما ادى الى سماعها التفاصيل المطولة للمشكلة من ممثلها في زنجبار المتحيز ضده، كما قد انكر ثويني بشدة انه سلك طريقاً يناقض حسن النية تجاه اخيه والحكومة البريطانية، واضاف كروتندن:

((**بدا السيد ثويني يفكر في ان قضيته قد حسمت مسبقاً..**))(٤).

---

(1) R.O , Vol. I , P.94 , Para. 6.

(2) Ibid. , From Sec Govrt of India to Govrt of Bombay , 27th July. 1859 , PP.99-100 , Para. 8.

(3) Kajare , OP. Cit , P. 124.

(4) R.O , From Commander Cruttenden to Sec Govrt of Bombay , Mascat: 23th Sep. 1859 , Vol. I ,P. 103 , Para. 18.

وبعد ضغطٍ شديدٍ استغرق عدة ايام مارسه المبعوث كروتندن على السيد ثويني، اضطر الاخير في يوم الحادي والعشرين من ايلول عام ١٨٥٩ الى التوقيع على تعهد مكتوبٍ يلزمه بالتقيد بقرار حاكم الهند العام، مهما كانت نتيجته[1] وبتلك الصيغة نفسها الزم السيد ماجد نفسه بجعل بريطانيا حكماً بينه وبين اخيه، مع تعهِّده بالالتزام بذلك الحكم[2].

ولاشك في ان تأثير المسؤولين البريطانيين على السيد ماجد والجهود التي بذلوها للمحافظة على حكمه وتعزيز النزعة الانفصالية في زنجبار وشرق افريقيا قادته للترحيب بالوساطة البريطانية، وادت بالمحصلة الى تدعيم نفوذهم في المنطقة وبدا – بطريقةٍ ما – ان الامور تتجه نحو ما خططت له بريطانيا من تقسيم الدولة العمانية وتمهيد الطريق للسيطرة على اقليميها، المتباعدين نسبياً، مستفيدة من الوضع السياسي و الاقتصادي المتدهور الذي يعاني منه السيد ثويني، لارغامه على السير على وفق المخططات البريطانية، حتى لو تعارضت مع ارادته ورغبات شعبه.

وعلى العموم عكفت حكومة بومباي، قبل شروعها في قضية التحكيم، على جمع الوثائق والتقارير الخاصة بالمشكلة ودراستها، ولاسيما تلك المتعلقة بوصية السيد سعيد وكيفية امتلاكه زنجبار والاجزاء الافريقية الاخرى، وتواريخ كل ذلك، والمعلومات الخاصة بالتقاليد القبلية فيما يخص الخلافة والوراثة وتصرف الزعماء بالاراضي. ومن الغريب ان بومباي توصلت في وقت مبكر من بداية المشكلة إلى رؤية لتسوية النزاع على اساس تخلي حاكم مسقط عن ادعاءاته في زنجبار وحقوقه فيها، مقابل تسلم اعانة سنوية من السيد ماجد. وقد عبرت حكومة الهند في الثلاثين من آيار عام ١٨٥٩ عن رأيها في هذا ((**بان تسوية على هذا الاساس هي امر محبذ**))[3] لان مساهمة بريطانيا في تعهدات من هذا القبيل هي – من وجهة نظرها – خير من تطور النزاع على النحو الذي يعطي فرصة لتدخل قوى اجنبية أخرى كفرنسا[4]، ولاسيما ان القنصل الفرنسي في زنجبار هدد بعد سماعه بامر الوساطة البريطانية بالقول:

> ((**ان الحكومة الفرنسية لن توافق على الالتزام بنتيجة أي تحكيم لا تكون فيه طرفاً مباشراً... لدينا اتفاقيات مع الامام الراحل، ولدينا الحق لجعل ارائنا تحترم**))[5].

ومن دراسة معمقة لنصوص الوثائق نلاحظ ان المسؤولين البريطانيين في الهند كانوا قد اعتمدوا في تكوين تصوراتهم حول المسألة على ركيزتين:-

الاولى: رسائل المقدم هامرتون التي ابدى فيها اعجابه الشديد بشخصية السيد ماجد و ((**اهليته الكاملة**)) – على حد قوله – لادارة دفة الحكم بعد والده تحت مختلف الظروف الصعبة، وافاد انه قد اظهر العدل والانصاف في قيادته، مما اثار اعجاب الجميع، ونال بهما رضىً خاصاً من المقيمين السياسيين الاجانب[6] وعززت تلك الرسائل رسائل اخرى من النقيب رگبي الى حكومة بومباي، التي كانت منحازة تماماً الى جانب السيد ماجد، وتحدثت

---

(1) Ibid. , P. 103.
(2) Ibid. , Loc cit.
(3) Ibid., From Sec Govrt of India to Govrt of Bombay , 30th May. 1859 , Vol. I , P.94 , Para. 6.
(4) R.O , Vol. I , P. 100 , Para. 15.
(5) Ibid. , P. 93 , Para. 5.
(6) Ibid. , P. 89, Para. 1.

عن ارجحيته لخلافة والده في زنجبار، وكفاءته على النهوض بالمسؤوليات في مواجهة ما قد يعترضه من مصاعب، نظراً لتمتعه بـ

((امكانيات واعدة تؤهله ليكون الحليف المنتظر لبريطانيا في المستقبل والحاكم الاكثر ملاءمة للمرحلة المقبلة))(١).

كان ركبي حاذقاً في اثارة مخاوف كثيرة لدى الحكومة البريطانية من المنافسة الدولية على شرق افريقيا، وكشفت تقاريره كل الخلافات الكامنة بين البريطانيين والفرنسيين، وعمقتها ادعاءاته ان ثويني وبرغش يحاولان التحالف مع فرنسا ضد السيد ماجد، الذي يظهر رغبةً اكيدةً في التقرب من بريطانيا(٢).

اما الركيزة الثانية التي استندت عليها حكومة الهند فقد كانت رسالتين بعثهما قنصلها في زنجبار هامرتون، كانت الاولى موجهة الى ايرل اوف ابردين Earl of Aberdeen وزير الخارجية البريطاني (١٨٤٣-١٨٥٢) في الحادي والثلاثين من حزيران عام ١٨٤٤، اما الثانية التي كانت في الثامن من حزيران عام ١٨٥٦ فقد وجهت الى سكرتير حكومة بومباي (اندرسون P.D. Henderson)(٣)، اكد فيها ان السيد سعيد قرر – طبقاً لوثيقة خطية – تقسيم املاكه بين اثنين من اولاده، ليخلفوه في حكم دولته بصورة مستقلة عن بعضهما البعض، وهما السيد ثويني على مسقط وتوابعها في عمان، وخالد على الاجزاء الافريقية من الدولة العمانية، وبعد وفاة الثاني (خالد) عام ١٨٥٤ ادعى القنصل البريطاني في رسالته الثانية ان السيد سعيد نقل الولاية على زنجبار وملحقاتها الى ولده الاخر السيد ماجد بدلاً عن الابن المتوفى، حيث قال:

((ان السلطان ابدى رغبته الصريحة في ان يصبح لبريطانيا الدور الرئيس للاشراف على هذا الترتيب في المستقبل))(٤).

وفي الحقيقة ان اللجنة المكلفة باجراء التحكيم(٥) عجزت، منذ نيسان عام ١٨٦٠، عن ايجاد اية وثيقة خطية للسلطان الراحل تدعم هذا الادعاء الخاص بالتقسيم، والشيء الحقيقي الذي حصلت عليه، كما تشير السجلات الرسمية، هو الوصية الوحيدة التي كتبت بخط السيد سعيد، وتتعلق فقط بشؤونه الشخصية لدفع الميراث وتوزيع الصدقات وعتق العبيد والاماء وتسديد ما بذمته من فروض دينية، وغير ذلك، ولم يتطرق السلطان البتة في وصيته الصحيحة الى مسألة من يخلفه بعد موته في حكم الدولة العمانية، فضلاً عن إن السيد ماجد لم

---

(1) Ibid. , Vol. I , P. 99 , Para. 13.

(2) Ibid. , Captain Rigbys Report , Vol. I , PP. 95-96 , Para. 8.

(3) Kajare , OP. Cit , P. 113.

(4) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt , Vol. I , PP. 106-108 , Para. 21.

(٥) لجنة التحكيم: فور حصول الموافقة العربية الرسمية على مبدأ الوساطة اسرعت حكومة الهند في السادس عشر من نيسان ١٨٦٠ الى تشكيل بعثة خاصة للتحقيق برئاسة العميد (كوغلان Coghlan) المقيم البريطاني في عدن وعضوية عدد من السياسيين العاملين في المنطقة مثل القس (برسي بادجر P.Badger) الطبيب والمستشرق المتخصص في تاريخ عمان و(هرمزد راسم H.Rassam) مترجم المقيم البريطاني ونائبه في عدن وهو في الوقت نفسه الوكيل المؤقت الذي عينته حكومة الهند حديثاً في مسقط، وغيرهم من الموظفين. ومن الجدير بالذكر ان اعضاء البعثة كانوا قد اختيروا بعناية فائقة من حيث خبرتهم بأحوال المنطقة، وتمرسهم بشؤونها السياسية، وكثرة تجاربهم وتعاملهم مع القبائل العربية.

See: Ibid. , P.D.Henderson the Attached to Foreign Dep , (Arbitration of Govrt of India) , P. 106 , Para. 20.

يكن قادراً على تقديم اية وثائق محلية تشهد على ان السلطان الراحل كان قد احله محلَّ اخيه المتوفى بناءً على طلب رسمي مقدم للحكومة البريطانية، او لاية حكومة اجنبية اخرى[١].

أمّا اذا سلمنا جدلاً بصحة رسالة السيد سعيد نفسه الى اللورد ابردين في الرابع والعشرين من حزيران عام ١٨٤٤ فإننا سنجد ان اللجنة البريطانية، وما تبعتها من مصادر اخرى[٢]، قد عدّت هذه الرسالة على انها هي ((**وصية**)) السلطان، لكننا لانجد في موضوعها الرئيس سوى رجائه الادبي للحكومة البريطانية في ان تشمل برعايتها ولديه (خالد في زنجبار وثويني في مسقط). بل أنه في الحقيقة لم يكن في هذه ((**الوصية**))، طبقاً لاعتراف رئيس اللجنة العميد كوغلان، ما يشير الى ان السلطان يتمنى تقسيم دولته بعد وفاته بين الاخوين مطلقاً، وهناك مايشير الى ان سوء العلاقة الشخصية بين سعيد وولده البكر هلال ورغبة الاول في ازاحة ولده عن الحكم مستقبلاً هي التي دفعته لكتابة تلك الرسالة[٣] ومن ثم فلم يكن فيها شيء يسمح لبريطانيا بالتصرف من الناحية القانونية والشرعية بدولة السيد سعيد، وتحديد مستقبلها السياسي.

ومن المرجّح ان الاخير لم يعبر بصورة قاطعة عن نواياه في جعل زنجبار وملحقاتها الافريقية مملكة منفصلة تحت حكم ولده خالد ومن ثم بعد وفاته للسيد ماجد، ولم توضح رسالته قط الرغبة في انفصال شطري عمان عن بعضهما البعض، حسبما فهم خطأً كل من هامرتون واللورد ابردين. اما العميد كوغلان فقد رجّح في تقريره ان السيد سعيد، من خلال ما خطط له وما قام به من ترتيبات مستقبلية، لم يكن في ذهنه اكثر من تخصيص امارات محلية، تابعة لواحد او اكثر من ابنائه في ظل السلطة العليا للدولة العمانية التي لها الحق بالسيادة المطلقة على الاقاليم الملحقة بها كافة[٤].

بَيْدَ ان رئيس اللجنة اتخذ لاحقاً منحىً غريباً في تفسير المعنى الذي قصده السيد سعيد من رسائله المذكورة، إذ افترض العميد كوغلان ان الاخير كان يدرك تمام الادراك عدم امتلاكه الحق في تسمية خليفته من بعده او حق تقسيم اراضيه، تجنباً لمخالفته تقاليد اسلافه، لذلك فقد اراد ان تكون تسمية ولديه كاملة السيادة على الاقاليم التي خصصها لهما (خالد ومن بعده ماجد في زنجبار وثويني في مسقط)، وهي مناصب كانا سيحتفظان بها على الارجح بعد وفاته، بغض النظر عمّن سيتولى الحكم في الدولة الاتحادية، أي ان احداً لن يستطيع منازعة ولديه سلطتهما في الاقليمين كل على حدة، خصوصاً اذا كانت بريطانيا هي راعية ذلك الترتيب المستقبلي[٥].

ومن جهة اخرى لم تكن رسائل هامرتون، القنصل البريطاني في زنجبار، الى رؤسائه في بومباي ولندن دقيقة بدرجة كافية، حتى ان سمة الطعن في دقتها جاءت من النقيب فيلكس جونز، المقيم البريطاني في الخليج العربي، الذي كان معروفاً بنظرته المعتدلة تجاه هذه المسألة ؛ اذْ افاد ان المعلومات الواردة في الخطابات الرسمية لـ (هامرتون) ترتكز في

---

(1) Ibid., Brigadier Coghlans Report to Bombay Govrt , Vol. I , P. 108 , Para. 21.

(٢) مثل: جاد محمد طه، دور بريطانيا والمانيا...، ص١٠١؛ اتجيسون، المصدر السابق، ص٣٢٧؛ صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ص ١١٨-١١٩.

(3) R.O. Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt , Vol. I , P. 107 , Para. 21; Badger , op cit , P. ixxix

(4) Ibid. , P. 109.

(5) R.O. Brigadier Coghlans Report to Bombay Govrt , Vol. I , PP.107-108 , Para. 21.

معظمها على استنتاجات شخصية او اخبار سمعها من اخرين، وليس على ادلة مادية ملموسة[١] يمكن لها ان تعتمد وتؤخذ بنظر الاعتبار.

وجاءت نتائج التحقيقات التي اجراها العميد كوغلان مع السيد ثويني وقت وجوده في مسقط للمدة من الثاني عشر من حزيران عام ١٨٦٠ حتى الحادي والعشرين منه لتكشف حقائق تبدو للباحث كأنها ثابتة من الناحية التاريخية، وتأتي لتعزز موقف السيد ثويني وتطرد الشكوك من حوله. وهي تفيد بتلخيص: ان الاخير هو الحاكم الشرعي لعمان، لانه الولد الاكبر لوالده السلطان، والذي اقرته القبائل العمانية الرئيسة حاكماً للبلاد، ومن ثم فان السيادة الكاملة ستكون من حق الحاكم الذي يمارس السلطة العليا في الوطن الام، واكد ثويني ان والده لم يفكر قط في تقسيم الدولة، لان الرغبة التي ابداها عام ١٨٤٤ لم تكن سوى اجراء تقليدي كان الهدف منه تسهيل ادارة الدولة، من خلال تعيين ابنائه ولاةً على وحدات ادارية، وليس حكاماً مستقلين عليها[٢].

وعلى اية حال فقد تقدمت البعثة الى زنجبار، للتعرف على مطالب حاكمها فوصلتها في الثلاثين من ايلول عام ١٨٦٠، وكانت جميع ادعاءات الاخير مبنية على اساس ما اسماه بـ ((**وصية**)) والده في تقسيم ((**املاكه**))، واعتراف السيد ثويني به حاكماً على زنجبار طبقاً لاتفاقية المعونة السنوية، وكذلك الاعتراف الذي حظي به من القوى الاجنبية وجلّ رؤساء القبائل في زنجبار وتوابعها[٣].

وبعد استطلاعات ميدانية اجرتها اللجنة في مسقط وزنجبار ودراسةٍ لوثائق الجانبين قدم رئيسها العميد كوغلان تقريره النهائي الى حاكم بومباي في الرابع من كانون الاول عام ١٨٦٠، متضمناً نقاط النزاع كما عرضها المتخاصمون، والنتائج النهائية لتحرياته وجهود رفاقه، ومعالجته على نحو العموم لموضوع الخلاف بين الاخوين[٤].

لقد كانت النقطة المهمة التي اتفق عليها كل من كوغلان والعضو الرئيس في اللجنة القس (بادجر Badger) هي ردَّ ادعاءات السيد ماجد في ان والده كان ينوي تقسيم الدولة بين ابنائه، إذ اكد التقرير:

> ((**ان الاستنتاج المنطقي الوحيد والمقبول، بعد تقصٍ متأنٍ في القوانين التي نظمت الخلافة بين ائمة عمان وملوكها لبضعة قرون، هو انه لم يحدث ان سجل لاحد حكام عمان ممارسته حق تسمية خليفته او حق التصرف بأراضي بلده بوصية او بغيرها، فعند وفاة حاكم ما يقوم ابرز افراد اسرته او من يمارس اكبر قدر من النفوذ بالتقدُّم ليرتقي السلطة وفي حالات كثيرة كان يتم التنازع وتنشب حروب اسرية داخلية يفوز في نهايتها الاقوى... وان اكثر ما كان باستطاعة الحاكم ان يفعله هو قيامه بترشيح وريثه للسلطة، اما تثبيته فيها فكان عائداً لقرار رجال الحل والعقد**))[٥].

---

(1) Ibid., From F. Jones to Sec. Govrt of Bombay , Bushire: 11th April. 1859 , Vol. I , P. 80.

(2).Ibid, Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt , PP. 108-109.
للاطلاع على نسخة من الوثيقة الخطية الخاصة بالاسئلة الموجهة للسيد ثويني. انظر الملحق رقم (٨).

(3) Ibid., Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt ,Vol. I , P. 108.

(4) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt ,Vol. I , P. 106., Para. 20-21.

(5) Ibid., P. 110.

ويلخص العميد كوغلان تقريره باستنتاج تاريخي جدير بالتثبيت، كونه يحمل دلالة مهمة، اذ يقول:

((وهكذا بعد ان اجبت بانصاف وبالدليل التاريخي، كما اتصور، عن كل الحجج والبراهين المتعارضة التي اوردها السيد ماجد والمقدم رگبي ان حكام عمان لم يكونوا – طبقاً للقانون والعرف المقرر سلفاً والعادة المتبعة – يمتلكون حق التصرف باملاكهم، فقد تبين ان مزاعم السيد ماجد بالسيادة على اراضي زنجبار وفقاً لوصية المرحوم السيد سعيد او رغباته هي مزاعم غير شرعية وباطلة))(١).

وبعد دحض هذه الحجة اتجه العميد كوغلان لرد ادعاء ماجد بأن رؤساء القبائل في زنجبار – وليس في عمان – قد انتخبوه سلطاناً عليهم فقال:

((ان القبائل الرئيسة في عمان هي التي كانت تملك حق المبايعة والتعيين ومنح الشرعية اللازمة لسيادة المرشح الذي تختاره، وهو اما ان يكون محبوباً جداً من جانبها، واما ان يمتلك القوة الاعظم لفرض ادعاءاته. ان شهادة السيد ثويني جاءت منسجمة تماماً مع الرواية التي قدمها هلال(*) ومع ما اورده المقدم رگبي عن اسلوب اعتلاء السلطة في عمان: ان القوة المصحوبة بانتخاب القبيلة هي الحق الوحيد للمرشح، ومرة اخرى فان من له اقوى نفوذ بين القبائل العمانية هو الذي يتم انتخابه))(٢).

ودعماً لتصوره في النقطتين السابقتين يضيف كوغلان مؤكداً ان حصول السيد سعيد على السلطة في زنجبار وبمبا وممباسا(٣) وبقية المناطق الافريقية كان بفضل كونه قد تم انتخابه ليخلف والده سلطان بن احمد (١٧٩٣-١٨٠٤)، الذي انتزعها من ايدي الأوربيين(٤) بحسب قوله. وعليه فمادام ان تأييد القبائل في عمان قد اسهم في منح السيد سعيد السلطة العليا على تلك البلاد التابعة، فمن اللائق الافتراض ان القبائل، حتى وقت كتابة التقرير (عام١٨٦٠)، ماتزال تطالب بالامتياز نفسه، وفي السياق ذاته مادام ان السيد سلطان لايبدو انه قد اعطى لنفسه حق التصرف بالمقاطعات الاجنبية للسلطنة فان الافتراض بان ابنه سعيد يستطيع ممارسة هذا الحق ليس له اساس من الصحة(٥).

ومن جانبٍ اخر كانت مسألة المعونة من الامور الاساسية التي ناقشها التقرير، وهي ان السيد ثويني سبق له ان ارسل ابن عمه محمد بن سالم ممثلاً عنه الى زنجبار لحثها على الاستمرار في مساعدته مالياً، لان عوائد مسقط كانت اقل بكثير من عوائد زنجبار، ولان والده اعتاد على مساعدة الخزينة العامة في عاصمة الدولة مسقط بحوالات من المقاطعات

---

(1) Ibid., Loc cit.

(*)هو هلال بن محمد بن الامام احمد بن سعيد احد اكبر اعيان اسرة البو سعيد في زنجبار ، اعتمد عليه التقرير في بيان عادات القبائل واعرافها وتطبيق ذلك على الاسرة الحاكمة.

(2) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt ,Vol. I , P. 109.

(٣) عن هذه المواقع انظر ص (٤٥-٤٩) من الاطروحة.

(٤) لم يكن سلطان بن احمد من فعل ذلك، اذ من المعروف ان اجزاء كبيرة من الساحل الشرقي لافريقيا ومن ضمنها المناطق المذكورة اعلاه حررها ائمة اليعاربة العمانيين من السيطرة البرتغالية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، حتى جاء الامام احمد بن سعيد ليقوم بمهمة تثبيت النفوذ العربي عليها. انظر: ص(٢١) من البحث.

(5) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt ,Vol. I , PP.109- 110.

الافريقية، وقد وافق السيد ماجد على تحويل اربعين الف كراون لاخيه بشكل اعانة سنوية كما فهم منها الاول، او جزية اجبارية بحسب فهم السيد ثويني[١] وقد كتب العميد كوغلان عن ذلك قائلاً:

((**ان جوهر المشكلة يكمن في التمييز بين معنى المصطلحين العربيين اللذين عبرت انا عنهما في كل مكان بالمفردات الانكليزية (اعانة او جزية) بوضوح جداً، فالمصطلح الاول يدل على انه هدية منحت لمجرد رغبة المانح، اما المصطلح الاخر فإنَّه يحمل بين ثناياه معنى الالتزام، وفيه دليلٌ على الخضوع لسلطة اعلى**))[٢].

وخلص الاستنتاج الى اتهام مبعوث مسقط بعدم الامانة في اداء مهمته، اذ ذكر ان من المرجّح ان يكون المبعوث محمد بن سالم – ولاغراضه الشخصية – قد خدع الطرفين معاً، فقد صور لاهل زنجبار ان الاربعين الف كراون هدية اخوية من ماجد الى ثويني، على حين صور الامر في مسقط على ان هذا المبلغ كان رسم اتاوة من زنجبار لدولة عمان[٣].

وعلى الرغم من ان العميد كوغلان لم يشكك في مصداقية دفاع السيد ثويني عن المبعوث العماني، عندما اكد ثويني ان ممثله ذهب في مهمة جباية الاتاوة بصورة ودية ولم يخول بتقديم اية مقترحات اخرى[٤]؛ فان التقرير تجاهل حقيقة تاريخية مؤكَّدة وهي ان عمان كانت تجني مثل هذا المبلغ واضعافه بوصفه جزءً من مدخولات الجمارك السنوية الاعتيادية من ميناء زنجبار وبعض الموانيء الافريقية الاخرى، التي تمارس عليها مسقط كامل حقوق السيادة.

ومن الجدير بالملاحظة ان التقرير البريطاني نفى التهم العديدة التي وجهت للسيد ثويني، من أنه كان يتصرف بتأثير الفرنسيين، فقد اعترف كل من السيد ماجد والمقدم رگبي صراحة انهم لايمتلكون دليلاً يثبت ان السيد ثويني كان يتصرف بوحي السياسة الفرنسية[٥].

ونظراً لسرية التقرير وحرية كاتبه في الافصاح عن رأيه انذاك ؛ فأن كوغلان لم يكتف بذلك القدر بل ذهب بعيداً حيث حاول دحض حجة السيد ماجد المتعلقة باعتراف بعض الدول، ومنها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا به حاكماً على منطقته، إذ اوضح انه مع التسليم بذلك الاعتراف المزعوم بحكومة زنجبار من قبل تلك الدول فإن الكلمة الاخيرة تبقى للحاكم العام في الهند، الذي خول – بموجب تعهد الاخوين – بالتوسط في الموضوع، وان هذه الوساطة تبطل، على نحو فعلي، شرعية أي اعتراف دولي من هذا القبيل ما لم يتأكد في النهاية انه منسجم مع القرار النهائي للحَكَم المنتخب[٦] ومما يلحظ في هذه الفقرة ان المسؤول البريطاني المشار اليه لم يقم أي وزن سياسي للاعتراف الصادر من بعض الدول ذات الشأن

---

(1) R.O. , Captain Rigbys Report: Tribute claimed by Mascat from Zanzibar , Vol. I , PP. 97-98 , Para. 11.

(2) Ibid., Brigadier Coghlan's Report: Question of Subidy ,Vol. I , P. 111 , Para. 22.

(3) Ibid. , P. 115 , Para. 22.

(4) Ibid., Brigadier Coghlan's Report: Question of Subsidy ,Vol. I , P. 113 , Para. 22.

(5) Ibid., Loc cit.

(6) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt , Question of Subsidy , Vol. I, P. 110

في عالم السياسة الدولية انذاك، فالبتُّ في قضية عمان وتقرير مصيرها – من وجهة نظره – هو من حق بريطانيا وحكومتها في الهند حصراً من دون باقي الدول، بل من دون ارادة شعب عمان، وهو اصرار بريطاني صريح على عدم السماح لمنافسيها بالتدخل في شؤون المنطقة، ومنع سكانها من الادلاء برأيهم في تسيير امور بلادهم.

وما يستوقف الباحث في تقرير كوغلان، انه بعد ان قدم كاتبه تلخيصاً تاريخياً استناداً الى تقارير رگبي، حول الكيفية التي امتلكت فيها القبائل العربية لزنجبار واستقرارها على الساحل الافريقي الشرقي والجزر المحاذية له وتوطد سيادتها هناك مع مرور الزمن[١]، قام بالتمييز لاول مرة بين القبائل الافريقية القاطنة في زنجبار مُطلِقاً عليها اسم ((**سكان البلاد الاصليين**))، وبين العرب المقيمين في شرق افريقيا، الذين وصفهم بصفات شتى مثل ((**مستعمرين، دخلاء، اقلية حاكمة**))، ومع عدم انكاره ان لهؤلاء العرب فضلاً في ظهور مستوطنات تجارية مزدهرة في تلك الانحاء، مثل (مقاديشو وبراوه وكلوه وسفاله ومالندي)[٢] وغيرها من اللاتي يرجع تاريخها الى اكثر من الف سنة تقريباً[٣] بيد انه تجاهل ان السيد سعيد قد شجَّع العرب على الهجرة الى بمبا وزنجبار في ظل الدولة الجديدة، حتى بلغت تجمعاتهم القبلية من الاتساع اكثر من أي وقت مضى[٤].

ويسعى التقرير الى ان يُكسب فكرته مزيداً من القوة، بتأكيده ان سكان تلك المناطق لم يتمتعوا بامتياز المشاركة في انتخاب العاهل او المساهمة في شؤون الادارة العامة، وكانوا يُعدَّون – الى وقتٍ قريب – رعايا يُحكَمون من قبل السلطات المحلية المرسلة عادة من مقر الحكومة في مسقط. لكن ظروف هذه الفئة تحسَّنت كثيراً ايام حكم السيد سعيد التي امتدت نصف قرن، وصار لاولئك السكان حقهم في الادلاء بصوتهم لتقرير مستقبلهم بدلاً من ان يكرههم حكام عمان على الطاعة، وبذلك فقد استفادوا من الامتيازات الجديدة عند وفاة السلطان السابق، واختاروا ولده السيد ماجد حاكماً عليهم، مُؤْثِرينه على السيد ثويني الذي تسلم السلطة على الوطن الام، واستناداً الى رواية المقدم رگبي فانهم ابدوا استعداداً لمقاومة حملته بحماس، مصوراً ذلك العمل كأنه ((**ثورة وطنية**))[٥]، من وجهة النظر البريطانية.

وخلص كاتب التقرير الى رأي يؤكد فيه افضلية فصل زنجبار عن دولة عمان واستقلالها، متذرعاً بموضوع المنفعة، كونها – في رأيه – من اقوى الحجج التي تقدم لصالح تقسيم هذه الدولة، فالرابطة التي تربط عمان ببلدٍ يبعد عنها مسافات شاسعة كشرق افريقيا ((**تبقى دوماً رابطة غير طبيعية وضارة على الدوام بمصالح البلدين كليهما**))!![٦] وان تواجد العاهل في احد الاقليمين وغيابه عن الاخر لمدة طويلة يؤدي الى انهيار الامن والنظام في البلاد[٧].

ويختتم العميد كوغلان تقريره بالاستنتاج الاتي:

---

(1) Ibid. , Captain Rigbys Report , Vol. I , PP. 96-97 , Para. 10.

(٢)عن تاريخ التواجد العربي في تلك الموانيء والجزر انظر: شوقي الجمل، المصدر السابق ص ص ١١١-١١٥.

(3) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt , Question of Subsidy , Vol. I, PP. 113-114.

(4) Pearce , OP. Cit , P. 215.

(5) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt , Vol. I , PP. 113-114.

(6) Ibid. , P. 115.

(7) Ibid. , Loc cit.

((ليس هناك من شك في حقيقة وجود تفضيل لدى الرأي العام للسيد ماجد على السيد ثويني، ولهذا فأن مثل هذا الاعتراف يؤهل السيد ماجد، شرعاً وقانوناً، بالسيادة على زنجبار وتوابعها الافريقية)) (١).

لكن هذا العرض يفتقر الى الدقة في عدد من الحالات الرئيسة، فالدليل الذي استند اليه السيد ماجد هو زعمه ان اعيان زنجبار كانوا قد اعترفوا به بعد وفاة والده. وهنا يحق السؤال: هل انتخب فعلاً كما يدعي؟.

ان الاستقراء المتأني للاحداث يشير الى ان السيد ماجد كان في سدة الحكم ولايستطيع احدٌ ان ينازعه، او ان ينظِّم معارضة آمنة ضده، خصوصاً في ظل الدعم العسكري البريطاني اللامحدود لحكمه، لذلك فان عبارة ((**اعترفوا بي**)) الواردة في رسائله الاحتجاجية تعني تسليماً منهم بالامر الواقع، ولم تكلّف اللجنة نفسها العناء بالسؤال عن هذا الموضوع من الاطراف المعنية، مما يقود الى الاستدلال ان ذلك لم يكن اكثر من استعراض للقوة(٢). وان الجانب البريطاني ارتكب مغالطة كبرى لإهماله مناقشة الرأي الاخر، وتغييب فئة مهمة من المجتمع العربي – الافريقي في زنجبار، وقد ابتعد عن جادة الصواب والموضوعية باقراره لهذه النقطة التي بنيت على اساسها اهم بنود التحكيم الذي اصدره اللورد كاننك لاحقاً.

وفي الفقرة التالية الخاصة بالدعم الشعبي لماجد، يظهر ان التقرير البريطاني يناقض نفسه، ويتحول الى عرض استدلالي يفنِّد حججه السابقة ويدحضها، إذْ كتب العميد كوغلان مايلي:

((ان السيد ركبي في روايته بشأن التحضير الذي أعده السيد ماجد لمقاومة الغزو المتوقع يُصور باسهاب الوسائل المتاحة للاخير لتدمير أيّة قوة تهاجمه، مستنداً بالدرجة الاساس الى حماسة السكان لقضيته، لكن – وبعد مدة طويلة من عودة حملة السيد ثويني الى مسقط – فإن تقريره الجديد عن حالة الاوضاع في زنجبار اختلف عن سابقه، مما دفع حكومة الهند الى الاستنتاج بان وضع السيد ماجد في زنجبار لم يكن آمناً، فبعد ان ثارت قبيلة الحرث دعماً للسيد برغش فان كل القوة التي استطاع ماجد حشدها كانت غير مؤثرة، ولم يتم قمع تلك الثورة الا بعد وصول ثلاث بوارج بريطانية ساعدت في اخمادها... وهذا ما يجعلنا نرجِّح كثيراً انه لولا المساعدة البريطانية في الوقت المناسب لكان أمد الصراع طويلاً جداً، وان النتيجة النهائية ستكون في موضع شك في الاقل)) (٣).

وبنظرة دقيقة من اجل مقارنةٍ واسعة في الجانب التاريخي يمكن القول ان من شأن هذا الوصف ان يبرز واقعاً هو: ان البريطانيين كانوا في داخلهم يتفقون مع احقية عمان بوصفها دولة لها الحق في فرض سيادتها والاحتفاظ بوحدة اراضيها، وبطلان مزاعم السيد ماجد في الانفصال بإقليمه عن الوطن الام، لكن البعثة الخاصة اثبتت، في سياق تقرير كثير التناقضات، انها عقدت العزم على تزييف الحقائق ورمي كل الحجج وراء ظهرها والضرب بالاعراف

---

(1) Ibid., P. 111.

(٢) انظر: سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الامبراطورية العمانية... ، ص ص ٢٦٧-٢٧٠.

(3) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt , Vol. I , P. 114 , Para. 21.

والثوابت عرض الحائط، وذلك تمشياً مع نهج السياسة البريطانية التي ترى ضرورة تفكيك دول المنطقة الى وحدات سياسية ضعيفة لاتمتلك سوى الامتنان لمساعدة بريطانيا والدوران في فلك سياستها، مثلما بدا ان المصالح بعيدة المدى اقوى من الحق في نظر المسؤولين البريطانيين.

وتساءل العميد كوغلان بواقعية لافته للنظر فيما اذا كان السيد ثويني قد ادرك مقدار الورطة التي جرها على نفسه بتطوعه قبول تحكيم طرفٍ ثالث:

((**ولاسيما انه كان للسيد ماجد ميزة نصح وتوجيه المقدم رگبي في جميع نقاط القانون الدولي، بينما كان الوكيل البريطاني في مسقط انذاك يهودياً امياً، وكان عاجزاً عن اسداء النصح للسيد ثويني بالمقدار نفسه الذي كان فيه الاخير يأنف من استشارته**))(1).

إنَّ الباحث لا يُحمَّل كوغلان ورفاقه في البعثة وحدهم مسؤولية تدمير وحدة الدولة العمانية، والتحكم اللامسؤول في مصائر ابنائها، فحكومة بومباي وعلى رأسها البارون جون الفنستون عملت منذ البداية على دعم جانب السيد ماجد واسناد ماتقدم به من حجج من جهة، واضعاف موقف السيد ثويني وارباك دفاعاته من جهة اخرى.

وبالعودة الى خطاب التعيين الذي اصدرته حكومة بومباي في السادس عشر من نيسان عام ١٨٦٠ لبعثة التحقيق، نجد انه تضمن توجيهات على جانب كبير من الاهمية رُفِقت مع ذلك الخطاب، وقد تمثلت فيها آراء مجلس حكومة بومباي وتصوراته عن الخلاف بين الاخوين، لتجعلها قاعدة اساسية تنطلق منها التحريات في مسقط وزنجبار، وقد طلب من رئيس البعثة مايلي:

((**اذا كان بامكانك اقناع حاكم مسقط بالتخلي عن مطالبه والاعتراف للسيد ماجد بحقوقه في مقابل دفع اعانة مالية سنوية، وليس اتاوة، مقدارها اربعون الف كراون فافعل... ويجب عليك النظر الى السيد ماجد على انه الحاكم الشرعي والمستقل لجزيرة زنجبار وملحقاتها الافريقية..**))(2).

وبعبارة اخرى ان بومباي وضعت، قبل انتظار نتائج هيئاة التحكيم بل قبل اتخاذ القرار النهائي للحاكم العام، حسماً نهائياً لتسوية محددة بين المتنازعين، وهي شطر عمان الى دولتين منفصلتين على اساس مبدأ الاعانة السنوية، وقد اشارت حكومة بومباي برسالةٍ ذات مغزىً فريد في بابه، مؤرخة في الثامن والعشرين من شباط عام ١٨٥٩ الى المعنى نفسه، اذ صرحت قائلة:

((**ان ثمة مسألة اخرى الى جانب مسألة الحق الذي يكتنف هذا التقصي، واعني بذلك قدرة زنجبار على الدفع وقدرة مسقط على فرض الدفع، اذ ان زنجبار بلدٌ مزدهرٌ وناشيء، قُدر له على ما يبدو أن يصبح مركزاً تجارياً لشرقي افريقيا، وان يمارس تأثيراً كبيراً على تطورها المقبل. ومن جهة اخرى فإنَّ مسقط هي منطقة ذات قدرة تجارية محدودة؛ ولكن موقعها الجغرافي، وتفوق العنصر البشري الذي سكنها، ومركز حاكمها، وهو حاكم كلٍ من بندر عباس وقشم وغيرها من المناطق في الخليج...منحها اهمية سياسية**

---

(1) Ibid., Loc cit.

(2) R.O , Brigadier Coghlan's Report to Bombay Govrt , Vol. I , P. 115 , Para. 21.

وكذلك انظر: سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الامبراطورية العمانية...، ص ص ١٥١-١٥٢.

متميزة، وربما احالتها هذه الأمور الى اكثر من ان تكون نداً منافساً لزنجبار، ولكن لم تكن بريطانيا غافلة عن اهمية ظهور قوة محلية صديقة ومتحضرة نسبياً على الساحل الشرقي لافريقيا، قوةٌ اظهرت رغبةً جديرة بالثناء في محاربة تجارة الرقيق، وتشجيع التجارة المشروعة وتنميتها. وفي الوقت نفسه لايمكن التغافل عن ان مسقط قد مارست نفوذها في الخليج... على نحوٍ متفق و الاهداف التي كانت تسعى اليها الحكومة البريطانية في تأكيد سيطرتها على المنطقة من خلال محاربة القرصنة وانهاء تجارة الرقيق والمحافظة على الامن البحري. وقد يكون خطأً شنيعاً ان نسمح للسيد ثويني باستنزاف ثرواته في محاولته لاعادة ضم زنجبار الى املاكه، وهي محاولة قد تسفر عن كوارث على كلٍ من زنجبار ومسقط على حدٍ سواء...))[1].

وبالتركيز على ما توصَّلت إليه حكومة بومباي نجد ان حاكمها جون الفنستون كان يرى ان فصل القسمين العربيين واستقلال احدهما عن الاخر بوصفهما دولتين قائمتين بنفسيهما سيخدم بالنتيجة الاوسع مصالح ((**الامبراطورية**)) البريطانية، ويؤمِّن الاستقرار للمنطقة ويضمن الامن الاكيد لكلا البلدين. فما سمي بـ ((**دولة مسقط**)) ستقدم – كما في السابق – خدمات جليلة لطرق المواصلات الى الهند البريطانية على الجانبين السياسي والامني، اما زنجبار فسيقوم حاكمها، بداعي الامتنان لبريطانيا التي ضمنت استقلاله، بفتح ابواب بلاده المملوءة بالثروات للتجارة البريطانية المربحة[2] اما فيما يخص مسألة الاعانة المالية فقد رأت حكومة بومباي، تأكيداً لما تقدم، انه:

((**سيكون من غير المنصف لدولةٍ مزدهرة كزنجبار، التي يتجلّى فيها دليلٌ كبيرٌ من دلائل الحيوية والاستعداد للتطور الذاتي، ان نجعلها - عن طريق الجزية - خاضعةً لايّة سيادة اجنبية، لاسيما لدولة ذات شأن مهم مثل مسقط.))**[3].

([1]) R.O. , Vol. I , P. 94 , Para. 6.
([2]) Ibid. , PP. 115-116.
([3]) Ibid., P. 116 , Para. 22.

من هنا كان البريطانيون على علمٍ موثوق بالنمو المطَّرد لزنجبار ولثروتها وامكاناتها الواعدة في المستقبل، لهذا فقد رصدوا – بطريقة مدروسة – مدخولاتها السنوية بالارقام التقريبية الممكنة، وقد جاء في اجزاء تقريرهم استعراضٌ لتلك المدخولات، إذ افاد انه قبل خمسٍ وعشرين سنة لم يكن السلطان سعيد عموماً يتسلّم اكثر من خمسين الف كراون من العائد السنوي لتوابعه الافريقية، اما في عام ١٨٤٧ فقد ارتفع الى مائة وخمسة وثمانين الفٍ، وفي وقت كتابة التقرير بلغ العائد مائتين وستة الاف كراون. واكد التقرير ان مما لاشك فيه ان ذلك يعود الى وجود سعيد نفسه ونشاطه، ذلك بان الاملاك الافريقية من دولته حققت تقدماً تجارياً واجتماعياً هائلاً، وان هذه الممتلكات هي في الواقع اكثر اتساعاً وخصوبةً وقيمةً من الاراضي العمانية في كل الاحوال، وان عائدها السنوي يفوق عائد الاخيرة بمبلغ سبعة وسبعين الف كراون أي مايقارب ستة عشر الف جنيه استرليني[١].

ومن اجل ان تضرب بريطانيا طوقاً سياسياً جديداً على السيد ثويني اتصلت بابرز المتمردين عليه، وهو اخوه تركي بن سعيد الذي طالب باستقلاله في حكم صحار. وقامت حكومة بومباي بالايعاز إلى بعثة التحقيق ان تأخذ بالفكرة الاتية:

((ان مزاعم السيد تركي في صحار لابد من ان تدرج ضمن التسوية الاخيرة))[٢].

وبهذا اربكت حكم السيد ثويني في عمان نفسها، وزادت العبء السياسي الملقى على كاهله.

وعلى الرغم من ان المقترحات الختامية لتقرير العميد كوغلان جاءت لتعترف بسيادة السيد ثويني على الارض العمانية الاسيوية بكاملها، ومن ضمنها صحار[٣]، فان ذلك جاء بعد فوات الاوان، وبعد ان اضطر لتسليم نفسه وبلاده بيد بريطانيا كي تقرر مصيرها كيفما تشاء.

اما نائب الملك في الهند اللورد كاننك فقد كان، - مع تمسكه بنتيجة التحكيم - يعترف ان فقدان عمان لاجزاء ثمينة من بلادها خسارة كبرى لاتعوض، فقد ولّد الاذى المادي والنفسي الذي لحق بها شعوراً بالكرب، ليس لدى السيد ثويني وحده، وانما لدى الكثيرين من ابناء الشعب العماني وثبَّت النائب انطباعاته تلك، وهي جديرة بان نوردها هنا لانها تكشف النقاب عن حقيقة الموقف البريطاني وتداعياته المستقبلية المتوقعة، ولانها تصدر عن مسؤول بريطاني بهذا المستوى الرسمي الرفيع، إذ يقول:

((اذا كانت الاعانة المالية دائمية فمن الطبيعي ان تكون الحكومة البريطانية معارضة لفرض عبءٍ ابديٍ على زنجبار لغرض التخلص من مدَّعٍ بالسيادة عن طريق دفع الاموال، ولكن نظراً إلى الاعتبارات المحيطة بالمسألة يبدو ان هذه الوسيلة هي الحل الوحيد الذي يمكن تبنيه. فمن الصعوبة ان يتمكن السيد ثويني من التخلي بشرف عن مزاعم بلاده – فضلاً عن مزاعمه – بهبة ينتهي اجل دفعها خلال حياته، كما ان التنازل المؤقت عن عوائد زنجبار من شأنه فقط ان يلقي غشاوة على الجرح الذي تكابده مسقط بسبب فقدان ملحقاتها الافريقية، وسيتفجر الغضب مجدداً عند

---

(1) R.O. , Vol. I , P. 112 , Para. 20.

(2) Ibid. , P. 94 , Para. 6.

(٣) للتفاصيل عن رأي صاحب التقرير في قضية صحار انظر:

Ibid., Brigadier Coghlan’s Report: His opinion on certion collatered points , Vol. , PP. 119-120 , Para. 26-27.

وفاة السيد ثويني، اما عن طريق الاعانة الدائمية فسيكون لمسقط دافعاً للامتناع عن الحركات الطموحة ضد اختها [أي زنجبار] الاكثر ثراءً...))[١].

ان كشف هذه الحقائق الاساسية تدفع الى الاستنتاج بان كل تلك المناقشات الطويلة لم تكن سوى اجراء مقصود ابتغت منه بريطانيا تمهيد الطريق وفتحه امام تقسيم الدولة العمانية، وتحقيق مكاسب ستراتيجية، جديدة وتدريجية، واكثر عمقاً من مجرد الادعاء باقامة ((**الحق والعدل**))!! كما تشدقت به سلفاً. ان هذا يتضح جلياً من فحوى التقرير النهائي الذي اشتركت في وضعه وصياغته الاطراف البريطانية كافة (البعثة الخاصة ومجلس حكومة بومباي وحكومة الهند)[٢]، ليمثل المسودة الاساسية للقرار الحاسم الذي اصدره الحاكم العام للهند في الثاني من نيسان عام ١٨٦١، وقد تحتَّم فيه فصل القسم الافريقي عن الاقسام الاسيوية من السلطنة العمانية فصلاً تاماً، وأعلنت زنجبار وتوابعها الافريقية – برعاية بريطانيا – دولة مستقلة عن عمان تحت حكم السيد ماجد، على ان يدفع الاخير او من يخلفه اربعين الف كراون اعانة سنوية لعمان، وثمانين الف كراون لها من متأخرات التعويضات لسنتين ماضيتين[٣].

ولتكريس حالة التجزئة بين البلدين والقضاء على أية بارقة امل لتوحيدهما في المستقبل، شدد التحكيم على ان مفهوم المنحة السنوية لا يعني اعترافاً بأية تبعية من زنجبار لمسقط، ولايُعد مسألة شخصية محصورة بين السيدين ماجد وثويني، بل يجب عدّها ترتيباً دائمياً ونهائياً يسري على خلفائهما من بعدهما، يعوض به حاكم عمان عن مطالبه كافة تجاه زنجبار، لتحقيق حالة التوازن بين الارثين اللذين سيكونان - منذ ذلك اليوم فصاعداً - منفصلين ومتميزين، وسيطلق لقب سلطان على كل حاكم منهما[٤]

وبلهجةٍ دبلوماسية مزوَّقة قام (السير جورج كلارك G. R. Clerck) [٥] حاكم بومباي الجديد بمهمة ابلاغ السيد ثويني بقرار التحكيم عن طريق المبعوث البريطاني بادجر، على حين كُلِّف رگبي بابلاغ المضمون نفسه للسيد ماجد في زنجبار، مع التأكيد ان من الافضل لهما ضمان تأييد الحكومة البريطانية، الان وفي المستقبل، بتركيز اهتمامهما على زيادة رفاهية شعبيهما، وقَصر تطلعاتهما على بلديهما فحسب، بدلاً عن الانخراط في نزاعات لا طائل من ورائها. وختم الحاكم رسالتيه بعبارة ((**صديقك المخلص**))[٦] وبعض عبارات

---

(1) R.O , Captian P.D. Henderson the Attached to Foreign Dep of Bombay , Vol. I , P. 117.

(٢) هناك تفاصيل مهمة عن المناقشات التي اجرتها حكومة بومباي لمجمل القرارات التي اتخذت فيما بعد تجدها في: Ibid. , Vol. I , PP. 120-122 , Para. 28-29.

(٣)للاطلاع على نص التحكيم النهائي انظر: Ibid. , P. 122; اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٣٦٥-٣٦٦.

(4) R.O , Recommandation of Bombay Govrt , Vol. I , PP. 120-121 , Para. 28.

(٥) تولى جورج رسل كلارك (١٨٠٠-١٨٨٩) حكومة ولاية بومباي للمدة ما بين عامي (١٨٤٧-١٨٤٨) وتسلم ولايته الثانية عليها من (١١آيار ١٨٦٠) الى (٢٤ نيسان ١٨٦٢). انظر: الملحق رقم (٤).

(6) R.O, Award of the Govrt of India , Vol.I, P. 122 , Para. 29; Kajare, OP Cit,p. 125.

المجاملة، ليوحي ان اعطاء حكمه كان انطلاقاً من كونه وسيط او فاعل خير وليس كقاضٍ حسب زعمه، ولم تنتظر بريطانيا طويلاً حتى جاءت الموافقة الفورية من كلا الطرفين، وهما تحفلان بمشاعر التبجيل والاحترام[1].

وفي الحقيقة اذا افترضنا جدلاً ان السيد ثويني ابدى خضوعه لهذا القرار عن طيب نفس، فإنه لم يكن يمتلك خياراً آخر، فهو يرى بريطانيا لاتتورع عن استخدام القوة لتمرير ذلك المشروع، ويدرك ان الاعتماد على التأييد البريطاني هو الطريق الوحيد للخلاص من ذلك المأزق.

ومهما يكن الامر فان التحكيم لم يستند الى اسس قانونية، بل كان ((**مسرحية كوميدية**))[2] على حد تعبير احد الموظفين البريطانيين في حكومة الهند في السادس عشر من تشرين الاول عام ١٨٦١، وقد وصف جورج كلارك حاكم بومباي نتيجة التحكيم، وقت وجوده في مجلسه وبين موظفيه، بأنها ((**سارة ومساوية لحصول الانكليز على الهند**))[3]. ولاشك في ان تقرير كلارك وتعبيره لايعدوان الحقيقة بشيء، فملاحظته توحي ان استمرار ازدهار الدولة العمانية الكبرى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يتقاطع مع توجهات بريطانيا القائمة على السيطرة على المنطقة، واستعمار البلاد واقتسام ثرواتها، لهذا فقد اندفعت للهيمنة على معظم الواجهة الشرقية لافريقيا، وذلك بتحييد الفرنسيين من جهة، وتوثيق علاقاتها بالسيد ماجد سلطان زنجبار بعد ضمان انفصاله واستقلاله من جهة اخرى. ويمكن تتبع ذلك المخطط السياسي الحاذق الذي وضعته الحكومة البريطانية منذ بدء النزاع بين شطري الدولة العمانية وحتى اعلان التقسيم.

وليس هذا فحسب؛ فقد نجحت السياسة البريطانية في تحقيق اهدافها في منطقة غرب المحيط الهندي كلها ايضاً، اذ وجد حكام البو سعيد انفسهم متورطين في علاقاتهم السياسية مع بريطانيا، مما سبَّب في تفكك دولتهم وغرس بذور الفتنة فيها، على حين صوَّرت لهم ان فرض ارادتها عليهم انما ينطلق من الرغبة في حمايتهم من ((**الفوضى والخراب**))[4]!. واسهم الانفصال بشكل كبير في اضعاف الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الجزيرة العربية

واورد المصدران الاتيان ان بريطانيا أضافت مبدأ اخراً الى نص التحكيم تعهدت فيه ان تتولى هي أخذ المعونة من سلطان زنجبار وتقديمها لمسقط، ولدى الاطلاع على النصوص الكاملة للتحكيم لم يجد الباحث لمثل هذه المعلومات اصلاً انظر: منى محمد عبد الجبار الطائي، المصدر السابق، ص٢٢٦؛ لاندن، روبرت جيران، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد امين عبدالله، (القاهرة، مطابع سجل العرب)، ١٩٨٤، ص ٣٢٦.

(1) Robin Bedwill , Acollection of Texts Dealing with the Sultanate of Mascat and its Internationals , The Jurnal of Oman Studies , Mascat , 1980 , Vol. 6 , Para.

I , P. 26.

(2) مقتبس في: سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الامبراطورية العمانية... ، ص٣٠٠.

(3) المصدر نفسه.

(4) Queted in: Kajare , Op. Cit , P. 123.

وعن هذا الموضوع توجد معلومات مهمة في: غانم محمد رميض العجيلي، اثر السياسة البريطانية على الدور العربي... ، ص١٦١؛ خليل ابراهيم صالح المشهداني، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٩١٣- ١٩٣٢، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص٢٣؛ جاد محمد طه، بريطانيا وتقسيم سلطنة مسقط وزنجبار، مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، العدد ٥٤، ١٩٩٧، ص ص ٥٠-٥١.

وشرق افريقيا، وضمور النفوذ العربي على اجزاء واسعة من القارة الافريقية وحلول القوى التجارية الاجنبية (الاوربية والهندية) محله، بسبب مضي بريطانيا في سياستها القائمة على عرقلة التجارة بين البلدين وترسيخ حالة الانفصال بين نظاميها العربيين والوقوف بوجه اية محاولة لتوحيدهما، ومن الملاحظ انه بدلاً عن ان تكون الاعانة السنوية وسيلة لاطفاء الفتنة بين الاخوين فقد تحولت الى مبعثٍ للشقاق والتخاصم لمدة طويلة من الزمن(١).

يقول وندل فيليبس:

((سواء أكان كانج وهو يصدر قرار التحكيم ينوي تدمير امبراطورية السيد سعيد قوة يعتد بها ؛ ام لم تكن لديه مثل هذه النية، فقد كانت تلك هي النتيجة.)) (٢).

وفي خطوة دبلوماسية حاذقة سعت بريطانيا إلى إشراك فرنسا للاعتراف بالوضع الجديد، وذلك لتحقيق غايتين. الاولى: تعزيز الانفصال دولياً. والثانية تجنب وقوع المجابهة بين الطرفين. فبعث اللورد جون رسل John Russell وزير الخارجية البريطاني ١٨٥٩-١٨٦٥ خطاباً الى نظيره الفرنسي في نهاية حزيران عام ١٨٦١، استعرض فيه ما أسماه بـ ((**جهود**)) بريطانيا في انعاش التجارة والحياة الاقتصادية وتدعيم الازدهار في زنجبار منذ عهد عاهلها السابق السيد سعيد، لذلك فأن الحكومة البريطانية – على حد قوله – لن تقف مكتوفة الايدي ازاء أي تهديد لسلطانها، من اية دولة كانت(٣).

واقترحت فرنسا، في مقابل الطرح البريطاني المشوب بالتحدي، ان تقوم الدولتان باصدار تصريح مشترك تعلنان فيه تعهدهما باحترام استقلال سلطنة زنجبار والمحافظة عليه(٤)، ولكن عند اجراء التوقيع على الوثيقة الرسمية الخاصة بذلك في العاشر من اذار عام ١٨٦٢(٥) أضيفت اليه عبارة (سلطنة مسقط) ليشمل بضمنه عمان، حتى يكون متوافقاً مع المصالح البريطانية في إكمال المرحلة الاخيرة من عملية تمزيق الدولة العمانية وفرض الوصاية عليها(٦).

وعلى الرغم من ان بريطانيا تعتد بنفسها بوصفها صاحبة النفوذ الاقوى باسطولها المهاب وعلاقاتها السياسية الوثيقة مع الحكام المحليين في المنطقة، فان ذلك لم يمنعها من ان تدرك ان فرنسا تأتي في المرتبة الثانية بين الدول الاستعمارية في المنطقة، ولها مشاريع تجارية طموحة مع شرق افريقيا، لذا فان مصلحتها قضت جرّ فرنسا للاقرار بما يمكن ان يسمى الترتيبات السياسية الجديدة التي اجرتها في كل من مسقط وزنجبار، ورأت الدولتان أن من الأولى ان تنهي كل منهما اطماع الاخرى باتفاق يجري توقيعه على اساس ((**انكار الذات**

---

(١) عن انعكاسات السياسة البريطانية على العلاقات الاقتصادية بين عمان وزنجبار انظر:
J.L. Miege , L' Oman Ex L' Afriqur Orientale Au XIX^{e} Siecle: Centere National De La' Recherche Scientifique (ed). La Peninsule Arabique D' Aujourd' Hui , Paris , 1982 , PP. 300-301.

(٢) وندل فيليبس، المصدر السابق، ص١٤٩.

(3) Coupland , The Exploitation … , P. 35.

(4) AL- Azzawi , OP cit , P. 23.

(٥) مثّل السفير البريطاني في باريس اللورد كانولي ووزير الخارجية الفرنسي دي نوفيال حكومتيهما في توقيع الاتفاقية. للاطلاع على نصها كاملاً انظر: عمان وفرنسا، المصدر السابق، بيان مشترك لسفير انجلترا ووزير الخارجية الفرنسي، باريس، (١٠ اذار ١٨٦٢)، ص١٢١؛
Arabian Treaties…, Vol. III , P. 125.

(٦) لاندن، المصدر السابق، ص ص ٣٢٦-٣٢٧.

المتبادل))[1]. كما شاء كوبلاند ان يسميه. وفي الحقيقة لم يكن الغرض من تدخل الدولتين اعترافاً منهما بحق عمان في استقلالها وسيادتها بحسبما يشير التصريح ؛ بل ان التدخل جاء ليضفي الشرعية الدولية على النفوذ والهيمنة الاستعمارية للبريطانيين والفرنسيين معاً.

ومن جهة ثانية فان التصريح المشترك كان الجزء الاكثر ارهاقاً للبريطانيين والاثقل بمشاكله في المستقبل، لأن فرنسا ظلت تعد نفسها مساوية، بموجب هذا الاتفاق، للمكانة التي تتمتع بها بريطانيا في عمان، ورأت في ذلك مكسباً لسياستها الخارجية وفرصة لاقلاق غريمتها في تلك المنطقة وخلق التعقيدات السياسية المختلفة امام مشاريعها، وقد شعر البريطانيون في وقت متأخر بأن ذلك قيد يضر بمصالحهم ويعطي المبرر القانوني للفرنسيين في التدخل بشؤون عمان، لذلك فقد خرقوه غير مرةٍ باصرارٍ متزايد، وراحوا يعملون تدريجياً على تعزيز نفوذهم في هذه البلاد تحت مختلف الذرائع. ويعلق ويلسون على هذه الحالة:

((**لقد تولد من هذا الاتفاق نتائج غير متوقعة، اصبحنا على وعي تام بها في ختام القرن التاسع عشر**))[2].

اما لوريمر فيقول:

((**كان ذلك البيان الذي لم يثر اهتمام احد او ملاحظته وقت توقيعه... قيداً غير ملائم لحركة الموقعين عليه**))[3].

ويبدو ان سلبياته وعدم ملاءمته المشار اليها كانت تقع على عاتق البريطانيين اكثر من وقوعها على الفرنسيين.

رابعاً: بريطانيا والمرحلة الجديدة من تاريخ عمان ١٨٦٢-١٨٦٦.

١- التغييرات السياسية والاقتصادية.

في اجراء مترافق مع سياستها تجاه عمان بفصل جزئيها (الاسيوي عن الافريقي)، وضماناً لنجاح ذلك الاجراء ؛ قررت حكومة الهند اقامة مكتب سياسي مستقل لها في مسقط في آيار عام ١٨٦١ بادارة الملازم (بنكلي W.M. Pengelly)[4]. وتوضح التعليمات التي تسلمها الوكيل الجديد من حاكم بومباي السير جورج كلارك سياسة بريطانيا الجديدة[5]، إذ كتب اليه يقول:

((**لضرورة نجاح مهمتك عليك بالعمل على ابقاء حالة السلام التام بين عمان وزنجبار، وافهام السلطان العماني بأن مستقبل بلده ورفاهيته ونموه يعتمد على عدم اساءته للامن السائد في المنطقة ... وفي الوقت الذي تقر بريطانيا بحق السلطان في السيادة على مدينة صحار فان عليه عدم الحاق الاذى بحاكمها المتمرد [تركي]،**

---

(1) Coupland , The Exploitation … , P. 34.

(٢) ويلسون، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(٣) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء ١، ص٣٨٩.

(٤)انظر الملحق رقم (٣).

(5) R.O , Bailey (the editor) , Vol. VI , P. 300.

ويجـب ان يعاملـه بالرويـة ضـماناً لاخلاصـه وخـضوعه فـي المستقبل.)) (١).

باشر الوكيل البريطاني العمل بهمة عالية، واستهل مهمته بالتوسط بين السيدين ثويني وتركي لحل خلافاتهما سلمياً، لكن جهوده باءت بالفشل، اذ استطاع ثويني حسم الموقف ودخول صحار على رأس قواته واسر اخيه في اوائل تموز عام ١٨٦١ مستغلاً (الامان) الذي منحه بنكلي لتركي بهدف اجراء المفاوضات بين الطرفين(٢).

وخشيةُ ان يؤثر ذلك في مصداقية الحكومة البريطانية تجاه عمان أبدت حكومة الهند استياءها الشديد مما عدّته ((**التصرفات الطائشة**)) من الملازم بنكلي، الذي اتخذ عدة خطوات فاضحة توحي بمناصرة حملة السيد ثويني على صحار، حتى ادت تلك الخطوات الى انتصاره واخذ السيد تركي على حين غرة، بعد اغرائه بالامان، واستغلال صداقة الحكومة البريطانية(٣).

عُدَّ موقف بنكلي – في تقريرٍ موجزٍ ومعبر – تجاوزاً لصلاحياته واساءةً لفهم مركزه كمندوب بريطاني محايد في عمان، وتوريطاً مباشراً لبريطانيا في شؤون البلاد الداخلية، مما يشكل احراجاً لـ ((**الشرف الامبراطوري**))، لانه قَرَنَ اسم البريطانيين بصفة عدم الوفاء بالعهود، وشوّه سمعتهم في الجزيرة العربية، التي ترى قبائلها ذلك هتكاً سافراً للقيم والمباديء وخلص التقرير الى القول:

((**سوف يكون الامان البريطاني – في المستقبل – بمثابة ورقة ضائعة لا اكثر، وليس ثمة امر يمكنه ان يمحو ذلك الا الاطلاق الفوري لسراح السيد تركي مع تعهد السلطان ثويني بالمحافظة على حياته.**)) (٤).

ولم تكتف بومباي بتوجيه اللوم للوكيل بنكلي وانما اقصته من منصبه في الخامس من تشرين الاول عام ١٨٦١(٥)، وعينت الرائد (مالكولم گرين Malcolm Green) (٦) مندوباً في مسقط، واستهل گرين مهمته بتسليم السيد ثويني رسالةً تضمنت تعنيفاً واضحاً له من الحكومة البريطانية على الحوادث الاخيرة، وتهديداً بسحب الوكالة السياسية من مسقط اذا أسيء للصداقة البريطانية، واصراراً شديداً على ان يَطلِقُ سراح السيد تركي ويمنحه راتباً شهرياً، الامر الذي تم الاتفاق عليه يوم الثالث والعشرين من شباط عام ١٨٦٢، مع تعهد من

(1) Ibid., From Sec. Govrt of Bombay to W.M. Pengelly , Bombay: 1st May. 1861 , Vol. VI , PP. 343-344.

(2) Ibid. , Bailey (the editor) , Vol. I , P. 210.

(3) Ibid. , Minut by Mansfield the Commander in Chief , Bombay: 27th Sep. 1861 , P. 224.

(4) R.O , Minut by Mansfield the Commander in Chief , Bombay: 27th Sep. 1861 , Vol. I , P. 224.

(٥) جاء ذلك في خطاب سري، حفل بالتأنيب الواضح بعثه سكرتير حكومة بومباي (كينولك فوربس A.K. Forbes) الى الملازم بنكلي في (٥/ تشرين الاول /١٨٦١). انظر نص الخطاب في: Ibid. , PP. 226-227.

(٦) انظر الملحق رقم (٢).

الاخير بالاخلاص لحكم اخيه ثويني [١]. وبهذا سجلت بريطانيا بداية تأثيرها الحاسم في رسم تشكيلة النظام السياسي الحاكم في عمان من الداخل.

كما اهتمت حكومة الهند باحداث تغيير اداري اكثر اهمية عام ١٨٦٢، عندما قررت تعيين احدى شخصياتها المهمة حاكماً على بومباي، هو (بارتل فرير Bartle Frere)[٢] للمدة مابين عامي (١٨٦٢و ١٨٦٧)، لتشديد قبضتها السياسية على المنطقة ورفع مستوى اداء الموظفين البريطانيين فيها. وكانت باكورة اعمال فرير أن قام بتنحية فيلكس جونز المقيم في الخليج العربي وتعيين المقدم (لويس بيلي Lewis Pelley)[٣]بدلاً عنه. وقد اشتهر بيلي بجنوحه للتدخل في الشؤون الخاصة للمشيخات العربية الخليجية[٤].

استند هذا الاختيار الى ادراك بريطانيا لحقيقة ان التزام منصب المقيم العام في الخليج العربي، مقارنة مع مناطق النفوذ البريطانية كلها ليس بالامر الهين، فقد عدَّه السياسيون البريطانيون منصباً ثقيلاً بمسؤولياته، صعباً بمشاغله، نظراً الى تعهد متوليه بالتعامل مع مجتمعات قبلية مختلفة، يقودها شيوخ صعبي المراس، فضلاً عن ذلك فان عليه ان يكسب رضا مرجعياته السياسية المنقسمة بين حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية، اللتين اودعتا مهمة المحافظة على السلام في الخليج بين يديه، وأي تصرف غير حكيم منه قد يفضي الى ازمة دولية[٥].

وحذر لويس بيلي حكومة الهند، في سعيه لتفادي مضاعفات انتقال السلطة البريطانية في الشرق من شركة الهند الشرقية البريطانية الى حكومة الهند نفسها[٦]، من عودة تجارة

---

(1) R.O , Bailey (the editor) , Vol.□ , PP. 300-301.

(٢) هنري بارتل فرير: من الشخصيات البريطانية ذات الشأن في تاريخ بريطانيا الاستعماري في الشرق، ولد عام ١٨١٥، قضى معظم حياته الوظيفية في الهند، فمنذ عام ١٨٣٤ عُين كاتباً في مبنى حكومة بومباي، ثم سكرتيراً خاصاً لحاكمها، اصبح مقيماً سياسياً في بلاط (راجا ساتارا) احد امراء الهند، وفي عام ١٨٥٠ عُين حاكماً لولاية السند، استطاع هناك ان يقمع الثورة الهندية المسلحة عام ١٨٥٧ بالكثير من الحزم، دخل عضواً في مجلس نائب الملك في الهند General Vicory in Council للمدة مابين عامي (١٨٥٩-١٨٦٢)، عين حاكماً لبومباي من (٢٤نيسان ١٨٦٢) الى (٦آذار ١٨٦٧)، انتقل الى لندن للعمل مستشاراً في مجلس وزير الدولة لشؤون الهند (١٨٦٧-١٨٧٧)، وعضواً في لجنة مكافحة الرقيق، انتدب للاشراف على مستعمرة الكاب في جنوب افريقيا (١٨٧٧-١٨٨٠)، توفي في ويمبلدون Wimbldon عام ١٨٨٤. انظر:

The New Encyclopaedia Britannica …. Vol. 5 , P. 1 ;

أنظر ايضاً الملحق رقم (٤).

(٣) لويس بيلي: اداري بريطاني شهير، ولد في انكلترا عام ١٨٢٥، لمع اسمه منذ ان ابتدأ حياته المهنية ملازماً في جيش (الشركة) التابع لحكومة الهند البريطانية عام ١٨٤٣، ثم مبعوثاً دبلوماسياً في طهران ١٨٥٨. تسلم منصب المقيم البريطاني في الخليج العربي للمدة مابين عامي (١٨٦٢-١٨٧٢). عاد الى الهند حيث توفي فيها عام ١٨٩٢. للتفاصيل عن حياته ودوره السياسي انظر:

www. world statesmen. org \ Bahrain. British ; Arabian Bounderies.. , Vol, 9 , PP. 106-107.

وهناك معلومات عن التطورات السياسية في عمان ابان مدة ولايته تجدها في:

رياض جاسم محمد الاسدي، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٨٥٦-١٨٨٨، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٨، ص ص ٥٦-٦٦؛ لاندن، المصدر السابق، ص ص ٢١٢-٢٣١.

(4) R.O , Bailey (the editor) , Vol. I , P. 211.

(5) Lovat Fraset , India Under Curzon and After , London , 1912 , P. 89.

(٦) للاطلاع على تفاصيل نقل الصلاحيات من شركة الهند الشرقية الى التاج البريطاني، ثم صدور التشريعات الادارية اللاحقة بين عامي ١٨٥٨-١٨٦٢ انظر: نايف محمد حسن الاحبابي، الادارة

الرقيق بين زنجبار ومسقط، نتيجة للخلل الملحوظ الذي أصاب التدابير الامنية البريطانية في عامي ١٨٦١ و ١٨٦٢، ودعا الى ضرورة عودة سفن الدورية الى المنطقة، ويذكر انه نجح في مسعاه، اذ اشار المقدم رگبي ان سفن عمان التجارية تعرضت للتفتيش وصودر عدد كبير منها، وهي المرة الاولى التي تقوم فيها طراداتٌ (زوارق حربية) من الاسطول الملكي بدوريات تفتيشية لساحل افريقيا الشرقي والجنوب العربي، بحثاً عن السفن الحاملة للرقيق[1].

وبسبب تلك السياسة لحقت بعمان، على وجه التحديد، اضرار بالغة، لاسيما عندما انشطر اسطولها البحري الضخم الى قسمين، استولى السيد ماجد على القسم الاكبر منه، وتدهورت تجارتها التقليدية مع زنجبار بوصفها نتيجة حتمية لتوتر العلاقات بين حاكميها، وانتهى الامر بتحول معظم السكان الى وضع معيشة الكفاف[2].

ومن الملاحظ ان سنوات عمل كلاً من لويس بيلي في الخليج (١٨٦٢-١٨٧٢) وبارتل فرير في بومباي (١٨٦٢-١٨٦٧) تميزت ببدء قيام السفن البخارية بدور فعال في عمليات النقل التجاري، وظهور الخدمة المنتظمة على خطوط الملاحة بين اوربا والخليج العربي[3]. وكان انتشار هذه الوسائل الملاحية الحديثة في منطقة غرب المحيط الهندي والخليج سبباً اضافياً اسهم في تدهور النشاط التجاري والملاحي القديم في عمان، وأثّر في اضمحلال موانئها، لاسيما مسقط، التي ضعفت بعد ظهور موانيء منافسة لها مثل بومباي، التي جعل منها البريطانيون مركزاً تجارياً مرموقاً لتسويق منتجاتهم[4]، وزنجبار التي تحوّلت الى محطة جديدة للسفن الاجنبية بسبب تقوية حاكمها (ماجد) علاقاته مع الدول الأوربية[5]. ومن هذا المنطلق فان تدمير الاسطول التجاري العماني جرّاء تقسيمه بين دولتين عاد بفوائد عظيمة على بريطانيا، لانه اعطى رعاياها امتيازات اضافية، من خلال تعطيله القدرة الملاحية المتفوقة للتجار العمانيين، وتكبيله اياهم بسفن قليلة وقديمة، ولأنَّ ضعف دولة عمان أكّد في المقابل سيادة الاسطول البريطاني والتجار البريطانيين المطلقة في الخليج العربي[6]، وهو أمرٌ كان في الغالب يتمتع به منافسوهم من التجار العمانيين.

وفي المدة التي اعقبت ظهور المؤسسات التجارية الموجَّهة من قبل الاوربيين او الخاضعة لسيطرتهم، ساد الكساد معظم الاقتصاد القومي في عمان، بالشكل الذي يقودنا الى الاعتقاد ان اهتمام البريطانيين بمشاريع التحديث يكمن في الرغبة بالسيطرة على

البريطانية في الهند ١٨٥٨-١٩٠٥، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ص ٦٩-٨١.

(1) كيلي، بريطانيا والخليج... ، الجزء ٢، ص ص ٤٠١-٤٠٢؛ رجب حراز، بريطانيا وشرق افريقيا ... ، ص٤٢.

(2) Fred Halliday , Arabia without Sultan , Paris , 1969 , P. 267;
وعن الموضوع نفسه انظر: عبدالرحمن علي السديس، العلاقة بين عمان وزنجبار (١٢٣٣-١٣٠٧هـ/١٨٦١-١٨٩١)، مجلة الدارة (المملكة العربية السعودية)، العدد ٢٠، السنة ١٤٢٠هـ، ص ص ١٨١-١٨٢؛
Miege , Op Cit , P. 301.

(3) لاندن، المصدر السابق، ص ص ٩٨-١٠٢؛
Coupland , East Africa … , PP 461-462.

(4) عن الاثار التي تركها ظهور البواخر الحديثة على الملاحة في الخليج العربي انظر: خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت، الطبعة ٢، ١٩٨٩، ص٩٠؛ محمد مرسي عبدالله، الخلفية التاريخية لموانيء الخليج العربي، مجلة المؤرخ العربي، (بغداد)، العدد ٢٨، ١٩٨٦، ص٩.

(5) Miege , Op Cit , P. 302.

(6) Halliday , Op Cit , P. 267.

حركة النقل البحري في الخليج العربي، تمهيداً للاستيلاء على عموم النشاط التجاري للمنطقة، تحت ستار نشر ((**المدنية الغربية ورسالة الرجل الابيض**))[١] على حد تعبير المؤرخ لاندن.

وأدى هذا، فضلاً عن العوامل الاخرى التي رافقت الهيمنة البريطانية مثل التمهيد لفتح قناة السويس بهدف ربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط، الى التبدل الشامل في العلاقات الاقتصادية السائدة في المنطقة، فقد سيطر التجار الاجانب، والهنود بشكل خاص، على تجارتها، وانتقلت أرباحها الى الشركات البريطانية والاوربية عموماً بدلاً عن الملاحين العمانيين والخليجيين، وتضاءل عدد السفن التي تزور ميناء مسقط، وانخفض عدد سكانها في عقدي الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر من خمسة وخمسين ألفاً الى ثمانية الاف فقط، وانخفضت القيمة الكلية للتجارة السنوية الى أقلَ من ربع الحجم الذي كانت عليه في الثلاثينات[٢].

وتسلّم وزير البحرية الفرنسي، عن الموضوع نفسه، رسالةً من قائد احدى البواخر الفرنسية العاملة في ساحل شرق افريقيا، تحمل صورةً مجملة للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها مسقط طوال الحقبة التي تَلَت دخول السفن البخارية الى مياهها الاقليمية، إذْ جاء في إحدى مقاطعها:

> ((**لقد فقدت مسقط نسبة كبيرة من اهميتها كقاعدة تجارية منذ ان سُمح للسفن البخارية التجارية بالتحول من بومباي الى مدن الخليج دون التوقف بها، وتكاد التجارة الفرنسية ان تكون منعدمة في مسقط التي لم يعد يرسو بها سوى السفن الشراعية التي تحمل كل سنة لشراء التمر، قصد نقله الى زنجبار.**))[٣].

وفي اطار اهتمام بريطانيا بتحسين وسائل اتصالاتها مع مستعمراتها النائية في العالم، ولاسيما في الهند ومنطقة غرب المحيط الهندي، لتركيز نفوذها السياسي وتعزيز تواجدها الاستعماري هناك، حاولت ايجاد طريقة للاسراع في نقل المعلومات من مقر الحكومة العليا في لندن واليها بواسطة الخطوط البرقية(التلغراف)، ولتطبيق مشروعها في الخليج العربي[٤] وعمان على وجه الخصوص بذل المقدم (هربرت فردريك ديسبرو H.F. Disbrowe)[٥] الوكيل السياسي في مسقط جهوداً حثيثة لربط السواحل العمانية الواقعة في

---

(١) انظر: لاندن، المصدر السابق، ص١٠٨.

(2) Halliday , Op Cit , P.268;

الهام المانع، دولة على حافة التغيير، ترجمة ابراهيم درويش، بحث على شبكة الانترنت، موقع: www.gulfissues.Net قضايا الخليج.

وللاطلاع على جدول يكشف عن عدد السفن التي مرت بميناء مسقط وجنسياتها ومقدار حمولاتها حتى عام ١٨٧٩ انظر:

The Administrations … , Vol. II , 1879-1880. P. 135.

(٣) عمان وفرنسا، المصدر السابق، رسالة من قائد البارجة (لافون) الى وزير البحرية الفرنسي، في (١آذار ١٨٧٤)، ص١٢٦.

(٤) للتفاصيل انظر:

Donald Hawley , The Trucial States , London , 1978 , PP. 35-37.

(٥) من الجدير بالذكر ان الوكالة السياسية البريطانية في مسقط بقيت خلال عامي (١٨٦٢ و ١٨٦٣) في ايدي العملاء المحليين الهنود بعد اقصاء بنكلي، حتى صدر امر تعيين ديسبرو في كانون الثاني

غرب الخليج وشرقه بالخطوط البرقية المتفوقة تقنياً، وادخالها ضمن المشروعات الضخمة لتحديث وسائل الاتصالات البريطانية في المنطقة، وفي هذا الاتجاه استطاع ديسبرو اقناع السيد ثويني بن سعيد بالتوقيع على معاهدة في السابع عشر من تشرين الاول عام ١٨٦٤ تعهَّدَ بموجبها ان يقدم التسهيلات كافة لمد خطوط التلغراف عبر الاراضي التابعة له في عمان وبندر عباس، وجاء في مادتها الاولى على لسان السلطان:

((**ان الحكومة البريطانية – حليفتي القديمة والمخلصة – لها الحق في انشاء خط او اكثر من خطوط المواصلات التلغرافية اينما تريد في الاراضي التابعة لدولة مسقط**))[١].

وتعطي الترتيبات المنصوص عليها في المادة السابعة صورة لانتهازية الجانب البريطاني؛ اذْ استغل هذه الفرصة لفرض تعهُّدٍ على السيد ثويني بالالتزام الكامل بالمعاهدات السابقة كافة، التي عقدها اسلافه مع بريطانيا منذ عام ١٧٩٨، وحتى تاريخ الاتفاق الاخير[٢].

ولم تكتف بريطانيا بذلك، فبعد مرور سنة واحدة فقط، وتحديداً في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٨٦٥ عزز المقدم ديسبرو مهمته بعقد معاهدة ثانية للغرض نفسه، تمَّ التركيز فيها على حق بريطانيا الكامل في انشاء خطوط التلغراف في الممتلكات العمانية على السواحل الشرقية لخليج عمان والخليج العربي، وبشكل خاص في مكران وبلوشستان وبندر عباس[٣]. وبطبيعة الحال فقد تعهَّدت بريطانيا بدفع مكافأتٍ ماليةٍ لحاكم عمان نظير تعهده بتوفير القوى العاملة والحماية المسلحة اللازمة لتأمين الخطوط التلغرافية المارة باراضيه[٤] وهكذا فان الامتيازات المهمة الممنوحة لبريطانيا في المعاهدتين السابقتين تدفع الى ملاحظة اصرارها المتزايد على تحسين اداء جهازها الاداري بكفاءة اعلى، تعزيزاً لسلطتها السياسية التي كانت واسعة النطاق حتى من دون هذا النفوذ الاضافي.

ويتضح، من خلال النظر في المفاوضات الخاصة بالمعاهدتين المشار اليهما، إنَّ بريطانيا طرحت مساومات سياسية مثيرة للاهتمام على الحدود الفاصلة بين دولتي فارس وعمان على الجانب الشرقي من الخليج، فقد كانت طهران تبذل محاولات جريئة لتوسيع حدودها شرقاً باتجاه اقليمي مكران وبلوشستان المتاخمين للممتلكات العمانية هناك، وتأكدت بريطانيا ان السيد ثويني سيدافع عن اراضي بلاده (جوادر وشاهبار وبندر عباس)[٥]، ويقاوم محاولات انتزاعها منه[٦]. وبالتالي فإنَّ بريطانيا وضعت في حساباتها – من الناحية النظرية – ان أي اتفاق تعقده مع السيد ثويني بشأن المناطق التي سيمر منها الخط التلغرافي على

١٨٦٣. وتشير السجلات الوثائقية ان العقيد كامبل وخلفه فيلكس جونز عدّوا ديسبرو من اكفأ الضباط العاملين في المنطقة، منذ ان عمل مساعداً اولاً للمقيم البريطاني في بوشهر عام ١٨٥٨، لانه كان – كما عبَّروا عنه – ((**رجلاً مليئاً بالحيوية والنشاط**)). للاطلاع على نشاطاته ورسائله انظر:

J, A. Saldanha , Precis of Trucial Coast Affairs 1854- 1905 , London , 1986 , Vol. II , PP. 89- 113.

(1) Arabian Treaties … , PP. 129- 130 ; Arabian Bounderies … , Vol.1 , pp. 106-107.

(2) Arabian Bounderies … , Vol. 1 , P. 107.

(3) Ibid., PP. 129 - 130.

اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٢٧٠- ٣٧١؛ وأنظر أيضا الملحق رقم(١).

(٤) لاندن، المصدر السابق، ص١٢١.

(٥) للاطلاع على هذه المواقع انظر: خارطة شمال المحيط الهندي في ملحق رقم (١).

(٦) انظر: محمد علي جناب، خليج فارس: نفوذ بيكانكان و رويداوهاي سياسي ١٩٠٠-١٨٧٥، (طهران، بزوهشكاه علوم انساني) د ((ت))، ص ص ٥٠ و ٥٩؛ كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء ٢، ص ص ٢٨٠-٢٨١.

ساحل مكران سُيعَد بمثابة اعتراف رسمي من الحكومة البريطانية بنفوذه وسيادته على المنطقة الساحلية الواقعة بين شاهبار وجوادر، وربما وجد المسؤولون البريطانيون ذلك النزاع فرصة لاول محاولة تهدف الى رسم الحدود بين الدولتين بالشكل الذي يناسب مصالحهم في المنطقة.

واستطاعت بريطانيا، في مدةٍ وجيزة، مدّ خطوط التلغراف بين مستعمراتها في الهند من جهة وموانيء الخليج العربي من جهة اخرى[١]، بشكل يبدو اقل كلفة واكثر جدية، باستخدام جميع المنافذ البحرية المتاحة وتسخير رؤساء الامارات المحلية، حتى وفَّر لها ذلك مرونة جيدة في اجراءاتها الامنية وانتعاشاً اكبر في مصالحها الاقتصادية ومؤسساتها السياسية.

٢ـ المساندة البريطانية للسلطان ثويني

وعلى صعيد الاوضاع الداخلية في عمان كانت بريطانيا تراقب عن كثب حليفها ثويني بن سعيد وهو يواجه خصومه المعارضين في الداخل، واعداء بلاده التقليديين (الفرس والوهابيين) في الخارج. وفي هذا الشأن ازداد اعتماد السلطان على حكومة الهند الى درجة عالية حتى انه طلب منها المساعدة في نزاعه ضد قريبه عزان بن قيس (١٨٣٦-١٨٧١) [٢]، وهو من اشد خصومه، الا ان حاكم بومباي خيب امله عندما بيَّن له ان السلطات البريطانية تتمتع بعلاقات طيبة مع كلا الطرفين، ولا نية لها بالتدخل في الخلافات القائمة بين رؤساء الكيانات السياسية ومعارضيهم في الجزيرة العربية، الا بالقدر الذي يمس مصالحها في البحر[٣].

لكن تزعزع مركز ثويني في مسقط في مطلع عام ١٨٦٥ امام القبائل العمانية القوية، المتحالفة مع الوهابيين أثار قلق حكومة الهند، ودفعها لاعادة النظر في حساباتها الاخيرة، نظراً الى ان التهديد الذي يتعرض له نظام ثويني المتعاون معها يمثل خطراً على سياستها الامنية في الخليج العربي وتفجراً المشاكل والازمات فيه، فأمرت مقيمها لويس بيلي ان يبذل مساعيه الدبلوماسية بهدف التخفيف من حدة التوتر بين الجانبين من جهة، والاتصال بالامير السعودي في الرياض فيصل بن تركي (١٨٤٣-١٨٦٥) من جهة ثانية، لاقناعه بالكف عن شن الهجمات على عمان، وحل الخلافات بالطرق السلمية[٤].

في تلك الاثناء كان بيلي على اطلاع جيد بالضغوط الخارجية التي يعاني منها ثويني، لانه كان متواجد في عمان عندما وصلته اوامر حكومة الهند آنفة الذكر في نيسان عام ١٨٦٥. فبعث رسالة عاجلة الى بومباي، سوف تدرج بشيء من التفصيل لاهميتها، لانه

---

(١) للاطلاع على تفاصيل الجهود البريطانية في هذا الصدد انظر: زهدي عبد المجيد سمور، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الكويت، ١٩٨٥، الجزء٢،ص ص ١٥١-١٥٣: كيلي، بريطانيا والخليج... ، الجزء ٢، ص ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٢) الامام عزان ١٨٣٦-١٨٧١: هو عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن الامام احمد بن سعيد، خلف والده في حكم الرستاق (احدى معاقل الامامة الدينية) عام ١٨٦١، حتى تولى الامامة ما بين عامي (١٨٦٨و ١٨٧١)، وفي احيان كثيرة قاد هذا الفرع من اسرة البو سعيد حركات المعارضة ضد الفرع الحاكم منها. انظر:

Badger , Op. Cit , P.xic.

ومن موقع على شبكة الانترنت انظر: صفحات ناصعة من سيرة الاباضية، الحلقة الرابعة عشر: سيرة الامام عزان بن قيس في عمان www. history / safhat 4. htm

(3) R.E , Vol. 3 , PP. 301- 302. Para. 70 – 74.

(4) Ibid., PP. 302-303 , Para. 75- 76.

ابدى رأيه الصريح فيها وطرح بعض الاقتراحات والتساؤلات ذات المغزى، ومما ورد في طياتها:

((اذا فشلت المساعي الدبلوماسية – كما اتوقع – فانني اطرح السؤال التالي: على افتراض ان مسقط والقوة الوهابية دخلتا في حرب فما هو الموقف الذي ستتخذه حكومة الهند؟. لقد كانت سياسة الحكومة البريطانية المتَّبعة بخصوص النزاعات القبلية في تلك المناطق هي السماح للقتال ان يجري في الداخل بينما تقوم سلطاتها بحفظ السلام في البحر، لكن هناك بعض الاستثناءات التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار بالنسبة لمسقط، وهي:

اولاً: ان المادة الثانية من معاهدتنا مع سلطان مسقط عام ١٧٩٨ تبين ان صديق الطرف البريطاني هو صديق للسلطان وعدوه عدواً للثاني وهكذا.

ثانياً: منذ ثلاث سنوات او اربع فرضت حكومة الهند على نفسها مسألة الفصل في النزاعات الداخلية لدولة مسقط بعد ان قسمنا تلك الدولة الى سلطنتين منفصلتين... ضعيفتين براً وبحراً.

ثالثاً: ان الموقع البحري المتميز لمسقط يبدو مهماً جداً لتنفيذ سياستنا.

رابعاً: يوجد هناك اهتمام دولي متزايد بميناء مسقط لمرور خطوط التلغراف فيها، واذا حاولنا اسقاط تلك الاهتمامات من حساباتنا فان هذا سيؤدي الى تزايد التدخل الاجنبي. ان حكومة الهند تستطيع ان تتدخل، اما بحصار الموانيء الوهابية لارباك الامير الوهابي او بالضغط على الحكومة العثمانية لاستخدام نفوذها هناك. اما اذا فضلت الحكومة البريطانية البقاء على الحياد فان السؤال الذي سأطرحه هو: هل سيتم عرقلة مساعي سلطان مسقط فيما اذا حاول زعزعة سلام الموانيء الوهابية دفاعاً عن نفسه؟... ان هذا الموقف سيؤثر في سمعتي بوصفي مقيماً سياسياً في الخليج... انا لا استطيع رؤية السلام ينتهك في الخليج بواسطة القوى البحرية واقف متفرجاً عليه... فهذا سيعطي مبرراً للسلطان للاضطلاع بحماية حدوده وموانئه من اعدائه المحاصرين لها، لاسيما انه يرأس دولة بحرية)) (١).

جاءت اقتراحات لويس بيلي متوافقة مع سياسة حكومة بومباي في ابعاد عمان والساحل الجنوبي من الخليج العربي عن هيمنة القبائل الوهابية المنضوية تحت لواء الدولة السعودية الثانية (١٨٤٣-١٨٩١)، لكنها رأت ان من السابق لاوانه وضع توجيهات محددة للعمل قبل سماع بريطانيا ما يقوله الامير فيصل بن تركي، والى حين وضوح الصورة وتكاملها يجب ان تفهم كلٌ من المقيمية البريطانية في الخليج والوكالة السياسية في مسقط ان من الضروري جداً احتواء تلك الخلافات من خلال دائرتيهما من دون اثارة العداء بين مسقط والامير الوهابي(٢).

---

(1) R.E , Vol. 3 , P. 303 , Para. 80.

(2) R.E, From Sec Govrt of Bombay to L. Pelly , Bombay , 3rd June. 1865 , Vol. 3 , P. 304.

ومثلما توقّع بيلي لم تسفر مساعي الوساطة البريطانية في التوفيق بين الطرفين عن نتيجة ايجابية، فقد تسلّمت بومباي رسالة من وكيلها السياسي في مسقط مؤرخة في الثالث والعشرين من آب ١٨٦٥ تفيد ان قبائل الجنبة وبني بوعلي العمانيتين بالتعاون مع القوات الوهابية في واحة البريمي(١) قامت بمهاجمة مدينة صور الساحلية واستباحتها، مما عرض عدداً من الرعايا البريطانيين الهنود الى القتل او الاصابة، وتعرضت متاجرهم الى خسائر قدرت بسبعةٍ وعشرين الف ريال نمساوي(٢).

اجتمع مجلس بومباي وقرر في بيانه المؤرخ في التاسع من تشرين الاول عام ١٨٦٥ وقف ما اسماه بـ ((**شرور الدولة الوهابية**)) التي اتهمها بانها وراء تجدد اعمال ((**القرصنة**)) قرب الساحل الغربي للهند، واستمرار نشاط تجار العبيد بين شرق افريقيا والجزيرة العربية بواسطة سفن الوهابيين، مما سيؤدي – في رأيه – الى تحجيم التبادل التجاري بين بومباي والخليج ويهدد ((**امن النظام البحري وامن الحكومات الصديقة**)) (٣). لذلك فقد اوصت بومباي بدعم السيد ثويني بسفن من الاسطول الملكي البريطاني لمساعدته في الصمود في وجه اعدائه واخراجهم من صور(٤).

ومما لاشك فيه ان الحكومة البريطانية كانت تراقب احداث المنطقة باهتمام بالغ، وتختلق التهم لهذه القوة العربية او تلك من اجل ايجاد مبررات تتغلغل تحت ستارها الى المنطقة. اما ((**الامن**)) الذي تحدثت عنه فهو في الحقيقة الوسيلة الهامة لجعل الخليج اهم الطرق واقصرها للوصول الى اوربا وليس لايِّ هدفٍ اخر، لكنها في الوقت نفسه طالبت موظفيها بمزيد من ضبط الاعصاب، واجراء تحقيقٍ رسميٍ بين سلطان مسقط والامير السعودي، قبل فعل أي شيء على الارض، كما ابدت رغبتها في عدم تشجيع السيد ثويني، وأن تُخيِّب آماله في أي دعم قد تقدمه الحكومة البريطانية له عند نشوب المعركة القادمة(٥).

ومع تصاعد انتهاكات القبائل النجدية الوهابية لحدود عمان الشمالية واشتداد ضغطها عليها، وافقت حكومة الهند أخيراً على بدء التحرك بصورة فعلية باتجاهين:

الاول: عندما اصدرت اوامرها في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٨٦٥ بدعم السيد ثويني عسكرياً، عن طريق تسليمه كمية من الاسلحة والذخائر لتقوية دفاعاته(٦). **الثاني** جاء من بارتل فرير حاكم بومباي الذي اصدر اوامره بابلاغ الامير فيصل بن تركي(٧) غضب الحكومة البريطانية لتقدمه نحو عمان، التي يُعدُّ سلطانها حليفاً لها، لذا يجب عليه أن

---

(١) واحة البريمي: اراضي واسعة خصبة تقع شمال عمان ، تملؤها العيون العذبة والبساتين ، بقيت محل نزاع بين ثلاث دول عربية انذاك هي (عمان ، المملكة العربية السعودية ، ابوظبي) ، وكانت نتيجة ذلك ان قسمت الى ثلاثة اقسام. انظر: كيلي ، الحدود الشرقية ... ، ص ٢٠٥، ص ص٣٦٠-٣٦١.

(2) R.E , Vol. 3 , P. 304 , Para. 83.

وكانت رسالة مساعد المقيم البريطاني في بوشهر المؤرخة في (٤آب) تحمل المضمون نفسه. انظر: Ibid., Loc Cit.

(3) Ibid. , Vol. 3 , PP. 304- 305 , Para. 87.

(4) Ibid. , P. 305 , Para. 87.

(5) R.E , From Sec Foreign Dep in Govrt of India to Bombay Govrt , 8th Nov. 1865 , Vol. 3 , P. 305 , Para. 87.

(6) Ibid. , Vol. 3 , P. 306 , Para. 89

(٧) جاءت التحركات البريطانية ضد الوهابيين في وقتٍ كان فيه اميرهم فيصل بن تركي على فراش المرض، وقد توفي في (٩ كانون الاول ١٨٦٥) ليتولى الزعامة – بعد صراع اسري – ولده الاكبر عبدالله. للتفاصيل عن موقف بريطانيا من الصراع الاسري السعودي بعد وفاة الامير فيصل بن تركي انظر: كريم طلال الركابي، التطورات السياسية الداخلية في نجد ١٨٦٥- ١٩١٤، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٤، ص ص ١٧٠-١٧٤.

يعتذر منه، ويفهم انها لن تسمح بالتجاوز عليه ((**سعياً منها لحفظ الاستقرار في المنطقة**))(١).

وفي الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٨٦٥ ارسلت الى السيد ثويني توجيهاتها بأن يشدد من لهجة خطابه السياسي تجاه الوهابيين، ويبلغهم رفضه التفاوض معهم لعقد معاهدة سلام وان ليس بينهم وبينه إلا ((**السلاح**)) (٢).

ورأى لويس بيلي المقيم البريطاني في الخليج العربي أن يتخذ اجراءاتً اكثر صرامة تجاه ما اسماه ((**حكومة الرياض الوهابية**))، قبل مطالبتها بالاعتذار، لانّ ذلك أدعى لاستجابتها للمطالب البريطانية، وتطبيقاً لهذه السياسة قامت بعض السفن البريطانية منذ الثاني والعشرين من كانون الاول باستعراض للقوة امام الموانيء العمانية والبحرينية والساحل الجنوبي للخليج(٣) او مايسمى (الساحل المهادن)(٤)، فكانت هذه رسالة واضحة للرياض مفادها ان تلك الموانيء هي تحت حماية الاسطول البريطاني ولايمكن لاحدٍ التحرش بها. وفي كانون الثاني عام ١٨٦٦ ابرق بيلي الى حكومته في بومباي قائلاً:

> ((**ان الحل الامثل لنصرة السلطان هي مساعدته بحراً عن طريق محاصرة الموانيء الوهابية في القطيف والدمام وغلقها سريعاً حتى تعود الحكومة الوهابية الى صوابها... علينا ان لا نترك حليفنا سلطان مسقط نهباً للاطماع الوهابية**)) (٥).

نفذت بريطانيا تهديداتها، حينما شنت سفنها الحربية هجوماً قوياً على مينائي القطيف والدمام يومي الثاني والثالث من شباط عام ١٨٦٦ موقعة خسائر كبيرة بالمدافعين عنهما وحصونهم(٦). كما وجهت البحرية البريطانية ضربة موجعة لقبيلة الجنبة العمانية (حليفة الوهابيين) قرب صور، واحرقت قراها، وانزلت بها هزيمة قاسية يوم الحادي عشر من الشهر نفسه(٧).

ومن الممكن، استناداً لمجرى الاحداث، الاستنتاج ان لويس بيلي وغيره من الموظفين البريطانيين لم يهمهم امر الانتهاكات الوهابية لدول الجوار وان راحت عمان كلها ضحية لاعتداءاتها، لان مصالح دولتهم وليس شيئاً اخر هي الدافع الوحيد وراء تحركهم نحو تقوية عضد السلطان، بدليل ان البريطانيين لم يحركوا ساكناً في البداية، على الرغم من ان القوات الوهابية قتلت المئات من سكان عمان الابرياء في المدن الشمالية والغربية، فلم يغضبوا بل دعوا موظفيهم الى الروية وضبط النفس، ولم يأت الرد البريطاني إلا بعد ان اوشكت مسقط ان تقع في ايدي اعداء بريطانيا، فاستخدمت ذلك ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة، وراحت تكيل التهم لقبائل الجزيرة العربية، ومن تلك التهم إنَّ القرصنة وتجارة الرقيق قد عادت

---

(1) R.E , From Bombay Govrt to Govrt of India , 21th Dec. 1865 , Vol. 3 , P. 307 , Para. 95.

(2) Ibid. , From H. Disbrowe to Governor of Bombay , Maskat. 25th Nov. 1865 , Vol. 3 , P. 321.

(3) R.E , Vol. 3 , PP. 307- 308 , Para. 100.

(٤) الساحل المهادن: منذ عام ١٨٣٨ اخذ المقيمون البريطانيون في الخليج العربي يطلقون على ساحله الجنوبي اسم (الساحل المهادن او المتصالح Trucial Coast) نسبة الى معاهدة بريطانيا مع شيوخ ذلك الساحل عام ١٨٢٠، وشاع هذا الاسم للمدة المتبقية من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين للتفاصيل انظر: جمال زكريا قاسم، دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة مسحية شاملة، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ص٣٥.

(5) R.E , Vol. 3 , PP. 308 , Para. 100.

(6) Ibid. , PP. 309- 310 , Para. 105.

(7) Ibid., From L. Pelly to Bombay Govrt , 12th Feb. 1866 , Vol. 3 , P. 318.

برعاية الوهابيين، وعندما وجَّهَت ضربتها لهم تطاولت على عمان نفسها، ولم تتورع بريطانيا عن ضرب قبيلة عمانية وسفك دماء ابنائها بحجة انهم من ((**القراصنة**)). بل ان قبيلة الجنبة المذكورة كانت قد اعلنت رضوخها وقبلت مبدأ دفع التعويضات البالغة سبعة وعشرين الف ريال للتجار الهنود المتضررين، لكنها طلبت امهالها بعض الوقت لتستجمع المبلغ، الا ان المقيم البريطاني رفض طلبها وانزل بها عقوبته(١).

ومن الجدير بالذكر- لدعم القول المتقدم - ان بريطانيا اظهرت فجأة ما اسمته ((**روح المصالحة**)) مع الامير الوهابي عبدالله بن فيصل بعد ان سمعت اتصاله بالوالي العثماني في بغداد نامق باشا (١٨٦١-١٨٦٧)، واعلانه الاستعداد للتفاهم معه، لذلك فقد اسرعت الى التفاوض مع الوهابيين لقطع الطريق امام الدولة العثمانية في سعيها لاستعادة شيء من سيادتها على تلك الانحاء. وامضى لويس بيلي مع مبعوث الدولة الوهابية اتفاق سلام في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٨٦٦، تعهد فيه الاخير نيابة عن دولته بعدم الاعتداء او الحاق أي اذى بالمشيخات المتعاهدة مع الحكومة البريطانية ولاسيما عمان، في مقابل قيام علاقات صداقة مع البريطانيين(٢).

كانت هذه الازمة قد مهدت السبيل لمناقشة وضع الهنودفي عمان (وهم من الرعايا البريطانيين)، اذْ تبنت حكومة الهند رأي سكرتيرها للشؤون الخارجية (أم. موير M. Muire)، الذي اوصى في السابع عشر من ايار ١٨٦٦ باعلام التجار الاجانب من الهنود وغيرهم، الذين يتعاملون مع مسقط بامكانية استعادة نشاطهم التجاري هناك بشرط التأكد بأنفسهم من توفر ظروف السلام والامن المستقبليين، حتى لا يخاطروا باموالهم، ولا يتعرضون للمعاملة السيئة في مسقط او احدى المدن العمانية الاخرى(٣).

وفي ضوء هذه السياسة العامة ابدت كلكتا رغبتها في الحفاظ على المصالح البريطانية في عمان من خلال اتباع سياسة متوازنة اكثر فعالية، تأخذ في الحسبان التعامل بمرونة مع القبائل العمانية القاطنة على الساحل، وكذلك التي تسكن المناطق الداخلية على حدٍ سواء. لذلك يمكن القول ان الاعتبارات السياسية لم تكن غائبة تماماً في عملية وضع الاجراءات في التعامل مع عمان، وتوجيه طرق تنفيذها بعناية. بل كان لهذه الاعتبارات نصيب وافر في تمهيد الطريق للمزيد من التدخل البريطاني المحكم في عمان للمرحلة المقبلة. ولعل مما يدعم هذه الفكرة ان نائب الملك في الهند السير (جون لورنس John Lawrance)(٤)(١٨٦٤-١٨٦٩) اورد ما نصه:

---

(1) R.E , From L. Pelly to Bombay Govrt , 12th Feb. 1866 , Vol. 3 , P. 318.

(2) Ibid. , PP. 312- 313 , Para. 113.

(3) [illegible]

(٤) جون لاير ماير John Lair Mair، (بارون Lawrance الاول): ولد في يوركشاير بانكلترا عام ١٨١١، عمل مساعداً لقاضي محكمة كلكتا وجابياً للضرائب في دلهي للمدة مابين عامي (١٨٣٠-١٨٤٦)، حاكم ولاية (جالندور) الهندية (١٨٤٦-١٨٤٨)، حاكم ولاية البنجاب (١٨٤٨-١٨٥٣)، وخلال مدة ولايته الاخيرة نجح في ادخال اصلاحات كبيرة، شملت مؤسساتها الاقتصادية والادارية والاجتماعية، حتى لقب بـ ((منقذ البنجاب))، رفض تعيين الهنود في المناصب العليا، لكنه شجع على منحهم فرصاً اكبر في التعليم، عضو مجلس الهند (١٨٥٩-١٨٦٣)، نائب الملك البريطاني في الهند (١٨٦٤-١٨٦٩)، لم يرق الى مرتبة النبلاء الا بعد انتهاء خدمته في الهند، توفي عام ١٨٧٨. انظر:
The New Encyclopaedia Britannica … , Vol. 6 , P. 90.

((انْ لـم نتبـع تلـك الطريقـة فـسيكون لنـا بالتأكيـد اعـداء بـدلاً عـن الاصدقاء بين القبائل العربية، وسـوف يُسـاء فهمنـا كثيراً))[1].

([1]) Queted in: Ravinder Kumar , India and the (Persian) Gulf Region 1858- 1907 A Study in British Imperial Policy , London , 1965 , P. 39.



الفصل الثالث

بريطانيا وأزمة التغيير في الحكم العماني ١٨٦٦-١٨٧٢.

أولاً:الموقف البريطاني من الصراع الأسري على السلطة ١٨٦٦-١٨٦٨ .

ثانياً: السياسة البريطانية ما بين الحياد والتدخل خلال حكم الإمام عزان بن قيس ١٨٦٨-١٨٧١:

١ .الثورة العمانية ورد الفعل البريطاني.

٢ .القلق البريطاني وسياسة التناقضات

٣ .بريطانيا وانهاء الوجود السياسي للإمامة١٨٧٠-١٨٧١

ثالثاً: سياسة بريطانيا في تثبيت الحكم الجديد ١٨٧١-١٨٧٢:

١ .عام ١٨٧١

٢ .عام ١٨٧٢

أولا: الموقف البريطاني من الصراع الأسري على السلطة ١٨٦٦-١٨٦٨:

واجهت السلطات البريطانية مشهدا مركباً من الأحداث المتتابعة والتطورات التي مرت بها عمان منذ تقسيمها على يد (كاننك). فكان عليها خلال هذه الحقبة معالجة موضوعاً جديداً يتعلق بالاعتراف بحكومة سالم بن ثويني (١) (١٨٦٦-١٨٦٨) في مسقط، الذي اغتال والده غدراً في الحادي عشر من شباط عام ١٨٦٦، في وقت تأهبه لمقاتلة القوات الوهابية (٢).

أبدت حكومة الهند، في البدء، استياءها من حادثة الاغتيال، ودعت إلى اجراء التحقيق اللازم لمعرفة حقيقة الامر، من أجل تقديم المذنبين إلى العدالة، على حين كان موقف لويس بيلي أكثر حزما، اذ فضّل إبعاد السيد سالم من الحكم فوراً، بوصفه غاصباً للعرش وقاتلاً لوالده، وتولية عمه تركي بن سعيد الذي أنقذه بيلي من السجن المعتقل فيه بأمر ابن أخيه، وطلب المقيم، كإجراءٍ احترازي ، من التجار الهنود والأوربيين الرحيل عن مسقط بحثاً عن الأمان في مكانٍ آخر، محذراً أنصار السيد سالم من آية محاولة لخرق الهدنة أو أحياء ((**القرصنة**))(٣).

لقد تسالمت آراء البريطانيين على معارضة الاعتراف بشرعية الحاكم الجديد، وذلك بعد مشاوراتٍ قلقة بين كلكتا وبومباي حول موقف بريطاني مرتكز على خلفية صحيحة للأحداث، وأصدر قسم الشؤون الخارجية لحكومة بومباي بياناً خاصاً في الرابع من نيسان عام ١٨٦٦ حدد فيه موقفه من حاكم مسقط جاء فيه:

> ((**ان الحكومة البريطانية كانت، منذ مدة طويلة، غير قادرة على تصديق حدوث مثل تلك الجريمة البشعة بحق الإنسانية، ولكنَّها تأكدت من ذلك من مصادرها الخاصة، وعليه فإنها عازمة على تخليها عن علاقاتها الودية مع النظام الحاكم في مسقط، وفي الوقت نفسه تطالب بضمان الحماية والمعاملة الحسنة لرعاياها على وفق القوانين العمانية التي يتمتعون بها**))(٤)

ولاحقاً بدت حكومة الهند أكثر قلقاً حينما أمرت بومباي ان تعلم تجارها في مسقط بأخذ الحيطة، ولاسيما في ظل غياب أكثر السفن الحربية البريطانية عن المنطقة لانشغالها في

---

(١) سالم بن ثويني : هو الابن الاكبر لوالده السيد ثويني، الذي كان يُكنى بـ(أبي سالم) نسبة إليه، لقي سالم حضوة وحسن رعاية كبيرتين لدى والده، مما آهله لتولي أرفع المناصب الادارية والعسكرية في جهاز الدولة العمانية، وعُرف بطموحه غير المحدود للسلطة وعُظم جرأته وعلاقاته الوطيدة مع أكثر علماء الدين تشدداً في البلاد. انظر
Ruling Families…, PP.231-233.

(٢) للتفاصيل عن عملية الاغتيال أنظر: سالم بن حمود بن شامس السيابي العماني. العنوان عن تاريخ عمان، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، د ((ت))، ص ص ٣٣٣-٣٣٧؛
Kumar, OP. Cit, P.40.

(3) R.O, Bailey (the editor), Vol.I , P.231.

(4) R.O, , From Sec Govrt of Bombay to Govrt of India , 4th April .1866,Vol.I, P.238.

وجاءت تعليمات مشابهة لما ورد أعلاه في كتاب بعثته بومباي إلى حكومة الهند في الثلاثين من نيسان، أنظر: Ibid., Vol I, P.352

مطاردة تجار الرقيق [١].

ولعل الأسباب الأكثر واقعية لتفسير تلكؤ المسؤولين البريطانيين في الاعتراف بسالم سلطاناً على عمان، هي:

١. إضطراب الوضع السياسي الداخلي في عمان نفسها.
٢. ظهور عناصر قوية للمنافسة على الحكم مثل الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي ورفيقه عزان بن قيس.
٣. احتمال اندلاع حرب أهلية بسبب عملية الاغتيال النكراء، وما ولدته من رفض قبلي واسع النطاق، كانت تداعياته وقوع عدد من التمردات القبلية.
٤. كانت الدلائل- لدى بريطانيا- تشير إلى تورط الوهابيين في عملية الاغتيال أو تواطؤهم مع سالم في اقل تقدير [٢]. مما يجعل أقامة علاقات سياسية –مهما كان نوعها- مع تلك الحكومة المتزعزعة عملاً متسرعاً.

ان امتناع بريطانيا وتلكؤها في الأعتراف سرعان ما انقلب رأساً على عقب، جرياً مع مصالحها، فقد استطاع السيد سالم تثبيت نفسه حاكماً فعلياً لعمان، مُبعداً أكثر معارضيه عن الساحة السياسية، وأضحى بذلك في اعتقاد أغلب المسؤولين البريطانيين أمراً واقعاً لا مناص من الأعتراف به، ولا سيما لدى نائب الملك في الهند اللورد جون لورنس، الذي أمر في العاشر من أيلول عام ١٨٦٦ بإبلاغ العقيد بيلي ان يتعامل مع السيد سالم بوصفه سلطاناً شرعياً، و اعلمت حكومة بومباي مسؤوليها ان يجاهروا برغبة الحكومة البريطانية في مواصلة العلاقات الودية مع ((**سلاطين مسقط**)) والتحالف معهم في أي وقت وتحت أي ظرف كان[٣]، فضلاً عن ذلك فإنها أبلغت السيد تركي، وهو من أبرز المنافسين على العرش، ان أية محاولة منه لزعزعة الحكم الجديد ستنظر بريطانيا اليها نظرة شك[٤].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل تدخلت الحكومة البريطانية في شباط عام ١٨٦٧ من اجل دعم حكم سالم مادياً، من خلال ممارسة نفوذها لدى حاكم زنجبار السيد ماجد لإجباره على مواصلة دفع المعونة السنوية البالغة أربعين ألف ريال نمساوي[٥] فقد وجدت تلك الحكومة ان من مصلحتها الأشراف على عملية دفع التعويض، أو في الأقل التعهد بدفعه من جانبها إذا لزم الأمر؛ وذلك لأن عدد المطالبين بالسلطة في عمان قد كثر، وكان من الواضح ان اعتراف بريطانيا بأيٍ من هؤلاء حاكماً للبلاد سوف يعزز مركزه ويتيح له الحصول على التعويض السنوي من زنجبار، بغض النظر عن افتقاره للتأييد الشعبي [٦].

لكن حاكم زنجبار احتج، في تقرير رفعه في منتصف شهر أيار من السنة نفسها، بنقطتين

([1]) R.O., From Sec Govrt of India to Govrt of Bombay, 17th May. 1866, Vol I, PP0.354-355

([٣]) تذكر عدد من المصادر البريطانية ان القتل جاء بتحريض من الوهابيين التي أخذت شوكتهم تشتد في البلاد، وللاطلاع على وجهات نظر كتابها بالتفصيل أنظر: كيلي، الحدود الشرقية....، ص ص ١٢٣ و ١٢٩-١٣٠؛ لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء ٢، ص٧٣٩؛ وندل فيليبس، المصدر السابق ،ص ص ١٥١-١٥٢.

([3])R.O , From Sec Govert of Bombay to Govrt of India , 15th Oct . 1866 , Vol. I, P.250

أنظر أيضاً الملحق رقم (٩).

([4]) Ibid., Bailey (the editor), Vol. I, P.232.

([5]) Ibid., P.232,Vol.I, para.35.

([٤]) أنظر لاندن، المصدر السابق، ص٢٣٥.

لدحض فكرة مواصلة الدفع، أحداها: ان التسوية الأخيرة عقدت مع أخيه المتوفى شخصياً، وأنه لن يدفع التزامه المالي إلى أي فرد يتولى حكم مسقط، والثانية: ان السيد سالم، بوصفه قاتلاً لوالده، لا يستطيع ــ من الناحية الشرعية ــ تبوء عرش مسقط والمطالبة بالإعانة المالية التي كانت تدفع لوالده، غير ان حكومة الهند فندت حججه بالقول:

((ان الاعتراضات على دفع الإعانة المالية بدعوى الطبيعة الشخصية للاتفاق، هي اعتراضات غير ذات جدوى، ويتعذر الدفاع عنها جملة وتفصيلاً، نظراً إلى ان الاتفاقية نفسها تؤكد على نحوٍ جلي ان الترتيب كان بين أطراف النزاع وورثتهم، وان السيد ماجد وافق على هذا الشرط. ثم ان حجته الثانية كانت ضعيفة على نحو مشابه، اذ ان السيد سالم في الواقع هو حاكم مسقط وان الحكومة البريطانية قد اعترفت به.)) (١).

ولم تكف حكومة الهند عن الاستمرار في إلحاحها على السيد ماجد بضرورة مواصلة دفع الإعانة المالية، حتى أذعن الأخير، لكنه -حفظاً لماء الوجه- أعرب عن رغبته في دفعها لحكومة بومباي، لتتوسط هي في تسليمها للسيد سالم بدلاً عنه، وألمحت حكومة الهند في رسالةٍ بعثتها إلى سلطان زنجبار في كانون الأول عام ١٨٦٧ عن قبولها بمقترحه، شريطة ان تُدفنَ كل الأحقاد المتبادلة بين عمان وزنجبار، وان يعمَّ السلام بين الدولتين(٢).

ومن الأمور المهمة التي تستحق الذكر ان وزارة الخارجية البريطانية أبدت، في الخامس عشر من شباط عام ١٨٦٨، رأيها الصريح في الصورة الحقيقية للمعونة، من خلال تقديرها لأهمية دورها في رسم السياسة البريطانية لمستقبل المنطقة، التي كانت مسقط وزنجبار من أبرز محاورها، اذ جاء في مذكرتها إلى حكومة الهند:

((نرغب ان نكون على علمٍ فيما إذا كان التفاوض في تلك المعاهدة (*) ، التي اشترطت دفع الإعانة المالية، قد تمَّ تحت رعاية حكومة الهند، فهناك الكثير من مصالحنا في الهند مرتبطة بموضوع العلاقات السياسية التي تجمع بين زنجبار ومسقط، الأمر الذي يجعل من الحكمة ان تطلب الحكومة البريطانية من سلطان زنجبار الاستمرار في دفع الإعانة المالية لمسقط.)) (٣).

ومن ناحية الوضع الداخلي المتردَّي في عمان، التزمت بريطانيا بدعم حكم سالم وضمان استقراره في مواجهة خصومه، فحينما حاول السيد تركي ثانيةً بناء تكتل قبلي في منطقة الشرقية(٤)، متألف من قبائل جعلان والحرث وبني بو حسن، لخلع ابن أخيه تدخلت بريطانيا ضده (٥)، لأن تركي، على حد قول الوكيل السياسي بمسقط (جورج اتكنسون G.A.

---

(1) R.O, From Govrt of India to Foreign Ministry, 22th June. 1867, Vol. I , P.125

(2) Ibid., PP.124-125,Vol. I, para. 35.

(*) القصد منها (تحكيم كاننك) لعام ١٨٦١.

(3)R.O, From Foreign Ministry to Govrt of India, 15th Feb. 1868, Vol. I , P.127, Para.39.

(٤) منطقة الشرقية: يطلق هذا الأسم في الغالب على السهل الجنوبي لعمان، يمتد قسمه الأول من مسقط إلى رأس الحد، والثاني يسير بإمتداد ساحل بحر العرب، من رأس الحد إلى جزر كوريا موريا. تنتشر في الشرقية الجبال الوعرة ويفصلها عن الحجر الغربي وادي سمايل، أنظر: لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، الجزء ٥ ، ص ص١٧٦١-١٧٦٢؛ خارطة عمان في ملحق رقم (٢).

(5)R.O, Bailey (the editor), Vol.I , P.231.

Atkinsone)[1]، كان....

((رجلاً يريد معاقبة ابن اخيه الحاكم الجديد ويزعزع الوضع الداخلي، وقد ابدى رغبته في استرداد شرق أفريقيا بشكل واضح لا ممارات فيه.))[2].

ولذلك ، فإنَّ بريطانيا لم ترغب قط بتأييد تمرد يتزعمه هذا الشخص؛ لأن تطلعاته في إعادة توحيد عمان بجزئيها العربي والافريقي تتعارض تماماً مع سياستها الثابتة في الابقاء على حالة التقسيم [3]. لذا قام الوكيل بتوجيه تهديدٍ عاجلٍ إلى شيوخ تلك القبائل للحيولة دون دعمهم لتركي، حيث ابرق إلى حكومة بومباي في السابع من آب عام ١٨٦٧ يوصيها بتحذير تركي رسمياً من مغبة مهاجمة أي من الموانئ العمانية لتحقيق غاياته الانقلابية، ولم تتردد بومباي في الموافقة على هذه التوصية البتَّة [4]، إلا أن سبباً جوهرياً آخر في شخصية تركي، أزعج المسؤولين البريطانيين وجعلهم يطوقون تحركاته، وهذا السبب يتعلق بتحركه السياسي أكثر منه بميوله المذهبية مثلما ذهبت اليه بعض المصادر[5]، ويتمثل بمحاولته طلب العون من حلفائه شيوخ الساحل الجنوبي للخليج العربي (الساحل المهادن)، ولاسيما زايد بن خليفة شيخ ابوظبي (١٨٦١-١٩٠٩)[6]، مما أثار حفيظة الحكومة البريطانية وجعلها توجِّه تحذيراً عاجلاً على لسان المقيم لويس بيلي تتوعدهم فيه بالعقاب الرادع إذا قاموا بأيِّ عمل من شأنه خلق الاضطراب في مياه الخليج[7].

وقد واجهت هذه السياسة انتقاداً من لدن المقيم بيلي، الذي اعترض على قبول حكومته الاعتراف بالسيد سالم، وقيامها بدعمه من دون النظر إلى كونه ارتكب جريمة قتلٍ بحق والده، فضلا عن ذلك فأنه لا يتمتع بأي دعم داخلي وهو يعاني من نفور العمانيين منه وعدم تقبلهم إياه، وقد أكد المقيم ان تلك السياسة اللاحيادية ربما ستشجع الطامعين في العرش

---

(1) عندما تدهورت الحالة الصحية للعقيد ديسبرو بسبب اجواء مسقط الحارة الرطبة، تولى جورج اتكنسون ادارة شؤون الوكالة السياسية البريطانية نيابة عنه منذ (آذار ١٨٦٧).
أنظر:

R.O, Bailey (the editor), Vol. VI , PP. 301-302

(2) Queted in: Kumar, Op . Cit, p.45

(3) أنظر: صلاح العقاد ، التيارات السياسية ....، ص٢٠٣.
وأنظر ايضاً: صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ص١٢٦-١٢٧.

(4) Kumar , OP . cit, P_. 45

(5) في هذا الصدد يجد الباحث ان من الصعب الاتفاق مع من ذكر ان سبب وقوف بريطانيا ضد تركي بن سعيد يعود إلى كونه من انصار الدعوة الوهابية في نجد، ذلك بان السيد تركي لو كان من انصار الوهابيين فعلاً لما عقد تحالفات مع خصومهم في الساحل المهادن ومع خصومهم في داخل عمان، ثم ان سالما كان اقرب للوهابيين من عمه بكثير، ومع ذلك عملت الحكومة البريطانية على تثبيته. للتفاصيل أنظر: لاندن، المصدر السابق ، ص ص ٣٢٤-٣٤٣؛ عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل ....، ص١٢٠، نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، المصدر السابق، الجزء ٢ ، ص ص ٢٤٤-٢٤٦. ولمقارنة ذلك مع علاقات تركي الوثيقة مع بعض شيوخ الساحل الجنوبي من الخليج العربي من خلال الوثائق البريطانية أنظر:

J.A. Saldanha, The (Persian) Gulf precis …, Vol. II, PP. 18-19.

(6) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء ٢، ص١١٠٦. وللاطلاع على تفاصيل أكثر عن علاقات عمان بإمارة ابو ظبي أبان تلك الحقبة، انظر: عفراء عطا عبد الكريم الريس، بنو ياس ودورهم في ظهور امارة ابو ظبي ١٧٦١-١٩١٤، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية أبن رشد، ١٩٩٩، ص ص ١٠٦-١١٣.

(7) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء ٢ ، ص١١٠٦.

لأرتكاب جرائم مشابهة [1].

وقفت بومباي ـ على الرغم من رأي بيلي ـ في صف وكيلها بمسقط، فتزايدت الضغوط البريطانية على السيد تركي مع تصاعد احتمالات هجومه على مدينة مسقط في أوائل أيلول عام ١٨٦٧، فأرسلت السفينة الملكية (اوكتافيا Octavia) نحو الميناء في محاولةٍ لصده، وهددت باللجوء إلى القوة لدكِّ الحصون التي قد يستولي عليها، في حال عدم استسلامه، فأسهمت تلك التهديدات في رضوخ تركي، وإقناعه في العاشر من ايلول عام ١٨٦٧ بمغادرة عمان منفياً إلى الهند، ليتسلم هناك راتباً سنوياً من خزينة بلاده[٢]، يكون ثمناً له لالتزامه بالسلام.

لقي السيد سالم دعماً بريطانياً آخر فيما يخص علاقاته مع الدولة الفارسية، فقد وقفت بريطانيا إلى جانبه في حل الأزمة الناشبة بينه وبين الدولة الفارسية، على اثر عدم التزامه بدفع ايجار ميناء بندر عباس وتوابعه المهمة، وذلك من جراء عوامل كثيرة كالتأخير في دفع المعونة الأفريقية واندلاع الاضطرابات الداخلية في عمان من جديد، مما حدا بالفرس إلى الامتناع عن تجديد عقد إيجار الميناء تمهيداً لإنهاء الحكم العربي العماني فيه[٣] . على حين شهدت العلاقات الفارسية- البريطانية آنذاك تحسناً ملحوظاً، تمثل في سعي بريطانيا بإسلوبٍ ودي للحصول على موافقة ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦) في مدِّ الخطوط البرقية غربي جوادر وجزيرة هنجام على مدخل الخليج العربي، مقابل الاعتراف بسيطرته المباشرة على القسم الأكبر من السواحل الشرقية لخليج عمان [٤].

ولقد اخذ التشدد السياسي ينتاب المتنازعين كليهما (الفرس والعمانيين)، واتجها نحو الصدام المسلح لحل مشكلة ميناء بندر عباس، بيد أن حكومة الهند البريطانية تدخلت لعرض وساطتها في الموضوع، وأوعزت إلى مقيمها في الخليج العربي لبذل مساعيه الدبلوماسية بهدف إنهاء الخلاف بين الجانبين، بما يحقق المصلحة البريطانية في النهاية. حيث جاء في وثيقة سرية بعثها قسم الشؤون الخارجية في تلك الحكومة إلى بيلي في الخامس عشر من حزيران عام ١٨٦٨ مانصه:

> **((إنَّ هناك فرقاً بالنسبة للمصالح البريطانية بين ان يكون ميناء بندر عباس تحت سلطة السيد سالم وبين أن يكون في يد الحكومة الفارسية، فثقتنا بالنظام العماني منذ ايام السيد سعيد اكثر من ثقتنا بشاه فارس، الذي كان مزاجياً متذبذباً، لا تهمه مصالحنا بقدر ما يهمه جمع الأموال بأية وسيلة....))**[٥].

ومهما يكن من أمر فقد أثمرت جهود بيلي في المدة ما بين شهري حزيران وآب عام ١٨٦٨ عن موافقة الحكومة الفارسية على إعادة تأجير بندر عباس للعمانيين، بشروطٍ لم تخل من الإجحاف للجانب العماني، تمثلت في رفع قيمة الأجر السنوي من ستة عشر ألف تومان [*] إلى ثلاثين ألف تومان، أي ما يعادل خمسة وسبعين ألف ريال نمساوي [٦].

---

(1) Kumar, OP. Cit, P.42.

(2) R.O, Bailey (the editor), Vol. I , P232

(٢) أنظر: علي عظم محمد الكردي، العلاقات العمانية- الفارسية ١٨٠٦-١٩١٣ ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٢١.

(٣) انظر: جاد محمد طه، بريطانيا وتقسيم سلطنة مسقط...، ص٥٣؛ طاهر يوسف الوائلي، النزاع العماني – الفارسي على بندر عباس ١٧٤٩-١٨١٧ ، مجلة الأستاذ، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد ، العدد ١٤ ، آيار ١٩٩٩ ، ص٣٦٦.

(5) R.O, The Document: R/15/6/4 , Vol. I, P.302.

(*) تومان : عملة فارسية قديمة، مازالت تعد وحدة النقد الاساسية في ايران في الوقت الحاضر.

وعاشت عمان في الأشهر الأخيرة التي أمضاها السيد سالم في الحكم حالة من الاضطراب السياسي، بين الطامعين بالعرش والثائرين عليه. ولم تكن السياسة البريطانية تفضل التورط في النزاعات الداخلية للبلاد إلا بالقدر الذي يعزز مصالحها، ويحفظ مكانتها البحرية في المنطقة. وقد أظهرت السنتان الماضيتان ، من دون أدنى شك، ان سالم لم يكن الرجل الذي تعتمد عليه لتحقيق طموحها في استمرار تفوقها. ولاسيما ان كل المؤشرات دلت على تقاربه مع الوهابيين أو تأثره بمعتقداتهم المتشددة . وإزاء ذلك فكَّر المسؤولون البريطانيون- منذ تموز ١٨٦٨- في إعادة تقويم سياستهم بصورة شاملة في المنطقة لضمان سيطرة أفضل للحكومة البريطانية على المشاكل التي تستجدُّ في المستقبل [١].

ثانيا: السياسة البريطانية ما بين الحياد والتدخل خلال حكم الإمام عزان بن قيس ١٨٦٨-١٨٧١:

١- الثورة العمانية ورد الفعل البريطاني:

أدركت الدوائر الرسمية في الهند ان سالم أصبح اقلُ ثباتاً على العرش الآن، أكثر من أي وقت مضى، لذا فهي لم تفاجأ بنجاح الثوار العمانيين المنطلقين من الأجزاء الداخلية للبلاد بقيادة عزان بن قيس (١٨٣٦-١٨٧١) في اجتياح العاصمة مسقط، وسيطرتهم على مينائها المهم في مدةٍ قياسيةٍ، امتدت من التاسع والعشرين من أيلول حتى الأول من تشرين الأول عام ١٨٦٨. وعبثا حاول المقيم البريطاني لويس بيلي مساعدة السيد سالم بقصف مواقع الثوار باستخدام السفن الحربية، لمنعهم من استخدام مدفعية الميدان، التي سبق ان أهدتها بريطانيا للسيد ثويني. لكن المناوشات كانت شديدة، فهي لم تتوقف حتى وصلت الأوامر من حكومة بومباي تمنع فيها استخدام القوة ما دامت المصالح البريطانية في منأى عن الأخطار [٢].

ومثلما كان الحال مع بداية حكم السيد سالم، وجدت حكومتا كلكتا وبومباي صعوبة في سبر غور الوضع القائم بالشكل الذي يتيح لها رسم سياسة محددة تجاه نظام الإمام عزان بن قيس، وهو موقف نشأ من التضارب الحاصل في تقارير الضباط والمعتمدين البريطانيين في المنطقة، ولاسيما بين ديسبرو [٣]، الذي لم يكن مرتاحاً لحكومة عزان و ما فتأ يدعو رؤساءه إلى عدم اعترافهم بها، وبين العقيد بيلي الذي طالب باتخاذ موقف مهادن مع نظام الحكم الجديد تمهيدا للاعتراف به، بوصفه حلاً يحسم مشكلة التزامات عمان الدولية تجاه بريطانيا في المستقبل، فقد ذكر في خطاب رفعه إلى حكومة الهند بتاريخ الثاني عشر من نيسان عام

([6]) Bidwell, OP. Cit, PP.26-27

([٣]) تألفت هذه المراجعة التي اعدتها حكومة بومباي من سبع مذكرات قدمها السكرتير السياسي (جي. دبليو. كاي J.W. Kaye) واعضاءٍ من الهيأة السياسية للحكومة، وهذه المذكرات ترسم صورة، تعد متماسكة، للعلاقة بين سلطان عمان وكل من زنجبار والدولة الفارسية فيما يخص قضايا بندر عباس ومنطقة الخليج العربي وسواحل شرق افريقيا وغيرها. من وجهة النظر البريطانية. انظر:

R.O, Bailey (the editor), Vol. I , pp. 68-70.

([2]) R.O, Bailey (the editor), Vol. I. P.232.

([٣]) أُعيد ديسبرو، بعدما عُوفي من مرضه، إلى عمله في وكالة مسقط بدلاً من اتكنسون في نيسان عام ١٨٦٩، انظر:

Ibid., Bailey (the editor), Vol. I. P.302.

١٨٦٩، ان الاعتراف ستترتب عليه التزامات سياسية مماثلة على بريطانيا لابد من أخذها بالحسبان مثل: ((**... إعادة جوادر وممتلكات مسقط الخارجية ... وكذلك تجديد إيجار ميناء بندر عباس وتوابعه والإبقاء على دفع معونة زنجبار...**))(١).

دلت المؤشرات في المرحلة الأولى على اتساع شقة الخلاف والتوتر بين الرجلين وانعدام الوفاق بينهما، إلى الحد الذي رفض فيه ديسبرو مجرد الإجابة على رسائل العقيد بيلي واستفساراته. إظهاراً لرفضه التبعية للمقيمية البريطانية في بوشهر، وعد نفسه ملزماً بالمسؤولية أمام حكومة بومباي مباشرة، وليس لأية جهة إدارية أن تنظر إليه بـ((**استعلاء**))(٢).

لم يقتصر الخلاف على الموضوع بين العاملين في الخليج العربي، بل شمل ايضا (فيتزجيرالد W.R. Fitizgerald)(٣) حاكم بومباي الذي لم يستطع اخفاء امتعاضه من تواني ضباطه عن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع مسقط في ايدي جماعة الإمام عزان، حيث قال:

> ((**ان الأمر الوحيد الذي ساعد السيد عزان على تثبيت نفسه في الحكم هو منع السلطات البريطانية للأعمال البحرية في البحر، ولو أن هذه السلطات لم تقف ضد تلك الأعمال، لكان من السهل على سالم أو تركي تنحيته عن السلطة.**))(٤)

بدأ البريطانيون - بعد مرور أيام - يقدمون على احتواء إمامة عزان الفتية، عندما سنحت الفرصة لـ(ناصر) - احد أبناء ثويني بن سعيد - بأن يقوم بمحاولة انفصالية ناجحة في إقليم جوادر على الساحل الشرقي من خليج عمان، أعلن بعدها استقلال حكمه عن عمان. وسارع البريطانيون إلى دعم الحكم المنقلب على حكم البلد الأم حينما وقفوا بشخص مقيمهم لويس بيلي عائقاً امام استعادة العمانيين لإقليمهم المسلوب وارسلوا إلى الإمام عزان يحذرونه من القيام بأي عمل من شأنه الاخلال بـ((**الامن البحري**)) في المنطقة(٥).

ونجحت بريطانيا كذلك في تفجير ازمة سياسية مفتعلة في مسقط، عندما تعرضت السفينة الملكية البريطانية (كلايد Clyde) إلى إطلاق نار كثيف، من قبل حامية قلعة الجلالي، القلعة الرئيسة في الميناء، في الخامس عشر من تشرين الأول عام ١٨٦٩(٦)، وعلى الرغم من ان السفينة لم تُصب بسوء فإن الامر اغضب الوكيل السياسي ديسبرو، الحانق أصلا على الحكم الجديد، فراح يطلب من الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي نائب الإمام عزان في مسقط تفسيراً سريعاً لما حدث(٧). ولم يتأخر الرد العماني في تفسير الحادثة، اذ

---

(١) انظر الملحق رقم (٣).

(2) R.O, Bailey (the editor), Vol. I. P.302.

(٣) وليام روبرت سيمور William Robert Semour (بارون فيتزجيرالد ١٨١٨-١٨٨٥)، ترأس المجلس الحاكم في بومباي مدة من (٦ آذار ١٨٦٧) إلى (٦ آذار ١٨٧٢)، ومن خلال ولايته هذه يكون قد عاصر جميع الاحداث التي يحاول هذا الفصل معالجتها. انظر: الملحق رقم (٥)؛ www.worldstatesmen.org/India-British

(4) R.O, From Bombay Govrt Report, 4th Nov. 1869, Vol. I, P.444, para. 12.

(5) Ibid., the "Clyed Affairs, Vol. I, P.442, para. 2.

(6) R.O, From Commanding H.M. Clyde to H.Disbrowe, 15th Oct. 1869, Vol. I, PP. 415-416.

(7) Ibid., From H. Disbrowe to Govrt of Bombay, Mascat. 15th Oct. 1869, PP.417-418.

عدها مجرد خطأ سببته السفينة البريطانية لأنها دخلت موقعاً غير مرخص به، فاعتقدت حامية القلعة انها سفينة معادية، وأطلقت النار عليها من دون الرجوع إلى رأي الإمام في ذلك بالتأكيد. لكن قائد (كلايد) رفض مناقشة هذا التفسير، وادعى ان السفينة كانت ترفع العلم البريطاني.... ((**فكيف لم يتم التعرف عليها؟.**))(١)؟!! ومن جهته عدَّ ديسبرو الحادثة إهانة لبريطانيا، مما يمنحها الحق في اتخاذ إجراءات عاجلة بالرد(٢).

واستشعاراً بخطورة اتخاذ قرار في مثل هذه المسائل الحساسة رفعت القضية إلى حكومة بومباي، ومن ثم إلى حكومة الهند، أعلى سلطة تنفيذية بريطانية في المحيط الهندي، واللتين لم تتفقا على موقف موحد لمعالجة الأزمة، اذ رأت بومباي ان تبلغ العقيد بيلي بضرورة إجلاء الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم عن مسقط في حالة عدم تقديم اعتذار رسمي، والإيعاز لقائد الأسطول البريطاني في عدن بالتقدم نحو ميناء جاسك (في مدخل الخليج العربي) لأخذ الاحتياطات(٣)، فيما فضلت كلكتا عدم تصعيد الموقف وإبلاغ العقيد بيلي بالتوجه إلى مسقط وإجراء تحقيق في الموضوع، والمطالبة باعتذار رسمي من حكومتها، إذا تم استهداف كلايد فعلاً، اما إذا رفض طلبه فيجب سحب الوكيل السياسي مؤقتا من مسقط، ((**لأن الانسحاب الدائم للوكالة امر غير مرغوب به**))(٤) خشية الإضرار بمصالح بريطانيا الحيوية وتجارتها النشطة. وقد أمرت ان ترسل سفينة حربية إلى مسقط لدعم موقف الوكيل المعارض لحكومة عزان، وجاء في رسالة حكومة الهند إلى حاكم بومباي المؤرخة في العشرين من تشرين الثاني عام ١٨٦٩ ما نصه:

> ((**لو اعتقد بيلي ان ديسبرو قد عمل بدون تخطيط هادف أو بدافع حب الظهور أو لأثارة مشكلة، فأسمح لـ(بيلي) باستبداله بوكيل آخر، واجعله يستخدم كل جهد ممكن للوصول إلى حلول سلمية بما يتلائم وكرامة العلم البريطاني. اخبر بيلي اننا لانفضل الاعتراف بالسيد عزان أو أي حاكم آخر في مسقط في الوقت الحالي، ما لم نستلم منه تقريراً وافياً عن الأوضاع في عمان.**))(٥).

لم يكن حاكم بومباي فيتز جيرالد، مرتاحاً لفكرة إعطاء بيلي صلاحية إقصاء ديسبرو، فثمة شعور شخصي أكثر مما هو إداري كان السبب في سوء التفاهم بين الاثنين، مما يدفع الأول للتصرف وفقا لمزاجه من دون البحث عن الحقيقة. ثم ان سحب الوكيل سيبعث بإشارة ايجابية لنظام عزان ويشعره بتقصير الحكومة البريطانية، واعترافها بسوء تصرف وكلائها، لذلك اقترح ان يترك امر ديسبرو لحكومة بومباي، كي يكون تحت مراقبتها (٦).

لقد زُود بيلي بالصلاحيات كافة لحسم الخلاف مع حكومة عزان نهائيا، وما إن وصل مسقط في العشرين من تشرين الاول عام ١٨٦٩ حتى قدم له الخليلي اعتذارا

---

(1) Ibid., From Commanding H.M. Clyde to H. Disbrowe, 16th Oct. 1869, Vol. I, PP. 425-427.

وهناك نصا مترجما إلى الانكليزية من رسالة الخليلي تجده في:

Ibid., PP. 421-423.

(2) Ibid., from H. Disbrowe to Commander Elton of Her Majestys "Clyde" Mascat 16th Oct. 1869, P.424.

(3) Ibid., From Govrt of Bambay to Govrt of India, 19th Oct. 1869, Vol. I, P.442.

(4) R. O, Vol.I, P.443, Para.7.

(5) Ibid., Vol. I, P. 443. para. 7.

(6) Ibid., P. 443, para. 10.

رسميا عن الحادث، وأعطاه- زيادة على ذلك- رسالة مكتوبة من الإمام عزان نفسه(١)، مؤرخة في الثالث من تشرين الثاني، يعتذر فيها للحكومة البريطانية ويظهر حسن نواياه تجاهها (٢).

إن رسالة بيلي الجوابية تدلُّ على اقتناعه بما قدَّمه عزان من اعتذارٍ حصيف، بل ان صيغة الحل كانت مرضية لحكومة بومباي ايضاً، لكنها لم تكن كذلك لـ(ديسبرو) ورفاقه من قادة السفن الحربية البريطانية المتواجدة قرب مسقط (٣)، الذين عدوا

((**ان الاهانة وجهت للعلم البريطاني مع علم كامل بهوية السفينة... ان الأعذار واهية وهي تريد ان تبرر هذا الخرق فقط.. ثم ان الوفد الذي قدم الاعتذار لم يضم أشخاصا رفيعي المستوى بالشكل الذي يليق بهيبة بريطانيا.**))(٤) بحسب قولهم.

وكنوع من الضبط لسلوك ضباطها أجابت حكومة بومباي على هذه الرسالة، المشوبة بالكبرياء، بصيغة لا تخلو من التأنيب لهم، والرفض لتفسيراتهم، وطالبتهم ان يضعوا أنفسهم تحت تصرف بيلي، الذي قالت عنه انه يحظى بثقةٍ كاملةٍ لدى نائب الملك

((**...وجلالة الملكة وأنه لا يحتاج إلى تعليمات منكم بشأن أمورٍ صغيرةٍ كهذه ، وسوف يتصرف بحنكة كبيرة للحفاظ على شرف الحكومة البريطانية ويتبنى كل وسيلة ممكنة لتفادي استخدام القوة.**)) (٥).

ولم تقتنع حكومة الهند من جهتها بتقارير ديسبرو عن وضع الجالية الهندية المتمتعة بالرعاية البريطانية، وادعائاته بأن التدابير والتشريعات الاباضية التي وضعها عزان والخليلي كان لها تأثيرات سلبية على عمل أفرادها (٦). بل أبدت ارتياحها لما اكدهُ العقيد بيلي بأن نظام الامامة لم يوجه اية اهانة للرعايا البريطانيين في مسقط. وان الإمام عزان كان قلقا بشأن هؤلاء الناس ((**البسطاء**)) ويعمل على عدم اقلاق راحتهم، اما ما اخبرها به ديسبرو فهو مخالف للحقيقة، لأن الأخير كان أكثر

---

(٤) كان الإمام عزان بن قيس منشغلا آنذاك بالحرب التي انتصر فيها على الوهابيين، بهدف إخراجهم من واحة البريمي شمالي عمان. للتفاصيل عن ذلك، انظر: نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، المصدر السابق، الجزء ٢ ، ص١٧٦ وما بعدها؛

Al- Tabatabai, Op. Cit, P.69.

(2) R.O, Vol. I, P.446, para. 18.

ومن اللافت للنظر في رسالة عزان المشار اليها انها خلت من المبالغة في عبارات التبجيل والمجاملة غير اللائقة برؤساء الدول، وهذا الذي كانت تحفل به رسائل حكام عمان السابقين إلى المسؤولين البريطانيين في الهند والخليج العربي، حتى ذوي المراتب الدنيا منهم، ومع هذا فان عزان انتهج إسلوبا دبلوماسياً متزناً حاز فيه رضا الجانب البريطاني.

(٦) بموجب التعليمات الصادرة عام ١٨٦٩ خصصت ثلاث سفن للعمل بإمرة المقيم البريطاني في الخليج العربي والوكيل السياسي في مسقط وهي: (كلايد Clyde، هاي روز Hughroos، ودالهوس Dulhuose)، وهناك تفاصيل مهمة عن دور البحرية البريطانية في المنطقة ابان تلك الحقبة تجدها في: هناء عبد الواحد عبد الرضا، البحرية البريطانية في الخليج العربي ١٨٥٨-١٩١٤، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية التربية، ١٩٩٨، ص ص ٥٤-٥٧.

(4) R.O, Vol. I, P.445, para. 17.

(5) Ibid., From Sec Govrt of Bombay to Commander Douglas of Her Majestys (Daphne), 4th Nov. 1869, Vol. I, P.444, para.12.

(١) كان ديسبرو قد كتب في احدى خطاباته الى حكومة بومباي في عام ١٨٦٩ واصفا الإمام عزان والشيخ سعيد الخليلي بانهما من الرجال: ((**الذين لا يسمحون للعشب ان ينبت تحت اقدامهما**)). انظر كيلي. الحدود الشرقية.... ، ص١٣٥.

ميلاً من غيره للبحث عن كل ما يثير المشاكل مع نظام عزان [١].

جاء ذلك في سياق المشادات الكلامية اللاذعة التي شنها ديسبرو ضد المقيم، إلى الحد الذي أصبح رؤساؤه في الهند على اقتناع تام بوجود تعارض غير قابل للتسوية بينه وبين بيلي، وان هاجسه هذا بلغ حداً لم يعد قادراً معه على الاضطلاع بمسؤوليته على الوجه الأكمل في رعاية المصالح البريطانية في عمان . ولم تمض مدة طويلة حتى أصدرت بومباي أمرها بإقصاء ديسبرو [٢] من منصبه في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٨٦٩، متهمة اياه بتجاوز صلاحياته وعدم خضوعه لتعليمات المقيم، وإنه تبنى سياسة غير ناجحة، وعينت بدلا عنه الرائد (كوتون وي Cotton way) [٣] الذي تلقى تعليمات مشددة بأن يعد نفسه مسؤولا امام المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مباشرة، وان تتم اتصالاته عن طريقه حصراً، الا في الحالات الطارئة التي تستدعي الاتصال المباشر بحكومة بومباي، واعترفت الأخيرة ان إجراءها هذا جاء نتيجة سوء العلاقة بين وكيلها السابق ومقيمها في الخليج وإنها حريصة على ان تكون سلطة المقيم هي السلطة العليا في المنطقة،ويتعين على باقي المسؤولين عن إدارة المصالح البريطانية في الخليج العربي أن يأتمرون بأمره[٤].

ويتبيَّن من ترجيح كفة بيلي وإطلاق يده في إدارة دفة الشؤون البريطانية في الخليج العربي كله، انه كان يتمتع بنفوذ شخصي لدى رؤسائه في بريطانيا، وله علاقات وطيدة مع المسؤولين في الهند، لا سيما إن تعيين كوتون وي قد جاء ليكون الشخص الأكثر انقياداً له وملاءمة لتوجهاته، وخصوصاً ان الأخير كان المساعد الأول لـ (بيلي) في بوشهر، ومن هنا فهو المقرب إليه بلا ادنى شك للحد الذي أهله فيه لوضعهِ في هذا المحل.

ومن الجدير بالذكر ان إقصاء ديسبرو لا يعني اعتراف بريطانيا بأخطائها ، فمن الملاحظ انها ألقت بكل لائمتها على نظام الإمامة [٥]، وحملت حكومة عزان بن قيس تبعات الأخطاء التي ارتكبها ضباط البحرية البريطانية، وذلك على الرغم من ان نتائج التحقيق جاءت في غير صالحها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن تهور وكلائها السياسيين في المنطقة وطلبها للاعتذار الرسمي في الحالات غير المستوجبة لذلك، جاء إمعاناً في عملية إخضاع عمان وإضعاف نظامها السياسي.

٢- القلق البريطاني وسياسة التناقضات

سارت السياسة البريطانية في اتجاهات مختلفة طوال المدة التي تولى فيها عزان حكم

---

(1) R.O, Vol. I, P. 445, para.17.

(٢) من الطريف في الامر قيام احد امناء السجلات البريطانية ومعديها بتسمية ملف العقيد ديسبرو الشخصي بـ(طموحات وخيبات آمال)، وقد يكون ديسبرو من سمى هذا الملف بهذا الاسم اشارة لفشله.انظر:

Ibid., Bailey (the editor), Vol. VI , P.303.

(٣) كوتون وي: عين مسؤولاً لوكالة مسقط بتاريخ (٢٤ تشرين الثاني ١٨٦٩)، وتولى مهامه فيها بصورة فعلية في (٨ كانون الثاني ١٨٧٠). انظر : الملحق رقم (٣).

(4) R.O, From Sec Govrt of Bombay to C.W. Way, 27th Nov. 1869, Vol. VI, PP. 370-371.

انظر ايضاً الملحق رقم (١١).

(٥) اثارت مسألة الامامة في عمان اهتمام عدد من الباحثين، لما تحمله مبادئها من سمات دينية وسياسية متميزة، امتزجت فيها التقاليد الاجتماعية والقبلية مع الاحكام الشرعية الإسلامية والواقع الطبيعي المستقل للبلاد. للتوسع في شرح هذه الافكار انظر:

Jhon C. Willkinson, The Imamate Tradition of Oman, Cambridge University press, 1987, PP. 205-212;

ابن سلام الاباضي، الإسلام وتاريخه من وجهة نظر اباضية، بيروت، دار اقرأ، ١٩٨٥،ص ص ١٦٣-١٧١.

عمان، فعلى الصعيدين المحلي والإقليمي لم يغب عن ساسة بريطانيا، الذين كانوا يراقبون ما يجري بحذر، الجهود الناجحة لإعادة فرض السيادة العمانية على واحة البريمي بعد طرد الوهابيين منها في حزيران عام ١٨٦٩ وتمكنها من القضاء على ثورة بني بو علي في الجنوب الشرقي من البلاد، وعلى قوة سيف بن سليمان، احد اكبر شيوخ القبائل في إقليم الجبل الأخضر [١]، وبهذا أكتسبت حكومة الإمام عزان زخما سياسيا وعسكرياً كبيرا في المنطقة، ولم يكن أمام بريطانيا من خيار سوى التراجع و إعادة تقييم موقفها العام.

والظاهر ان هذا الأمر دفع المقيم البريطاني إلى ان يرفق في تقريره المرفوع في الثالث من تشرين الثاني عام ١٨٦٩ ملاحظاتً ايجابيةً حول استقرار النظام السياسي في عمان، وخضوع أكثر القبائل الرئيسة للإمام عزان، مشيراً إلى ان النتيجة إذا كانت ستؤول إلى انتصاره في تلك المواجهات المسلحة ضد المتمردين والطامعين؛ فالأحرى برؤسائه في الهند ان يبدو شيئا من المرونة تجاه الحكم الجديد وصولا إلى إمكانية اعتراف الحكومة البريطانية به [٢].

وفي الاتجاه ذاته عاد بيلي في العشرين من تشرين الثاني عام ١٨٦٩ ليوضح وجهة نظره الشخصية مجدداً، محاولا التأثير في قرارهم، فأشار - في تقريره إلى حكومة بومباي - بأن عدم اعترافها بالإمام عزان سيجعل الأخير في حلٍّ من كل الالتزامات التي تضمنتها الاتفاقيات السابقة والمبرمة بين بريطانيا وسلاطين مسقط، وان الاعتراف سوف يلزمه بها، ويربطه بعجلة السياسة البريطانية [٣].

واكد فيتزجيرالد حاكم بومباي ان عدم الاعتراف رسميا بالسيد عزان بات امراً غير منطقي وغير عملي، نظرا إلى ان قيادته تتمتع بدعمٍ داخليٍ كبيرٍ، وانها قادرة على منح عمان حكومة ثابتة. لكن المخاوف بقيت تساور بومباي في هذه المسألة، فلم تبت بها، خشية من مسؤولية عواقبها، ووضعتها امام اللورد مايو Mayo [٤] نائب الملك في الهند (١٨٦٩-١٨٧٢)، الذي أبدت حكومته تحفظها الشديد على مقترحات بيلي، ورفضت تفسيراته بخصوص المعاهدات، حيث جاء في تقريرها:

> **((إنَّ سعادة الحاكم العام للهند لا يوافق رأي العقيد بيلي: ان السيد عزان غير مُلزمٌ ببنود المعاهدات الدولية حتى يتم الاعتراف به رسمياً... ان المعاهدات التي دخلت فيها الحكومة البريطانية كطرف مباشر مع دولة مسقط يجب تنفيذها من دون أي تغيير، مهما كانت التبدلات الطارئة على نظام الحكم والقوانين الداخلية، ومن المستحيل ان تعد معاهداتنا معلقة بيننا وكيلنا ما يزال في مسقط،**

---

(١) حول تفاصيل تلك الحملات يمكن مراجعة : نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ص ٢٦٧-٢٧٥؛ لاندن، المصدر السابق، ص ص ٢٧٠-٢٧٣.

(2) R.O, Question of Recognition of Syud Azan, Vol. I, P.448, para. 27.

(3) Ibid., Vol. I, P.450, para. 31.

(٤) ريتشارد ساوثول بروك Richard Southwell Brouke : ايرل Mayo السادس، ولد في دبلن عام ١٨٢٢، مَثل ايرلندا في البرلمان البريطاني عشرين عاماً تقريبا (١٨٤٧-١٨٦٧) وهو الحاكم العام ونائب الملك في الهند (١٨٦٩-١٨٧٢)، اهتم بشؤون افغانستان وعقد معاهدات مهمة مع الامراء الافغان لدفع الخطر الروسي المتزايد، وشجع مبدأ اللامركزية في ادراة الشؤون المالية في الهند، وطور مشاريع سكك الحديد وشبكات الري وحماية الموانئ، وأسس كلية (مايو) لأعداد جيلٍ جديدٍ من الإداريين الأكفاء ، وأدخل فيها ابناء الزعماء والاعيان الهنود حصراً، مات مقتولاً في الهند في (٨ شباط ١٨٧٢). انظر:

The New Encyclopaedia Britannica…, Vol. 6,P.724.

يطالب بحقوقنا وامتيازاتنا على وفق تلك المعاهدات.))[1].

وفي مطلع عام ١٨٧٠ طرأت على الساحة السياسية بعض المتغيرات المهمة، كادت تعدلُ اتجاه الموقف البريطاني نسبيا لصالح الاعتراف، منها نجاح حكومة الإمام عزان في فرض نفسها على المسرح الداخلي للبلاد بقوةٍ اكبر [2]، وبدء التحضير لحملة مدحت باشا، الوالي العثماني في العراق (١٨٦٩-١٨٧٢)، على نجد و الاحساء في شرق الجزيرة العربية [3]، وما رافقها من قلق بريطاني شديد خوفاً من تطلع العثمانيين نحو البحرين وساحل عمان، وتعرضهم من ثمَّةٍ للمصالح البريطانية في الساحل الغربي من الخليج العربي [4].

وعلى خلفية تلك الأحداث، واستناداً إلى نجاحات الإمام عزان فإن المقيم السياسي فتح موضوع الاعتراف بحكومة الأخير مرة أخرى، لكن حكومة الهند ابدت عدم اكتراثها بآراء مقيمها وتشبثت بموقفها المتردد من قضية الاعتراف، وكتبت في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٨٧٠ ما نصه:

> **((مع كل الاحترام لملاحظات العقيد بيلي فأننا أجلنا أي اعتراف رسمي بحكومته حتى نحصل على التقرير المفصل والمقنع من مكتب الشؤون الخارجية الخاص بشؤون مسقط، والذي نتوقع وصوله قريباً.))**[5].

من جهة اخرى شهدت السياسة البريطانية تناقضاً واضحاً تجاه علاقات عمان مع جاراتها العربيات، فحينما تجددت الضغوط الخارجية على عمان بتزايد احتمال انقضاض جيش الأمير السعودي عبد الله بن فيصل على منطقة البريمي في مطلع عام ١٨٧٠ [6]، أشارت الوثائق البريطانية إلى القلق الكبير الذي استحوذ على الدوائر الرسمية في الهند، وملاحظتها ضعفِ إمكانيات عزان العسكرية امام اعدائه، اذ قدرت بومباي ان القوات المتقدمة نحو عمان تبلغ حوالي أربعة الآف إلى خمسة آلاف رجل، على حين لم تزد قوات عزان عن الف رجل، فضلا عن ان موقفه ألتحالفي مع شيوخ الساحل المهادن كان متزعزعاً، اذ ألمح له كثيرٌ منهم بأنهم سيقفون على الحياد في معركته المقبلة، وبذلك أضحى موقف حاكم عمان محرجاً [7].

ان المسؤولين البريطانيين الذين ضايقتهم اخبار الهجوم على عمان، كانوا في الحقيقة يشعرون بالخطر المحدق الذي يتهدد مركزهم الحساس فيها، فمن جهته خاطب الوكيل السياسي البريطاني بمسقط سلطات بومباي ليعلمها بخروج جموع كبيرة من المقاتلين نحو

---

(1) R.O, From India Govrt to Bombay Govrt, 20th Nov. 1869, Vol. I P.451.

(2) Al- Tabatabai, Op. Cit, p.69.

(٣) للاطلاع على تفاصيل تلك الحملة وتأثيراتها على الخليج انظر: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، امراء وغزاة: قصة الحدود والسيادة الاقليمية في الخليج والجزيرة العربية (دراسة وثائقية)، الطبعة ٣، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٥، ص١٥، وما بعدها.

(٤) عن تفاصيل موقف البريطانيين إزاء الحملة العثمانية، ولاسيما تحركات المقيم بيلي انظر: عمر محمد جعفر الغزالة. السياسة العثمانية تجاه الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ص٥٤-٦٦.

(5) R.O, Vol. I, P.451, para.32.

(6) Ibid., From L.Pelly to Sec Govrt of Bombay, 31 Jan. 1870, Vol. I, PP. 375-376.

(٧) تابع J.A. Saldanha هذه التطورات بدقة في مجموعته الوثائقية التي نشرها في كلكتا عام ١٩٠٦انظر:

(Persian) Gulf precis … Precis of Trucial Coast Affairs, Vol. II, P. 12.

البريمي (١)، وانه غير قادر على التكهن بنتيجة الصراع مقدماً، لذا طلب منها الإفصاح سريعاً عن موقفها، ((**فهي ربما والحالة هذه لا تريد تقديم أيَّة تنازلاتٍ فيما يتعلق بالوقوف ضد التحركات العدائية ضد عمان أو الأحداث الشغب في البحار**))(٢)، بحسب تعبيره.

بدا رد الفعل البريطاني متذبذباً في الخطوة التي يجب اتخاذها ازاء موضوع غزو عمان، وتدل المراسلات المتبادلة بين الإمام عزان بن قيس من جهة، والمقيم البريطاني في الخليج والوكيل السياسي في مسقط من جهة أخرى ان الطرفين كانا يشعران بالخطر نفسه، وان الجهود لابدَّ من أن تتظافر من أجل دحر عدوهم المشترك المتمثل بالدولة الوهابية، ووضع حداً للمتاعب التي يثيرها انصارها في شمال عمان(٣) لذا أعلن المقيم ان السلطات البريطانية لن تسمح للامير السعودي عبد الله باستخدام البحر لنقل مقاتليه نحو عمان، وعلى عزان ان يطمئن ان ((**الوهابيين**)) لن يهاجموه إلاّ عن طريق البر، الذي سيكون فيه بوضع أفضل.(٤)

وأبرقت حكومة الهند في الثاني والعشرين من شباط عام ١٨٧٠ إلى الرائد (سدني سمث S.Smith)، الوكيل المساعد في بوشهر آمرةً له بأن يقود قطع الاسطول البريطاني للقيام بتظاهرة عسكرية امام سواحل البحرين، بهدف تحذير الأمير عبد الله من مغبة القيام بأي عمل يسيء للسلام الذي فرضته بريطانيا على البحر ومنع شيوخ الساحل المهادن من محاولة التدخل في النزاع وخرق الهدنة القائمة آنذاك، أما غير ذلك فعلى السلطات البريطانية التزام الحياد وعدم إظهار دعمها لأيٍ من الجانبين(٥) .

إنّ التظاهر بالحياد وعدم تصعيد الموقف لا يمكن أن يخفي أن بريطانيا كانت احدى الاسباب غير المباشرة في بقاء الصراع الوهابي ـ العماني مشتعلاً، من دون أن يتمكن كلا الطرفين من تحقيق الانتصار الكامل على غريمه، فلو قُدِّر النجاح للوهابيين أن يتحقق لوقفوا على سواحل الجنوب العربي، وسيكون لذلك تأثير سلبي كبير على نفوذها في المنطقة، وكان وعيُ بريطانيا لهذا الاحتمال هو الذي دعاها إلى تقديم مساعدتها الشحيحة لحاكم عمان كي يقاوم الاتجاه، من دون أن يقوى على التقدم بالاتجاه المعاكس، أو إلى درجةٍ تحرره من

---

(٤) اورد الوكيل البريطاني (وي) معلومات تفصيلية عن كيفية اعداد الحملة وخطط سيرها والمناطق التي تحل قواتها فيها وغير ذلك، ثم ان هناك شكلاً توضيحياً رسمه (بيلي) بخط يده عن سير الحملة واتجاهها نحو عمان، تجده في:

R.E, From L. Pelly to Sec Govrt of India, Bushire 22 Feb. 1870, Vol. 3. PP.381-382,384

(2) Ibid., From C. Way to Sec Govrt of Bombay, Mascat 21 Jan. 1870, Vol. 3, p.377.

(١) ثمة خمس رسائل بهذا الشأن، انظر:

R. E, Vol, PP.381- 383.

(4) J.A.Saldanha, The (Persian) Gulf précis …, Vol. II, P.16.

(5) R.O. Vol.I, P.456, Para.51.

ويلاحظ في الوقت نفسه إنَّ حكومة الهند البريطانية استجابت لطلب سلطاتها في الخليج العربي الراغبة في العمل على كسب ثقة امراء المشيخات العربية الموالين لها وذلك عن طريق التعاون معهم في القضاء على معارضيهم السياسين وتعقب الخارجين على حكمهم من افراد قبائلهم، فقد اصدرت تعليمات جديدة الى مقيمية بوشهر تتضمن السماح لهم بنقل المقاتلين والجنود والمعدات على البحر لمسافة لا تزيد أكثر من ثلاثة أميال عن الساحل اعتبارا منذ نهاية العام ١٨٦٩ مما أدى هذا إلى استمالة هؤلاء وقيامهم هم انفسهم بالمسؤوليات المطلوبة منهم للمحافظة على سلامة المصالح البريطانية في الخليج العربي بدلاً عن السفن البريطانية، للتفاصيل أنظر: R.E, Vol.3,P.454

ضرورة اللجوء إلى بريطانيا(١).

ويبدو أن هذا الاعتقاد اكثر ثباتاً، من خلال نظرةٍ فاحصةٍ متمعنة في وثيقة سرية رفعتها حكومة بومباي إلى قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند، عبَّرت فيها عن الحقائق الآتية:

((إعتادت الحكومة البريطانية أن تولي اهتماماً بالغاً بتحرشات الوهابيين بعمان، وبدلاً من التدخل المباشر في النزاع القائم بين مسقط والقوى الوهابية، كانت تقوم بدور الوساطة بين الاثنين، لكنها عادةً تتظاهر بدعم مسقط، ولو معنوياً، كما حصل ذلك في عامي ١٨٦٥ـ١٨٦٦ عندما ارسلت حكومتنا - كإجراء رادع للوهابيين - بنادق وتعزيزات عسكرية للسلطان ثويني بعد أن تعهَّد بمقاومة الأمير الوهابي. إن سياسة حكومة الهند في المدة الأخيرة كانت تنص على منع أي عمليات عسكرية تجري على مياه الخليج... وخليج عمان مهما كانت القوة التي تدعمها. وفي حزيران عام ١٨٦٨ تدخلت السفينة فاسروي Viceoy لمنع أي اشتباك، يستخدم الخليج ساحة حرب بين مسقط والدولة الفارسية، وبالتأكيد فأن الأمر نفسه حصل مع سلطان زنجبار الذي أبلغ بوجوب عدم استخدام البحر في حلِّ نزاعه مع مسقط ... كذلك وقفنا عائقاً امام محاولة حكومة مسقط لاسترجاع جوادر وشاهبار ...)) (٢)

وعلى العموم لم تسفر التهديدات الاخيرة لعمان عن خطر حقيقي. فقد اعاقت العوامل الطبيعية، مثل شحة المياه وقلة الكلأ، تقدم القوات الوهابية، ولا سيما في ظل المخاوف التي تحدثت عن تعاون شيخ ابو ظبي، زايد بن خليفة، مع الإمام عزان ضد الامير السعودي عبد الله، وكذلك احتمال اندلاع ثورة ضد الاخير في نجد يقودها اخوه (سعود بن فيصل)(٣). وهذه الامور جنبت الاطراف كافة اعباء المواجهات المتوقعة آنذاك، وما يتبعها من اضطراب، بحسب ما يقول العقيد بيلي، الذي اختتم رسالته إلى قسم الشؤون الخارجية في حكومة الهند بقوله:

((إنني سأتوجه إلى مسقط بأقصى سرعة لأتلمّس ما يتطلبه الوضع هناك، ومعرفة مدى قوة عزان، وموقفه تجاه قضايانا، وسوف احرص على أن تكون اجاباته خطية، واطرح كل شيء للنقاش، وعليه أن يجيب بالتفصيل عن كل الاسئلة المتعلقة بالتزامه بالاتفاقيات...))(٤).

وعلى الرغم من هذا الشعور المتعالي، فان السلطات البريطانية لم تستطع إلا أن تلاحظ مدى النجاح الذي اصابه عزان، حين تناقلت تقاريرها خبر تراجع الوهابيين عن غزو عمان،

---

(١) للإطلاع على تفاصيل أوسع عن وجهات نظر الباحثين في هذا الموضوع، انظر: احمد عبيدلي، الإمام عزان بن قيس ١٨٦٨ـ١٨٧١ جوانب من التاريخ العربي الإسلامي في ظل الهيمنة الاوربية، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٣، ص ص ١١٨ـ١١٩؛ حسين عبيد غانم غباش، المصدر السابق، ص ص٢٢٨ـ٢٢٩؛ Kumar, op. cit, P.49.

(٢) R.E, From Sec Govrt of Bombay to Foreign Sec of India, 10th Feb. 1870, Vol.3,P.378. أنظر الملحق (١٢)

(٣) R.E, From L.Pelly to Sec Govrt of Bombay, 21th March. 1870, Vol.3,P.390.

(٤) Ibid., From L.Pelly to Sec Govrt of India, 22th Feb. 1870, Vol.3.P.382.

وما تبعه من عجز خصميه: سالم بن ثويني وتركي بن سعيد، عن مواجهته[١] . فقد عبر الوكيل السياسي بمسقط (كوتون وي) في الثامن عشر من آذار عام ١٨٧٠ عن شعوره بالارتياح، لأن عزان استقبله في داره استقبالاً حسناً، وتحدثا معاً عن هدوء الوضع السياسي عموماً في العاصمة مسقط تحت زعامة هذا الإمام، ووجه (وي) صورة شديدة الدقة إلى حكومته، جاء فيها:

((**لقد جعل السيد عزان قبائل البلاد كافة تحت سلطته، ومسك لجام الحكومة بيد قوية، أكثر من أيِّ سلطانٍ سبقه في عمان. لقد ابدى اهتماماً متزايداً بالامور الدينية، لذلك استقرت أحوال البلاد تحت حكمه إلى درجة كبيرة..**)) [٢]

اما المقيم البريطاني فقد كان أكثر صراحة من وكيله، إذ يُستشف من بين سطور رسالته التي بعثها من بوشهر في التاسع والعشرين من آذار عام ١٨٧٠ أنه مقتنع تماماً بأداء الحكومة الحالية في مسقط، فالاوضاع هادئة كلياً، وبإمكان سلطاتها تأمين الطرق البحرية الرئيسة، وتنشيط التجارة التي من الملاحظ انها تشهد تزايداً وازدهاراً في اسواقها[٣]، وألمح إلى أن الحكومة العمانية قد تثمن اعتراف بريطانيا بها مبدئياً، وذلك للأسباب الآتية:

((**١- أن اعترافنا سيدفع بالوضع السياسي لحكومة مسقط إلى التحسن على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويضع حداً لسوء الفهم الذي يتبناه الرأي العام العماني فيما يخص علاقاته مع من يعدهم اعداءه من الاوربيين.**

٢- من المؤكد أن هذا الاعتراف سيعَدُّ إقراراً بإعادة ضم (جوادر) وبقية مقاطعاتها الحدودية على ساحل مكران إلى ممتلكات مسقط، وربما ايضاً تجديد ايجار بندر عباس مرة اخرى.

٣- أن الاعتراف بحاكم مسقط الحالي سيتيح له التمتع بأحقية الحصول على معونة زنجبار، وهذا شأن يحوز على اهتمام اكثر الزعماء في عمان..))[٤].

وبشيء من الشجاعة والوضوح خاطب المقيم حكومته في أمر عزان، مؤكداً أن موقع الأخير السياسي في تنامي مطرد، وان الاعتراف به اصبح ملائماً[٥].

ويتضح من ذلك أن الوكيل في مسقط والمقيم في بوشهر كانا شديدي الرغبة في تحقيق الانسجام مع حكومة الإمام عزان. بيد أنه وعلى الرغم من ذلك كله لم تستطع الحكومة البريطانية في لندن نفسها البتّ في الموضوع، بل انها ربما لم تحبذ منح اعترافها مجاناً قبل التثبّت من توجهات النظام الجديد، ومعرفة مدى التزامه بالمعاهدات السابقة، كي تعبرً عن موقفها ذاك بعثت مذكرة مهمة إلى حكومة الهند طلبت فيها بألحاح توضيح النقاط الآتية:

((**١- في حال اعترافنا بنظام عزان بن قيس هل نحن ملزمون باعلان سياستنا المستقبلية تجاه دولته، وهل في نيتنا الابقاء على إلتزاماتنا تجاه السلاطين كما جاء في المعاهدات المبرمة مع عمان؟.**

٢- هل يرغمنا هذا الاعتراف على الاستمرار في ضمان دفع

---

(1) Ibid., Report Foriegn Dep, PP.390-391.

(2) Ibid., From C.way to L.Pelly, Mascut 18th March. 1870, Vol.3,P.404.

(3) R.E, From L.Pelly to Sec Govrt of India, March 29th. 1870, Vol,3, P. 394.

(4) Ibid., P.403.

(5) Ibid., From L.Pelly to Forign Sec of India Govrt, 2nd April.1870,Vol,P.402.

معونة زنجبار، وفي ظل غياب هذا الضمان هل علينا - إذا قامت تحضيرات بشن الحرب كما حصل سابقاً - أن نرسل قوة مسلحة لمنع حاكم مسقط من المطالبة بما يعدّه - دون شك - حقاً مكتسباً؟..))[١].

وينتهي الخطاب باستفهام لندن عن بعض النقاط المتعلقة بقضيتي جوادر وبندر عباس، ومدى امكانية الاقرار بعائديتهما لعمان. وعلى وجه الاجمال تُظهرُ الاحداث الاخيرة، بما لا يقبل الشك، تراجعاً واضحاً في الموقف البريطاني، وامكانية التفاوض على النقاط التي كانت في السابق لا تحتمل المناقشة[٢].

وعلى الرغم من اعترافها بأن ما كتبته لندن وبعثه إليها موظفوها في الخليج العربي كان مثيراً للاهتمام، فإن من الغريب أن حكومة بومباي التزمت الصمت. ولم يكن الامر فيما يبدو يخرج عن مماطلة بريطانية متعمدة فيما يتعلق بالاعتراف بالسيد عزان، وينكشف هذا الموقف عندما يلاحظ أن البريطانيين أبدوا تحفظهم، منذ البداية، لقيام التغيير السياسي الناجح في عمان وعجزوا - أو تقاعسوا بسوء نية - عن استيعاب واقع هذه البلاد وثقافتها، إذ رأوا في التغيير ليس مجرد تحول السلطة من فئةٍ إلى اخرى، بل أكثر من ذلك فإن هذه المقدرة البناءة لإحياء الامامة وعلى رأسها عزان بن قيس قد انتجت قائداً شديد الارتباط بشعبه الذي يدين له بالولاء، بوصفه عالماً دينياً ملتزماً[٣]، ينتمي إلى الحركة الاباضية التي يستند فكر قادتها إلى الاستقلال والتمسك بمرجعية أسس العقيدة، واكثر من ذلك تجنبهم التعامل مع الاجانب أو الركون اليهم، استشعاراً منهم بمخاطر التغلغل الاجنبي، ولا سيما البريطاني.

ويلخص لنا لوريمر موقف بريطانيا من امامة عزان بقوله:

((اسخط استيلاء عزان على الحكم، بداية الامر، السلطات البريطانية اكثر مما اسخطها ربما سلفه قاتل ابيه.))[٤].

وبحسب ما يقول هالبداي:

((قام رجال القبائل بطرد التجار الاجانب واغلقوا المقاهي التي عدوها رمزاً للانحلال، وفرضوا على الناس اتباع التفسير الحرفي نصوص القرآن.))[٥].

على حين اتهم كاتب بريطاني آخر الاباضية في الإسلام بأنها تناظر الطائفة الارثوذكسية في الدين المسيحي، بتشددها والتصاقها بالماضي، وان رجالها هم زعماء التيار المحافظ في البلاد[٦].

وزعم آخر أن ((**المطاوعة**)) وهم رجال الدين الاباضيين، يحرضون القبائل على مهاجمة زنجبار، بسبب مخالفة سلطانها للتعاليم الدينية[٧]، أو اتهامهم بأن انشطتهم كانت

---

(١) وردت نصوص مهمة من هذا الخطاب تجدها في :

R.O, Vol.I,P.502, Para.59.

(٢) انظر: حسين عبيد غانم غباش، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(٣) أشتُهر عزان بالتديُّن، ووصفته احدى المصادر انه:((كان شهاباً راصداً للباطل، وقبساً نيراً للحق، وكان سيداً دينياً في أول الركب الى الله، له عزيمة خالصة لله..)) . انظر: سالم بن حمود بن شامس السيابي العماني، المصدر السابق، ص٢٣٩.ويحكى الكثير من كراماته ومآثره تجدها في: الإمام عزان: كرامات الاولياء، جريدة الوطن (عمان)، العدد٧٨٨٨، السنة ٣٥/ ٢٣ شباط ٢٠٠٥، ص٤.

(١) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء ٢، ص٧٥٤.

(5) Halliday, op. cit, P.270.

(6)Kumar, op cit,PP.48,51.

(٤) كيلي، بريطانيا والخليج.... ، الجزء ٢، ص٤١٠.

موجهة إلى حدٍ كبير إلى اضطهاد الاجانب ولا سيما الهنود[1]، وكذلك اشار ديسبرو في احد تقاريره إلى قضية إلزام الدولة العمانية جنودها بتقصير شواربهم واطلاق اذقانهم، وتهديدها لموظفي الوكالة البريطانية بالمحاسبة الشديدة إذا ما استخدموا العزف على بعض الالات الموسيقية، لكونه من المحرمات في الدين الاسلامي[2].

ومع الاقرار بوجود بعض هذه المظاهر الناتجة عن التفسيرات السطحية لمجمل الاوضاع العامة في مسقط، وليس من رؤية شاملة لسياسة نظامها الحاكم[3]، فإن الاجانب الموجودين في عمان، وبحسب اقرار العقيد بيلي، المقيم البريطاني في الخليج، لم يعانوا من أية اساءة، ولم تستهدفهم الحكومة العمانية باعتداءات شخصية مقصودة[4].

وبعيداً عن الخوض في هذا الموضوع القابل للجدل كلياً، فان طبيعة المشكلة كانت فيما يبدو سياسية محضة بالنسبة للبريطانيين، فهي لا تشمل الرموز الحاكمة في عمان فحسب، بل تنسحب إلى الفكر العقائدي المتأصل في عقول تلك الجماعة، والبرنامج السياسي الذي تتبناه حكومتها، والذي يقوم اساساً على فرض الاصلاحات الدينية وتطهير اجهزة الدولة من الفساد. ومما حصل من امور أن العلماء الذين كانت لهم اليد الطولى في الحكم[5]. قد حرموا بيع التبغ أو تعاطيه بتاتاً لتصادم ذلك مع احكام الشريعة في رأيهم، مع العلم أن تلك المادة تدخل ضمن المواد الرئيسة التي يتاجر بها الرعايا البريطانيون في عمان، وكذلك فعلوا ـ للسبب نفسه ـ عندما عارضوا الاجراءات البريطانية الخاصة بالغاء تجارة الرقيق. كما حرَّم زعماء الامامة المعاملات الربوية التي يمارسها أكثر التجار الاجانب ولاسيما (الهندوس) منهم[6]، ويستغلون المضطرين إليها افظع استغلال.

وأسرعت حكومة الهند، رداً على تلك الاعمال، بتجنيد سفن حربية اضافية من الاسطول الملكي البريطاني للقيام باعمال الدورية والتفتيش، لمضايقة السفن العربية، ولاسيما العمانية منها، بحثاً عن شحنات الرقيق المنقولة من شرق افريقيا عبر البحار العربية[7]. وتشددت الإدارة البريطانية في الهند ـ بتأييدٍ من لندن ـ في رصد وملاحقة السفن العمانية التي يشتبه بأنها تحمل رقيقاً ، ومن ثم إلقاء القبض عليها، وقد خصصت الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٧٠ مكافآت مالية لكل سفينة تنتمي إليها تقوم بالقبض على أية سفينة تحمل الرقيق، وهذا كان لتقوية الحافز الذي يدفع ضباط البحرية للقيام بتلك المهام[8].

ومما تجب الاشارة اليه أن دور بريطانيا المتعمد في التركيز على محاربة تجارة الرقيق، في ذلك الوقت خصوصاً، حرم عمان من مورد اقتصادي مهم كان يدر على فئة التجار والعملاء

---

(٥) المؤلف نفسه، الحدود الشرقية ...، ص١٣٤.

(2) R.O, Baily (the editor), Vol. VI ,p.302.

(١) على الرغم من هذه النظرة السلبية فقد وجد الباحث بين المؤلفات البريطانية وجهات نظر ايجابية حول شخصية الإمام عزان ونظامه السياسي، انظر على سبيل المثال:

Badger, Op. Cit, p cxix ; Wilkinson, Op. Cit, P.326.

(4)Ibid., P.448,Para.27.

(٥) عن تأثير علماء الدين على السلطة الحاكمة في عمان، وأثر هذه العلاقة على الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد أبان تاريخها الحديث والمعاصر انظر: ولنكسون، ج.، عمان تأريخاً وعلماءً، ترجمة محمد امين عبد الله، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٠، ص ص ١٤-٢٠؛ عبد الرحمن السالمي، العلاقة بين الائمة والعلماء وتطور الدولة العمانية: قراءة في السير العمانية، مجلة نزوى (عمان)، العدد ٣٠، نيسان ٢٠٠٢، ص ص ٢٩- ٤٠.

(٦) اشارت بعض الوثائق البريطانية الى هذه المسائل بصورة عرضية، انظر:

R.O, Vol.I,PP.448-449.

(7) J.A. Saldanha, Precis of (Persian) Gulf, Vol. II, PP.16-18.

(8) Ibid., PP.16-17.

وباقي الطبقات الاجتماعية والقبلية عوائد مالية مربحة، الامر الذي اضعف -من دون شك- حكومة الإمام عزان في عيون الشعب العماني، وزاد من همومها الاقتصادية.

ولم يكن من المتوقع أن تمر تلك الظروف الصعبة كلها في البلاد، ويبقى التجار الاجانب بشكل عام، والهنود على وجه الخصوص بعيدين عنها، وهم الذين توجسوا خيفة من تأخر الاعتراف البريطاني بحكومة الإمام عزان، وما يعنيه ذلك من فقدانهم مميزات وضمانات ثمينة، كالحماية التي توفر لهم التمييز المطلوب في الاجراءات القانونية، لذا اخذوا يغادرون إلى البلدان المجاورة، هرباً من اضطراب الاوضاع، ما سبب ركوداً اقتصادياً في البلاد وعجزاً حاداً في خزينة الدولة(1)، لدرجة لم تكن معها تلك الخزينة قادرة على سد نفقات الحملات التأديبية ضد المناطق المتمردة، أو الوفاء بالتزاماتها تجاه القوى القبلية المطالبة بالمزيد من الاموال، الامر الذي ادى إلى تراجع هيبة الدولة وتدهور علاقاتها مع تلك القوى(2).

وكان لبريطانيا دور سلبي آخر في قضيتين حيويتين اسهمتا في تقويض حكم الإمام عزان بدرجة أو بأخرى، هما:

أ- معونة زنجبار:

يبدو أن سعي حكومة الهند البريطانية لعرقلة عملية التعويض المالي، الذي تعهدت حكومة زنجبار بدفعه لسلطان عمان منذ عام ١٨٦١، هو من اقوى الضغوط التي مورست على الإمام عزان، إذ امتنع السيد ماجد- الذي طالما بحث عن ذريعة ما للتنصل من تعهداته- عن دفعها لمن اسماه ((**مغتصباً للسلطة**))، وارسل بعثة دبلوماسية إلى لندن يطلب فيها المساندة لموقفه المعارض للنظام العماني الجديد، ولم تكن الصداقة التي لا تؤمن بريطانيا بها كثيرا ثمن وقوفها الى جانبه، بل المصلحة التي تربط بين الطرفين، إذ عرض عليها، في مقابل مساعدتها له، أن تقدم دولة زنجبار تسهيلات اكبر للبحرية البريطانية تتيح لها فرص اشرافها البحري بشكل اكثر قوة، وحماية أوسع نطاقاً لمصالحها في السواحل الشرقية لأفريقيا(3)، ومما زاد في نَهَم الحكومة البريطانية ما كتبه (تشرشل Churchill)، وكيلها السياسي في زنجبار (١٨٦٥-١٨٧٠)، الذي قال:

> **((إن بامكان الحكومة البريطانية، من خلال ايقاف ضغطها على سلطان زنجبار فيما يخص عملية الدفع المالي السنوي لعمان أن تشتري من حكومته تنازلات من شأنها تمكين سفن دوريتنا من التعامل على نحوٍ فاعل مع تجارة العبيد ... وختاماً فبعد الثورة التي حدثت في مسقط [١٨٦٨] والتي أسفرت عن طرد السيد سالم من قبل عزان بن قيس فان اجراءاتنا هذه ستكون اكثر الحاحاً..))(4).**

ولم يلبث السير كلا رندون Clarendon وزير الخارجية البريطاني (١٨٦٨-١٨٧٤) أن اقترح في السادس من كانون الثاني عام ١٨٦٩ دفع الاعانة المالية لمسقط من خزينة حكومة الهند إذا رأت الوقت ملائماً، واعفاء سلطان زنجبار منها، في

---

(1)عن الحالة الاقتصادية في عمان أبان تلك الفترة، انظر: كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء ٢، ص ص ٥٣٨-٥٣٩؛ لاندن، المصدر السابق، ص ص ٣٦٣-٣٦٤؛

Miege, Op. Cit, PP.299-303.

(2)Badger, Op. Cit, p. cxvlll.

(3)R.O. The Qoestion Of Subsidy, Vol. I, P.130, Para. 42.

(4) Ibid., Loc cit.

مقابل موافقته على وقف تجارة الرقيق نهائياً(١).

يبدو واضحاً، من خلال هذا التوجه، أن وزارة الخارجية البريطانية سعت إلى تحميل حكومة الهند مزيداً من الاعباء المالية، اشعاراً لها بأنها مسؤولة عن تداعيات الازمة العمانية منذ التقسيم عام ١٨٦١. مما دفع الدوائر الرسمية في الهند إلى الاهتمام بشأن المعونة والاقتراحات الاخيرة حولها، وكان رأي كلا من بومباي وكلكتا متفقاً في الاستياء من وجهة نظر الحكومة في لندن؛ ((**لأن عوائد الهند لا يمكن أن ترهق بأية نسبة من هذا الدفع**))، بحسب ما جاء في برقية حكومة الهند المؤرخة في العشرين من آذار عام ١٨٦٩، التي اعترفت فيها بأن الاسباب السياسية التي دفعت اللورد كاننك لعقد هذا الاتفاق ما تزال قائمة، وعليه فإن مسقط تستحق الاعانة المالية على وفقً هذا التصور، كما أبدت استغرابها بقولها: ((**بانها لا تفهم لماذا تتعاطف الحكومة العليا مع سلطان زنجبار**))(٢).

ونتيجة للمساعي الدبلوماسية التي بذلتها زنجبار من جهة، وموقف الحكومة البريطانية المتشدد تجاه الإمام عزان، والمتواطئ مع السيد ماجد من جهة اخرى، قرر البريطانيون في الهند تعليق دفع تلك المعونة إلى اجلٍ غير مسمى. ففي برقية مؤرخة في الثلاثين من تموز عام ١٨٦٩ أبلغ السيد ماجد أن الترتيبات التي تمت بموجب القرار التحكيمي لتقسيم عمان عام ١٨٦١ قد أهملت، وان الحكومة البريطانية لن تمارس ضغوطها للمحافظة على استمرار دفع اعانة زنجبار المالية(٣)، لهذا فقد استمر قطعها طوال المدة التي تولى فيها عزان حكم عمان، ولم يتسلمها الأخير، لا من السيد ماجد ولا من حكومة الهند.

وثمة تفسير غريب تشبثت به بريطانيا لتبرير قطع المعونة عن عمان، وحرمان الشعب العماني منها، وصل إلى درجة اتهام نظامها السياسي القائم بعدم شرعيته في الحكم؛ لأن قائد عمان – بحسب زعمها - ليس من ذرية السيد سعيد بن سلطان، وان ما حدث في البلاد في أيلول عام ١٨٦٨ لم يكن ثورة حقيقية، بل ((**غزوٌ اجنبيٌ**)) اجتاح مسقط بوساطة اقوام غرباء عن الشعب العماني(٤)!!.

ب - بندر عباس والممتلكات العمانية في الساحل الشرقي للخليج العربي:-

كان اسوء ما سببته السياسة البريطانية من خسائر لعمان ابان عهد الإمام عزان بن قيس هو فقدان الاخيرة معظم ممتلكاتها على الساحل الشرقي من الخليج العربي، وقد ساعدتها في ذلك الحكومة الفارسية، التي بادرت في منتصف عام ١٨٦٩ إلى فسخ اتفاقها الأخير حول ايجار بندر عباس لعام ١٨٦٨ مع الدولة العمانية، بذريعة أن ذلك الاتفاق يسري على السيد سعيد وذريته حصراً، دون سائر الحكام الآخرين، ومنهم بالطبع عزان بن قيس، لذا فقد رأت أن بإمكانها التحرر من ارتباطها المذكور ما دام الحكم في مسقط قد استولى عليه ((**مغتصب**)) أو ((**دولة غازية**))، بحسب زعمها(٥)، وهو التفسير البريطاني نفسه لقطع المعونة.

ولم تكتف الحكومة الفارسية بذلك، إذ استدعت الحاج احمد خان، التاجر الفارسي المقيم

---

(1) Ibid., Loc cit.
(2) R.O, Vol. I, PP.134-135, Para.45.
(3) Ibid., P.135, Para. 47.
(4) Ibid., From Foreign Ministry to India Govrt, 6th Jan. 1869, Vol. I, P.130, Para.43.
(5) R.O, P.458, Para.61.

في بومباي، الوثيق الصلة بالبريطانيين(١)، لشغل منصبه بوصفه حاكماً على ميناء بندر عباس وتوابعه نيابة عنها. ومن المؤكد أن اختيار هذا الشخص كان موجّهاً ضد عمان بالدرجة الاولى ومحابياً لبريطانيا بدرجة اخرى. كما احتضنت احد ابرز معارضي حكم الامامة: سالم بن ثويني، وأذنت له بالاقامة في المنطقة والتحرك بحرية، ومنع أية مضايقات تصدر في مناهضته(٢).

جرت مطامع المعارضين وتحركاتهم تلك كلها بطرقٍ علنية، امام أنظار الرقابة البريطانية ورضا مسؤوليها، من دون أن يحرك ذلك فيها دافعاً لحل النزاع بين الدولتين الكبيرتين في الخليج العربي، واللتين تضع السياسة البريطانية - عادة - لهما شأناً مهماً في حساباتها. ولكن بدلاً عن التوسط بينهما مثلما حصل في عامي ١٨٥٦ و١٨٦٨ ودليلاً على انها تنحاز إلى جانب الدولة الفارسية على حساب الإمامة الاباضية الحاكمة في عمان، وقفت بريطانيا حائلاً دون استرجاع عزان لما سُلب من بلاده على الساحل الشرقي من الخليج العربي في آب عام ١٨٦٩، وذلك عندما همَّ بالمحاولة لإسترجاع ما سُلب، متناسياً مشاكله الداخلية مع القبائل المتمردة، ومتاعبه الخارجية التي يثيرها ضده الوهابيون في الشمال، إذ نجد ان السلطات البريطانية أولت الموضوع اهمية كبرى، وعملت على منع أي هجوم عماني مرتقب ضد الميناء، وذلك بأن بعث حاكم بومباي فيتزجيرالد إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي، رسالة يوصيه فيها بتوجيه انذار عنيف للإمام عزان مهددا إياه بأن الهند ستضطره لتحمل تبعات الاضطرابات في المستقبل، إذا لم ينهِ اتباعه عن القيام بما أسماه التحركات ((**المشبوهة**)) لإعادة السيادة العمانية على بندر عباس(٣).

بل تمادى البريطانيون في موقفهم إلى درجة التهديد بضرب الاقتصاد العماني، وذلك بأن قام المقيم بإرسال احد مساعديه من بوشهر إلى مسقط ليخبر عزان أنَّ الحكومة البريطانية سوف تُبقي الخيارات كافة مفتوحة ، ومن ضمنها استخدام القوة العسكرية ضده، واغلاق الموانئ الهندية في وجه التجارة العمانية، إذا ما مضى في تنفيذ مخططاته، لأن ((**الاعتداءات البحرية ستشكل خرقاً لمبادئ السلم المعمول بها في المنطقة**))(٤) بحسب قوله. مما يؤكد أن بريطانيا كانت تدرك إن الحكومة الفارسية تفتقر للقوة البحرية التي تمكنها من الاستمرار في الاحتفاظ ببندر عباس، بمعنى أن استعادة الميناء كان ممكناً من قبل العمانيين.

ومن اللافت للنظر أن حكومة الهند لم تكن حتى ذلك الوقت، تولي اهتماماً كبيراً وكافياً بما يجري في البحر العربي أو خليج عمان، وكان همها كله أن يظل الخليج العربي مسالماً، محافظاً على النظام الامني المفروض على مياهه، لكن حوادث عام ١٨٦٩ ورغبتها في تطويق حكومة الإمام عزان استلزم منها ادخال بعض التعديلات على سياستها المحلية، بشكل يتفق والمتغيرات الجديدة. فمع مطلع العام ١٨٧٠ أجرى المسؤولون البريطانيون في الهند ولندن مشاورات اجمالية حول المشكلة، وكان رأي ليونيل هيث L.Heath، القائد العام لأسطول الهند الغربية في التقرير الذي كتبه في التاسع من شباط عام ١٨٧٠، أن معاهدة ((**السلام البحري**)) مع شيوخ المنطقة كانت تقتصر فقط على الخليج العربي، لكن التطورات الاخيرة تستدعي تنفيذ نصوص تلك المعاهدة على مسقط ومقاطعة جوادر الواقعتين خارج

---

(١) اصبح احمد خان نائباً للحاكم الفارسي في بوشهر عام ١٨٨٧، ثم عينته الحكومة الفارسية مديراً لمصلحة الكمارك في كل الموانئ العائدة لها في الخليج العربي. انظر : لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي ، الجزء ٣، ص ٧٣٧.

(2) R.O, Vol.I,P.459, para.61.
(3) Ibid., Vol.I,P.460, Para.62.
(4) R,O, vol.I, P.461, para.62.

منطقة الخليج. واشترك في مناقشة تلك القضية كلٌ من اللورد مايو نائب الملك في الهند واتجيسون C.U.Atchison سكرتير الشؤون الخارجية لوزارة الهند بلندن ودوق ارجيل Argyll[١]، وزير الدولة لشؤون الهند (١٨٦٨ـ١٨٧٤)، وفي تلك المناقشات تمَّ صياغة الوضع القانوني للمعاهدة، بما يتماشى ومصلحة بريطانيا في الظروف القائمة آنذاك، وتم تحديد المشيخات المشمولة بنظام الهدنة البحرية، لتضم منطقة الخليج العربي بأكملها وخليج عمان، بما فيه المنطقة المحصورة بين مسقط وساحل مكران[٢].

وكان فشل الحملة العمانية على بندر عباس سبباً في اتخاذ الخطوة النهائية من جانب الدولة الفارسية، إذ طُردت الإدارة العمانية من الميناء عام ١٨٧٠، ومن شاهبار على ساحل مكران عام ١٨٧١[٣].

---

(١) جورج دوكلاس كامبل George Douglas Cambell : دوق Argyll، ولد في مدينة (دمبارتون Dumbarton) غرب اسكتلندا عام ١٨٢٣، اصبح عضواً في مجلس اللوردات البريطاني، وعين سكرتيراً خاصاً لوزير الحربية عام ١٨٥٢، ومديراً لمكتب البريد العام (١٨٥٢ـ١٨٥٥)، وفي وزارة بالمرستون (١٨٥٩ـ١٨٦٥) حصل ارجيل على منصب (سكرتير) في مجلس الوزراء، وعُين بمنصب وزير الدولة لشؤون الهند في الهند على عهد حكومة كلادستون الاولى ١٨٦٨ـ١٨٧٤، وفي مدة ولايته مارس ضغوطاً كبيرة على الامراء الافغان، مما دفعهم إلى الاحتماء بالهيمنة الروسية، والتمهيد لإشعال الحرب الافغانية الثانية (١٨٧٨-١٨٨٢)، توفي عام ١٩٠٠، أنظر:

The New Encyclopaedia Britannice …,Vol.I,P.548.

(٢) يمكن الاطلاع على تفاصيل تلك المناقشات في :

R.O,Vol.I,PP.559-561, Para.61-63.

(٣) للتفاصل أنظر: علي عظم محمد الكردي، المصدر السابق، ص ص ١٢٦ـ١٢٧؛ طاهر يوسف الوائلي، النزاع العماني ـ الفارسي...، ص ص٣٥٨ـ٣٦٨.

ثالثا: بريطانيا وإنهاء الوجود السياسي للامامة ١٨٧٠-١٨٧١

شعر البريطانيون ان الوقت يمضي من دون أن تتعرض امامة عزان، الواثقة من نفسها، لاهتزاز حقيقي يطيح بها، وهذا ما دفع الحكومة البريطانية إلى ان تتبنى موقف جديد، ادى - بشكل جزئي - إلى اسقاط الامامة،ولقد تمثل ذلك في العمل على تقوية معسكر اعدائها المتربصين بها، ولاسيما تركي بن سعيد، المعارض البارز المنفي في بومباي، الذي وجدت فيه الرجل المناسب لتحريض القبائل ضد النظام الحالي، والاداة الفاعلة لتأسيس حكمٍ جديد، يعتمد على بريطانيا ويحافظ على مصالحها، بغض النظر عن فقدانه الدعم الداخلي.

ويرى بعض المؤرخين[١]، الذين يرومون تبرأة حكومة بومباي من تلك الاعمال، ان البريطانيين لم يمنحوا تركي أي تصريح رسمي يخوله مغادرة منفاه في بومباي، لكن معطيات الواقع تجعل من العسير ترجيح هذا الادعاء. فكيف يمكن تصديق خروجه من دون علم السلطات البريطانية في الهند، وهي التي تستضيفه رسمياً، وتنفق عليه، وتقوم في الخفاء بمراقبة تحركاته والتأكد ضمنياً من اهدافه. ويؤكد هذا الطرح ما كتبه احد قادة السفن الفرنسية، المتتبعين للأحداث، إلى القسم البحري الفرنسي في سواحل شرق افريقيا، الذي أشار بعبارة صريحة مفادها أن بريطانيا قد ادخرت - في بومباي - شخصاً يطمح في حكم مسقط، وقد يستولي عليه قريباً، واضاف:

((**أن الانكليز يهددون بتنصيبه على العرش إذا لم يتبع الإمام [عزان] سياستهم**)) [٢] .

وهو لا يقصد بالشخص الطموح سوى تركي بن سعيد.

وتبين الرسالة التي كتبها بيلي إلى حكومته في الثاني من نيسان عام ١٨٧٠ مدى انزعاج السلطات العمانية من عودة السيد تركي تحت راية البريطانيين وحمايتهم، بنفس الدرجة التي اكد فيها الكاتب قناعته بالاسباب الوجيهة التي دعت إلى ذلك القلق العماني[٣]. وتساءل باستغراب: كيف تتخذ الحكومة البريطانية موقف المتفرج ازاء تحركات السيد تركي، وهي نفسها التي وقفت في وجهه حينما حاول تنحية ابن اخيه سالم بن ثويني عن الحكم في عمان سنة ١٨٦٦؟. وذكّرها بالرسالة التي بعثتها اليه في حينها، والتي أمرته فيها بضرورة منع تركي من مهاجمة مسقط، وابلاغه أن الحكومة البريطانية ((**سوف تعامله معاملة الاعداء**))، إذا استمر في سعيه لخلع السيد سالم وخرق امن الهدنة البحرية وتهديد سلامتها[٤].

وأضاف بيلي أن المكونات الاساسية لحكومة الإمام عزان، على الرغم مما عُرفت به من تحفظ، لن تمانع من تدخل بريطانيا للتعاون مع قوات الإمام لمنع أي هجوم من البحر على مقاطعات مسقط الساحلية، وبحسب رأي بيلي فإن الاداء الناجح للشيخ الخليلي ودهاء الشيخ صالح الحارثي، وهم من أعمدة نظام عزان، يُشعر الاخرين بأن حكومة عمان الحالية تكون قد أعطيت زخماً سياسياً قوياً، إلى درجة انه لم يعد باستطاعة احد اسقاطها ((**مالم ترَ بومباي غير ذلك**))[٥].

---

(١) انظر: Skeet, op.cit,P.96

لاندن، المصدر السابق، ص ص ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) عمان وفرنسا، المصدر السابق، في (٢٧ شباط ١٨٧١)، ص١٢٤.

(3) R.E, From L.Pelly to Foreign Sec of India Govrt, 2nd April.1870,Vol.3,P.394.

(4) R.E, From L.Pelly to Sec Govrt of Bombay, 29th March.1870,Vol.3, p.402.

(5) Ibid., P.403.

لكن هذه الصورة تبقى غير مكتملة، فالتوكيد العرضي من بيلي لإسناد حكومة عزان، حسب هذه النصوص، محدود ومقيد، ولا يمكن قراءة الخطاب الأخير بشكل حصري من دون اللجوء إلى مطالعة الوثائق الأخرى بهدف توفير فهم أعمق للمفاهيم والتصورات المتولدة عنها.

أن الذي فعلته بريطانيا وأوهم البعض بابتعادها عن الموضوع، هو ادعائها المستمر بالتمسك بسياستها التقليدية المعلنة الخاص بعدم التدخل في الشؤون المحلية والاكتفاء بالحفاظ على نظام الهدنة البحرية، في الوقت الذي كانت تراقب فيه تركي بن سعيد عن كثب، وتعلم توجهاته نحو الانقلاب على الحكم في عمان، كما ترصد عيونها عملياته الهجومية على مدن صور وسمد وجعلان ومن ثم مسقط، من دون أن تحرك ساكناً، وكذلك أحصت عليه عدد اتباعه وعتادهم ومبلغ قوتهم وخطوط مواصلاتهم والقبائل التي وقفت إلى جانبه وتلك المناوئة له، وثبتت كل ذلك في تقاريرها الرسمية(1). ويبدو أن موقفها كان متقلباً في البداية، لكنه ـ ومن خلال لهجة تلك التقارير ـ أصبح منحازاً لتركي بن سعيد ورغبته الاكيدة في تولي مقاليد الامور في مسقط .

ومع ذلك فإن هذه الملاحظات المعدة لاستبيان الموقف البريطاني لا تعزز الهدف المرجوّ في المقام الرئيس، إلا إذا أرفدت بجملة من الوقائع المعبرة عن الحقائق، ولعل في مقدمتها احتجاج الشيخ ناصر بن راشد الحارثي، والي مدينة مسقط، عند لقائه مع الوكيل السياسي البريطاني الملازم كوتون وي ضد ما اسماه: ((**نوايا الحكومة البريطانية المثيرة للشك**)) لأنها سمحت لتركي بن سعيد بالتوجه إلى بندر عباس على متن مركب بخاري بريطاني تابع لحكومة الهند، فراوغ (وي) بالاجابة، وصرح بالقول أن السيد تركي كان قد سافر بصورةٍ اعتيادية مع آخرين ولم يتسنَّ لسلطات بومباي إعتراضه(2).

ويتضح من المحادثة أن الشيخ ناصر شعر بالانزعاج من جراء الاعذار الواهية، التي استهدفت تبرير تهاون بريطانيا مع تركي، لذلك شرع ناصر في دحض تلك الحجج وتقويضها، حينما تساءل بلباقة: ((**كيف يكون تركي مسافراً عادياً**)) وهو الذي رحل عن بومباي برفقة أربعين رجلٍ من انصاره، وشحن من هناك كميات هائلةً من الحبوب لتوزيعها على القبائل الموالية له، ولاستمالة قبائل أخرى، وان السلطات البريطانية تعرف كلياً، من خلال تصريحات تركي العلنية امام الناس، إنه قادمٌ إلى مسقط ليؤجج حرباً أهلية لانتزاع السلطة من يد حكومة الإمامة، وليعيد حكم اسلافه في عمان. وأخيراً؛ فإن السماح له بالمجيء تحت العلم البريطاني - بحسب تأكيد الشيخ ناصر ـ يعطي شعوراً أكيداً أن الحكومة البريطانية تسانده(3).

وهنا لم يحرِ الوكيل جواباً شافياً وظلَّ يُماطل، وهو يُجابَهُ بالحقيقة، حتى ختم رسالته بالاعتراف الاتي:

((**غادر الشيخ ناصر وهو غير مقتنع وتلفه الحيرة والشك**))(4).

ولم يجد بيلي، هو أيضاً، بُداً من الاعتراف أن عودة تركي على متن ((**مركب بريطاني**

---

(1) ضمت السجلات البريطانية ملفاً مستقلاً تحدث عن عودة السيد تركي إلى عمان، والصدامات التي خاضها اتباعه ضد جيش الحكومة العمانية، وهناك معلومات تفصيلية وعشرات الخطابات الرسمية، منشورة وموزعة على ٢٦ صفحة من القطع الكبير، مما يبين مدى اهتمام البريطانيين بالموضوع. للاطلاع عليها انظر:

R.O, C.E. Bucland, Mascat Affairs, Vol.I, chapter VI , Para.19-44.

(2) R.E, From C.way to L.Pelly, Mascat 18th March.1870, vol.3, PP.403-404.

(3) Ibid., P.404.

(4) Ibid., Loc. Cit.

لنقل البريد[*] **سببت اهتزازاً كاملاً للثقة بين بريطانيا وحكومة مسقط، التي تشك انه مدعوم من قبلنا))**[١] بحسب قوله.

وفي خضم تلك الاحداث المتشابكة والتحالفات التي كان يعقدها تركي بن سعيد مع شيوخ الساحل الجنوبي للخليج العربي ومع عبد الله بن فيصل أمير نجد، وحصوله على أموالٍ وفيرة تقدر بثمانين ألف ريال نمساوي من اخيه ماجد بن سعيد سلطان زنجبار لدعم جهوده[٢]؛تجد أن بريطانيا غضت الطرف عن ذلك كله، وتساءل بيلي بذات الشعور المليء بالاستغراب والضجر، قائلاً:

((**أن هذه الظروف تؤثر على علاقتنا مع دولة مسقط ومع عزان بشكل سلبي، فهل يجب أن نعترف بالسيد عزان أم لا؟.))**[٣].

كذلك أثارت التحركات الجديدة لتركي بن سعيد، الذي كان يتنقل على متن السفينة البريطانية (مظفرMuzafer) بين بندر عباس والساحل الجنوبي للخليج من جهة، وبومباي من جهة ثانية، قلق المسؤولين البريطانيين في الخليج وحيرتهم من احتمال اندلاع القتال بين المشيخات على البحر، لدرجة أن طلب المقيم البريطاني رأي حكومة بومباي عن امكانية مواصلة دعم السيد تركي أو الاكتفاء بارسال السفينة البريطانية (كوانتونك Qwantung) إلى ساحل عمان لغرض مراقبته فحسب[٤]. فجاءت تعليمات الحكومة مشددة على عدم التعرض لتركي أو عرقلة نشاطاته، طالما لم يحاول استخدام القوة العسكرية ضد ساحل مسقط، ورأت أن من المفيد تحذيره في هذه الحالة وابلاغه أن يتجه بالسفينة البريطانية التي تقله إلى أي مكان آخر يختاره، مع تجنب اعتقاله بكل الاحوال[٥].

ويكرر لويس بيلي تأكيدات حكومته المطمئنة لعزان بن قيس، بصيغة اكثر صراحة، في رسالة بعثها إليه بتاريخ الثالث من شباط عام ١٨٧٠، جاء فيها:

((**مع تفهمنا أن السيد تركي يتحرك بنوايا غير حسنة تجاه مسقط وحكومتها، فإن حكومة الهند ابلغتني أن أعلم السلطات الحكومية في مسقط أن الحكومة البريطانية لم تدعم بشكل أو بآخر تلك التوجهات، ولن تفعل ذلك عند محاولة تركي اسقاط نظام عزان))**[٦].

تمثل هذه النصوص وجهة نظر معتمة في فكر المسؤولين البريطانيين، ولا تعدو أن تكون أكثر من مجرد تصور عام لم يجد طريقه إلى التنفيذ على ارض الواقع، إذ يبدو ـ بحسب تتابع الاحداث ـ أن سياسة عدم الانحياز لدى دولة استعمارية مثل بريطانيا يجب أن لا تكون اكثر من مجرد كلمات على الورق يتداولها المسؤولون في الخطابات الرسمية، وليس

(*) تبين العبارة أعلاه ان المركب الذي أقلَّ تركي الى بندر عباس كان معدٌ لنقل البريد بين حكومة الهند ومؤسساتها العاملة في الخليج، وليس لنقل المسافرين كما ادعى (وي) من قبل.

(1) R.E, From L. Pelly to Sec Govrt of Bambay, Mascat 29th March. 1870, Vol.3,P.402.

(٢) كان البريطانيون يحصلون على معلومات تفصيلية ودقيقة عن الوضع الداخلي لعمان من مصادر عديدة، اهمها جواسيسهم المنبثين في بعض المقاطعات العمانية. انظر:

R.E, Vol.3, PP.424-425.

(3) Ibid., From L.Pelly to Sec Govrt of Bombay. 8th April. 1870,P.406.

(4) Ibid, From L.Pelly to Foreign Sec of Bombay Govrt, 2th July.1870,P.431.

(5) Ibid., From Foreign Sec of Bombay Govrt to L.Pelly, 3rd July.1870,P.432.

(6) R.E, From L.Pelly to Syud Azan Bin Ghias, 6th July.1870,Vol.3,P.442.

من الواجب تطبيقها وممارستها فعلياً، فالمواقف تبنى على اساس المصالح فقط، إذ يظهر في حيثيات الموقف البريطاني ازاء تحركات تركي بن سعيد تناقضٌ بيّنٌ، ففي حين يؤكد بيلي في تصريحاته أن السلطات البريطانية لم تستصوب تصرفات تركي سعت عن طريقه هو شخصياً لمنع نزوله في منطقة قريبة من مسقط؛ يعترف في الوقت نفسه انه لن يمنع عملياته العسكرية ضد حكومتها، ولن يستطيع أن يفعل شيئاً حيال توجهاته تلك، ويضع التساؤل التالي امام رؤسائه:

((**كيف امنع تركي وهو يتجول على متن سفينة بريطانية**))[١].

أما (ج.لوكاس G.Lucas)، ترجمان المقيم البريطاني ومساعده في بوشهر، فإنه لفت في مذكرته التي رفعها إلى المقيم نظر الأخير إلى أن تحركات تركي بن سعيد قد سمح لها عمداً باستخدام البحر، وذلك من خلال نقل اتباعه وتجهيزاتهم واعدادهم للهجوم ضد النظام العماني القائم بطريق البحر نفسه، وهذا ما يتنافى مع تعهدات بريطانيا وتطميناتها لحكومة الإمام عزان، ويتنافى مع ما أكده الاخير للوكيل السياسي في مسقط من أن علاقته مع الحكومة البريطانية لن تكون ((**أقل ودية**)) من علاقات الحكام السابقين تجاهها[٢].

وبعد استيلاء انصار تركي بن سعيد على مدينة صور في الجنوب الغربي من عمان في أواخر عام ١٨٧٠ بدأت تهديداتهم تطال مسقط نفسها، ونتيجة لهذا الخطر اتخذ كلٌ من المقيم البريطاني في الخليج بيلي ووكيله في مسقط كوتون وي موقفاً ضعيفاً تجاه المتمردين، لم يعدو تأثيره الجانب الادبي، فقد قاما فقط باخبار الإمام عزان انهما يقفان على الحياد، وتم تحذير السيد تركي من مغبة استخدام البحر مع انصاره للعبور من صور إلى مسقط، وابلغاه أن الحكومة البريطانية في الهند أمرت قوتها البحرية ان تكون مستعدة لمنع أي اعتداء عسكري يقع على العاصمة وضواحيها من صوب البحر[٣].

لم تكن تصريحات الموظفين البريطانيين ولا تطميناتهم كافية لقطع شكوك الحكومة العمانية، لأن الأخيرة رأت أن بريطانيا قد تهاونت كثيراً مع مسألة نزول تركي بن سعيد في صور، احدى أهم الموانئ العمانية، في الوقت الذي تعلم بريطانيا فيه نواياه في التحضير لانقلاب عسكري وشيك ضد نظام الامامة، وليس هذا فحسب، بل أن المسؤولين البريطانيين فاجأوا عمان بنهج جديد في معالجة المشكلة، هو الاهتمام بحماية الرعايا البريطانيين ومتاجرهم ومصالح الدولة البريطانية عموماً، من دون النظر إلى باقي المسائل الأخرى، التي اصبحت ((**ثانوية**)) في نظرهم، وصرّح (وي):

((**أن حكومة صاحبة الجلالة ستتخذ اجراءات صارمة بحق من تسول له نفسه الحاق الأذى بجنودنا والمصالح البريطانية... اما إذا نزل السيد تركي في عمان بصفته الشخصية فانه لن يتم اعتراضه.**))[٤].

والاهم من ذلك أن المتمردين فهموا مضمون الرسالة التي اطلقها الوكيل البريطاني في مسقط، بحسب ما يشهد على ذلك جواب رسالتهم المهمة، المؤرخة في الاول من آب عام

---

(1) Ibid., From L.Pelly to Sec Govrt of Bombay, Mascat 10th July.1870, Vol.3, PP.445-446.

(2) R.E, Memorandum by G.Lucas, Interpreter Bushire Residency, 10th July.1870, Vol.3,P447.

(3) See: Ibid.,Vol.3,P.472; Ibid., From L.Pelly to Sec Govrt of Bombay, 11th Sep.1870,PP.457-458.

(4) Ibid., Memorandum by C.way, 11th Sep.1870, Vol.3, P.458.

١٨٧٠، و التي حفلت بالكثير من مشاعر الولاء للحكومة البريطانية والخضوع لها والتعهد بإطاعتها، كما هو مبين في نصها، الذي جاء فيه:

((**إننا نعتني عناية بالغة بالرعايا البريطانيين اكثر من أي شخص آخر، وسندافع عنهم ونضمن سلامتهم... أن رعاياكم لن يصيبهم مكروه، وان حصل ووردت بعض الشكاوى فسنكون أول من يتصدى لها.. نحن مصرّون على البقاء اوفياء للحكومة البريطانية واصدقاءٍ لها، كما كنا دائماً، لأن الحكومة البريطانية تبقى هي الافضل، دائماً، ونحن مستعدون لاطاعة اوامركم.**))(١) .

شكلت تلك الملاحظات بداية تحول في موقف البريطانيين عن الحياد الذي تظاهروا به تجاه النزاعات المحلية، مما أثار حفيظة بعض المسؤولين في حكومة بومباي نفسها، والذين كانوا لا يوافقونها الرأي، من الناحية القانونية في الاقل، وتجسد ذلك في مذكرة رفعها (ودربورن W.wedderburn) ، أحد اعضاء المجلس الحاكم، في السادس والعشرين من آب عام ١٨٧٠، تحدث فيها عن الشائعات التي أفادت إن الحكومة البريطانية تفضل السيد تركي على باقي الساعين إلى العرش، وأنها علمت علماً اكيداً باستعداده للزحف نحو مسقط أو البحرين، وحذر ذلك المسؤول حكومته بما نصه:

((**انني انقل تلك الحقائق لكم لأن اعطاءكم الدعم له[أي تركي] سيهدد السلام في الخليج. وكما تعلمون أن مسقط والبحرين هي دول متصالحة مع دولة صاحبة الجلالة، وهذا يعني أن أي شخص يحاول النيل من أمن هذين القطرين يجب أن يعرّض للعقاب حسب الفقرة ١٢٥ من ميثاق العقوبات الهندي.**))(٢) .

ويبدو ان تلك الحقائق لم تجد لها آذاناً صاغية في اوساط حكومة بومباي التي اتضح موقفها بصورة أكبر من خلال رفضها طلب عزان بن قيس في نهاية أيلول عام ١٨٧٠ السماح له بنقل ما يحتاجه من تعزيزات وامدادات عن طريق البحر إلى مطرح لمواجهة هجوم تركي المحتمل على مسقط، وأمرت وكيلها بابلاغ الإمام عزان أن تعليماتها الصادرة عام ١٨٦٩(٣) بشأن موافقتها على نقل المعدات والذخائر ضمن منطقة لا تزيد على ثلاثة أميال عن الساحل قد عُلقت، واوقف العمل بها، واصبح نقل العساكر محرماً في المنطقة بصورة كلية(٤).

ولا ريب في أن تعليق بومباي تلك التعليمات، فضلاً عن التحركات البرية السريعة لتركي والقبائل المؤيدة له، قد أوهن في النهاية قدرة عزان على الثبات، وكانت ضربة محبطة، بل قاصمة لجيشه، الذي بدأ بالتراجع والتدهور في موقفه العسكري.

عند ذاك لم ينتظر عزان الاذن من احد، وقامت سفنه بالابحار بين مسقط ومطرح وعلى متنها بعض المعدات العسكرية، مما دفع الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، الذي رأى العملية حسب ادعائه انها ((**خرقٌ للامن البحري**))، إلى اصدار اوامره لقائد السفينة

---

(1) R.E, Translated Purport of a letter From Ali Bin Khelfan to C.way,3rd Aug.1870,Vol.3,P.469.

(2) Ibid., From W.wedderburn to Sec Govrt of Bombay, 26th Aug.1870, PP.454-455.

(٣) انظر: ص (   ) من الاطروحة.

(4) R.O, Vol. I,P.486, Para.43-44.

الحربية (كوانتونك) باعتراض السفن العمانية، واطلاق النار عليها، مما ادى إلى اغراق إحداها ورجوع الاخريات، ولم تكد تصل اخبار هذا العمل البريطاني المضاد لعزان إلى اسماع حكومة بومباي حتى استجلب رضاها ومناصرتها، وحظي وكليها السياسي منها بالدعم اللازم(١) .

ومهما كانت التبريرات فان ثمة عواقب وخيمة للاحداث الاخيرة المنبثقة عن الموقف البريطاني، فقد ركزت بريطانيا في الظاهر على غلق الطريق البحري امام كلا الطرفين منعاً للاشتباكات البحرية والتزام موقف الحياد وعدم التدخل ازاء أي معركة برية، حتى إذا أدت هذه المعركة إلى إسقاط حكومة عزان (٢) في حين أن الحكومة البريطانية كانت تعلم أن غلق طريق البحر لا يضر بتركي، لأنه لا يمتلك الوسائل والامكانات اللازمة للابحار فيه، وانه سيشن هجومه من جهة البر، بينما لم يكن امام عزان بن قيس سوى البحر، الذي قامت بريطانيا فيه بمنع وصول المساعدات والامدادات إلى عاصمة الامام(٣) أي قطعت الشريان الحيوي الوحيد عنه، متجاهلة تماماً أن الحكومة العمانية كانت في موقف المدافع عن النفس.

كانت النتيجة الحتمية لذلك أنْ ضعفت إمكانيات عزان العسكرية، وانهارت دفاعاته وقتل في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٨٧١، مما اتاح الفرصة لتركي للاستيلاء على الحكم في مسقط(٤).

ومما لا شك فيه أن بريطانيا، في المرحلة الاخيرة من حكم الإمام عزان، كانت تمسك الحبل من طرفيه، فقد فضلت اعتلاء تركي لعرش عمان، لكنها رأت في مناصرته علناً مجازفة غير محمودة العواقب، لضألة فرص نجاحه في البداية. ولكن بعد أن تهاوت دفاعات الامامة وتفاقم خطر اعدائها في أواخر عام ١٨٧٠، اظهرت بومباي نواياها في ترجيح كفة تركي بشكل غير مباشر لتفتح السبيل واسعاً لإنتصار جيش المتمردين الذي يقوده. ويمكن القول أن ميل البريطانيين نحو تولي تركي بن سعيد السلطة كان انطلاقاً من شعورهم بأنه سيتعاطى بايجابية اكبر وليونة اكثر مع ضرورات الهيمنة البريطانية التي فرضت على عمان فرضاً، من دون النظر إلى كيانها المستقل، والتحفظ الديني لشعبها. ومما يجب ذكره إنهم اخذوا يلمسون جيداً ثمار مساعدتهم هذه حينما اتسم عهد تركي الذي امتد حتى عام ١٨٨٨، بزيادة كبيرة في النفوذ البريطاني في عمان.

ولم يستطع بيلي W.R.Bailey منظم وثائق عمان في الارشيف البريطاني، انكار تلك الحقيقة، فقد اعترف أن الحكومة البريطانية كانت تنظر إلى نظام عزان بن قيس على قدر كبير من الشك والارتياب، ولم تعترف به رسمياً، ورفضت مطلبه الخاص بقبض معونة زنجبار، كما منعت كل اشكال الانشطة البحرية من جميع الاطراف العمانية، بدعوى انها قلقة بشأن تثبيت السلام العام في المنطقة(٥).

وفي موضع آخر، وبشكل اكثر تحديداً وصراحة، عبر الكاتب نفسه عن حقيقة موقف البريطانيين بقوله:

((كانت بومباي تفضل تركي بكل الاحوال، فقد اثبت الأخير انه حاكم ذو شعبية، لأنه صمد ببسالة امام جهود الزعامة الدينية المتعصبة

([1]) Ibid., P.486, Para.44.

(٢) هناء عبد الواحد عبد الرضا، المصدر السابق، ص٦٣.

([3]) R.O Vol. I, P.473.

(٤) للتفاصيل انظر: رياض جاسم محمد الاسدي، التطورات السياسية في عمان...، ص ص ١٠٤-١٠٥، أحمد عبيدلي، الإمام عزان بن قيس...، ص ص ١٥٠-١٥١.

([5]) R.O, Bailey (the editor), Vol. I, P.308.

بقيادة سعيد بن خلفان، التي اتجهت نحو فرض الطابع المركزي للدولة وتبني اصلاح ديني متزمت على حد سواء))[1].

أما لاندن: فقد أجرى مقارنة تاريخية بين سالم بن ثويني والإمام عزان، إذ قال انه:

((**بفضل التأييد البريطاني والتعويض المالي من زنجبار، استطاع سالم بن ثويني الاحتفاظ بالحكم للمدة ١٨٦٦-١٨٦٨ على الرغم من عدم تأييد العمانيين له، بينما لم يستطع عزان بن قيس المؤيد من قبل الشعب أن يستمر في الحكم اكثر من ثلاث سنوات ١٨٦٨-١٨٧١، لعدم اعتراف البريطانيين به أو تأييدهم له. ولم يكن في وسع أي حاكم عماني أن يبقى في السلطة إذا لم يكن البريطانيون راضين عنه.))** [2].

وعلى العموم فان اسباباً مشتركة كانت وراء سقوط الامامة في عمان، توزعت ما بين العصبية القبلية، التي لم تستطع امامة عزان التغلب عليها بصورة كاملة، وبين قوة الحكومة البريطانية، التي حطمت من قبل وحدة الدولة العمانية.

---

(1) Ibid., Bailey (the editor), P.48.

(٢) انظر: لاندن، المصدر السابق، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

ثالثاً: سياسة بريطانيا في تثبيت الحكم الجديد ١٨٧١-١٨٧٢.

١- عام ١٨٧١

كان الموظفون البريطانيون في ادارة الخليج العربي غير مرتاحين لعملية استمرار المقاومة التي ابداها الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي ورفاقه في مسقط بعد مقتل الإمام عزان، لهذا فقد سعى بيلي ومعه الوكيل السياسي في مسقط كوتون وي في محاولة اقناع الخليلي بتسليم نفسه في مقابل المحافظة على حياته وعدم المساس بأنصاره. وفعلاً نجحا في ذلك، لكن لم يكد حبر الاتفاق يجفُ حتى أُعتقل الشيخ الخليلي وأودع السجون، ليقتل هو وولده في ظروف قاسية، أثارت دهشة الوكيل السياسي واشمئزازه مما عدَّه غدراً من السيد تركي، واستخفافاً منه بالعهود والمواثيق التي قطعها لهم(١). فلم يكن امامه إلا أن ينتحر باطلاق الرصاص على نفسه احساساً بمسوؤليته الادبية عن الاتفاق(٢).

وعلى النقيض من رد فعل الوكيل. ادعى المقيم لويس بيلي انه لم يتعهد بشئ خلال مناقشته شروط الاستسلام، وأعرب عن غبطته للنتائج التي أفضت إلى سقوط حكم عزان وانتصار تركي بن سعيد، وطالب المسؤولين في حكومة بومباي بمنح اعترافهم فوراً لهذا الحاكم الذي سيوفر - على حد تصوره - الحلول لكل المشاكل التي تعرقل المصالح البريطانية في عمان، انطلاقاً من شعوره - أي تركي- بأنه مدينٌ لبريطانيا في وصوله إلى الحكم، مشدداً، بقوة وبصورة ملفتة للنظر، على أن الاعتراف المبكر سيعود على بريطانيا بنتائج ايجابية، ويمحو حالة التذبذب التي اعترت علاقتها مع النظام العماني طيلة الخمس سنوات الماضية(٣).

واستقبلت بومباي، من جهتها، انباء الخلاص من عزان بارتياح بالغ، يتناغم وسعيها الحثيث لعزل امامته طوال عامين مضيا، واشاد فيتزجيرالد حاكم بومباي بالجهود التي بذلها بيلي في هذه المرحلة، واعلن عن تضامنه بشأن مقترحاته الاخيرة. لكن هذا الامر لم يمر من دون معارضة بعض مسؤولي الهند ونقدهم، إذ انهم عدّو تدخل بيلي في عملية استسلام الخليلي تصرفٍ ((**غير سياسي وغير حكيم**))(٤) ويستحق اللوم بدلاً عن الاشادة، كما اعرب اللورد مايو، حاكم الهند العام، عن ادانته لتصرفات بيلي في مسقط، وانتقد عمل فيتزجيرالد أيضاً لإصداره تعليمات للملازم كوتون وي بتطبيق اجراءاتٍ امنية مشددة على مياه مسقط الاقليمية، وهذا ما يتناقض بشكل صريح مع سياسة حكومة الهند(٥).

وعمل مايو على نقل هذه السلبيات إلى لندن، ففي رسالة مشوبة بالاستياء بعثها إلى ارجيل، وزير الدولة لشؤون الهند، بتاريخ الثالث من نيسان عام ١٨٧١ اكد أن سياسة بريطانيا بشأن مسقط ومركزها المتقدم في خليج عمان تتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والشفافية، اكثر مما يمتلكه موظفوه في الخليج، والذين تسيطر عليهم روح الفردية والاندفاع نحو الهيمنة على المنطقة والتورط بمشاكلها، بطريقة ابعد عن الاتزان والترابط، وشدد على أن تحل بدلاً عن ذلك، المقاربة الممكنة لتوجهات المسؤولين الاداريين، بالشكل الذي يخضعهم لوحدة متكاملة، تحددها السياسة البريطانية المرسومة في الهند ولندن في نهاية الامر(٦).

---

(1) R.O, C.E.Buckland: Return of Syed Toorkee to Power, Vol. I, PP.455-456, para.50.

(٢) كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء٢، ص٥٦٨؛ حسين عبيد غانم غباش، المصدر السابق، ص ص ٢٣٣-٢٣٤.

(3) R.O, Vol. I, P.480, Para.140.

(١) مقتبس في: كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء٢، ص٥٧٢.

(٢) فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣-١٩١٤، الكويت، دار ذات السلاسل، ١٩٨٤، الجزء٢، ص ص ٦١-٦٢.

(6) R.O, Bailey (the editor), Vol. I, P.472.

فضلاً عن ذلك، فإن توجهات اللورد مايو الخاصة بتطبيق سياسة عدم التورط كانت قد دعمت من اتجيسون، سكرتير الشؤون الخارجية في وزارة الهند، الذي كان يحمل قدراً كبيراً من الخبرة في السياسة البريطانية ونقداً لمسلكها المتأرجح الذي تنتهجه في خليج عمان، وهي سياسة على حد قوله:

((لم تكن تقوم على اسس شرعية أو قانونية أو معاهدات تربطنا بمسقط، بل كانت سياسة تنبع من منطق القوة فحسب))[1].

وعدَّ اتجيسون أن وضع مسؤولية اضافية على حكومة الهند مسألة خطرة وغير عملية، فالهند اجبرت على التدخل في الساحل المهادن لأنه كان يعج بـ((**القرصنة**)) والنزاع المستمر بين القبائل، اما ساحل مسقط فالوضع فيه مختلف، كونه يخضع لسلطة حكومية منظمة، موالية للبريطانيين ومحامية عن تجارتهم[2].

إن تضارب آراء رجال السياسة البريطانيين وتصادم تصرفات موظفيهم على وفق تداخل صلاحياتهم ورؤية كلٍ منهم للاحداث، لا يدل على التخبط الذي كان يسود طريقة التعامل البريطانية مع مسقط، بقدر ما يشير إلى الهاجس المتشابه الذي يجمع أولئك المسؤولين وهو ضرورة المحافظة على النفوذ البريطاني والمصالح الحيوية لدولتهم في المنطقة، بدليل أن مايو، الذي أبدى امتعاضه لممارسات موظفيه الاخيرة، ابلغ آرجيل بعد مدة قصيرة انه اصبح متفهماً لقضية الاعتراف بالسيد تركي لأنه نجح في توطيد حكمه في عمان[3].

وتقدمت حكومة الهند لتقرن اقوالها بالافعال، متجهة نحو رفد حكم تركي مالياً، إذ بعثت في الثالث والعشرين من آيار عام ١٨٧١ رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية، أكدت فيها على ضرورة الالحاح على زنجبار بضرورة العودة الى نظام الاعانة السنوية، بعد تولي تركي عرش مسقط. وليس هذا فحسب، بل أكدت انه لا مانع أن تعمل على دفعها له مع المتأخرات عن السنتين الماضيتين (١٨٦٩-١٨٧٠)، واوضحت أن هذا الاجراء له ما يبرره، فالثورة التي اندلعت على ايدي رجال القبائل ((**الغرباء**))؟ عام ١٨٦٨ قد اطاحت بالحكم الشرعي لعمان - بحسب رأيها - ونقلت السلطة إلى الفرع الثاني من الاسرة، الذي ليس له سابقة في الملك، أما في الوقت الحالي، فأن الحكم قد استقر في قبضة تركي بن سعيد، الوريث الشرعي الوحيد لأسرة البوسعيد الحاكمة في مسقط منذ اكثر من قرن مضى[4].

ولعل الاسباب الجوهرية التي دفعت بريطانيا إلى الاسراع بالاعتراف، كانت اكثر عمقاً وإثارة لها من تلك التي تحدث عنها اللورد مايو وحكومته، فبعد مدة قصيرة من تولي تركي حكم عمان بعث النقيب، العقيد فيما بعد، (روس E. C. Ross)[5] الوكيل السياسي في مسقط إلى حكومة بومباي رسالة ذكر فيها

---

(1) مقتبس في: كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء٢، ص٥٧٣. وتجد النص نفسه في:
Queted in ; Kumar, op. cit, P.62.

(2) R.O, vol. I, P.62.

(3) كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء ٢، ص٥٧٧.

(4) Ibib., PP.138-139, Para.51.

(5) ولد إدوارد تشارلس روس Edward Charles Ross في انكلترا سنة ١٨٣٦، ودخل في احدى معاهدها المختصة في الدراسات الشرقية، حتى اتقن اللغة العربية واصبح يتحدثها بطلاقة، عُرف بخبرته الواسعة في أحوال القبائل العربية عامة والعمانية على وجه الخصوص، حصل على رتبة

إن البلاد مقبلة على صراع دموي عنيف، طرفاه انصار السيد تركي من جهة، والجماعات الراغبة في بعث الامامة الدينية من جديد في عمان من جهة اخرى، وأن العصبية القبلية ـ حسبما ذكر ـ قد وصلت آنذاك إلى ذروتها، مما قد يؤدي إلى تعرض مسقط إلى خطر محدق. ويُزيد روس إن قوة الوهابيين تتعاظم في شمال عمان، فهم يستولون على القلعة الرئيسة في واحة البريمي، ويُجرون اتصالات مع حاكم ابو ظبي زايد بن خليفة لتنسيق التعاون بينهما(١)، وربما يكون ذلك التوجه الأخير ـ في نظر البريطانيين ـ تمهيداً لخرق الحياد الذي كان عليه شيوخ الساحل العماني، ((**المهادن**)) حسب تسميتهم.

ومن خلال نظرة اكثر شمولاً، أفادت الوقائع المهمة أن القضية كانت تخفي وراءها قلق السلطات البريطانية، في تلك المرحلة، من حملة الدولة العثمانية على نجد عام ١٨٧١(٢)، ومحاولتها تأكيد سيادتها الفعلية على شبه الجزيرة العربية، مستغلة تعاطف السكان العرب مع شعاراتها الدينية، كما ازداد احساس البريطانيين بالخطر حينما افصح العثمانيون عن نيتهم في استخدام مياه الخليج العربي لنقل اسطولهم البحري المتوجه لضرب الاحساء منذ آيار عام ١٨٧١(٣)، الامر الذي عدّه مايو تحدياً يهدد المصالح البريطانية في الخليج العربي. لذا طلب من حكومته في لندن أن تستخدم كل مافي جعبتها من أجل عدم السماح للدولة العثمانية بتعكير صفو ((**السلام البحري**)) أو الاضرار بنظام الهدنة بقيام عملياتها العسكرية(٤).

وشعر البريطانيون بارتيابٍ اكبر على مستقبل علاقاتهم مع حكام المشيخات العربية في الخليج، حينما تناقلت تقاريرهم الصادرة من بوشهر اخبار سقوط المدن الساحلية في الاحساء، مثل (الدمام، رأس التنور، القطيف) بأيدي العثمانيين واعتراف قاسم آل ثاني أمير قطر (١٨٦٩-١٩١٣) بتبعية بلاده لهم طواعية، والتأكيدات عن أن بعض الامراء تحدثهم نفوسهم أن يحذوا حذوه، وكذلك رصدوا المحاولات العثمانية الرامية إلى مد سيطرتهم إلى جزر البحرين والكويت وغيرها(٥)، وتطلعهم لأول مرة في تموز عام ١٨٧١ إلى بعض

عقيد في الجيش التابع للهند، وبعد أسبوع واحد من وفاة الوكيل السابق كوتون وي منتحراً في مسقط، أُختير (روس) ليكون وكيلاً سياسياً لبريطانيا في هذه المدة الحساسة، والتي استغرقت من (٨ آيار ١٨٧١) إلى (١٤ كانون الأول ١٨٧٢) . ومنذ ذلك التاريخ تسلم منصبه الجديد مقيماً بريطانياً في الخليج العربي حتى عام ١٨٩٢، عُدَّ من الضباط البريطانيين الاكفاء العاملين في الجهاز الاداري للهند. مُنح لقب (سير SiR) تقديراً لاسهاماته الكبيرة في خدمة المصالح البريطانية في المحيط الهندي. توفي سنة ١٩١٢. انظر:

R.O, Bailey (the editor), Vol. VI, P.303;

وأنظر ايضاً الملحقين (٣-٤) .

(1) R.O, Vol. I, PP.477-478, Para.139.

(٢) عن تفاصيل متابعة حكومة الهند للحملة يمكن مراجعة: عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، امراء وغزاة ...، ص ص ٢١-٢٧.

(٣) ركزّ (J.A. Saldanha) في الجزء الرابع من مجموعته الوثائقية المهمة على التقارير والخطابات الخاصة بتحركات العثمانيين قرب ساحل الاحساء شرق الجزيرة العربية، للاطلاع عليها انظر:

J.A. Saldanha, the (Persian) Gulf Precis…, Vol. IV, Precis of Bahrein Affairs 1854-1904, PP.94-118.

(4) Ibid., PP.119-123; Kumar, op. cit, P.101.

(٥) عن التطورات العسكرية والسياسية التي رافقت تحرك العثمانيين نحو قطر وغيرها انظر:

J.A. Saldanha, the (Persian) Gulf Precis…, Vol. IV, PP.124-130;

مناطق عمان، بوصفها ملحقاتٍ ادارية لـ((**سنجق**)) نجد[١].

لذا كان للبريطانيين المبررات الكافية التي تدفعهم إلى تطويق الحملة العثمانية اقليمياً، فضلاً عن التطورات الأخرى التي التعجيل بمنح اعترافهم للسيد تركي وتثبيت وضعه السياسي، إذ تم الإيعاز في السادس عشر من حزيران عام ١٨٧١ إلى روس ان يبلغ تركي - عند أول فرصة سانحة - اعتراف الحكومة البريطانية به بوصفه سلطاناً على شعبه، ورغبتها في الاحتفاظ بعلاقات الصداقة نفسها التي كانت تربطها بوالده سابقاً[٢].

ولم تكد تمضي على الاعتراف بتركي إلا مدة قليلة حتى عبرت بريطانيا له عن دعمها لنظامه السياسي، فأمرت مقيمها السياسي وسفنها الحربية بالتوجه نحو المياه العمانية لإحياء الاحتفال الخاص باعتلائه عرش السلطنة في بلاده، وقد شارك في هذا الحفل المهيب، في الثلاثين من تموز عام ١٨٧١، كلٌ من المقيم لويس بيلي والوكيل السياسي ادوارد روس وضباط السفن البريطانية، والرعايا البريطانيون المقيمون في مسقط[٣]. وأطلقت سفنهم احدى وعشرين اطلاقة مدفع، بوصفها التحية الملكية البريطانية الرسمية لتقدير ملوك الدول[٤].

اراد البريطانيون بخطوتهم هذه ـ وهي الاولى من نوعها في المنطقة ـ التعبير عن مساندتهم للحاكم الجديد، ورغبتهم في أن يكون نظام حكمه اكثر ولاءً لسياسة بريطانيا، وأداةً طيعة لتحقيق مآربها. فبتولي تركي بن سعيد الحكم بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العمانية - البريطانية، تميزت باندفاع حكومة الهند إلى مد سيطرتها على السواحل الجنوبية للجزيرة العربية، والوقوف باصرار امام أية محاولة لعودة انصار الامامة إلى السلطة، لكن تأثيرات ذلك الدعم بقيت ترمي بضلالها بشكل سلبي على الحياة السياسية العمانية طوال عهد السيد تركي، الممتد ما بين عامي ١٨٧١و١٨٨٨؛ فلقد اتضح أن تشجيع السلطات البريطانية لتركي(ضمنياً) في استيلائه على السلطة فتح الطريق امام نشوب حرب أهلية متقطعة، طويلة الامد في البلاد، وجعل الاضطرابات المريرة تتجدد بين فرعي القبائل الرئيسيين (الغافرية والهناوية)، كما أن موت عزان لم يكن نهاية المتاعب، فقد أعقبه تنامي قوة المعارضة في الداخل العماني وعلى رأسها شخصيتين بارزتين من كبار قادته، هما اخوه ابراهيم بن قيس،وساعده الأيمن بين القبائل الشيخ صالح بن علي الحارثي.

٢ـ عام ١٨٧٢.

شعرت الدوائر الرسمية البريطانية في الهند بالقلق من جراء تجدد الاضطرابات في

عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، الكويت، دار ذات السلاسل، ١٩٧٥، ص ص ١٣٣-١٤٢.

(١) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، أمراء وغزاة...، ص ص ٥٩-٦٠.- ولقد ردَّ السير بارتل فرير، في تقريره الذي كتبه في حزيران عام ١٨٧٣، على ادعاءات العثمانيين بانهم كانوا اسياد عمان في الزمن الغابر، واصفاً إياها بأنها ((**محض اساطير**)) . انظر:

R.O, Sir Bartle Frere Procedings, Vol. II, p.39.

(٢) كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء٢، ص٥٨٠؛

Kumar, op cit, P.80.

(3) R.O, Vol. I, PP.479-480, Para.139.

(٤) يظهر الجدول الخاص بعدد اطلاقات مدافع التحية، الذي اوردته الباحثة: هناء عبد الواحد عبد الرضا، ان سلطان مسقط كان الوحيد بين جميع حكام الخليج العربي الذي تطلق له أحدى وعشرين اطلاقة، وبأذن رسمي من الحكومة البريطانية، في حين كان لكل واحدٍ من اقرانه خمس اطلاقات فقط، ولا تحتاج الى اذن رسمي. للاطلاع على الجدول انظر: هناء عبد الواحد عبد الرضا، المصدر السابق، ص١٦٨.

وجه الحاكم العماني الجديد في عام ١٨٧٢، مما جعل الإدارة البريطانية في الخليج العربي تدرك حجم الضعف الذي يعاني منه السلطان، وحراجة موقفه في الجانبين العسكري والمالي، فقد قام اتباع ابراهيم بن قيس بالاستيلاء على بعض المراكب التجارية العائدة في ملكيتها لتجارٍ هنود من الرعايا البريطانيين قرب صحار[١]، ثاني أكبر مدن عمان التجارية.

فلم تقف السلطات البريطانية مكتوفة الأيدي تجاه ذلك الموقف، بل خفّت لنجدة رعاياها، استناداً إلى رأي مقيمها لويس بيلي، المناصر لمبدأ التدخل السريع، ونصيحة السلطان تركي[٢]. لهذا فقد تحركت السفينتان الحربيتان (بلنفيش Belnafish وماكبي Magpie) إلى صحار في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٧٢. وأوحت ـ بوضعها الهجومي ـ انها ستقوم بعمل عسكري وشيك ضد المدينة، ولكن بعد برهة من الوقت نزل احد ضباط البحرية إلى الشاطئ؛ لا للتفاوض بل لفرض المطالب البريطانية، التي قَضَت بمعاقبة المعتدين ودفع التعويضات عن الممتلكات المنهوبة، فوعد ابراهيم بن قيس، الذي وجد نفسه في مرمى المدافع البريطانية، بإعادة الممتلكات إلى اصحابها[٣].

يبدو من تقرير حكومة بومباي انها لم ترتض لضباطها ولا لوكيلها السياسي روس أن يخاطبوا ابراهيم بن قيس مباشرة، وطالبتهم بأن تكون المفاوضات من خلال السلطان تركي حصراً، دعماً لموقفه، بوصفه حاكماً اعلى للبلاد والمسؤول الاول عما يجري فيها[٤].

وتدل الفقرة الاتية على أن البريطانيين في هذه المدة بالتحديد كانوا يسعون إلى السلطان اكثر من سعيه لهم، إذ ورد في رسالةٍ بعثتها بومباي إلى حكومة الهند:

> ((**إنَّ رأي حكومة بومباي هو: بأنه طالما اعلنا اعترافنا بتركي بوصفه سلطاناً على شعبه فإننا يجب أن لا نقدم على أية خطوة تُظهرنا بمظهر المفاوض مع خصمه ابراهيم، وإذا كان السلطان غير قادر على فرض العقوبات أو احلال النظام فإننا يجب أن نأخذ تلك المهمة على عاتقنا. ونتيجة لذلك فإننا نطلب ـ بعد أخذ اذن حكومة الهند ـ منح العقيد بيلي الصلاحيات الممكنة كافة للتوجه إلى صحار والمطالبة بتعويضات قيمتها ضعف مبلغ البضائع التي سُرقت من التجار الذين هم تحت الحماية البريطانية.**))[٥].

وعلاوة على ذلك، أصدرت حكومة الهند في الثاني من نيسان عام ١٨٧٢ تعليماتها إلى بومباي تحضّها على رسم سياسة واضحة تجاه حكم السلطان تركي، وأشارت إلى ضرورة خلق علاقات وثيقة تفضي إلى تثبيت الهيمنة البريطانية عليه. وأضافت، في مذكرتها الصادرة في ذلك التاريخ، أن السيد تركي طالما اعترف بعدم قدرته على كبح جماح ابراهيم بن قيس في صحار، فإن حاكم الهند العام لا يمانع من أن تنوب الحكومة البريطانية عنه للمطالبة بكل تلك التعويضات؛ لأن ما حصل في صحار، وعلى حد قولها، يعد

> ((**انتهاكات صارخة لحقوق الرعايا البريطانيين التي كفلتها لهم**

---

(١) R.O, Vol. I, P.483, Para.157.

(٢) ذكر السلطان في رسالة بعثها إلى المقيم بيلي أن الوسيلة الوحيدة لانتزاع حقوق الرعايا البريطانيين وحفظ هيبة الحكومة البريطانية، هي استخدام التهديد الشديد اللهجة ضد المتمردين، الامر الذي يغني في غالب الأحيان عن المواجهة المسلحة، انظر:

Ibid., P.504, para.195.

(٣) Ibid., P.503, Para.194.

(٤) Ibid., P.503.

(٥) R.O, vol.I, P.504, Para.195.

الاتفاقيات وان الحوادث الاخيرة هي جزء من أعمال القرصنة المعلنة))[١].

وكيفما كان تشجيعهما للسيد تركي، فإن حكومتي كلكتا وبومباي لم تكونا قادرتين على تجاوز رأي المقيم بيلي، أو تجاهله في أقل تقدير، فاقتراح الأخير في دعم تركي قد تكرر في الرسالة التي بعثها في التاسع من آب عام ١٨٧٢، والتي أنكر فيها الرأي الذي فضل فصل صحار عن ((**دولة مسقط**))، بل شدد على تابعيتها لها، وقال:

((**في رأيي أن السيد تركي سيبقى دائماً الحاكم المناسب لتوفير السلام والرفاهية للمناطق التي عانت طويلاً من الصراع بين فروع الاسرة الحاكمة... اما نحن فعلينا مراقبة الاحوال الداخلية لعمان وبذل كل ما نستطيع حيالها...**))[٢].

وأوعزت بومباي إلى وكالتها السياسية بمسقط أن تقوم بواجبها في حماية رعاياها والمصالح البريطانية، إمّا بإسداء النصح للسلطان أو بممارسة التأثير الشخصي عليه، من دون استخدام القوة، وذلك لنشر الأمن في عمان ووقف ما أسمته ((**العمليات المعادية**)) التي تتبناها فئات المعارضة في عمان[٣].

وفي الاتجاه نفسه ابرق العقيد بيلي في الثاني عشر من حزيران عام ١٨٧٢ إلى بومباي أن تركي كتب إلى حاكم زنجبار السيد برغش (١٨٧٠-١٨٨٨) [٤] مطالباً إياه بدفع الاعانة المالية المخصصة لعام ١٨٧٢، وذكر أيضاً - مهدداً البريطانيين - انه في حالة رفض دفع الاموال، فإن زعماء القبائل من أنصاره سيتوقفون عن العمل من اجل حماية أمن السلطنة؛ ومن ثمَّ سيضطر للتخلي عن حكم البلاد إلا إذا حصل على المعونة، أو ما يوازيها من قروض في أقل تقدير[٥].

وفضلاً عن الإلحاح العماني أضاف بيلي تهديداً لحكومته بأنْ ذكرلها انها إذا تنصّلت عن مسؤوليتها في الضغط على زنجبار لدفع المعونة، فإن عمان غير ملزمة بالبنود القيدية التي تضمنها اتفاق كاننك لعام ١٨٦١[٦].

ويتطابق هذا الموقف مع الرأي الذي شرحه روس في رسالته إلى بيلي، والتي قال فيها:

((**خلال سنوات طويلة من النزاعات أعتاد زعماء القبائل أن يختبروا قوتهم عن طريق خلع الحكام وتنصيبهم. لذلك فليس من المفترض أن يكون السيد تركي معفياً من المصاعب التي تواجه أي حاكم يعتلي السلطة في عمان، ولاسيما في ظل موقف حكومته الحرج.**

---

(1) Ibid., From Govrt of India to Govrt of Bombay, 2nd April.1872, Vol. I, P.505, Para.196.

(2) R.O, vol.I, P.480, Para.140.

(3) Ibid., P.22, Para.210.

(٤) توفي السيد ماجد بن سعيد بن سلطان في (٧ تشرين الأول ١٨٧٠)، فأسرعت بريطانيا إلى تهيأة أخيه برغش، المنفي لديها في بومباي، ليخلفه على العرش. وبالفعل نودي به سلطاناً على زنجبار في نهاية العام نفسه. أنظر:

Pearce, op. cit. PP.134-135;

زاهر بن سعيد، تنزيه الابصار والافكار في رحلة سلطان زنجبار، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨١، ص ص ٤٧-٤٨.

(5) Ibid., Bailey (the editor), Vol. II, PP.22-23, Para. 211.

(6) Ibid, Bailey the (editor), Vol. II, P.23, Para.211.

لكنه سيكون قادراً على كبح حالات الفوضى كلها إذا توفر له دخلاً مالياً ثابتاً...))[١].

وسارعت بومباي، التي عدّت هذا التطور المقلق فرصة تستحق الاهتمام، إلى دفع المسألة باتجاه قهر أي محاولة للتخلص من قبضتها التي تزداد يوماً بعد آخر، وتمخضت النقاشات التي اجرتها مع حكومة الهند في أيلول عام ١٨٧٢ إلى تخصيص مبلغٌ من المال قدره: اثنان وعشرون ألفاً وثمانمائة وخمسين روبية[٢] تمنح للسيد تركي بشكل قرض، يبقى مديناً به، لحين استقطاعه من مبلغ الاعانة السنوية حال تسلمها[٣].

ويكشف ترابط الاحداث في الجانب الاعمق إن توجهات المقيم لويس بيلي قد أدت إلى تزايد التدخل في شؤون عمان الداخلية، لدرجة لم يسبقه إليها أي مسؤول بريطاني آخر، وذلك من خلال تركيز سلطته التنفيذية في الخليج، وقيامه بمحاولات حثيثة لتدعيم سيطرة بريطانيا على عمان، وترسيخ نفوذها في المنطقة، والاضطلاع بدور مهم في تفعيل مهام السفن البريطانية في عملية فرض ما تراه بريطانيا ((**أمناً**)) في الخليج العربي.

وضمن الاطار نفسه، يظهر أن سعي بريطانيا إلى تثبيت الحكم الجديد وارساء دعائمه لم يخلُ من متاعب، فقد ادت الاضطرابات إلى اشغال قطع الاسطول الملكي البريطاني وارباك عملها، كما نجد أن حكومة الهند - أزاء التطورات المقلقة في عمان- جرّت تركي بن سعيد إلى الاعتماد المطلق على مساندتها المادية والمعنوية والركون إليها بكل الاحوال.

---

(1) R.O, Vol. I, PP.479-480, Para.158.

(٢)الروبية الهندية: عملة فضية، كانت تضرب في دور السك البريطانية بالهند، راج تداولها مع نهاية القرن التاسع عشر، ولا سيما في بلاد فارس والجزيرة العربية وشرق افريقيا. انظر: ريتشارد أميل حايك، المصدر السابق، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(3) R.O, Vol. II, PP.24-25, Para.219.



أولا: حظر تجارة الرقيق ١٨٧٣

ثانياً: بريطانيا وتجدد نشاطات المعارضة العمانية

١٨٧٤ ـ ١٨٧٦

ثالثا: السياسة البريطانية بين دعم تركي وقمع القبائل

١٨٧٧ ـ ١٨٨٤

رابعاً: الحماية البريطانية المقنعة

١٨٨٥ ـ ١٨٨٨

أولا: حظر تجارة الرقيق ١٨٧٣

دفعت الاحداث والتطورات الأخيرة [١] البريطانيين الى وضع ستراتيجية جديدة في إدارتهم للمنطقة تتناسب وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فكان من أبرز فعالياتهم تعيين أدوارد روس في مطلع عام ١٨٧٢ مقيماً سياسياً في الخليج العربي، بعد أن أثبت كفاءة عالية في إدارة الوكالة البريطانية في مسقط[٢]، الامر الذي أكسبته ثقة رؤساءه في الهند، فضلاً عن تمتعه بشخصية متميزة تنبض بالحيوية، ولديها اعتقاد راسخ بضرورة تدعيم وجود بريطانيا في الخليج العربي، من خلال التركيز على تقوية سلطاتها الادارية والسياسية، طوال حوالي عشرين عاماً (١٨٧٢- ١٨٩١) قضاها بمنصبه[٣].

جاء هذا التغيير في وقتٍ لم تؤد فيه سياسة عدم التدخل التي أراد ارساء دعائمها اللورد مايو في مطلع عقد السبعينات من القرن التاسع عشر إلى أية نتيجة[٤]، وأصبح من الصعوبة التمسك بها، نظراً الى ازدياد قوة النفوذ البريطاني في عمان، وتشعب العلاقات السياسية بين البلدين، والاهم من ذلك تركيز بريطانيا مزاعمها امام العالم بضرورة محاربة تجارة الرقيق[٥] .

وفي ضوء الحجة الاخيرة وبإسم المشاعر الأنسانية بدأت السفن الحربية البريطانية بمحاصرة سواحل شرقي أفريقيا وجنوب الجزيرة العربية بهدف القضاء على تجارة الرقيق، وتوجيه انذارٍ الى حكام الخليج العربي تطالبهم فيه منع رعاياهم من ممارسة هذه المهنة، مستخدمة ادعاء ان اولئك الحكام يشجعون العمل بهذا النوع من التجارة، ولكن في حقيقة الأمر أن غاية بريطانيا من وراء هذا الاندفاع هو السيطرة عل منافذ البحار الشرقية واستغلال ثروات بلدانها واضعاف انظمتها السياسية وتبرير وجودها العسكري والسياسي على مقربة منها[٦].

واللافت للنظر، ان بريطانيا لم تلجأ الى سياسة منع تجارة العبيد إلا بعد ان حققت وبقية

---

(١) لمعرفة طبيعة تلك الأحداث أنظر : ص (   ) من الاطروحة.

(2) R.O, Administrations Report of Mascat for Year 1872 – 1873, Vol.II, PP.30-31.

(٣) من الجدير بالذكر ان المدة الزمنية المبينة أعلاه كانت قياسية مقارنة بما قضاه اقرانه المقيمون السابقون منذ عام ١٨٢٢ حتى عام ١٨٧١. أنظر: الجدول الخاص بالموضوع في ملحق رقم (٤).

(٤) كانت سياسة اللورد مايو انعكاساً لما انتهجه رئيس الوزراء البريطاني اللورد وليم كلادستون W.Gladstone (١٨٦٨ - ١٨٧٤) الذي عمل على ابعاد بريطانيا عن الاحلاف والارتباطات السياسية والعسكرية، فبريطانيا - حسب اعتقاد الاخير - تمتلك وسيلتين قويتين للدفاع عن مصالحها في جميع أنحاء العالم، وهما: التفوق البحري والنفوذ المالي، ولا بد من بناء ستراتيجيتها على دعائم دبلوماسية بدلاً عن القوة العسكرية. للتفاصيل أنظر: رنوفان، بيير، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤، ترجمة جلال يحيى، القاهرة، دار نشر الثقافة، ١٩٦٧، ص ص ٥٠٠ - ٥٠١.

(5) Kumar, op. cit, P.65.

(١) للاطلاع على آراء الباحثين فيما يتعلق بنظرة البريطانيين الى قضية الرق، انظر:

Miege, op. cit, PP.304-305;

والتر رودني، اوربا والتخلف في افريقيا، ترجمة احمد القصير، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٨، ص ص ١٨٨-١٩٩؛ مولي ايزارد، الخليج ومحاولات الغرب للتقرب الى شبه الجزيرة العربية، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات في مصر (القاهرة)، مطبعة الاهرام، ١٩٨٠، ص ص ١٥٦-١٦٩، راجع ايضاً دراستين بالانكليزية تناولتا الموضوع باسلوب شامل ومحكم:

Jackson Haight Mabel, European Power and South – East Africa, Newyork, 1967; Raymond Howell, The Navy and the Slave Trade, London, 1987, PP.17-29.

الدول الغربية كـ(المانيا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية) إكتفاءً في هذا الشأن(١)، بعدها اظهرت للعالم بأنها تدافع عن حرية الانسان، وترفض ان تجعل منه سلعة تباع وتشترى، ومع الاقرار بوجود جمعيات غير رسمية معادية للرق في بريطانيا؛ إلا أن البريطانيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والمسؤولين السياسيين في الهند منهم تحديداً لم يكونوا مقتنعين مطلقاً بغير الوازع النفعي والمصالح المادية(٢) .

لهذا قررت بريطانيا توجيه ضربة لكل من يمارس هذه التجارة، مع ادراكها المسبق بأن مثل هذا الاسلوب سيحقق لها مكاسب سياسية من خلال توسيع رقعة سيطرتها على غرب المحيط الهندي، والخليج العربي بوجه الخصوص، كون الاخير يمثل سوقا رائجا لتجارة الرقيق(٣) .

ولإضفاء الشرعية على سياستهم الجديدة، وجه البريطانيون اصابع الاتهام الى العرب، والعمانيين بالدرجة الاساس بأنهم يقومون بنقل الارقاء، خطفاً او شراءً، من زنجبار الى صور في جنوب عمان بأعداد وفيرة، ثم يبيعونهم في موانئ الخليج العربي وبلاد فارس(٤)، على الرغم من أن السلطات البريطانية كانت تعلم في الوقت نفسه بأن سفناً فرنسية واسبانية وبرتغالية تحمل دفعات كبيرة من الرقيق من زنجبار وغيرها من الموانئ القريبة، لكنها تتغاضى عنها بشكل متعمد(٥)، بدعوى ان الحل الوحيد لتحطيم تلك التجارة هو ضرب مصادرها اذا ما أريد للعملية النجاح. عندها قرر المقيم السياسي البريطاني ارسال خطاب(٦) الى السلطان تركي بن سعيد في العشرين من آيار عام ١٨٧٢، بحثه في على بذل كل جهده في قمع تجارة الرقيق؛ وإلا فإنه سيتحمل المسؤولية كاملة عن استمرار استخدام سواحل بلاده لإستقبال اعداد ضخمة من العبيد بطريقة غير قانونية، مما يتعارض والمعاهدات التي عقدها أسلافه (سلاطين عمان) بشأن تحريم التجارة المذكورة. وقد أفاد النقيب مايلز S.B.Miles، الوكيل السياسي البريطاني الجديد في مسقط(٧) في

---

(٢) رنوفان، المصدر السابق، ص ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤. وللتفاصيل عن العوامل المؤثرة في تغيير موقف حكومة الولايات المتحدة الامريكية من الرق أنظر: نيفينز. آلان وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد بدر الدين خليل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣، ص ص ١٨٣ـ١٩٦.

(٣) انظر: والتر رودني، المصدر السابق، ص١٩٩؛ مولي ايزارد، المصدر السابق، ص١٦٨.

(3) Miege, op. cit, P.305.

(١) وردت تفصيلات مهمة عن ذلك الموضوع تجدها في:

J.A. Saldanha, Precis of Correspondence Regarding 1854-1905, Oxford, 1986, PP.94-96.

وفي هذا الشأن هاجم المؤرخ البريطاني (فشر)، بشكل عنصري وغير موضوعي، تجار الرقيق العرب ووصفهم بأنهم: عصابات وقراصنةً لقنص العبيد من افريقيا، وغير ذلك من التهم، وتجاهل تماماً الفظائع التي ارتكبها الاوربيون من الالمان والاسبان والبرتغاليون ضد الارقاء الافارقة تحت مرأى ومسمع من الحكومات الاوربية، التي بالغ كثيراً في وصف حكامها بأنهم يحملون ((**الروح الانسانية الرائعة**))!! انظر: فشر.هـ . أ . ل، تاريخ اوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ـ١٩٥٠، ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، دار المعارف، الطبعة٦، ١٩٧٢، ص ص ٣٥٨ـ٣٥٩.

(٢) أنظر: جهاد مجيد محيي الدين، المصدر السابق، ص٣٧؛

Howell . op. cit, PP.29-30.

(٣) لمعرفة تفاصيل الخطاب بنصيه العربي والانكليزي، أنظر الملحق رقم (١٣).

(٤) عمل النقيب (العقيد فيما بعد) صاموئيل باريت مايلز موظفاً في دائرة الشؤون الخارجية لحكومة الهند البريطانية في المدة ما بين عامي ١٨٦٩و١٨٧٢، ونظراً الى كفاءته العالية وتفوقه عيّن ممثلاً لبريطانيا في وكالتها السياسية بمسقط في (٣٠ كانون الأول ١٨٧٢)، ثم تولى رئاسة الوكالة نفسها

تقاريره المرسلة إلى حكومة بومباي بين شهري شباط ونيسان عام ١٨٧٣ ان تجار العبيد ينقلون ـ في الخفاء ـ شحناتهم عبر الموانئ الجنوبية لخليج عمان، متهماً الحكومة العمانية بعدم التزامها بمسؤوليتها في ((**وقف خرق القوانين**))(١) على حد قوله.

والى جانب تلك الضغوط، جرت تحركات بريطانية من كل الجهات باتجاه تطويق تلك التجارة، وتولت الدوريات البريطانية إيقاف السفن العمانية وتفتيشها وإطلاق سراح العبيد المنقولين على متنها، واستيفاء الكثير من الغرامات المالية بشكل قسري من المخالفين، وخُصصت اثنتين من كبرى قطع الأسطول الملكي البريطاني للمرابطة قرب السواحل العمانية ومراقبتها طوال أيام السنة (٢).

ومن الملاحظ ان عمليات التفتيش التي قامت بها البحرية البريطانية تسببت في تدمير المئات من السفن العربية، والقضاء على القوى البحرية المحلية الاخرى، وابعادها عن دائرة المنافسة مع الاسطول البريطاني من اجل التفوق؛ اذ تم مصادرة الكثير من تلك السفن واحراقها من دون اقتراف طاقمها اية جرائم، وبوشر بعمليات اغراق منظمة للسفن التجارية العمانية في عرض البحر لمجرد الاشتباه فيها بدلاً عن قطرها الى اقرب ميناء، بحسب ما تقضي المعاهدات، أما ملاحوها فقد كانت تعود بهم الى زنجبار او عدن لتتولى سلطات القنصليات البريطانية محاكمتهم(٣) .

وفي ضوء تمادي رجال البحرية البريطانية في تنفيذ الأوامر اعترفت وزارة الخارجية البريطانية ان تلك الاجراءات كانت تعسفية، وغير عادلة في المدة ما بين عامي ١٨٧١و١٨٧٣، لذا شددت على ضرورة تقديم السفن المشتبه فيها للمحاكم، الا ان بعض تلك التعليمات قد أهمل عن قصد، ولم يطبق البعض الآخر بصورة صحيحة (٤)، مما أفرز تناقضاً

اربع مرات بشكل متقطع ما بين عامي ١٨٧٢-١٨٨٧، واطلق عليه ((**القوة المختبئة وراء العرش**)) لنفوذه الشخصي المباشر على السلطان، وعيّن اثناء تغيبه عن وكالة مسقط نائباً عن المقيم السياسي في الخليج العربي في بوشهر، وممثلاً عن الوكيل البريطاني في (حيدر آباد) شمال الهند، وفضلاً عن براعته في اداء مهمته فإن مايلز من اكثر الرحالة الاوربيين شهرة في الخليج العربي ؛ اذ وصل الى اماكن لم يصلها نظراؤه من قبل، حتى اصبح واحداً من اهم المتخصصين في تاريخ الخليج ، وشؤونه القبلية، له عدة مؤلفات وكتب، اشهرها كتابه المذكور سلفاً (الخليج: بلدانه وقبائله). انظر ترجمته الشخصية في :

R.O, Bailey (the editor), Vol. VI, P.302; www.worldsatesman.org\oman.htmI

(1) R.O, From S.B.Miles to Political Residency in the (Persian) Gulf, 18^{th} April. 1873,Vol. VI, P.396.

(٢) أفضل ما كتب عن جهود بريطانيا في ملاحقة حمولات العبيد الخاصة بعمان تجده في فصل:

Precis on Slave Trade in The Gulf of Oman and the (Persian) Gulf 1873-1905, PP.1-23.

من الكتاب الذي حرره سالدانا Saldanha باسم :

The (Persian) Gulf Precis Vol. III. Precis of Maskat Affairs 1873-1905, London, 1986.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن عمليات التدمير والاغراق المذكورة، انظر:

Norman R.Bennet, History of the Arab State of Zanzibar, London, 1978, PP.95-96;

كيلي، بريطانيا والخليج...، الجزء٢ ، ص ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩؛ عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ ـ ١٩١٤: دراسة وثائقية، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٢، ص ص ٦٤ ـ ٦٥؛

Howell, op. cit, PP.30-31.

(4) Bennet, Op. cit, P.96.

غريبا بين ما تشرعه الحكومة البريطانية في لندن وما يريده الجهاز الاداري الذي يقود اسطولها في المحيط الهندي، وذلك لوجود مصالح ذاتية ـ آنية ـ لأولئك الرجال البريطانيين القائمين على سلب محتويات السفن العربية قبل إغراقها.

وأدى التشدد المقيت في الاجراءات البريطانية الى الحاق اضرارٍ فادحة بالاقتصاد العربي والافريقي، ووجهت ضربة موجعة لمجمل الحركة التجارية في عمان بشكل خاص من جراء تحطم الكثير من سفنها، بدعوى انها تحمل الرقيق او ان عمالها من الافارقة(١)، في وقتٍ اصبحت تجارة الرقيق أكثر أهمية بالنسبة لملاحي عمان؛ لأن منافسة السفن البخارية لهم قد انتزعت منهم سبيلاً آخر من سبل النشاط التجاري المشروع، وأفقد العاصمة العمانية مسقط أهميتها التجارية، بوصفها مركزاً ملاحياً ومنطقة حرة، ففي الأربعينات من القرن التاسع عشر كانت حوالي خمسة اثمان تجارة الخليج العربي تأتي عن طريق مسقط، غير أن هذه النسبة انخفضت في النصف الثاني من القرن المذكور الى ثمانية في المائة فقط(٢) .

وفي الوقت الذي استمر فيه تدني المستوى المعاشي في عمان فإن الاقتصاد البريطاني شهد توسعاً مالياً هائلاً، دفع بريطانيا الى البحث عن المزيد من المستعمرات، او في الأقل، الاحتفاظ لنفسها بتلك البلدان الشرقية الضعيفة بوصفها مصدراً للمواد الاولية ذات الاثمان البخسة وسوقاً لتصريف بضائعها المصدرة(٣) .

ولما كان التجار الهنود هم المحرك الاساس لسوق العبيد في مسقط(٤)، فقد اوعزت الحكومة البريطانية في لندن الى حكومة الهند باتخاذ اجراءات عاجلة لوضع حدٍ لإشتراكهم فيها، وبدت الاخيرة ماضية في الموضوع بجدية تامة، عندما أمرت وكيلها السياسي مايلز بالعمل على تنفيذ تلك التعليمات، واقنع الاخير تركي بن سعيد باصدار بيان سلطاني في مطلع سنة ١٨٧٣ اعلن فيه بصورة صريحة:

> **((.. اصالة عن نفسه ونيابة عن ورثته وخلفائه بأن رعايا الولايات المحلية الهندية الذين قد يرتكبون جرائم في مسقط سيكونون خاضعين لولاية الوكيل السياسي والمحكمة القنصلية البريطانية...))(٥)**

وعلى الرغم من ان السلطات العمانية منعت الهنود الى حدٍ ما من الاشتراك في تجارة الرقيق؛ إلا أن البيان اعطى لهؤلاء الذين اصبحوا رسمياً تحت حماية القضاء البريطاني مكانة خاصة ومتميزة في عمان، وفسح لهم افقاً رحباً للتحرك بحرية تحت هذا الغطاء القانوني.

ومع كل تلك الاجراءات التي استغرقت وقتاً طويلاً، وتحطم الكثير من السفن العربية؛

---

(1) Loc. cit.

وعن تاريخ البحرية العمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انظر: عبد الله بن علي العليان، التاريخ البحري العماني، مجلة نزوى، العدد ٢٩، السنة٤، ص ص ١٢-٢٤.

(٣) للاطلاع على تحليل شامل وقراءة نقدية لأوضاع عمان الاقتصادية ابان تلك الحقبة، انظر: لاندن، المصدر السابق، ص ص ١٢٨-١٤٥؛ خلدون حسن النقيب، المصدر السابق، ص ص ٨٦ – ٨٨.

(3) Bennet, Op. cit, P.96.

(٥) هناك معلومات مهمة عن تلك الفئة ودورها التجاري تجدها في:
بنيان سعود بن تركي، المصدر السابق، ص ص ١٥ – ١٧؛ ماكران وشيرين مهتا، تجار كجرات والتجار العرب، مجلة الوثيقة، (البحرين)، العدد ٢٣، السنة ١١، تموز ١٩٩٣، ص ص ١٨٢-١٨٤.

(5) R.O, Foreign Relations, Vol. VI, P.402; Bidwell, op. cit, P.27;
اتجيسون، المصدر السابق، ص ص ٣٧٣-٣٧٤.

فإن البحرية البريطانية فشلت في القضاء تماماً على تلك التجارة.(١) واعترف عددٌ من امراء المشيخات العربية في الخليج من جهتهم بعجزهم عن منعها؛ لأن سكان المنطقة ظلوا متمسكين بها، نظراً إلى أنها تجارة مربحة، أما بريطانيا فقد أقرت إن سياستها أدت إلى انعكاسات سلبية، من أهمها انتعاش مراكز أخرى للرقيق في العالم، ويأتي هذا على الرغم من أن تلك السياسة قد كلفتها ازهاق الكثير من ارواح ابنائها وتبعثر اموالها من جراء المطاردات الشاقة التي لم تقف عند حد(٢) .

دفع ضغط الاحداث بريطانيا إلى التفكير في ايجاد وسيلة جديدة تساعدها في حل المسألة نهائياً، تمثلت في إلزام حكام منطقة الخليج العربي وبعض الامارات القريبة بالتعاقد رسمياً مع بريطانيا من أجل الامتناع عن مزاولة تلك التجارة، وارغامهم على التعهد بمنع رعاياهم ايضاً(٣)، لهذا تشكلت في لندن بعثة بريطانية مكلفة ببحث الموضوع مع المعنيين بالأمر، وفي مقدمتهم حاكمي عمان وزنجبار(٤) .

ومع أن اعضاء البعثة الملكية اختيروا ممن خدموا في سلك حكومة الهند(٥)؛ إلا أن بريطانيا حرصت على ربطهم بوزارة الخارجية البريطانية، وذلك ـ فيما يبدو ـ لمنحهم صلاحيات واسعة ولاضفاء أهمية خاصة على الاتفاقيات المزمع عقدها مع شيوخ منطقة الخليج العربي وبعض حكام ساحل افريقيا الشرقي.

انطلقت البعثة البريطانية من لندن في أواخر عام ١٨٧٢، مارة ببعض الدول الاوربية بهدف حشد التأييد لمشروعها، وبعكس التعقيدات المطولة التي واجهها رئيس البعثة السير بارتل فرير في زنجبار مع حاكمها برغش بن سعيد(٦)؛ فانه دخل في مفاوضات وصفت بالسهلة والقصيرة مع تركي بن سعيد سلطان عمان، الذي يعلق أهمية كبرى على الدعم

---

(1) Bidwell, op. cit, P.27;

فشر، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(٣) عن تفاصيل تلك العمليات وملابساتها انظر:

J.A. Saldanha, Slave Trade …, in: Precis of Maskat Affairs, Vol. III, PP.62-63.

(١) عن هذا الموضوع يمكن مراجعة :

Coupland, Expliotation…, P.25;

رجب حراز، بريطانيا وشرق افريقيا...، ص٤٢؛ صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ص ١٥٧ ــ ١٥٨؛ ويلسون، المصدر السابق، ص٣٦٠.

(4) R.O, Vol. II, PP.29-30, Para. 227.

(٣) تشكلت البعثة الملكية من عضوية:

١- السير هنري بارتل فرير (H.B.Frere) حاكم بومباي السابق، وعضو اللجنة البرلمانية البريطانية لمحاربة الرق.

٢- المستشرق البريطاني الشهير (بادجرBadger) وعدد من اقرانه الخبراء في تاريخ المنطقة.

٣- انظم إليهم لاحقاً العقيد لويس بيلي المقيم السياسي السابق في الخليج العربي. انظر:

Ibid., P.30.

(٤) بيّن السيد برغش اسباب معارضته الضغوط البريطانية قائلاً:

((نحن نود صداقة بريطانيا، ولكن في ما تطلبه خراباً لنا، وسيثير السكان علينا، فإذا رأيتم تنفيذ ذلك بالقوة فنحن نسلم امرنا إلى الله، إذ ليست لنا قوة نعارض بها بريطانيا.))

مقتبس في: جاد محمد طه، دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار...، ص ١١٩.

البريطاني[1]؛ إذ نجح فرير في تحقيق غرضه الرئيس في الحصول على توقيع السيد تركي على المعاهدة الثنائية التي أعدت وزارة الخارجية مسودتها، و الرامية إلى الغاء تجارة الرقيق نهائياً في عمان، حسبما يشير إلى ذلك نصها الموقع في الرابع عشر من نيسان عام ١٨٧٣، والذي جاء فيه:

((ستكون كل سفينة متورطة في نقل العبيد بعد هذا التاريخ عرضة للحجز، وسيتولى الضباط البحريون والاخرون من العسكريين والوكلاء والمحاكم المخولة بالحكم في هذه القضايا إدانتهم..))[٢]

ونصت المادة الثانية منها على غلق جميع اسواق الرقيق في ممتلكات السلطان، والغاء هذه التجارة إلغاءً دائماً، وغير محدد بمدة زمنية، بل يُلزم به سلطان عمان الحالي وورثته وخلفائه من بعده[٣].

وبعقد معاهدة ١٨٧٣ تكون بريطانيا قد حققت جزءً كبيراً من اهدافها بفرض هيمنتها على منطقة مهمة من الخليج العربي وهي عمان، واصبحت بموجبها المسؤولة عن مستقبل السلطنة السياسي من جراء التنازلات التي قدمها تركي بن سعيد للبعثة البريطانية المكلفة بوضع حدٍ لتجارة الرقيق.

وعلى الرغم من أن بنود المعاهدة لم تحمل أية اشارة لطبيعة الثمن الذي منحه البريطانيون للسلطان في مقابل توقيعه على المعاهدة وما ستقوم به عمان من دور في تنفيذ الجزء الأهم منها، إلا أن المراسلات البريطانية كشفت لاحقاً عن حقيقة أن السلطان تلقى وعداً من فرير بصرف مبلغ مالي له يعادل قيمة اعانة سنوية كاملة من معونة زنجبار، وان حكومة الهند ـ بالتنسيق مع خزانة بومباي ـ ستضمن دفع تلك المعونة البالغة اربعين الف ريال نمساوي بصفة دائمة ومنتظمة مع متأخراتها لسنتين ماضيتين بدلا عن زنجبار، وسيتولى الوكيل السياسي في مسقط منذ التاسع من حزيران عام ١٨٧٣ تسليمها للسلطان، شرط أن يستمر في ولائه للحكومة البريطانية وإخلاصه لها[٤]، علماً أن حاكم زنجبار قد

---

(٥) كتب المبعوث البريطاني السير بارتل فرير تقريراً مفصلاً عن مهمته، بعث نسختين منه إلى حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية، يمكن الاطلاع عليه في:

R.O, Report From Special Envoy to Zanzibar and Mascat, June, 1873: Vol. II, PP.36-40.

(2) R.O, From S.B, Miles to Political Resident in The (Persian) Gulf, 8th April, 1873, Vol. VI, PP.390-391.

(٢) للإطلاع على نص المعاهدة انظر:

Ibid., Treaty for the Ablition of the Slave Trade, April. 1873, Vol. VI, P.401; Arabian Treaties…, Vol. III, PP.149-150;

اتجيسون. المصدر السابق، صص ٣٧٢-٣٧٣.

(١) في هذا الصدد يمكن ملاحظة ان جلَّ المصادر العربية والاجنبية المختصة؛ فضلاً عما تيسر للباحث الاطلاع عليه من الوثائق البريطانية قد اجمعت على ان حكومة الهند اصبحت هي المسؤولة عن دفع الاعانة المالية، وان زنجبار أعفيت من ذلك بالكامل، لكن الباحث: حسين عبيد غانم غباش، المصدر السابق، ص٢٤٦ يعد استثناءا لهذه القاعدة، فقد تصور، اعتماداً على الوثائق الفرنسية، ان زنجبار بقيت تدفع المعونة من ميزانيتها وليس من حكومة الهند، وهنا نجد من المناسب ذكره ان الوثائق الفرنسية نفسها افادت غير ذلك تماماً؛ اذ جاء مثلاً في رسالةٍ من نائب قنصل فرنسا في زنجبار السيد

أعفي من الدفع إلى الابد في مقابل اقراره هو الآخر بالمنع الشامل لتجارة الرقيق في بلاده على وفق المعاهدة التي عقدها مع بريطانيا في الخامس من حزيران عام ١٨٧٣([1]). ومما يستحق ذكره في هذا السياق، أن نجاح السياسة البريطانية في عقد هاتين المعاهدتين قدم لها فوائد جمة وعظيمة على المدى البعيد؛ إذ ليس هناك من شك في أن بريطانيا انتهزت الفرصة لجعل اسطولها البحري المتواجد في منطقة غرب المحيط الهندي يتمتع بسيادة لا منازع له فيها([2])، وفي الشأنين السياسي والاقتصادي ساعدتا على توطيد نفوذ حكومة الهند البريطانية وزيادة هيمنتها التجارية، في مقابل تحجيم إمكانات الدول الاستعمارية الأخرى، وتهميش دورها في المنطقة، تحت ستار محاربة الرق والادعاء بحماية الافارقة، ومن جهة اخرى أصبحت الطرق البحرية الرئيسة، الممتدة على طول خطوط الملاحة في بحر العرب وخليج عمان وسواحل شرق أفريقيا تحت رحمة الطرادات البريطانية، التي استطاعت خنق تجارة الرقيق والقضاء على مفاصلها الحيوية ([3]) .

ومن الجدير بالذكر إن اعفاء زنجبار من عملية دفع الاعانة السنوية إلى عمان والاستعاضة عن ذلك بأن تدفعها حكومة بومباي من خزانتها الخاصة، قد أنهى العبء الثقيل الملقى على عاتق حكام زنجبار، المتنصلين دائما من مسؤولية الدفع، وأدت العملية في الحقيقة إلى قطع آخر اشكال العلاقات الاقتصادية والتبعية القانونية بين النظامين العربيين، كما أدت في الوقت نفسه إلى ربط السلطان تركي بن سعيد مالياً ومصيرياً بالحكومة البريطانية، الامر الذي جعله دائماً مقرا بالامتنان للمساعدة البريطانية، خصوصاً أن بريطانيا اختارت التوقيت المناسب، حينما كان السلطان فيه يعاني من ازمة خانقة في عائداته المالية.

وبدلاً عن أن تعزز تلك الرابطة المالية مع الحكومة البريطانية مكانة تركي بن سعيد

(لابوس) إلى وزير الخارجية الفرنسي تبياناً منه لمصدر الاموال التي تدفعها الوكالة البريطانية بمسقط للسلطان العماني، هذا نصه:

((ان حاكم بومباي يدفع منذ ١٨٧٣ رسوماً سنوية تقدر بـ ٤٠ الف.. تعويضاً للخسارة الناجمة عن منع تجارة الرقيق، ويتحصل حاكم بومباي هذه الدفوعات دون ان يطالب سلطان زنجبار بتعويضه عنها.))

ومن اللافت للنظر ان الحكومة البريطانية دفعت المبلغ بشكل سنوي لكنها اصرت على تسميته بـ (معونة زنجبار)، وربما يكون هذا سبب الوقوع في الالتباس المذكور. للتفاصيل والمقارنة انظر: صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٦١؛ جمال زكريا قاسم، البو سعيد...، ص٢١٧؛ جاد محمد طه، دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار...، ص ص ١٢٠-١٢١؛

Kumar, op. cit. P.66; Curzon, op. cit, P.438.

وللإطلاع على نص الرسالة الفرنسية أنظر: عمان وفرنسا، المصدر السابق، (٣٠ تموز ١٨٩٥)، ص١٨٥.

([1]) R.O, From Govrt of India to the Political Resident in the (Persian) Gulf, June. 1873, Vol. II, PP.40-41, Para. 241;

وعن الاحداث التي تمخضت عنها هاتين المعاهدتين أنظر: جاد محمد طه، دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار...، ص ص ١١٨-١٢٣؛ جهاد مجيد محيي الدين، المصدر السابق، ص٤.

([3]) للاطلاع على معلومات تفصيلية هامة عن السفن البريطانية العاملة في المحيط الهندي، ابان نهاية القرن التاسع عشر، والمتضمنة: اسماءها واحجامها ومهماتها والمدد الزمنية لعمل كل منها، انظر:

www.home.wxe.nl\~pbdovis/consuls.htm

([1]) للتفاصيل عن عمليات المراقبة والتفتيش التي قام بها الاسطول البريطاني في المدة ما بين عامي ١٨٧٣-١٨٩٨، انظر:

J.A. Saldanha, Slave Trad… in: Precis of Maskat Affairs, Vol. III, PP.36-52.

سياساً في بلاده فإن السلطان جلب عليه سخط الشعب العماني، بحرمانه إياه من مورد كان يعد شرعياً لكسب العيش، استجابة لرغبة دولة اجنبية، مما أوقع نظام حكمه الجديد برمته في علاقات متوترة مع معظم القبائل.

ثانياً: بريطانيا وتجدد نشاطات المعارضة العمانية ١٨٧٤-١٨٧٦

على الرغم من نجاح بريطانيا في عقد معاهدة حظر تجارة الرقيق مع السيد تركي سنة ١٨٧٣؛ إلا أنها واجهت - من ناحية أخرى- صعوبة في تنفيذ بنودها، فقد اصطدمت بمعارضة شديدة من قبائل المنطقة الداخلية في عمان [١] التي عدت - من جهة - منع اقتناء العبيد مخالفة صريحة لتعاليم الشريعة الإسلامية[٢]، وبداية لإنهيار الاقتصاد التقليدي للبلاد من جهة أخرى.

ولا شك في أن تلك المعارضة التي أبداها زعماء القبائل كانت تشكل عقبة كأداء في طريق السيد تركي بن سعيد، إلا أن الأخير تعهد بتنفيذ بنود المعاهدة، وتقديم التسهيلات كافة لتطبيقها في داخل عمان والحدود والاقليمية للمياه العمانية، وفي هذا الصدد كتب بارتل فرير قائلا:-

> **((لم يغب عن بال السيد تركي الصعوبات التي قد يواجهها في تطبيق بنود المعاهدة، غير انني لا اشك في أن هذا السلطان الشجاع سيقوم بتنفيذها عملياً بمساعدة حكومة جلالتها، ومواقفها الجدية تجاهه..))[٣].**

إن ثقة فرير بالسيد تركي نابعة من المنافع المتبادلة بين البلدين، وليس من اعجاب شخصي عابر من الأول، فبريطانيا وعدت السلطان بضمان دفع المعونة الضرورية لدوام عرشه، وتأمين الحماية الخارجية لإستمرار الحكم في ذريته، طالما ابقى عمان دولة مسالمة، أو بعبارة ادق مسايرة للسياسة البريطانية، وان يأخذ على عاتقه مسؤولية منع شيوخ قبائل عمان وزعمائها المعارضين للوجود البريطاني من ممارسة أي دور سياسي قد يؤثر سلباً على المصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن منعهم من المشاركة في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد. وهكذا فبدلاً عن أن يكون السلطان خاضعاً لرغبات زعماء الداخل شبه المستقلين يكون مستقبل عمان مرهوناً بيد تركي بن سعيد حصراً.

لذلك قرر زعماء القبائل، الذين اثارهم موقف تركي بن سعيد المؤيد لبريطانيا، توحيد صفوفهم والقيام بحركة مسلحة لإسقاط نظام السلطنة، الامر الذي ظهرت ملامحه مع مطلع سنة ١٨٧٤، فقد افادت تقارير الإدارة البريطانية في التاسع عشر من كانون الثاني أن مسقط تتعرض إلى تهديد مباشر من جانب تجمع قبلي يقوده حمود بن عزان بن قيس، سعياً منه لنيل السلطة في البلاد، ومما زاد في خطورة عمله انضمام الشيخ صالح بن علي الحارثي اليه، والذي احكم بدوره الحصار على مدينة مطرح، الظهير الستراتيجي للعاصمة، من دون أن يتخذ السلطان أي موقف يظهر للمهاجمين من خلاله قوة دفاعاته العسكرية[٤].

شعرت حكومة الهند بالقلق[٥]، ازاء تردي الاوضاع الامنية وزيادة حالة التوتر السياسي من

([١]) تتميز المنطقة الداخلية في عمان ليس فقط بكونها من المناطق الزراعية الخصبة الرئيسة، ولكن ايضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العماني على الصعيدين السياسي والفكري، وتضم ثمان ولايات هي: (نزوى، سمائل، بهلاء، أدم، الحمراء، منح، ازكي، بديد). انظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، المجلد الثالث عشر، بيروت، ١٩٩٩، ص١٨؛ وانظر ايضا خارطة عمان في ملحق رقم (٢).

([٢]) للتفاصيل عن نظرة المسلمين إلى الرق أنظر: احمد شفيق، الرق في الاسلام، ترجمة احمد زكي، القاهرة، ١٨٩٢، ص ص ٥-٣٠. وهذا الكتاب ألف خصيصاً للرد على حملة بعض الاساقفة المسيحيين انذاك للتشهير بحالة الرقيق في العالم الاسلامي.

([3]) R.O, Vol. II, PP.33-34, Para.236.

ويمكن أن تجد نصاً مقاربا له في: وندل فيلييس، المصدر السابق، ص١٥٤.

([4]) R.O, Report From Miles to Govrt of India, March. 1874, Vol. II, P.61, Para. 265.

([٢]) من الجدير بالذكر ان حكومة الهند طلبت تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات تجاه قضايا ادارة الخليج العربي بشكل كامل ومستقل، بدلاً عن بومباي التي تعد نقطة وسيطة تتوقف عندها الرسائل الواردة

جهة، وعجز السلطان تركي عن مواجهة اعدائه الذين اخذت شوكتهم تشتد من جهة أخرى. وعليه طلبت من مقيمها السياسي في الخليج العربي العقيد روس، المتواجد انذاك في جزيرة هنجام قرب مدخل الخليج العربي، التوجه فوراً إلى مسقط على متن السفينة (نمبلNimble) مستصحباً معه اية سفينة حربية تتيسر له في خليج عمان لتعزيز موقفه العسكري(١).

وعند وصول العقيد روس إلى مسقط في السادس والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٧٤ ترافقه السفينتان (نبمل) و(فيلوميل Philomil) وجد أن قوات المعارضة اقتحمت مطرح، وتسببت في عمليات سلب ونهب وتدمير متاجر الهنود البريطانيين، وان تركي قد عقد اتفاقاً مع المهاجمين منحهم بموجبه هبات مالية مجزية، وتعهد بعدم التعرض لهم مستقبلاً، مقابل انسحابهم من المدينة(٢).

انتقد روس الطريقة التي اتبعها السلطان لمواجه الموقف، نظرا إلى انها تظهر حالة الضعف والتداعي التي يمر بها نظام تركي بن سعيد، لهذا اجرى مشاورات مع الوكيل السياسي في مسقط الرائد مايلز، قرر بعدها الاثنان انتهاج اسلوب القوة والحزم، ((**وعدم السماح للمخربين أن يفلتوا بفعلتهم**))(٣) حسب تعبير روس، وطلبا من حكومة الهند ـ قبل اتخاذ الخطوة اللاحقة ـ تخويلهما تنفيذ إحدى خيارات ثلاث، وهي:-

١- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوقيف الشيخ صالح، طالما ثبت انه المسؤول شخصياً عن التمرد، واجباره على دفع التعويضات كافة، أو معاقبته بطريقةٍ ما.
٢- تحميل تركي المسؤولية كاملة ومطالبته بتعويض الخسائر.
٣- التنازل عن القضية كلياً(٤).

أشار مكتب الشؤون الخارجية في حكومة الهند، رداً على تلك الخيارات، أن السيد تركي هو الذي يتحمل مسؤولية دفع التعويضات، طالما انه قد أصدر عفواً عن ((**الجناة**)) ودفع لهم الاموال بشكل هبات ورواتب سنوية في مقابل تخليهم عن المطالبة بنصيب في الحكم. لكن المجلس الحاكم في الهند؛ و((**بهدف احلال السلام في عمان**)) حسب بيانه؛ قرر عدم ملاحقة صالح الحارثي، وفي الوقت نفسه عدم الضغط على السلطان بالدفع الفوري للمتضررين من الرعايا البريطانيين، ولكن يجب ابلاغه أن بريطانيا مستاءة من جرائم السلب والتدمير وتعريض مصالحها للخطر، لذا فإنها لن تسمح بتكرار مثل تلك الاعمال في المستقبل. أما مسألة التعويضات فسوف يؤجل البتُ بها حتى يحين موعد منحه الاعانة السنوية(٥) ، التي اصبحت فيما بعد راتباً منتظماً أو مكافأة دورية تدفعها بريطانيا لحاكم عمان.

وفي المدة الواقعة ما بين شهري آذار ونيسان عام ١٨٧٤ كان على البريطانيين مواجهة التهديد الاشد خطراً من سابقه؛ إذ اندلعت اضطرابات كبيرة في شرقي البلاد بقيادة ابراهيم بن قيس، شقيق الإمام عزان، الذي استطاع أن يزحف بقبيلة آل سعد ويستولي على اجزاء مهمة من ساحل الباطنة(٦) ، وفي مقدمتها بلدتي مصنعة والسويق(١)، واطلق بعض رجال القبيلة العنان

من الخليج ثم يعاد ارسالها مرة اخرى إلى كلكتا، مما يعرقل البت في القضايا المهمة، وبدأ العمل بهذا التغيير منذ (٢٣ كانون الثاني ١٨٧٣). أنظر:
عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند والادارة في الخليج ....، ص ص ١٧٦-١٧٧.

(1) R.O, Political Agent of Mascat Reports. March. 1874-, Vol. II, P.61, Para.265.

(2) Ibid., From E. Ross to Govrt of India. 9th Feb. 1874, P.62, Para.265.

(3) R.O, From E. Ross to Govrt of India, Vol. II, P.63, Para. 266.

(4) Ibid., Loc, cit.

(5) R.O, Vol. II, P.63, Para.266.

(٤) ساحل الباطنة: ويعرف ايضا بسهل الباطنة، يمتد بين العاصمة مسقط ومدينة دبا الواقعة في الشمال الشرقي على خليج عمان. لمسافة تصل إلى ٢٥٠ كيلو متراً تقريباً، من أشهر مدنه: مسقط، صحار،

لأنفسهم بالتعرض لأملاك التجار الهنود(٢)، الذين يعدون من الرعايا البريطانيين بموجب المعاهدات المبرمة مع حكام عمان(٣) مستهدفين من تلك الاعمال الاستعداد للهجوم السريع على مسقط.

ولمخاوف البريطانيين من التوغل داخل عمان وبدلاً عن ان يورطوا أنفسهم فيها، وجه الرائد مايلز في الثالث عشر من آذار عام ١٨٧٤ تحذيراً إلى ابراهيم بن قيس بعدم الاقدام على أية مغامرة غير محسوبة العواقب، مثل الهجوم على مسقط، وحمله مسؤولية الخسائر التي اصابت المصالح البريطانية، وطالبة بالتعويض، وفي حالة تعرض العاصمة لهجوم منه فإن بريطانيا ستعده المتمرد الأكبر على القانون وستسعى لإلقاء القبض عليه وانزال اقسى العقوبات بحقه(٤).

ودعا مايلز، لخشيته من احتمال تدهور الموقف، جميع الرعايا البريطانيين إلى مغادرة حصن مصنعة مع ممتلكاتهم بطريقة منظمة(٥)، كما طلب من قيادة البحرية البريطانية، المرابطة في الخليج العربي، ارسال ثلاث سفن حربية يترأسها هو شخصياً إلى ساحل الباطنة لمساندة قوات تركي بن سعيد المتقدمة على ذلك الساحل من جهة البر(٦).

ويبدو، من خلال سير الاحداث، إن مايلز لم يتردد في استخدام سياسة القوة، أو ما أعتاد البريطانيون على تسميته بـ((**دبلوماسية القوارب المسلحة**))(٧) لإرهاب المعارضة، الأمر الذي نال تأييداً من حكومة الهند. وعليه بعثت الاخيرة في الرابع عشر من آذار عام ١٨٧٤ برقية إلى العقيد روس تطالبه فيها بالوقوف إلى جانب الوكيل السياسي، واعتبار ابراهيم بن قيس مسؤولاً عن الاحداث التي شهدتها بلدة مصنعة، كما دعت المقيم البريطاني

الخابورة، بركة، خورفكان، دبا . انظر: الملحق رقم (٢)؛ لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي الجزء ٥، ص ١٧٦٢؛ عبد الله يوسف الغنيم، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٥) مصنعة والسويق: مدن صغيرة لها موانئ ناشطة على منطقة ساحل الباطنة، ويذكر انه يوجد داخل قلعة مصنعة سوقاً عامرة، فيها حوالي عشر محلات مملوكة للهنود، واخرى لتجار اجانب. انظر: لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، الجزء ٤، ص ص ٢٠٠ – ٢٠١؛ الملحق رقم (٢).

(١) ذكر مايلز، وهو من أكثر المصادر المطلعة آنذاك، ان قبيلة آل سعد قامت بقتل احد التجار الهنود النازلين في بلدتها، ونهبت ممتلكات الرعايا البريطانيين الآخرين. أنظر:

R.O, From S.B. Miles to Political Resident, 8th March. 1874, Vol. II, PP.65-66, para. 271.

راجع أيضا:

Allen. H . Calvin, Oman the Modrenization of the Sultanate, London, 1987, P.56.

(3) R.O, From S. B. Miles to Political Resident, 7th March. 1874, Vol. II, P.65, Para. 271.

(4) Ibid., Loc Cit.

(٤) يذكر ان العدد الكلي لرعايا بريطانيا في بلدة مصنعة، والهنود تحديداً، هو ثمانية وعشرون، عشرة منهم منتمون إلى الطائفة الهندوسية، اما الثمانية عشر الآخرين فمن المسلمين. انظر:

British Admiralty, Op . Cit, P.1428.

(6) R.O, From S.B. Miles to Political Resident, 7th March 1874, Vol. II, P.65, Para. 271.

(٦) وتعني ان تحاول قطع الاسطول البريطاني التلويح بأنها على وشك استخدام القوة المدفعية ضد أهدافها على الساحل لكنها تتجنب ذلك إلا للضرورة القصوى، وتبنت بريطانيا هذه السياسة في عهد حكومة المحافظين برئاسة (بنيامين دزرائيلي B.Disraeli ١٨٧٤-١٨٨٠) الذي كان يرى ضرورة تدعيم ((**الامبراطورية**)) باجراءات بحرية واقتصادية جادة تناصر اتجاهها الاستعماري في العالم اجمع، ولا سيما في آسيا. انظر:

رنوفان، المصدر السابق، ص ص ٥١٠ – ٥١٢.

أيضاً إلى توجيه تحذير إضافي شديد اللهجة لإبراهيم نفسه بعدم تكرار مثل تلك الأعمال، وابلاغه بأنها ترى في السيد تركي بن سعيد حليفاً رئيسياً وحاكماً شرعياً للبلاد، وإنه في حالة عدم امتثاله لأوامر حاكمه ورفضه دفع تعويضات عن الاضرار التي لحقت بممتلكات الرعايا البريطانيين، فسيكون ضمن قائمة المطلوبين للحكومة البريطانية(١).

وفي تقريرها الذي بعثته الوكالة السياسية في مسقط إلى مقيمية الخليج العربي، تأكيد واضح على أن التهديد بقصف مواقع قبيلة آل سعد بالمدفعية(٢) في الأول من نيسان عام ١٨٧٤ قد أتى بثماره وجعل الأخيرة تتراجع عن فكرة الهجوم على العاصمة، لكنها رفضت دفع تعويضات عن الاضرار التي لحقت بممتلكات الرعايا البريطانيين، والبالغة بحسب تقدير الوكيل السياسي، خمسة عشر ألف ريال(٣).

ولإجبار القبيلة على دفع تلك التعويضات، وجه مايلز، وبايعازٍ من المقيم البريطاني، انذاراً نهائياً إلى آل سعد، منحهم فيه مدة ثلاثة اشهر لدفع المبلغ المترتب عليهم، وبخلافه سيتعرضون لهجوم من الأسطول البريطاني(٤) ولعدم استجابتهم للإنذار توجهت في العاشر من تموز عام ١٨٧٤ ثلاث سفن حربية بريطانية(٥) لمحاصرة القبيلة في ساحل الباطنة، وطلب المقيم من السلطان تركي التوجه بقواته البرية إلى المنطقة للغرض نفسه. عندها اضطر مقاتلوا قبيلة آل سعد إلى طلب الاستسلام والتعهد بتنفيذ الشروط البريطانية التي تضمنت تسليم الحصن للسيد تركي مع دفع التعويضات المترتبة عليهم بالسرعة القصوى(٦).

وعلى الرغم من الاجراءات البريطانية المتخذة لمساعدة السيد تركي في اخضاع القبائل المعارضة له، إلا أن وتيرة العنف اخذت بالتزايد، ولا سيما في المناطق البعيدة عن العاصمة(٧)؛ إذ شهدت السواحل المطلة على جزر كوريا موريا، (في جنوب غرب البلاد) اضطرابات قام بها عدد من افراد قبيلة الجعافرة القاطنين في المنطقة، وذلك بتعرضهم لمراكب التجار الهنود وإلحاق اضرار بها قدرت بثلاثة الآف ريال، لذا أوعز مايلز في اوائل شهر آب عام ١٨٧٤ إلى السفينة فيلوميل بالتوجه إلى المنطقة، والتلويح باستخدام القوة في

---

(1) R.O, From Govrt of India to E. Ross, 14th March. 1874, Vol. II, P.66, Para. 271.

(٢) ذكر بعض المؤلفين، منهم مثلاً: لاندن ورياض جاسم محمد الاسدي ان ساحل الباطنة تعرض لقصفٍ بالمدفعية من السفن الحربية البريطانية، وذلك في (٢٣ آذار) على حد قول الأول، و(٢٦ آذار) حسب رواية الثاني، ولكن تعذر للباحث العثور على ما يؤيد قولهما عند متابعته الاحداث المتسلسلة زمنياً في الوثائق البريطانية التي أوردت الواقعة بشكلٍ واضح ومفصل، وقد يكون السبب الذي اوقع الاثنين في هذا الوهم ان حكومة الهند امرت العقيد روس ـ مراراً ـ بالتهديد باستخدام القصف المدفعي ضد ساحل عمان من دون ان يقدم على ذلك فعلاً. وزيادة على ذلك فإن القبيلة المذكورة رضخت تحت وطأة هذا التهديد لما فرضته بريطانيا بحسبما يتبين لاحقاً. للتفاصيل والمقارنة انظر:

R.O, Continuation of Narative of Mascat Affairs, June–July, 1874, Vol. II, PP.65-74;

لاندن، المصدر السابق، ص ٣٨٨؛ رياض جاسم محمد الاسدي، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(3) R.O, Report From Political Agent of Mascat,1st June. 1874, Vol. II, PP.71-72, Para.274.

(4) Ibid., From E. Ross to Govrt of India, 12th June. 1874, P.74, Para.274.

(٥) السفن هي: (ماكبي Magpie، ماي فرير My frere، فيلوميل Philomil).

(6) R.O, Letter: No. 257, Vol. II, P.80, Para. 279.

(٧) الشكل الذي تتصف به خارطة سلطنة عمان يمتاز باستطالته الشديدة، بحسب ما هو مبين في الملحق رقم (٢)، لذلك يبدو هذا البلد في هيئة مستطيل يضيق عند الوسط، تقع العاصمة في الركن الشمالي الشرقي منه، وهي بموقعها هذا تكون بعيدة عن الجنوب والداخل العماني وكان ذلك الوضع في أقل تقدير قبل دخول وسائل النقل الحديثة. انظر: احمد جاجان عباب الجميلي، المصدر السابق، ص ص ٣٣ ــ ٣٤.

حالة رفض القبيلة دفع تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالرعايا البريطانيين(١) .

ومع مرور الوقت أوجدت تلك الاحداث قناعة لدى البريطانيين أن مركز تركي بن سعيد وسلطته السياسية في عمان اخذا بالضعف تدريجياً، نظراً إلى استمرار اندلاع الحركات المسلحة ضده، ولا سيما تلك التي يقودها اخوه عبد العزيز وابن اخيه سالم بن ثويني، متخذين من جوادر، على الساحل الشرقي لخليج عمان، منطلقا لهم، ومستفيدين من تدهور صحته، الأمر الذي أجبر بريطانيا على استخدام اسطولها البحري في المدة ما بين شهري آذار وتموز ١٨٧٤ لملاحقتهم والحد من نشاطهم(٢) .

لكن حكومة الهند أدركت إن استخدامها القوة المسلحة لإنهاء حالة النزاع الداخلي في عمان لا يمكن أن يحقق اية نتيجة؛ وذلك لأن القوى المعارضة لنظام تركي بن سعيد تمتلك قوة ونفوذاً كبيرين قد يُحرج موقف بريطانيا في الخليج العربي عموماً، وعليه قررت عدم التدخل في النزاعات الداخلية، وان يكون دورها منحصراً في العمل على تهدئة أوار الخلافات بين الاطراف كافة بما يضمن لها الحفاظ على مصالحها المتنامية(٣) وفي ضوء هذا الموقف قرر روس التوسط بين السيد تركي وأخيه عبد العزيز، الذي اصبح يشكل مصدر قلق بالنسبة لبريطانيا، فعرض عليه اتفاقاً يسمح له بموجبه بالعودة إلى عمان مع حصوله على راتب شهري، في مقابل عدم تدخله في شؤون البلاد السياسية والتزامه بـ((**نصائح**)) الحكومة البريطانية(٤) .

وبذلك نجح المقيم البريطاني في كسب طرفي النزاع إلى جانبه، بما يحقق المزيد من الامتيازات لصالح دولته، وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح في التعهد الذي كتبه السلطان للرائد مايلز في العاشر من شباط عام ١٨٧٥(٥) بتقديم تسهيلات كمركية كبيرة للسفن البريطانية التي ترسو عند الموانئ العمانية، فيما يتعلق بعمليات الشحن والتفريغ والاصلاح، وختم نص التعهد بالقول:-

> **((إنـي اتنـازل عـن أيّـة طلبـات خاصـة بالرسـوم مـن أجـل [الوحدة](*) فيما بيننا وبين الحكومة البريطانية، ولن أثير أيّة قضية حول البضائع، على الرغم من انها كانت خاضعة للرسوم في زمن اسلافنا))**(٧) .

وعلى الرغم من أن جهود البريطانيين تواصلت في تقوية مركز تركي بن سعيد السياسي، إلا أن المتاعب اخذت تنخر في كيان دولة حليفهم، ولا سيما في عام ١٨٧٥؛ إذ

---

(1) R.O, Vol, II, PP. 94-95, Para. 343.

(2) Ibid., PP. 53-55, Para. 255, PP. 78-79, Para. 277.

(٥) يظهر ذلك واضحاً من رسالة مايلز الخطية إلى مقيمية بوشهر المؤرخة في (١١ حزيران ١٨٧٤)، وتجد نسخة منها في :

R.O,Vol. II, PP.304-311.

(١) للاطلاع على نص الاتفاق وشروطه انظر:

R.O, vol. II .PP 78-79, Para.277.

(٢) ذكر صلاح العقاد، التيارات السياسية ...، ص٢٠٥؛ أن الاتفاق عقد في (٢ شباط ١٨٧٠)، والصحيح هو ما اثبت في المتن، استناداً إلى ما ورد في الوثائق البريطانية نفسها، أنظر:

Ibid., P.97, Para. 351.

(*) ((**الوحدة**)): هكذا وردت في النص المترجم، لكن الباحث يعتقد ان المعنى العام للنص يشير إلى ان المراد هو تحقيق مبدأ (المعاملة بالمثل) أو توحيد المعاملات الرسمية لدى كل طرف تجاه السفن العائدة للطرف الآخر.

(٣) اتجيسون، المصدر السابق، ص ٣٧٤.

شهد ذلك العام تجدد الحرب الأهلية بين قبائل الداخل التي لم تعد تخشى قوة السلطة المركزية في مسقط من جهة، والسلطان الذي تزعزع مركزه كثيرا من جهة اخرى. اما بريطانيا فلم يعد يهمها مثل تلك المنازعات ما دامت لا تؤثر على مصالحها في المنطقة. إلا أنها تضطر في بعض الأحيان إلى اتخاذ اجراء عسكري في حال امتداد الاضطراب إلى الساحل، وهذا ما حدث في شهري تموز وآب من العام نفسه، عندما هدد حمود بن سعيد الجحافي، زعيم قبيلة آل وهيبة[١]، واحد المتحالفين مع الشيخ صالح الحارثي باقتحام العاصمة مسقط[٢]، عندها وجه روس في العشرين من تموز ١٨٧٥ أوامره إلى احدى السفن البريطانية بالتوجه إلى مسقط لحماية الوكالة البريطانية وانقاذ العاصمة من السقوط[٣].

ومع وقوع عدد من الاضطرابات المماثلة، أدرك البريطانيون إن سياستهم في مساعدة تركي بن سعيد ودعمه والوقوف بقوة ضد المعسكر المناوئ له لم تلق نجاحاً كبيرا؛ إذ تبين لهم أن السلطان لم تكن لديه القوة التي تهاب القبائل بأسها، وبدا أن الامور اخذت تفلت من يده، ولم يعد قادراً على الاستمرار في الحكم. ومما زاد في الأمور سوءا استمرار تدهور حالته الصحية، لدرجة أنه تقدم في الحادي عشر من تموز عام ١٨٧٥ بابلاغ الوكيل السياسي مايلز بعزمه على مغادرة البلاد إلى جوادر (على الساحل الشرقي لخليج عمان)، أو كراتشي، شمال غرب الهند، لأخذ قسط من الراحة وان يتولى أخوه عبد العزيز حكم مسقط نيابة عنه لحين عودته[٤]. ويبدو أن السلطان إحتاج من مندوب بريطانيا اذنا لمغادرة بلاده، ولم يكن الأمر ابلاغاً فقط بحسب ما سيتضح من الأحداث اللاحقة.

عارض الوكيل السياسي ماطرحه السيد تركي، موضحاً له أن الوضع الداخلي في عمان مضطرب، ويتطلب منه البقاء في العاصمة وتأجيل فكرة مغادرة البلاد، معللاً ذلك بأن عبد العزيز الذي سينوب عنه لا تربطه مع بريطانيا أية تعهدات، فضلاً عما عرف عنه معارضته للوجود البريطاني[٥]. وقد أيد روس زميله مايلز في وجهة النظر تلك، ونقلها بدوره إلى حكومة الهند، التي طلبت هي الأخرى من مقيمها السياسي في الخليج العربي أن لا يؤيد السلطان في مثل تلك الأمور خشية تعرض المصالح البريطانية للخطر في حالة مغادرة تركي البلاد وتولي أخاه عبد العزيز مقاليد إدارتها[٦].

لقد عبر مايلز عن مخاوفه مرةً أخرى بأن تركي لا يستطيع الدفاع عن حكمه في مواجهة خصومه السياسيين، فحالته الصحية تزداد سوءاً ومركزه السياسي آخذا بالاهتزاز تدريجياً[٧]. وأمام هذا الوضع قرر البريطانيون إن من الحكمة عدم إجبار السيد تركي على العدول عن الشيء الذي هو مضطرٌ إلى تنفيذه، وجاءت الموافقة الرسمية من اللورد نورثبروك Northbrook نائب الملك في الهند (١٨٧٢-١٨٧٦)[٨] على نقل السلطان إلى

---

(١) آل وهيبة: قبيلة عمانية قوية، تستوطن ولاية المضيبي من منطقة الحجر الشرقي، انظر: الملحق رقم (٢).

(2) R.O, Vol. II, P.113, Para. 420.

(3) Ibid., From E. Ross to Govrt of India. 20th July. 1875, P.114, Para. 426.

(4) Ibid., From E. Ross to Govrt of India. 13th July. 1875, P. 112, Para. 412.

(5) Ibid., Vol. II, PP.114-115, Para. 428.

(6) Ibid., Report Dated: 26th Aug. 1875, P.116, Para. 439.

(7) Ibid., PP. 118-119, Para. 450.

(١) توماس جورج بارنك Thomas George Baring: (إيرل Northbrook الأول) ولد في لندن عام ١٨٢٦، مثّل حزبه (حزب الاحرار) في البرلمان البريطاني للمدة (١٨٥٧-١٨٦٦)، وشغل منصب نائب وزير الدولة لشؤون الهند في لندن للمدة (١٨٥٩-١٨٦١) و(١٨٦٨-١٨٧٢)، انتدبه رئيس الوزراء وليم كلادستون ليكون خلفاً للورد مايو على حكم الهند بعد مقتل الأخير عام ١٨٧٢، ثم

جوادر في الحادي والثلاثين من آب عام ١٨٧٥ للاقامة فيها، بشرط أن يكون تحت مراقبة النقيب فويت Foit، مساعد المقيم السياسي البريطاني(١) .

عمل عبد العزيز ـ خلال مدة توليه مقاليد السلطة في عمان ـ على تقريب رجال الدين وانصار الامامة الاباضية، الذين يطمحون في عودة ((**الحكم الديني**)) إلى البلاد، بحسب ما جاء في تقارير الوكيل مايلز (٢)، وسعى أيضا إلى عقد تحالفٍ مع القبائل المعروفة بمعارضتها للوجود البريطاني(٣) ، وهذه السياسة أثارت رد فعل عكسي لدى البريطانيين، وجعلتهم يعملون جاهدين على منع كل محاولة من شأنها أن تعيد نظام الامامة بأي شكلٍ من الاشكال إلى الحكم، ويبذلون كل ما في وسعهم لمنع تحقيق هذا الأمر .

وكذلك وثقت السلطات البريطانية من أن عبد العزيز ينوي الاحتفاظ بحكم مسقط بشكل دائم خلافاً لتعهده السابق، لذا بدأت مساعداتها المالية تصل إلى تركي بن سعيد اثناء مدة وجوده في جوادر لتدعيم مركزه السياسي وجذب المؤيدين من حوله، وبهذا الاتجاه فقد تسلم شخصياً ـ وبصورة عاجلة ـ دفعات من الاعانة السنوية، مع توجيهات تؤكد عليه بأن عودته إلى بلاده أصبحت ضرورية، ومناسبة لأن عبد العزيز كان آنذاك موجوداً خارج العاصمة(٤) .

وتعمَّد الوكيل السياسي نشر الاعلام البريطانية على السفن البريطانية بشكل مكثف قبل شروق شمس الرابع عشر من كانون الأول عام ١٨٧٥ لتغطية نزول السلطان إلى الساحل، وبذلك ساعدته في القضاء على حركة اخيه، وإبعاده عن الحكم نهائيا(٥).

وبعد مضي مدة قصيرة أسهمت السفينتان البريطانيتان (رايفلمان وعرب Arab) في ترسيخ سلطة السلطان على المنطقة الساحلية المسماة الباطنة، وفي اخضاع القبائل المعادية له كقبيلتي الجنبة(٦) وآل وهيبة، خلال شهري أيلول وتشرين الأول عام ١٨٧٦، وذلك بفضل دوريات متناوبة قامتا بهما تلك السفينتان بأمرٍ من الوكيل السياسي مايلز (٧).

ومن دون شك لم تكن هذه التحركات العسكرية سوى مساعدات مصلحية قدمتها بريطانيا لمعالجة شؤون السلطان، خدمةً لمصالحها التي كانت مهددة وقتذاك في عمان. وفي الوقت نفسه دعته حكومة الهند لحضور احتفال أقيم في مدينة دلهي بمناسبة منح الملكة فكتوريا Victoria (١٨٣٧-١٩٠١) اللقب الامبراطوري، وقلده البريطانيون وشاح نجمة الهند بدرجة الفارس الأول، مع التأكيد عليه إن مساندة الحكومة البريطانية لنظامه مرهونة بحرصه على تحقيق ما تصبو إليه من سيطرة على خليج عمان والخليج العربي(٨) .

استقال من منصبه عام ١٨٧٦ بعد خلافات حادة مع اللورد سالزبوري Salisbury وزير الدولة لشؤون الهند، بعدها عين وزيراً للحربية (١٨٨٠-١٨٨٥)، ثم توفي في عام ١٩٠٤. أنظر:
The New Encyclopaedia Britannica…, Vol. 7, P.400.

(1) R.O, Vol. II, P. 120, Para, 460.

(٢) لم يقصد قادة عمان آنذاك حكم بلادهم حكما دينياً بالمعنى الحرفي لهذا المصطلح ـ على الأرجح ـ ، لكن مايلز اطلق المسمّى الاستعاري عليهم هنا نظراً إلى الاطار الجماعي والايدلوجية المشتركة في العمل السياسي .

(3) R.O, Vol. II, P.122, Para. 465-468.

(4) Ibid., From Govrt of India to Resident of (Persian) Gulf, 6th Oct. 1875, Vol. II, P. 127, Para. 482.

(5) R.O, From S.B. Miles to Resident, 16th Dec, 1875, Vol. II, P.127, Para. 483.

(٦) قبيلة الجنبة: تتوزع مساكنها بين صور ومنح وجزيرة مصيرة على ساحل بحر العرب، وبصورة أقل قرب صحار.

(7) R.O, Vol. II, P.137, Para. 511-512.

(8) Ibid., Bailey (the editor), Vol. I, P. 48.

ولكن هذا الاسلوب المتصنع في طريقة تعامل البريطانيين مع السلطان اختلف تماماً عن مثيله مع زعماء القبائل، فما يمكن ملاحظته في الحقيقة من خلال الاحداث المتسلسلة إن تصرفات المقيم البريطاني واجراءات وكيله السياسي حملت في طياتها روح الكبرياء والأنفة إلى حدٍ ما، وتجاوزت رقابتهما الامنية حدود التدخل المعقول إلى درجة كبيرة، كما اتسم اسلوبهما القاسي تجاه القبائل العمانية بطابع الضغط الجبري والاكراه المتعمد فيما يتعلق بجمع التعويضات وفرض الغرامات تسلطاً وتجبراً على سكان المناطق التي تقع فيها حوادث الاضطرابات. ثم إن المسؤولين البريطانيين على وجه العموم رفضوا مجرد المماطلة في الدفع أو المناقشة في الموضوع نهائياً، غير مبالين بوجوه جمع المال؛ إذ يمسكون أهالي منطقةٍ ما جميعهم بجريرة بعضهم أحيانا، وقد يستحصلون مبالغ اضافية ثقيلة علاوة على المبالغ الأصلية بوصفها ضريبة تأديبية للتأخير الذي قد يحصل في دفع التعويض، أو كعقوبة بسبب الاهانة التي تلحق برعايا بريطانيا(١).

ويبدو أن هذا لونٌ من ألوان الحرب النفسية ضد أهالي تلك المناطق، إذ يسلك البريطانيون بتصرفاتهم هذا المنحى بهدف زرع الفرقة وتسريب الخوف إلى نفوس الاهالي، فحينما يعاقب الكثير بتقصير القلة فإن هذا سيؤول إلى غضب الفئة المعاقبة من دون ذنب لتقوم بدورها بلوم الفئة المذنبة وتقريعها، فيحال الأمر إلى صورة شقاق بينهم، فتحقق بريطانيا بذلك غايتها بأن يحث احدهما الآخر على دفع التعويضات خشية من العقاب الجماعي.

وتوضح تلك الحوادث من جهة أخرى مدى الصلاحيات الواسعة التي منحت للمقيم روس والوكيل مايلز ليتصرفا على وفق ما يرونه مناسباً في اوقات الازمات، معتمدين في ذلك على اسلوب الترهيب بإسطولهم القوي جدا تجاه كل من يحاول التنصل من تعهداته ومسؤولياته تجاههما، أو الترغيب بفتح موانئ الهند لخدمة مصالح حلفائهم. مما يدعو إلى القول إن تلك السياسة ألقت الضوء على إحدى تناقضات الدور البريطاني في عمان، إذ أن بريطانيا ساعدت على تقسيم الدولة العمانية واستفادت منه من جهة، على حين إن التقسيم نفسه اضعف السلاطين من الداخل واستدعى تدخلاً خارجياً كبيراً لمساندتهم من جهة أخرى، وبذلك تحقق طموح بارتل فرير، حاكم بومباي في التخلي عن سياسة ((**عدم التورط**)) والقيام فعلياً بتجسيد سياسة التدخل أبان عهد تركي بن سعيد (٢).

إن إصرار بريطانيا على الوقوف في صف السلطان ضد المعارضة القبلية المستمرة لإنقاذ حكمه من الانهيار لم يبتغى منه في الحقيقة سوى توفير الامن للطرق البحرية التجارية المارة على عمان باتجاه الهند. الامر الذي اخذ حيزاً كبيراً من اهتمامات موظفيها في المنطقة. فضلا عن ذلك فإن بعض النتائج ذات المغزى اللافت للنظر في تلك الاجراءات هو : إدخال البلاد في أتونٍ يغلي بالمشاكل، وإثارة كراهية سكانها ضد التجار الهنود والشركات البريطانية التي تسيطر بشكل غير مباشر على مقدرات عمان الاقتصادية، الأمر الذي

وانظر أيضا: جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٨٤٠-١٩١٤...، ص ١٢١؛ فؤاد سعيد العابد، المصدر السابق، الجزء ٢، ص ٦٦، محمود علي الداوود، محاضرات في تاريخ عمان الحديث، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٣٥.

(١) للإطلاع على أمثلة لتلك الوقائع يمكن مراجعة التقرير الذي أرسله (بريد وكس Prideaux) مساعد المقيم السياسي في بوشهر إلى حكومة الهند، ورد الأخيرة عليه بتاريخ (٢٨ تشرين الأول ١٨٧٦) . أنظر:

R.O, Vol. II, P.156, Para. 586-587.

(٢)ثمة ملاحظات مهمة وتعليقات عن هذه المرحلة وردت في:

Halliday, Op. Cit, P.268; Kumar, Op Cit, PP. 66-67.

استدعى المزيد من التدخل البريطاني، كما سيتبين في المبحث الثالث.

ثالثا: السياسة البريطانية بين دعم تركي وقمع القبائل ١٨٧٧-١٨٨٤

شكل التدخل العسكري المباشر ضد القبائل السمة البارزة في سياسة بريطانيا في عمان، بدعوى إنها تسعى وراء المحافظة على الامن والاستقرار في المنطقة من خلال الحفاظ على سلامة النظام السياسي القائم فيها. لكن البريطانيين أدركوا في الوقت نفسه إن قوة السلطان في منطقة الداخل اصبحت ضعيفة، فقد تحول الكثير من اجزائها إلى ملجأ ينطلق منه زعماء المعارضة وقبائلهم نحو ضرب العاصمة أو أيّة مدينة ساحلية أخرى في أي وقت شاءوا، مما وضع أولئك الزعماء في تماسٍ مباشر مع نطاق السيطرة البريطانية على البحر، وأدخلهم في صراع غير متكافئ اطلاقاً ضد قوتها الاسطولية المتجبرة.

وتجلى الصدام بوضوح باضطرابات عنيفة اندلعت في شهر حزيران عام ١٨٧٧، حينما تقدم حليفا المعارضة التقليديان: صالح بن علي الحارثي وابراهيم بن قيس، واتجها بقواتهما نحو مطرح وحاصراها بصورة محكمة، مما أوقع مقر الحكم في مسقط تحت رحمة القبائل العمانية المهاجمة، بل أصبح مهدداً بالسقوط في اية لحظة [١].

تحرك الوكيل السياسي البريطاني الجديد روبرتسون Robertson[٢] على خلفية تلك الاحداث، وبعث بسرعة رسالة إلى الشيخ صالح، كان لها وقعٌ قاس على الأخير؛ إذ جاء فيها استنكار شديد لتمرده على النظام الحاكم، وتهديد مبطن بقوله إياه:

((اود أن ابلغكم إن أية محاولة منكم لمهاجمة مطرح أو مسقط سنعدها عملاً متمرداً ضد سلطان متحالف مع الحكومة البريطانية، وستكونون مسؤولين عن عواقب تلك الأعمال))[٣]

لم يعبأ صالح الحارثي بهذا التهديد، ووقعت مدينة مطرح في قبضة القبائل التي يقودها يوم الرابع عشر من حزيران عام ١٨٧٧، وبسبب استمرار العمليات العسكرية كتب روبرتسون إلى ادوارد روس، مقيم الخليج، قائلا:

((بعد احتلال مطرح اصبح واضحا أن الحركة المسلحة لم تكن غارة للسطو والنهب.. ولكنها انتفاضة نتجت عن تنظيم مدروس اعده تحالف المطاوعة [رجال الدين] وعامل التعصب الديني الذي أسهم من قبل في إسقاط حكومة السيد تركي..))[٤].

فلم يتردد المقيم روس بعد هذا التحذير الصريح من وكيله، في الطلب من حكومة الهند توجيه اسطولها الحربي لإنقاذ موقف السيد تركي المتدهور[٥].

ومن الجدير بالذكر إن السياسة البريطانية تركزت منذ وقت ليس بالقصير في المحافظة على امن الشريط الساحلي لعمان وسلطته السياسية من جهة، والقيام بعزله عن باقي أجزاء البلاد، ولا سيما عن منطقة الداخل من جهة أخرى، ولكي تعطي حكومة الهند ذريعة مناسبة لتدخلها إلى جانب الساحل ضد الداخل، فقد صور موظفوها الصراع في صورة مجانبة

---

(1) R.O, Vol. II, P.147, Para. 561; Kumar, Op. Cit, P.67.
أنظر أيضا: محمد علي جناب، المصدر السابق، ص٧٠؛ مايلز، المصدر السابق، ص ٣٧٤.

(٢) تسلم النقيب P.G. Robertson مهام منصبه في مسقط (وكالة) للمدة من (٧ حزيران ١٨٧٧) إلى (٧ حزيران ١٨٧٨) انظر الجدول في الملحق (٣).

(3) R.O, From E. Ross to Govrt of India, 26th June. 1877, Vol. II, P.147, Para. 562.

(4) R.O, Vol. II ,P.147.

(5) Ibid., Loc Cit.

للصواب، وحصروا اسباب التحرك القبلي في الدوافع الدينية البحتة(١)، تدليساً على الحقيقة الواقعة.

وعلى وفق ذلك ابدى اللورد لايتون الأول Lytton I ، نائب الملك البريطاني في الهند (١٨٧٦-١٨٨٠) (٢) استجابة سريعة لطلب الوكيل السياسي، وأمر أن تتوجه ـ على عجالة ـ سفينة الحرب الملكية (تيزر Teazer) إلى ميناء مسقط، فأنفذت الامر ووصلت إليه يوم الخامس عشر من حزيران عام ١٨٧٧ لأداء مهمة توفير الحماية للتجار الاجانب وتأمين عملية نقلهم مع ممتلكاتهم إلى قواربهم الراسية عند الميناء(٣) .

وتحت وطأة القصف المدفعي المتكرر من السفينة البريطانية على مواقع رجال القبائل المحاصرين لمدينة مسقط اضطر زعماؤهم إلى التراجع ومراسلة السيد تركي، عارضين عليه التفاوض من أجل فك الحصار عن المدينة نهائياً(٤) .

لكن الوكيل السياسي، وامعانا منه في قهر القبائل، لم يرتض أية حلول سلمية من دون اتفاق سابق على هوية الاطراف التي سيترتب عليها دفع التعويضات للتجار البريطانيين، البالغة ـ بحسب تقدير المقيم روس ـ ثمانية عشر ألف ريال، ومن ضمنها تعويض قيمة الدمار الذي ألحقه قصف (تيزر) بمدينة مسقط (٥)!!. وليس هذا فحسب؛ بل أكد الوكيل روبرتسون في أواخر حزيران ١٨٧٧ إن على الحكومة البريطانية أن تتولى مساعدة السلطان في حالة اضطراره إلى استعمال القوة لإستحصال المبالغ النقدية المشار إليها؛ لأن تركي ـ من منظور روبرتسون ـ لا يمتلك الامكانات الكافية لمواجهة هذا المستوى من التحدي، مما قد يشجع أعداءه أن يلملموا شتاتهم ويتجمعوا مرةً أخرى لإثارة ((**الشغب**)) في عمان، ومعاودة الاعتداء على العاصمة (٦) .

وقفت حكومة الهند إلى جانب روس، مقيمها في الخليج، ووكيله روبرتسون، اللذين اقترحا بأن يدفع السلطان نسبة الربع من خسائر التجار البريطانيين، أما الارباع الثلاثة الأخرى فيجب أن تؤخذ من القبائل المتورطة في الهجوم الاخير(٧).

ولم تنفك بريطانيا بعدئذ عن ملاحقة شيوخ القبائل المعارضين لوجودها، والتصدي للقوى المناوئة للسلطان، فخصصت السفينة (ردي Ready) من الاسطول الملكي وبعض السفن الأخرى لتجوب السواحل بحثاً عن القوارب الصغيرة العائدة لأولئك الشيوخ، وذلك لإرغامهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية(٨). كما مارست السفن نفسها التهديد العسكري

---

(٣) حرص كل من روس ومايلز ـ في خطاباتهم المتبادلة ـ على اشاعة الاعتقاد بأن الاختلاف في تفسير الأحكام والمسائل الدينية والشرعية هي جوهر الخلاف لا غير. أنظر:
Ibid., Para. 561-564.

(٤) ادوارد روبرت بالوير Edward Robert Bulwer : (إيرل Lytton الأول)، ولد في لندن عام ١٨٣١، بدأ حياته السياسية ملحقاً في السفارة البريطانية بواشنطن، وسفيراً في كل من فينا ١٨٥٨ والعاصمة البرتغالية لشبونة ١٨٧٤. اختاره رئيس الوزراء البريطاني بنيامين دزرائيلي حاكماً عاما للهند، فاهتم لايتون بتأمين الحدود الهندية والافغانية ضد التدخل الروسي، وفرض اجراءات فعالة للتقليل من آثار المجاعة التي اجتاحت الهند (١٨٧٧-١٨٧٨). شجع على منح الهنود نصيباً أكبر في الوظائف المدنية. عين سفيراً لبريطانيا في باريس (١٨٨٧-١٨٩١)، وتوفي فيها عام ١٨٩١. أنظر:
The New Encyclopaedia Britannica …, Vol. 6, P.422.

(3) R.O, Vol. II , P.147, Para. 562.

(4) R.O, Vol. II , PP. 147-148, Para. 564.

(5) Ibid., From E. Ross to Govrt of India, 8th Sep. 1877, P. 150, Para. 571.

(6) Ibid., Memorandums From E.Ross, 8th Dec. 1877, Vol. II, PP.152-153, Para. 574.

(7) Ibid., From E. Ross to Govrt of India. 8th Sep. 1877, P.150, Para. 571.

(8) Ibid., P.169, Para. 654.

المباشر على قبيلتي الجنبة وبني هاجر القاطنتين قرب صحار، بوصفه عقاباً جماعياً لهما؛ بسبب تعرضها لممتلكات الرعايا البريطانيين، حتى وصل الأمر إلى فرض الحصار على منتوجاتها الغذائية المصدرة إلى الخارج، علماً إنها مصدر الرزق الوحيد المتبقي لها، مما أجبر رجالها على دفع التعويضات وما تبقى عليهم من التزامات مالية متأخرة(1).

كان لهذه الممارسات انعكاسات سلبية على مستقبل النظام السياسي في عمان؛ فمن جهةٍ جلبت عليه نقمة فئات كبيرة من أبناء الشعب العماني، ومن جهة أخرى بسطت نفوذ البريطانيين على مفاصل البلاد الحيوية بشكل أكبر؛ إذ امتلك ممثلو بريطانيا السياسيون فيها وسائل مؤثرة على صنع القرار السياسي والاقتصادي، نظراً إلى ما يتمتعون به من صلاحيات واسعة، وعلاقات شخصية وثيقة مع السلطان، لدرجة أن هولندا عندما أرادت عقد اتفاقية تجارية مع مسقط تقدمت ـ قبل كل شيء ـ بطلب إلى العقيد (بريدوكس Prideaux) مساعد المقيم السياسي في بوشهر ليتولى بنفسه مسؤولية الاشراف على عملية التفاوض مع السلطان العماني، يقيناً منها بأن الأمور لن تجري على ما يرام من دون أن تمر بالطريق البريطاني. وحينما طلب بريدوكس تعليمات حكومة الهند بهذا الشأن تم ابلاغه في أواخر تموز عام ١٨٧٧، بأن بريطانيا ليس لديها اعتراض على إقامة عمان علاقات اقتصادية مع هولندا، شريطة أن تكون مقتصرة على التبادل التجاري بين البلدين لا غير(2) .

ومما يجدر ذكره بصدد تداعيات الوجود البريطاني المتنامي في عمان، أن شيوخ القبائل طالما حاولوا ـ بصدق ـ التقرب إلى السلطان، وتحسين علاقاتهم معه، وإعادتها ودية كسابق عهدها، لكن السيد تركي رفض كثيراً من تلك المحاولات تحت ضغط الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، أو بتوجيهٍ من حكومة الهند التي اعترفت بأنها السبب الرئيس في تلك القطيعة(3)، ثم إن حكومة الهند وقفت في وجه الجهود المبذولة من بعض الشيوخ في شهري كانون الأول ١٨٧٨ وكانون الثاني ١٨٧٩ للتوسط بين السلطان وأخيه عبد العزيز . ومن الغرابة إن السلطان رد على الوسطاء بأنه يجب على عبد العزيز أن يكتب إلى الوكيل السياسي البريطاني لطلب وساطته، فهو الرجل المناسب ـ حسب فهمه ـ لترتيب لقاء بين الاخوين تتم فيه مناقشة الامور العالقة بينهما وحسمها، وعلى الرغم من تلبية رغبته لكن إرادة الوكيل اقتضت أن تصل المفاوضات إلى طريق مسدود، وذلك بهدف القضاء على آمال عبد العزيز في تولي أي منصب في الدولة أو الظفر بعرش البلاد في المستقبل نهائيا(4). وهذا ما يشير بوضوح إلى مدى سيطرة الوكيل السياسي البريطاني على السلطان نفسه، إلى الحد الذي لا يستطيع أن يقطع فيه أمراً من دون أن يشير عليه الوكيل؛ إن هذه الحادثة تدل على هيمنة البريطانيين كلياً على السلطة في عمان من خلال تحكمهم بالسلطان وشدة اذعان الأخير لهم.

وزاد المقيم روس في سعة الهوة بين السلطان والقبائل، عندما أراد حسم الخلافات المتعلقة بشأن التعويضات، فثبت مبالغ نقدية وصفت بأنها طائلة، كان على الشيوخ إما دفعها أو مواجهة ((**العواقب الوخيمة لعصيانهم**))(5) على حد تعبيره. وحتى يحين ذلك الموعد كتب رسالة لهم في الخامس من كانون الثاني عام ١٨٨٠ مشوبة بالكثير من الترهيب والتهديد المبطن، جاء في

---

(1) Ibid., From E. Ross to Govrt of India, 4th Oct. 1877, P.151, Para. 572.

(2) R.O, From Govrt of India to E. Ross, 31th July. 1877, Vol. II, P.154, Para. 576.

وللاطلاع على نص الاتفاق العماني _ الهولندي انظر:

Arabian Treaties…, Vol. III, P.149.

(3) R.O, Vol. II, P.155, Para. 579.

(4) Ibid., P.162, Para. 617.

(5) R.O, From E.Ross to Govrt of India, 5th Jan. 1877, Vol. II, P.171, Para. 665.

نصها:

((إننا قد منحنا السيد تركي الصلاحيات كافة للمطالبة بهذه المبالغ المالية، بوصفها تعويضاً لخسائر الرعايا البريطانيين، ونحن نبلغكم الآن إنه يفعل ذلك مدعوماً من الحكومة البريطانية، ومتمتعاً بمساندتها. لهذا السبب فانتم مدعوون لتلبية نداء العقل فوراً، من أجل دفع المبالغ التي بذمتكم، وسوف تتخذ الترتيبات الامنية المناسبة للحفاظ على سلامة المكلفين بحمل الاموال منكم حينما يقدمون إلى الساحل لتسليمها لنا.

إذا أردتم دفع الاموال بعد مرور شهر من وصول التبليغ إليكم فإن المبلغ سيقبل بوصفه تعويضاً كاملاً، وسيتم اعطاؤكم وثيقة تثبت خلوكم من المسؤولية، اما إذا لم تدفعوا خلال المدة المذكورة فإن المبلغ سوف يزداد بالقدر الذي تراه الحكومة البريطانية مناسباً))[١].

وعند قراءة النص قراءة متانية يتبين أن المقيم يهدد من لا يروم الدفع بأنه سيدفع عاجلاً أم آجلا، وإن تجاوز مهلته التي هي شهر واحد زيد مبلغ الدفع عليه بما تهوى الحكومة البريطانية، وكأن اساسيات الأمور في عمان مرهونة برضا بريطانيا أو عدمه. وللتدليل على ذلك أصر البريطانيون بشدة على متابعة الموضوع بشكل جاد؛ إذ قامت سفنهم بمحاصرة الموانئ العمانية بحجة استرداد أموال رعاياهم، ورفعت ـ تحت هذا الستار ـ الضريبة المفروضة على المنتجات الغذائية العائدة لإحدى قبائل الحجر الغربية[٢]في ميناء صور بمقدار كبير ومرهق خلال شهر أيلول عام ١٨٨٠ وذلك لعجز زعمائها عن الوفاء بالتزامات مالية سابقة قدرت بعشرة آلاف ريال نمساوي[٣].

يأتي هذا الاجراء مترافقاً مع التطبيقات القاسية لقوانين حظر تجارة الرقيق، التي تنتهجها سفن الاسطول الملكي البريطاني بمراقبتها المستمرة للموانئ والمحطات البحرية، لدرجة أن أية حمولة من العبيد لم تصل إلى السواحل العمانية خلال سنتي ١٨٧٩و ١٨٨٠[٤]، مما يعد سابقة لم تحدث منذ زمن طويل، وكان لها أفدح الضرر على القبائل المضطرة إلى دفع الضرائب والتعويضات، كما انعكس الامر سلبياً على عدد من التجار الهنود الكبار الذين تعرضوا لاعتداءات متكررة خلال سنة ١٨٨٠ من بعض افراد القبائل الناقمين على السيطرة الاجنبية[٥] .

وفي السياق ذاته تمكنت بريطانيا من انتزاع موافقة السيد تركي في السابع من حزيران عام ١٨٨٠ بشأن إقامة حامية عسكرية في مقر وكالتها بمسقط[٦] ، ويبدو أن الهدف من ذلك الاتفاق تسويغ تدخلها العسكري في الشؤون العمانية والتسريع به عند الضرورة، اكثر من كونه إجراء لحماية أمن الوكالة. وهذا ما يؤكد أن بريطانيا اباحت لنفسها حصرياً العمل

([1]) Ibid., Loc Cit.

([٢]) الحجر الغربية: منطقة جبلية وعرة، تقع في الشمال الغربي من عمان، وتمتد حتى وسط البلاد، تخترقها مجموعة من الاودية اهمها: وادي سمايل وابرز مدنها (صور وقريات) الواقعتين على الساحل. انظر: الملحق (٢)؛ لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، الجزء٥، ص١٧٦١؛ عبد الله يوسف الغنيم، المصدر السابق، ص ص ٤٥-٤٦.

([3]) The Administrations…, Vol. II, 1879-1880, No. cixxi, P.134.

([4]) The Administrations…,Vol. II ,1879-1880,No. Cixxi,p.134.

([٥]) يتضح ذلك بشكل أكثر دقة من خلال قراءة اثنين من مقتطفات التقارير العائدة للمقيم البريطاني في الخليج العربي، والمؤرخة في : (٩ و٢٣ كانون الأول ١٨٨١). أنظر:

R.O, Vol. II, P.179, Para. 699.

([6]) Ibid., From E. Ross to Govrt of India, 14th July. 1880, P.174, Para. 680.

العسكري وحرمته في الوقت نفسه على أهل عمان، كما ظهرت ازدواجية سياسة الحكومة البريطانية بشكل جلي حينما اصدرت الاخيرة بيانا في السادس من ايلول عام ١٨٨٠ نص على إدخال ساحل ((**سلطنة مسقط**)) المطل على خليج عمان ضمن اللوائح الخاصة بمنع الاعمال الحربية بشكل رسمي ونهائي[1] .

ولم يخف مقدار ما تمتلكه بريطانيا من تأثير عميق في تسيير الامور في عمان على قادة السفن الفرنسية المارة بمسقط، والذين اعترف احدهم صراحة بأن الوكالة البريطانية فضلا عن تمثيلها دولتها هي وحدها المسؤولة عن أمن الرعايا الفرنسيين ومواطني الولايات المتحدة الامريكية وحفظ سلامتهم؛ نظرا إلى افتقار هاتين الدولتين إلى قنصليات رسمية في مسقط آنذاك[2].

وفي الشأن نفسه كتب قائد السفينة الفرنسية (لوسكوربيون Lo Scorbion) إلى وزير بحريته ينبهه إلى سيطرة البريطانيين على النقاط الحساسة من اقتصاد الساحل، وتؤكد أن بريطانيا تمتلك مخازن للفحم الحجري في كل ميناء عماني مهم، تديرها بوساطة مواطنيها الاوربيين أو رعاياها من الهنود، ومن ثم فإنها تتحكم بالشريان الحيوي الذي يغذي السفن الأجنبية بالوقود الضروري جدا لمواصلة رحلاتها باتجاه الهند والخليج العربي وافريقيا، وتكاد السفن البريطانية ـ بحسبما جاء في نص الرسالة ـ ((**أن تنفرد باستغلال النشاط التجاري بمسقط نفسها**))[3].

في تلك الاثناء طرأت مسألة مهمة استثارت البريطانيين بشدة، حين أبلغوا بأن تركي بن سعيد يريد أن يعيد إلى الاذهان قضية وحدة عمان مع ممتلكاتها في شرق افريقيا من جديد، وانه اتصل بأخيه برغش بن سعيد، حاكم زنجبار، في آذار عام ١٨٨٠ مقترحاً عليه التنازل عن منصبه في مسقط مقابل أن يصبح أخوه برغش سلطان عمان وزنجبار معا، وبذلك يؤثره على نفسه، مضحياً بعرشه لتحقيق هدفهما في الوحدة بعد مرور حوالي عشرين عاماً على الانفصال[4].

أثارت هذه الانباء حكومة الهند، التي تساءلت باستغراب في خطابها إلى مقيم الخليج بتاريخ الثاني عشر من نيسان عام ١٨٨٠، عن مدى صحة نوايا السلطان في إعادة توحيد السلطنة؛ إذ ((**كيف يتنازل عن عرشه وهو الذي ناضل لسنوات طويلة في سبيل الاحتفاظ به**))؟[5] .

وكان من الطبيعي أن تحاول حكومة الهند وعلى رأسها اللورد (رايبون Ripon)، نائب الملك البريطاني (١٨٨٠-١٨٨٤) [6]، إفشال المشروع وتسقيطه، بعد تأكدها من صحة التوجه

---

(1) Bidwell, Op. Cit, P.27.

(2) عمان وفرنسا، المصدر السابق، رسالة من قائد الفرقاطة (اونيسو) إلى السيد (فالون) آمر الاسطول البحري الفرنسي في المحيط الهندي، في (١٧ آذار ١٨٨٠)، ص١٢٩. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا اضطرتا في نهاية عام ١٨٨٠ إلى اختيار (لويس ماكوير Louis Maguire) وهو أحد التجار البريطانيين البارزين من ذوي الاصل الانكليزي في مسقط للقيام برعاية مصالحها في عمان. أنظر:

R.O, Vol. II, P.175, Para. 685; The Administrations…, Vol. II, 1880-1881, P.28.

(3) عمان وفرنسا، المصدر السابق، رسالة من قائد الباخرة (لوسكوربيون) إلى وزير البحرية الفرنسي، في (١كانون الأول ١٨٨٠)، ص١٣٣.

(4) وردت إشارات عابرة لهذا التحرك المهم في : لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء ٢، ص ٩٠٢؛ حسين عبيد غانم غباش، المصدر السابق، ص ٣٣٨.

(5) R.O, From Govrt of India to E. Ross, 12th April. 1880, Vol. II, PP. 177-178, Para.695.

(6) جورج فردريك صاموئيل George Frederick Samuel : (مركيز Ripon الأول)، سياسي بريطاني شهير، ولد عام ١٨٢٧، بدأ حياته السياسية ملحقاً في سفارة بريطانيا في بروكسل، انتخب

الجديد[١]، وإدراكها مدى خطورته وتقاطعه مع واقع مخططاتها الهادفة إلى تجزئة الكيانات السياسية الكبيرة في المنطقة، ولأن التوحيد الذي يسعى له تركي يحد من مطامعها ويدحض ما رتبت له منذ سنوات في المنطقة. فوجهت أوامرها إلى العقيد روس، مقيم الخليج العربي، بالعمل على حصر وراثة العرش العماني بأولاد السيد تركي فقط من دون أعمامهم، وإبلاغ تركي إن الحكومة البريطانية ـ عندما يتوفى ـ سوف توفر الملاذ والمأوى لأولاده، وستمنحهم حمايتها إن هم رغبوا بها، علماً إنها تعد تطلع برغش إلى حكم عمان **((تدخلا أجنبيا غير مرغوب به في شؤون بلد مستقل))**[٢]، وأضافت حكومة الهند في مذكرتها إلى مقيم الخليج ما نصه:

((نود القول إنه ليس في نية الحكومة البريطانية التدخل بشكل مباشر في مسألة النزاع الأسري على الحكم في عمان، مالم يكن الأمر ضروريا لمنع أية محاولة لجمع زنجبار وعمان في دولة واحدة بقيادة السيد برغش، أو أي زعيم آخر غيره. إن مسألة وراثة العرش في عمان يجب أن تبقى بعيداً عن برغش وإخوته، لأن حكومة الهند تفضل احد أولاد تركي بن سعيد، على أساس انه سيكون قادر على حفظ الأمن الداخلي والسيطرة على الحكومة واقامة علاقات جيدة تربط مسقط بالحكومة البريطانية.

من المستحيل أن نتوقع كل الملابسات المستقبلية، ولكن على العموم فإن تعليماتنا تقضي أن يحسم موضوع تولي الحكم في عمان داخلياً، بالتشاور مع أهل البلد انفسهم وزعمائهم حصرا. اما واجب الوكيل السياسي الرئيسي وليس الوحيد فهو توفير حماية كافية للرعايا البريطانيين في مسقط وغيرها على ساحل عمان، ضد أي شخص يريد أن يلحق بهم أي اذى)) [٣].

وعلى العموم فقد أنهت بريطانيا مشروع الوحدة لصالحها، وحذرت الطرفين من مجرد التفكير في الموضوع مستقبلا، وتركت لوكيلها في مسقط حرية التصرف وتنفيذ الأوامر على وفق ظروف المرحلة ومتطلباتها[٤] . ولكنها فوجئت من جهة أخرى بحركة قبلية خطيرة بقيادة ابراهيم بن قيس استطاعت الاستيلاء على منطقة (مصنعة) قرب ساحل الباطنة في آذار عام

لعضوية مجلس العموم عن حزب الاحرار (١٨٥٢ـ١٨٦١)، وعضوا في مجلس الحرب (١٨٥٧-١٨٦١)، ورئيساً للمجلس نفسه (١٨٦٢-١٨٦٦)، عين عضوا في مجلس ادارة الهند (١٨٦٨-١٨٧٤) ثم رقي ـ تقييما لخدماته ـ إلى رتبة مركيز عام ١٨٨٠، انتدبه كلادستون لشغل منصب نائب الملك في الهند (١٨٨٠-١٨٨٤)، وهو أول رجل كاثوليكي المذهب يتسنم هذا المركز، عين وزيراً للمستعمرات (١٨٩٢-١٨٩٥)، وعضوا في مجلس الوزراء (١٨٩٥-١٩٠٨)، توفي عام ١٩٠٩. أنظر:

The New Encyclopaedia Britannica…, Vol. 10, P.86.

(١) تسلمت حكومة الهند تقريرين مهمين يؤكدان صحة هذا الأمر، احدهما من الوكيل السياسي بمسقط، والآخر من الطبيب جون كيرك Dr. J. Kirck وكيلها المعتمد في زنجبار (١٨٧٣-١٨٨٦)، الذي اشار إلى انه قبض على رسالة بخط السيد تركي يعرض فيها مشروعه، أنظر:

R.O, Vol. II, P. 177, Para. 694.

(2) Ibid., From Govrt of India to E. Ross, 25th June. 1881, Vol. II, P.178, Para. 696.

(3) Ibid., Loc Cit.

(4) Ibid., From Govrt of India to E. Ross, 25th June. 1881, Vol. II, P.178, Para. 696.

١٨٨٢، فما كان من ردة فعل الوكيل السياسي الجديد في مسقط (تشارلس كرانت C. Grant)[١] إلا أن تدخل في دعم السلطان، وذلك بتوجيه أوامره إلى سفينة الحرب الملكية (ردي Ready) للقيام بقصف البلدة بالمدافع في يومي التاسع والعاشر من نيسان، مما تسبب في تكبد المدافعين خسائر فادحة، إذ اجبروا بعدها على التراجع إلى الرستاق [*] منهزمين[٢] .

تابعت بريطانيا نهجها ذاته، ففي السنة نفسها قاد عبد العزيز بن سعيد وحمود بن سعيد الجحافي عدداً من القبائل للاطاحة بالسيد تركي، وكادت مسقط أن تسقط في أيدي المهاجمين لولا وصول السفينة الملكية البريطانية (عرب) في الرابع والعشرين من حزيران عام ١٨٨٢، الامر الذي رد الحملة على اعقابها وافشلها، وانهى الاشتباك لصالح السلطان [٣] .

وعلى الرغم من تكرار التدخل العسكري البريطاني ضد الحركات القبلية المسلحة فإن ذلك لم يؤد إلا إلى زيادة زخم هذه العملية، وولد ردود افعال عكسية؛ إذ بقي الصراع السياسي متأججاً في عمان أبان عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر. بل زاد إلى درجة خطير حينما اندلعت إحدى اقوى الانتفاضات القبلية واخطرها ضد النظام الحاكم في عمان، باجتماع اقطاب المعارضة الرئيسية (ابراهيم بن قيس وصالح بن علي الحارثي وعبد العزيز بن سعيد) مع عدد كبير من المناوئين للحكم[٤]، وزحفت قواتهم نحو العاصمة، التي وجدت نفسها داخل طوق محكم من الحصار في ليلة الحادي والعشرين من تشرين الأول عام ١٨٨٣[٥] .

أدرك البريطانيون معنى التحدي الصعب الذي تشكله الحركة القبلية المسلحة ضد نظام يعاني من ازمة حادة في علاقته مع القوى الرئيسة في عمان، خصوصاً إن السلطان نفسه اعترف صراحة أمام الوكيل السياسي مايلز بعجزه عن مواجهة ذلك الجمع مالم تسعفه المساعدة العسكرية البريطانية، ولم يتردد مايلز في اصدار اوامره إلى السفينة الحربية (فيلوميل) بالتقدم لقصف مواقع المهاجمين الموجودين خارج مدينتي مسقط ومطرح، فاستطاعت ـ بعد أن أردفها تركي بهجوم بري ـ أن تضطرهم إلى التراجع وتنزل بهم هزيمة قاسية[٦]، بقيت بعدها (فيلوميل) ترابط قرب مسقط لحمايتها حتى نهاية ذلك العام[٧] .

تلقت حكومة الهند انباء هذه الاحداث باهتمام، ونالت اجراءات موظفيها في عمان استحسانها المطلق، لدرجة أن نائب الملك في الهند شخصياً امتدح التصرف الذي أبداه الرائد مايلز، وعبر عن ارتياحه الكامل لطريقة عمله فيما أسماه بـ((**الظروف الصعبة**))، حين قال:

((**إن تصرفه السليم هذا هو الذي ساعد على نجاح السيد تركي بصد**

---

(١) تشارلس كرانت (١٨٣٦-١٩٠٣): تولى إدارة الوكالة السياسية في مسقط (وكالة ثم اصالة) للمدة من (١٦ آب ١٨٨١) إلى (٢٢ آذار ١٨٨٣). أنظر: الملحق (٣)؛
The Administrations…, Vol. II, 1879-1880, No. cixxi, P.134

(*) الرستاق: مدينة مهمة، تعد احدى معاقل الإمامة الاباضية في عمان، تقع في اقليم الجبل الاخضر من ناحيته المطلة على سهل الباطنة. انظر الملحق (٢) .

(2) R.O, From E. Ross to Govrt of India, 16th April. 1882, Vol. II, P.182, Para. 712.

(3) The Administrations…, Vol. II, 1882-1883, P.19; R.O, Vol. II, P.182, Para. 715.

(٤) بلغ العدد الاجمالي لرجال القبائل المنظوين تحت لواء القادة المذكورين حوالي ثلاثة آلاف مقاتل، بحسب ما ذكرت المصادر البريطانية.

(5)The Administrations…, Vol. II, 1883-1884, No. cxcviii, P. 18.

(٦) يقول مايلز في تقريره السنوي الذي ارسله إلى المقيمية السياسية في بوشهر ان المهاجمين فقدوا ـ حوالي ـ مائة رجل من مقاتليهم، على حين اصيب مائة وخمسون آخرون . انظر:
The Administrations…, Vol. II, 1883-1884, No. cxcviii, P. 18.

(7) Ibid., Vol. II, PP.186-187, Para. 728.

الهجوم عن مسقط، وكذلك توفير الحماية للرعايا البريطانيين الساكنين فيها وفي مطرح في وقت الاعتداءات...))[1].

لقد حاول البريطانيون أن يطمسوا الدوافع الحقيقية للصراع (القبلي ـ السلطوي) في عمان، وادعوا أن سخط القبائل على نظام السلطنة إنما مبعثه مخالفة تركي بن سعيد لتعاليم الدين أو ضعف التزامه الاخلاقي، منطلقين من نظرة وكلائهم السياسيين الضيقة إلى هذه النقطة. وعلى الرغم مما لهذا العامل من وزن حقيقي ـ إلى حد ما ـ فإن حركات المعارضة في أقل تقدير لم تكن أيضا ((**تمردات مسلحة**)) ضد السلطة المركزية، أو ((**اضطرابات دينية**)) مثلما وصفها عدد من الكتاب[2] الذين وضعوا هذه النظرية المظللة والسطحية، وتهربوا من الاسباب الحقيقية والعميقة الجذور لشكوى رجال القبائل من أن النزاع برمته في عمان يكمن في استخدام السلطان ومن ورائه البريطانيين كل من لديهم من الوسائل الاستفزازية غير المباشرة للضغط على المنطقة الداخلية اقتصاديا وعسكريا، زيادة على سوء وضعها الاقتصادي اساسا، والجور الذي لحق بقبائلها من فرض الغرامات والضرائب المرهقة عليها، وحرمانها من معظم موارد رزقها. فضلا عن ذلك فإن التمادي في سياسة القهر ضد القبائل وتشديد القبضة البريطانية على السواحل العمانية وخضوع السلطان لها ابقى المنطقة مدة طويلة من الزمن ترزح تحت وطأة الاقتصاد القديم، الذي اعتمد على مبدأ الاكتفاء الذاتي اعتمادا كليا، مما ولد ردود فعل عكسية لدى فئات واسعة من الشعب. وأسوأ من ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تلتزم بموقف الحياد بين الفريقين المتنازعين ووقفت إلى جانب الحاكم، انطلاقا من قناعتها بأن تركي يمثل الضمان الاكيد للحفاظ على الأمن والاستقرار الضروريان لتنمية مصالحها، مما دفع القبائل التي اشتهرت بعنادها ودأبها المتواصل إلى الدخول في حرب غير متكافئة ضد السلطان والبريطانيين معا.

ودعما لما تقدم يكون من الضروري القول ـ بعد النظر بإمعان في سير الوقائع أبان مطلع عقد الثمانينات ـ أن السلطان اعتمد كثيرا على مشورة الوكيل السياسي في مسقط الرائد مايلز إلى أبعد مدى، واستعان بالمقيم البريطاني في الخليج العربي العقيد روس، وكان كلا الرجلان ذا علاقة شخصية وثيقة به، ولا سيما مايلز الذي أظهر مقدرة فائقة في مجال التحري والاطلاع الواسع على مجريات الامور في أكثر نواحي عمان ومقاطعاتها بعدا عن العاصمة وعزلة عن العالم الخارجي، وتتضح تلك المقدرة بوجه خاص من خلال ترسمه للطرق التي سلكها وتثبيته المقابلات التي اجراها مع مرافقيه أو مضيفيه ومحاوراته مع الزعماء البارزين في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، وامتلاكه شبكة واسعة من العملاء الذين يؤمنون له الكشف عن تحركات شيوخ القبائل في السر والعلن، ويرصدون لقاءاتهم مع اتباعهم، وتفاصيل حياتهم الشخصية، ومراسلاتهم الخاصة مع افراد اسرهم، وفي احيان كثيرة يكتب الوكيل مضمون تلك الرسائل إلى حكومة الهند، علها تجد بين طياتها ما يساعدها على فهم نفسية السلطان ومعرفة ميوله وتحليل شخصيته لمعرفة مواطن الضعف والقوة فيها لتتمكن من الدخول إلى نقاط التحكم به، ومن المؤكد أن هذا سيعينها على رسم سياستها في تلك البلاد بصورة اكثر جدية وفعالية[3] .

---

(1) Ibib., From Govrt of India to Resident of (Persian) Gulf, 15th April. 1884, Vol. II, P. 190, Para. 731.

(4) انظر: لاندن، المصدر السابق، ص ٢٦٤؛ محمد علي جناب، المصدر السابق، ص ص ٧٠ – ٧١؛ Curzon, Op. Cit, P.445.

(3) يمكن الاطلاع على التقارير السنوية التي بعثها مايلز على وفق تسلسلها الزمني في:
The Administrations…, Vol. II – III, 1879- 1887.

وتجد الكثير من رسائله الخطية في:

R.O, Vol. II, PP. 304 -311 – PP. 318-341.

رابعاً: الحماية البريطانية المقنعة ١٨٨٥ ـ ١٨٨٨

وجدت بريطانيا أن إصرارها على دعم السلطان لم يأت بالنتائج التي تبتغيها، فقد كانت سياستها تلك في أحسن حالاتها(سياسة كرٍ وفر) نظرا إلى أن التهديد القبلي ضد مسقط وبعض المدن الساحلية الأخرى كان يندلع مرة بعد أخرى بمجرد عودة السفن البريطانية إلى قواعدها في عدن والخليج العربي والساحل الغربي للهند.

وأدرك المسؤولون البريطانيون أن سخط القبائل العمانية ونقمتها على نظام تركي بن سعيد ستبقى مثلما هي بلا تغيير حتى مع وجود مساندة القوات البريطانية لذلك الحاكم، وتمتعه بتأييد سلطاتها في الهند(١). مما دفعهم إلى تشخيص حقيقة مهمة هي إن رغبتهم في تثبيت دعائم وجودهم في عمان بالشكل الذي يضمن استمرار تعاون السلطان معهم والقضاء على الثورات القبلية نهائياً يشترط استحداث وسائل جديدة تعيد صياغة علاقاتهم مع نظام الحكم العماني وتجعلها مبنية على أساس واقعي فاعل.

ولم يكن اتخاذ خطوة متوازنة في هذا الاتجاه فكرة حديثة العهد؛ بل ألمح إليها المقيم البريطاني في الخليج العربي إدوارد روس في وقت سابق، بتأكيده على أن السياسة البريطانية ستلاقي نجاحا أكبر في عمان إذا بقي السيد تركي ممسكا بزمام السلطة في البلاد، وهذا لن يكون إلا بقيام بريطانيا بدعمه سياسيا، ومنحه منزلة خاصة متميزة على أقرانه، أي أنها يجب أن تعامله بطريقة فريدة تباين معاملتها لحكام دول المنطقة ومشيخاتها، وذلك بهدف تشجيعه على الاستمرار في حسن نواياه تجاهها في أقل تقدير(٢) .

ويبدو أن الموضوع بقي يخامر ذهن روس مدة طويلة، حتى أشار اليه بشكل صريح في تقرير رفعه إلى حكومة الهند في الثاني عشر من آب عام ١٨٨٥، وذلك بوجوب إعلان مسؤوليتها الكاملة عن حماية السيد تركي ونظامه في مسقط من هجمات القوى القبلية واعتداءات الطامعين بعرش السلطنة، المنطلقين من منطقة الداخل التي تموج دائما باستعدادات خفية لإذكاء ثورتها المكبوتة، وأوضح أن ذلك الاعلان سيضع ـ في نظره ـ حدا للانتفاضات القبلية التي تنتاب عمان بين الفينة والاخرى. ولتوضيح تلك الافكار فإن الوثيقة التالية تبرز التوجه الأخير اكثر من أية وثيقة أخرى؛ إذ يقول روس فيها:

> ((**في ضوء الروابط الاقتصادية الوثيقة، والعلاقات الودية بين الحكومة البريطانية والسيد تركي، والدعم الذي طالما قدمته حكومتنا له في وقت الضرورة؛ أود أن اقترح إنتهاج سياسة جديدة ومحددة، ولا سيما بعد الهجمات الاخيرة التي قادها السيد عبد العزيز وغيره من قادة المتمردين على مسقط ومطرح. تقتضي هذه السياسة أن يفهم هؤلاء بأن استيلاءهم على هذه المدن ـ إن حصل ـ لن يكون إلا أمرا مؤقتا؛ لأن الحكومة البريطانية ستطردهم منها وستعيد السيد تركي إلى موقعه**))(٣).

وفي الشأن نفسه اشترك مايلز مع المسؤولين البريطانيين الآخرين في الحديث عن

وللاطلاع على دراسة قيمة لرحلاته في عمان وزياراته لانحائها انظر:
سعيد بن محمد الهاشمي، القيمة العلمية لجولات القنصل البريطاني مايلز في سلطنة عمان ١٨٧٤ـ ١٨٨٥، بحث منشور على شبكة الانترنت:
www.darah.org

(١) للاطلاع على توضيحات وافية بشأن هذه العملية يمكن مراجعة:
Kumar, Op. Cit, PP.69-71; Curzon, Op Cit, P. 444.
(2) R.O, Vol. II, PP. 166-167, Para.638.
(3) R.O, Vol. II, P.196, Para. 771.

حماية بريطانية شبه رسمية وذات نطاق محدود، تشمل السيد تركي فقط ولا تتعدى إلى ورثته، وهذه الحماية تستدعي ـ في أيسر حالاتها ـ تدخلاً فعلياً ومباشرا في صد هجمات القبائل ضد المدن الساحلية المهمة وفي إنهاء الحروب القبلية ضد السلطة، مع التشديد بشكل جازم على وجود صلة وثيقة بين الحفاظ على مصالح دولتهم من ناحية وبقاء تركي على رأس الهرم السلطوي في عمان من ناحية أخرى(١) .

وجاء رد حكومة الهند على الاقتراح مشوباً بالحذر؛ فقد وصفته بالانعطاف المهم في السياسة البريطانية تجاه عمان، والتوريط المباشر لها في الشؤون الداخلية لتلك البلاد، وعبرت عن خشيتها بأن يقود الأمر إلى تشجيع السلطان على تكرار طلب عونها كلما شعر بالتهديد من جانب شعبه، ما يؤدي إلى جر البلاد إلى نزاع مسلح محركة الاساس:

((حاكم قد ثبت فشله قبل مدة وجيزة))(٢)

على حد تعبيرها، لهذا فقد طلب اللورد دوفرين Dufferin نائب الملك في الهند (١٨٨٤ ـ ١٨٨٨) (٣) أن يدرس الموضوع بصورة دقيقة وشاملة لتبديد شكوكه ومخاوفه قبل اقراره(٤).

عاد روس في السابع من تموز عام ١٨٨٦ ليوضح رأيه بتفاصيل أكثر، وأكد أن اقتراحه السابق لا يعد تغييراً كبيراً في سياسة بريطانيا الحالية تجاه مسقط، فالحكومة البريطانية تقوم ـ بشكل فعلي ـ بمنح حمايتها للسلطان، وستكون النتيجة العملية لهذا الاقتراح تحجيم محاولات **((الانفصاليين))** في الوقوف بوجه السيد تركي حصراً(٥).

وفي لندن حاولت وزارة الدولة لشؤون الهند من جهتها، وعلى رأس تلك الوزارة اللورد كمبرلي Kimberly (شباط ١٨٨٦ ـ تموز ١٨٨٦) إبقاء بريطانيا بعيدة عن مشاكل حاكم عمان مع رعاياه، وتبني سياسة الحياد(٦)، لكن ضغوطاً واسعة مارسها البرنامج الذي تبنته الحكومة البريطانية آنذاك، والقائم أساساً على محاولة فرض الاشراف البريطاني الاستعماري بأشكاله المختلفة على انحاء واسعة من العالم(٧)، جعل الأمور تسير على وفق ما خطط له المقيم ورفاقه في الخليج العربي. ففي الثالث عشر من

---

(1) Ibid., P.197, Para. 774.

(2) Ibid., P. 196, Report Dated: 16th Sep. 1885, Para. 772.

(٣) فردريك تامبل هاملتون Frederick Tample Hamilton: (مركيز Dufferin الأول)، ولد عام ١٨٢٦، واحد من أهم الشخصيات التي شاركت في صنع السياسة البريطانية أبان نهاية القرن التاسع عشر، عمل وكيلا لوزارة البحرية (١٨٦٤ ـ ١٨٦٦)، عينه كلادستون والياً في (لانكستر Loncaster) ووزيراً للخزانة (١٨٦٨ ـ ١٨٧٢)، ثم حاكماً لكندا (١٨٧٢ ـ ١٨٧٨)، شغل منصب سفير بريطانيا في موسكو (١٨٧٩ ـ ١٨٨١) وفي اسطنبول (١٨٨١ ـ ١٨٨٤) ونائب الملك في الهند (١٨٨٤ ـ ١٨٨٨)، كما سعى في ارجاع الدفء إلى العلاقات البريطانية ـ الفرنسية خلال مدة عمله سفيرا في باريس (١٨٩١ ـ ١٨٩٥). أنظر:

The New Encyclopaedia Britannica…, Vol. 4, P.259.

(4) R.O,Vol. II, Report Dated: 16th Sep. 1885, P. 196, Para. 772.

(5) Ibid., P. 196, Para. 773.

(6) Ibid., Vol. IV, P. 613, Para.2.

(٤) على الرغم من تولي حزب الاحرار مقاليد الحكم في بريطانيا عام ١٨٨٥، فإن الآراء الاستعمارية والتسلطية كانت قد توغلت في نفوس أكثر السياسيين البريطانيين، ولم تكن حكراً على حزب بعينه كالمحافظين مثلا، بل ظل الهاجس الاعم الاقوى هو تمكين اسطول الحرب البريطاني من السيطرة على الطرق البحرية الرئيسية ليمسك بزمام المبادرة في كل انحاء العالم المأهول. للتفاصيل أنظر: رنوفان، المصدر السابق ص٥١٦؛

Curzon, Op.Cit, P.441.

تموز عام ١٨٨٦ أعلنت حكومة الهند ضمانها لاستقلال ((**دولة مسقط**)) وحرصها على أن تكون تحت حكم تركي بن سعيد شخصيا. وأبلغت الأخير ـ بوساطة وكيلها المعتمد مايلز [١] ـ أنه يستطيع الاعتماد على دعم الحكومة البريطانية بشكل مستمر للوقوف ضد أي تهديد قد يواجهه من جانب القوى القبلية، وإن القوات البريطانية ستسحق كل اعتداء يقع عليه طوال مدة حياته، ((**وستعمل على أن يعي الامراء وشيوخ القبائل كافة في عمان هذا الأمر ويأخذونه على محمل الجد**))[٢] .

ولكي تعطي لهذه الخطوة أهمية خاصة، اوصت حكومة الهند وكيلها مايلز بإعداد احتفال رسمي في الوكالة السياسية بمسقط يقلد فيه السلطان تركي وشاح نجمة الهند بدرجة القائد الاعلى للفرسان [٣]. والأهم من ذلك إنها قامت بإهدائه ـ في تلك المناسبة ـ إثني عشر مدفعاً حديث الصنع مع ما يلزمها من ذخائر ومعدات لحماية حصون مسقط، تقديراً لما قدمه لها من ((**خدمات جليلة**))[٤] بحسب وصفها.

لم يمر وقت طويل حتى كان على البريطانيين أن يمارسوا اول تطبيق عملي للضمان الذي قدموه؛ فقد أفاد تقرير الرائد جايكار Jaykar [٥] أن قوى المعارضة ائتلفت من جديد في جبهة موحدة بغاية شن الهجوم على مسقط، وذلك تحديداً في منتصف سنة ١٨٨٧، ووصف العملية بأنها ((**مؤامرة خطيرة**))[٦] اشترك فيها زعيم قبيلة (نزار) الشيخ سلمان بن يوسف ومعه كل من صالح بن علي الحرثي وابراهيم بن قيس الذي استطاع فجأة احتلال السويق والسيطرة عليها في ليلة الأول من تموز عام ١٨٨٧[٧].

وأمام عجز القوات الحكومية التي أرسلت لإيقاف تقدم القبائل، لم يجد السلطان من حيلة سوى الطلب من الوكيل السياسي الرائد موكلر أن يمده بالمساعدة العسكرية لإنقاذه من هذا

---

(٥) يظهر الملحق رقم (٣) ان الوكيل السياسي المعتمد لدى بريطانيا للمدة من (٢ نيسان ١٨٨٦) إلى (٢٥ تشرين الأول ١٨٨٦) لم يكن مايلز؛ بل الرائد موكلر E. Mockler لكن إدراك حكومة الهند لأهمية الحدث جعلها تنتدب الأول، وتستدعيه من مهمته التي اضطلع بها في حيدر آباد.

(١) للاطلاع على نص الضمان انظر:

The Administrations …, Vol. III, 1886-1887, No. ccxxix, P.19; R.O, Vol. II, P.197,Para. 775.

وذكرت بعض المصادر أن بريطانيا اشترطت على السلطان أن يحافظ على مصالحها في سلطنته مقابل مساعدتها إياه في الاحتفاظ بعرشه. وعلى الرغم من افتقار هذا القول للسند التاريخي المعتمد، فإن هذه الاتفاقات التي اعتاد البريطانيون أن لا يمنحوها بالمجان لا تنفي وجود هذا الاحتمال. انظر: لاندن المصدر السابق، ص٢٦٧؛ محمد علي جناب، المصدر السابق، ص٧١؛

Halliday, Op. Cit, P.270.

(3) The Administrations…, Vol. III, 1886-1887, No. ccxxix, P.17.

ويلاحظ أن السيد تركي سبق أن كرم بالطريقة نفسها قبل عشر سنوات، وتحديداً في عام ١٨٧٦. أنظر: ص(   ) من الأطروحة.

(٣) لوريمر، المصدر السابق، القسم التاريخي، الجزء٢، ص ٨٢٠؛

R.O, Vol. II, PP. 204-205, Para. 833.

(٤) يذكر ان الوكالة السياسية في مسقط كانت تحت إدارة الرائد موكلر خلال سنة ١٨٨٧ كما مر سلفا. ولكن بسبب إرساله إلى بغداد في مهمة خاصة اواخر ذلك العام فقد كتب نائبه الرائد الجراح جايكار A.S.Jaykar تقرير الوكالة المشار اليه . انظر: الملحق (٣)؛

The Administrations…, Vol. III, 1887-1888, No. ccxiv, P.17.

(6) Ibid., P.19.

(7) R.O, Vol. II, P.204, Para. 833.

المأزق[١]. وفوجئ ابراهيم في العاشر من تموز بالسفن الحربية البريطانية وهي تحاصر (السويق) وتطالبه بالاستسلام غير المشروط، وكذلك التنازل عن البلدة حالاً[٢]. فيما وصل المقيم البريطاني من بوشهر حاملاً أوامر من حكومة الهند تقضي بتقديم الدعم اللازم لقوات السيد تركي في استعادة المدينة بأي ثمن، والاصرار بشدة على رفض عروض السلام التي قدمتها المعارضة لحفظ ماء وجهها، الأمر الذي أجبر ابراهيم على اخلائها والانسحاب منها بعد يومين فقط من الحصار البريطاني في مقابل حصوله على منحةٍ مالية[٣].

أبدت حكومة الهند إعجابها بالدور الذي اضطلع به مايلز، وكيلها السياسي في مسقط، والسفن البريطانية التي برفقته، ووصفت عمله بـ((**التسوية السريعة ذات النتائج الحاسمة والمفيدة**))[٤]. واضافت في رسالة بعثتها اليه:

((نود إعلامك أن دورك في هذا الموضوع ومساعيك لاقت استحساناً كبيرا من حاكم الهند))[٥].

وفي ضوء استمرار التدخل الناجح، والمكلف في آن واحد أدركت حكومة الهند ضرورة تطوير العلاقات السياسية مع عمان على أسس جديدة، وذلك على الرغم من أن النفوذ البريطاني كان يزداد قوة كلما قارب عهد السيد تركي على نهايته حتى بلغ شأواً كبيرا، ولم يبق للسلطان إلا فسحة ضيقة في رسم سياسة بلاده الخارجية، فضلا عن شؤونه الداخلية التي تدعمه بريطانيا في تسييرها، وتملي عليه ما يفعله تجاهها عند الضرورة. وعلى حد قول المندوب الامريكي في مسقط ماكرديMackirdy[٦] بتقريره في الرابع والعشرين من آب عام ١٨٨٧ فإن:

((السلطان طوع يد الوكيل البريطاني هنا، وهو على أي حال يفعل كل ما يمليه ذلك الموظف من طلبات))[٧].

وكانت بريطانيا تتذرع ـ لتسويغ سياستها ـ بوجوب فرض سيادة السلطان على الأرض العمانية بكاملها، ومساعدته في تحقيق المكتساب على حساب معارضيه السياسيين والقوى القبيلة المناوئة له.

وبوفاة تركي بن سعيد في الثالث من حزيران عام ١٨٨٨[٨] لم يكن لولده وخليفته السيد فيصل[٩] إلا الخضوع المرغم لبريطانيا، اقتداءً بما قدر لأسلافه، والتزاما بالنهج الذي

([1]) The Administrations…, Vol. III, 1887-1888, No. ccxvv, P.19.

([2]) Ibid., Loc Cit.

([3]) Ibid., Loc Cit; R.O, Vol, II, P. 205, Para. 840.

([4]) The Administrations…, Vol. III, 1887-1888, No. ccxlv, P.19.

([5]) Ibid., Loc Cit.

(٦) ماكردي: مواطن بريطاني، كان يمارس مهنة التجارة في مسقط وبعض مدن الساحل، ومن الملاحظ ان حمل الجنسية البريطانية كان صفة ضرورية لكل من يمثل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا في عمان آنذاك. ولا سيما في نهاية القرن التاسع عشر. انظر: ص ( ) من الاطروحة.

([7]) Queted in: Briton Cooper Busch, Britain and The (Persian) Gulf 1894-1914, California, 1967, P.18.

([٨]) بحسب رواية الطبيب الجراح (جايكار) الذي عاين السلطان تركي قبل أيام قلائل من وفاته فإن الاخير كان قد اصيب بوباء الكوليرا، وبقي يعاني منه طوال شهور مضت حتى صرعه المرض في التاريخ المشار إليه. أنظر:

R.O, Vol. II, P.208, Para. 857.

([٩]) فيصل بن تركي (١٨٨٨-١٩١٣): هو الابن الثاني لوالده السلطان تركي، كان والياً في عهده على مدينة نزوى، وهناك أظهر مقدرة ادراية وعسكرية اعجبت القبائل المقربة منه، فنصبته سلطانا

رسمته السياسة البريطانية كشرط لإعتلاء كل سلطان منهم عرش بلاده.



بعد وفاة والده، على الرغم من وجود شقيقه الاكبر (محمد). حفلت سني حكمه الاولى بالكثير من الاضطرابات القبلية. للتفاصيل عنه أنظر: مصلح محمد عبد العيساوي، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٨٨٨-١٩١٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ص ٤٢ – ٤٦؛

Ruling Families…, PP. 251-259.

الفصل الخامس

بريطانيا في مواجهة التنافس الأوربي على عمان

١٨٨٨ـ ١٨٩٨

أولا: التقارب البريطاني الحذر من السلطان فيصل بن تركي ١٨٨٨ـ١٨٩٠.

ثانياً: التنافس الدولي والمعاهدة البريطانية – العمانية ١٨٩١.

ثالثاً: السياسة البريطانية تجاه التهديدات الفرنسية والروسية والتواجد الالماني ١٨٩١ـ ١٨٩٥.

رابعاً: ثورة عام ١٨٩٥ وتأثيرها على النفوذ البريطاني.

خامساً: الموقف البريطاني من تشابك الاوضاع المحلية والاقليمية ١٨٩٥ـ ١٨٩٨.

اولاً: التقارب البريطاني الحذر من السلطان فيصل بن تركي ١٨٨٨-١٨٩٠

توضح الرسائل المتبادلة بين المسؤولين في حكومة الهند والمقيم ادوارد روس في الخليج العربي اثر اعلان وفاة السيد تركي(١)؛ ان الاخير كان من الرجال الذين اعتمدت عليهم بريطانيا، ووثقت بهم ثقة كبيرة، الى الدرجة التي اصبحت معها قضية رحيله عن الحياة وهوية خلفه من القضايا التي اثارت قلقاً واسعاً في الاوساط البريطانية، اذ عدتها جزءً من التعقيدات المحلية التي سيشهدها الخليج العربي في المرحلة المقبلة، وعلى حد وصف العقيد روس:

((ان وفاته تعد خسارة فادحة بالنسبة لعمان، لانه كان ماهراً في ادارة شؤون القبائل العربية بشجاعة. لقد كان وفياً ومخلصاً في ولائه للحكومة البريطانية وتميز بالاعتدال والعقلانية. وعلى الرغم من الظروف والمتغيرات كافة فانه لم يحدْ ابداً عن هذه السياسة، لانـه كان واثقاً تماماً بالسلطة البريطانية وشديد الحب والتفاني والاخلاص لها... لهذا فقد ترك فراغاً كبيراً بعد وفاته)) (٢).

راح الساسة البريطانيون، نظراً لهذا الشعور، يبحثون عن الرجل البديل الذي يؤدي الدور نفسه، بما يتلاءم ومصالحهم المتنامية، وسياستهم التقليدية في المحافظة على الوضع الراهن، ولاسيما ان ثقة حكومة الهند كانت متزعزعة - بدرجة ما - بولده وخليفته فيصل (١٨٨٨-١٩١٣)، على الرغم من انه ارسل، حال تسلمه الحكم، الى الوكيل السياسي الرائد (جايكار Jayakar) (٣) موضحاً رغبته في استمرار علاقات الصداقة التي جمعت الحكومة البريطانية بوالده، ومتمنياً ان ينال رضا البريطانيين واستحسانهم(٤). ومن جهة اخرى توقع الوكيل السياسي حدوث حالة من الاضطرابات في البلاد؛ الا ان التغيير السياسي مرَّ بهدوء على غير المعتاد، فعلى الرغم من ان العاهل الجديد قد اقصى اخويه الاخرين (محمد وفهد) من الحكم؛ الا ان غالبية زعماء القبائل وحسب قول الوكيل: ((**خاطبوه بروح الولاء والتسامح**))(٥).

وللوقوف على حقيقة الامر اوفد المقيم البريطاني العقيد روس من يمثله الى مسقط بحجة تقديم تعازي الحكومة البريطانية بوفاة السلطان تركي لاسرة البو سعيد، لا الى فيصل شخصياً، اظهاراً بأن بريطانيا تتخذ موقف الحياد من العاهل الجديد(٦)، الى حين ظهور درجة تعاونه في تحقيق اهداف السياسة البريطانية، بعدما اشيع عن رغبته في انتهاج سياسة اكثر استقلالية من سياسة سلفه.

وعبر الرائد جايكار عن رأي الوكالة السياسية في مسقط بضرورة التفاهم مع أية حكومة في مسقط، شريطة ان تضبط الامن والنظام في ساحلها، وتساءل حول امكانية تطبيق

---

(1) R.O , From E. Ross to Govrt of India , Bushire , 18th June. 1888 , Vol. II . PP. 571-572.

وانظر ايضاً الملحق (١٤).

(2) Ibid , P. 208 , Para . 861.

وللاطلاع على النص نفسه انظر:

The Administrations … , Vol. III , No. 25 . 1888-1889 , P. 6.

(3) عمل الرائد (جايكار A.S. Jayakar) في خدمة الوكالة السياسية البريطانية بمسقط مدة طويلة استغرقت حوالي تسع سنوات ، من (٢ آذار ١٨٨٩) الى (١٥ ايلول ١٨٩٧) ، لكنه قضاها في مراتب ادارية مختلفة منها مساعد الوكيل السياسي ومنها وكيلاً بالانابة واخرى بالاصالة. انظر ملحق (٣).

(4) The Administrations … , Vol. III , No. 25 . 1888-1889 , P. 23.

(5) R.O , Vol. II , P. 208 , Para. 860.

(6) Ibid. , Loc cit.

سياسة حكومة الهند لعام ١٨٨٦[١]، الخاصة بدعم حاكم عمان، وهل تسري على ولده ام لا؟[٢]. ومن جهته حذر المقيم روس المعارضين البارزين: عبدالعزيز بن سعيد وابراهيم بن قيس من مغبة استغلال التغيير الحاصل لاثارة الاضطرابات في عمان، وصرح بأن بريطانيا لا تأبه بمن يتولى عرش مسقط بقدر اهتمامها بالمحافظة على الاستقرار في عمان...

((ان حكومة صاحبة الجلالة تعمل من اجل ان ينعم الشعب العماني بالرفاهية والهدوء، وهي ستدعم أي حاكم يتولى دفة البلاد شريطة ان يختاره الناس انفسهم، وسأقوم انا شخصياً بمد يد العون لهم في سبيل تحقيق ما يريدون وبأية طريقة)) [٣].

وألمح روس لرؤسائه ان فيصل هو المرشح المفضل للحكم، لكنه غير قادر على مسك زمام الامور من دون تقديم بريطانيا العون اللازم له، كمنحه معونة زنجبار على سبيل المثال، لتمكينه من ضبط الامن الذي يعد ضرورياً لحفظ المصالح البريطانية في مدينتي مسقط ومطرح[٤]. واكد تقرير الوكيل في مسقط[٥]، المرفوع الى حكومة الهند ان البريطانيين لايمكنهم ان يعولوا كثيراً على القدرات الذاتية للسلطان، لوقوعه تحت تأثير وزرائه وموظفي الجمارك الهنود، الذين يتلاعبون بعواطفه، فضلاً عن غروره الشخصي.

((ان من حوله مشغولون بما يستطيعون ان ينهبوه، مستغلين مناصبهم))[٦].

وعليه يمكن القول ان بريطانيا ادركت ان الحاكم الجديد سيبقى ضعيفاً امام منافسيه من دون مساندتها او تأييدها؛ الا انها ستماطل في الامر بعض الوقت، لاحراج موقفه السياسي، ووضعه امام خيارين: اما السير وحده وهذا ما سيكلفه غالياً؛ او الانصياع الى ما تمليه عليه بريطانيا، لكي تعود مسقط الى سياسة التبعية غير المباشرة لحكومة الهند البريطانية، ويمتنع السلطان الحالي عن التفكير في انتهاج سياسة مستقلة.

وذكرت بعض المصادر [٧] ان السلطان فيصل بن تركي قرر، منذ استلامه السلطة، الابتعاد تدريجياً عن الاعتماد على البريطانيين، والتقرب من فرنسا التي ابدت استعداداً لمساندته. ولكي يثبت فيصل سياسته الجديدة للفرنسيين قرر عزل سعيد بن محمد وزير والده المعروف بموالاته لبريطانيا، وتعيين محمد بن الامام عزان بن قيس زعيم التيار الديني المحافظ بدلاً عنه[٨]. ويبدو ان من بين الاسباب التي دفعته الى اتخاذ هذا الاجراء هو تقديم بعض التنازلات الظاهرية لمناوئيه السياسيين، في محاولة منه لضمهم الى جانبه، وكذلك الحال عندما اعطى لنفسه لقب (امام) مع لقبه المعتاد (سلطان) فهو امر لم يكن اكثر من ايماء رمزي يوحي ببعده عن البريطانيين والسلطة الدنيوية، ولكي لا يقال انه ادار ظهره للمسلمين

---

(١) راجع ص (   ) من الاطروحة.

(٢) Ibid., P. 209 , Para. 867-868.

(٣) Ibid., Vol. II , P. 209 , Para. 868.

(٤) R.O, Vol. II , P. 209 , Para. 869.

(٥) كتب التقرير الوكيل موكلر الذي اعيد الى خدمة الوكالة السياسية بمسقط في السادس من تموز عام ١٨٨٨، في وقت تغيب الرائد جايكار عنها. انظر: Ibid , Para. 870.

(٦) Ibid ,From Mockler to E. Ross , 4th Nov. 1888 , P. 210 , Para. 878.

(٧) انظر: مصلح محمد عبد العيساوي ، المصدر السابق ، ص٤٤؛ خليل ابراهيم صالح المشهداني ، المصدر السابق ، ص٣١؛ لاندن ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢٩-٤٣٠؛ عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ، سياسة الامن لحكومة الهند ... ، ص٢٧٠.

(٨) R.O , Vol. II , P. 212 , Para. 898.

وبدأ يتعاون مع (الكفار) بحسب ما كان ينظر الى الاوربيين بصورة عامة آنذاك. انها مناورة سياسية هدفها تهدئة المعارضين وقبائل الداخل الساخطة على بريطانيا.

والواقع ان فيصل بن تركي على الرغم من اعتداده بنفسه وتململه من تعهدات اسلافه لبريطانيا التي تنتهك سيادته بوصفه حاكم البلاد، لم يمتلك الارادة الكافية لاحداث تغيير شامل في نهج دولته، على الاقل في المرحلة الاولى من عهده، فضلاً عن انه لم يكن مستعداً لخسارة عرشه من اجل احد؛ اذ سرعان ما انقلب موقفه هذا في اول اختبار للقوة امام بريطانيا، وذلك في عام ١٨٩١ عندما تحول إلى اداة طيعة في يدها. علماً ان الوجود الفرنسي الذي تراءى للبعض إن السلطان يعول عليه في تلك المدة، وفي عامي ١٨٨٨-١٨٨٩ تحديداً لم يصل الى درجة من القوة تمكنه من التأثير في شخص السلطان نفسه.

واكثر من ذلك كله، وبحسب ما كشفت المراسلات البريطانية، فان امر الاعتراف البريطاني بشرعية حكم فيصل كان قد ارتبط بمسائل اخرى لها اتصال مباشر بالاحداث الاقليمية الساخنة آنذاك؛ اذ عادت من جديد مشكلة امتداد النفوذ العثماني على سواحل الخليج العربي، وعلمت الحكومة في لندن ان قاسم آل ثاني شيخ قطر (١٨٧٨-١٩١٣) ومحمد بن عبد الله بن الرشيد امير حائل (١٨٧٢-١٨٩٧) يزمعان القيام بحملة ضد عمان بمؤازرة العثمانيين في الاحساء[١].

لهذا اعتقدت بريطانيا ان محاولة هؤلاء للسيطرة على عمان او اية محاولة اخرى من قبل أية قوة اجنبية تعد في نظرها بداية فوضى سياسية تؤثر على ستراتيجيتها في المنطقة، وقد عبر المقيم روس عن هذا الواقع بمذكرة رفعها الى حكومة الهند في السابع عشر من ايلول عام ١٨٨٨، أي بعد مرور اكثر من شهرين على وفاة السيد تركي، اكد فيها مخاوفه من ان الزحف العثماني على عمان امر محتمل، فالاحوال السياسية في مسقط غير طبيعية، ويستطيع ابن الرشيد ان يجتاحها ويقف على سواحل المحيط الهندي، وهو ما له ابلغ الضرر على سلامة خطوط بريطانيا الملاحية في تلك الانحاء[٢]. ونّبه حاكم بومباي البارون (مكاي D.J. Mackay)[٣] من جهته إلى ان الانعكاسات السلبية للامتداد العثماني نحو عمان يستلزم منهم التعامل مع المسألة بقدر اكبر من الحكمة والموضوعية، وان حكومته لن تقف مكتوفة الايدي امام محاولة السلطات العثمانية التدخل في شؤونها، انطلاقاً من المسؤولية القانونية في الحفاظ على استقلال عمان[٤].

وهنا من الملاحظ ان بريطانيا احتجت بلهجة لاتخلو من التحدي بتصريحها المشترك مع فرنسا لاول مرة منذ عام ١٨٦٢، معلنة انها لن تسمح لاية دولة تريد المساس باستقلال عمان وسيادتها ان تفعل ذلك. ومن المؤكد ان هذا الموقف ينطلق من خشيتها من المزاحمة الدولية في هذا البلد اكثر من اهتمامها باستقلاله الوطني.

وللحفاظ على عمان من ان تخترقها اية قوة عربية او اجنبية؛ بعث المقيم روس رسالة الى حكومة الهند بتاريخ السابع عشر من ايلول عام ١٨٨٨ يطلب فيها الاسراع بالاعتراف بالسلطان فيصل بن تركي، لكي يمكنه الاستفادة من الدعم البريطاني في ترصين جبهته الداخلية بوجه القوات العثمانية الزاحفة نحوه[٥] ولم يكن ردّ (سملا)[١] ايجابياً حول هذا

---

(١) انظر: عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم، امراء وغزاة ...، ص ٨٦.

(2) R.O , From E. Ross to Govrt of Bombay , Bushire , 18th June. 1888 , Vol. II , P. 574.

(٣) حول البارون مكاي انظر: الملحق رقم (٥).

(4) R.O , From Simla to Bushire , 20th Sep. 1888 , Vol. II , P. 575

(5) Ibid., From E. Ross to Simla , 17th Sep. 1888 , Vol. II , P. 575.

الاقتراح، اذ ابلغت المقيم انها لاتحبذ الاعتراف بالسيد فيصل، في هذا الوقت المبكر في اقل تقدير، لذا فعليه الاتصال بمشايخ عمان واعيانها، ومن ضمنهم السلطان فيصل وابراهيم بن قيس، لحثهم على تسوية مشاكلهم وتوحيد صفوفهم لمواجهة ما اسمته بخطر ((**الغازي الجديد**))(٢).

لمست حكومة الهند، بعد نظرة فاحصة لسير الاحداث خلال الشهرين الاخيرين من عام ١٨٨٨ ومطلع عام ١٨٨٩، ان السلطان الجديد اخذ يظهر تجاوباً للتقارب معها، وقد عبر عن ثقته بالحكومة البريطانية واستعداده التام للتعاون معها، بل وتفويضها امر الدفاع عن بلاده ضد اعدائها (العرب والاجانب منهم) على حدٍ سواء، عندها اصبح مركزه السياسي قوياً في نظرها تجاه زعماء القبائل العمانية، ورأت ان سير الامور يجري لصالحه(٣).

وعلى أية حال فإن مسألة الاعتراف او عدمه يدخل في اطار مخاوف بريطانيا من المتغيرات التي طرأت على المنطقة، او احتمال تأثر فيصل بقوى دولية منافسة كفرنسا والمانيا والدولة العثمانية، فأوضحت انها لن تتردد ولن تضع شروطاً معينة في مقابل منح اعترافها لفيصل، طالما انه سيكون ممتناً لبريطانيا التي اسبغت عليه غطاء الشرعية. وفي العشرين من نيسان عام ١٨٨٩ توجه المقيم البريطاني الى مسقط حاملاً بنفسه قرار الحكومة البريطانية الاعتراف بفيصل سلطاناً على عمان(٤).

ولكن؛ انتفاضة القبائل الهناوية التي تزامنت مع تلك الاجراءات جعلت روس يرجيء مهمته الى وقت اخر، معللاً قراره ذلك بسببين، احدهما: ان بريطانيا لايمكنها منح اعترافها لحاكم لايتحرك على ارضية صلبة، ولا يحظى بتأييد شعبي كبير بين اغلبية القبائل ((**فقد اصبحت مكانة السيد فيصل متزعزعة ومركزه غير آمن...**))(٥)، والسبب الاخر الذي كان هو العامل الاهم في قرار التراجع عن الاعتراف: انه قد يبدو موقفهم متسرعاً، كون الحاكم على وشك السقوط، وربما ينحّى نهائياً عن عرشه، مما يعرض هيبة بريطانيا للانكسار في اعين سكان هذا البلد(٦).

واستعاض المقيم عن ذلك بالتجوال في الانحاء القريبة من مسقط، برفقة وكيله السياسي الجديد الرائد (ستراتون W. Stratton) (٧)، وتجنب الالتقاء مع اقطاب المعارضة البارزين او التفاوض معهم، في حين تباحث طويلاً ـ عن قصد ـ مع السيد فيصل الذي استقبله بدوره بحفاوة، سائلاً اياه عمّا اذا كانت لدى حكومة الهند اية نصائح تود ان تقدمها اليه. فانتهز المقيم الفرصة وأوصاه بالسعي الجاد للتوصل الى تسوية سلمية مؤقتة مع المعارضة، يمكن من خلالها انهاء حالة الاضطراب القائمة، واشار عليه ان يعين موظفاً موثوقاً به يكون حلقة الوصل بينه وبين الوكيل السياسي البريطاني في مسقط(٨).

---

(١) سملا Simla: مدينة هندية تقع على منحدرات جبال الهملايا ، ينتقل مركز الادارة البريطانية في الهند من كلكتا اليها في فصل الصيف لاجوائها المعتدلة. انظر: نايف محمد حسن الاحبابي ، الادارة البريطانية في الهند ... ، ص ص ٩١-٩٢.

(2) R.O , Vol. II , P. 575.

(3) Ibid. , P. 210 , Para. 879.

(4) R.O , From E. Ross to Simla , 2nd May. 1888 ,Vol. II , P. 577.

(5) The Administrations … , Vol. III , No. 25 , 1888-1889 , P. 6.

(6) Ibid. , Loc cit.

(٧) تولى الرائد ستراتون امر الوكالة السياسية البريطانية بمسقط للمدة من (٣١ آذار ١٨٨٩) الى (١٥ كانون الاول ١٨٨٩). انظر: الملحق رقم (٣).

(8) R.O , From E . Ross to Govrt of India , Bushire , 4th May. 1889 , Vol . II , PP. 580-582.

تركت هذه المقابلة انطباعاً لدى روس ان فيصل يمتلك القوة الفعلية لتأمين الشريط الساحلي لمسقط، وان اخويه الآخرين: محمد وفهد يسنداه، ولا يعصيان له أمراً[١].

لم تمر الا اشهر قلائل، وبالتحديد في كانون الثاني عام١٨٩٠، حتى كان السلطان قد اجبر اكثر منافسيه على التراجع عن مسقط، والانسحاب نحو المناطق الداخلية، وهذا بعينه ما اراده البريطانيون؛ اذ اكد وكيلهم السياسي الجديد الرائد (يات C.E. Yate)[٢] ان فيصل بن تركي يتمتع، على الرغم من تصاعد التوتر السياسي بين القبائل، بارجحية واضحة على الاطراف المتنازعة كافة في عمان، وكتب الوكيل في مجمل تقييمه للوضع الذي تعيشه البلاد قائلاً:

((**بعد ان ناخذ جميع تلك الظروف بعين الاعتبار يمكن التوصل الى استنتاج منطقي مفاده ان النسبة الغالبة من السكان لا ترمي الى زعزعة النظام الحالي او تغييره، ولذلك فاننا اذا اعترفنا بالسيد فيصل نكون قد حققنا رغبات زعماء البلاد وابناء الشعب..!**))[٣].

لكن السبب الاهم ذا البعد الاعمق في دفع البريطانيين الى الاعتراف بالسيد فيصل، وبحسب اقرار الكاتب نفسه، لم يكن في المكاسب السريعة التي حققها ضد منافسيه او استجابة لرغبة الاكثرية، بل في...

((**المصالح الكبرى للرعايا البريطانيين من الهندوس والأوربيين القاطنين في المدن الساحلية، اذ تساوي قيمة ممتلكاتهم الثمينة مئات الالاف من الروبيات... وقد مضى على تسلم السيد فيصل كرسي الحكم حوالي سنة وتسعة اشهر، وبحسب ما اظن فانه بذل كل ما بوسعه خلال هذه المدة لتنفيذ رغبات الحكومة البريطانية، بل انه وعد ان يكون قادراً على تلبية شروطنا، وراغباً في كل ذلك اذا اعترفنا به فعلاً**))[٤].

وجدت حكومة الهند، بعد وقت قصير من تقرير (يات)، وفي السابع والعشرين من اذار عام ١٩٨٠ تحديداً، ان الوقت أضحى مناسب لاعترافها بحاكم اثبت نجاحه في ادارة دولته خلال العامين الماضيين. ولكي تعطي للحدث اهمية خاصة أقامت احتفالاً رسمياً بالمناسبة في السادس من نيسان عام ١٨٩٠، قدم فيه العقيد روس تهاني حكومة الهند لاعتلاء فيصل العرش، وسلمه رسالة خطية من الحاكم العام اللورد (لانسداون Lansdowne ١٨٨٨-١٨٩٤)[٥]، عبر فيها عن امله في ((**ان تزدهر عمان تحت حكمه ورعايته**))[١].

---

(1) R.O, Vol. II , P. 582.

(٢) شهدت السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر سرعة كبيرة وغير طبيعية في تغيير الوكلاء البريطانيين في مسقط ، اذ لم تمض احياناً على احدهم مدة قليلة قد تصل الى ثلاثة اشهر او اربعة حتى تستبدله حكومة الهند بآخر ، وعن الرائد (يات) انظر: الملحق رقم (٣).

(٣) للاطلاع على النص الكامل لهذا التقييم انظر:
R.O , Vol. II , P. 210 , Para. 945-947.

(4) R.O, Vol. II , P.210, Para. 945-947.

(٥) هنري تشارلس كيث Henry Charles Keith: مركيز لانسداون الخامس ، ولد في لندن عام ١٨٤٥، عين وزيراً للخزينة (١٨٦٨-١٨٧١) ونائباً لوزير الحربية (١٨٧٢-١٨٧٤) وحاكماً عاماً لكندا (١٨٨٣-١٨٨٨) ، تسنم نيابة الملك البريطاني في الهند (١٨٨٨-١٨٩٤) ، ووزارة الحربية

وامام هذا الاحتفاء المصطنع كشف السلطان عن امتنانه ((**العظيم**)) للبريطانيين، والاحترام الفائق الذي يكنه شخصياً لحاكم الهند، وجاء حديثه معبراً عن طموحه في علاقات ودية مع بريطانيا، اذ قال:

> **((ارجو ان تنقل الى سيادة نائب الملك عظيم احترامي وتقديري وابلاغه نيتنا بالمحافظة على العلاقة ذاتها التي كانت قائمة مع الحكومة البريطانية في زمن والدي الراحل، وبوصفي وريثاً له في حكم مسقط سأفي بكل الارتباطات التي تعهد بها. ان رغبتي الخالصة هي ان اكون تحت رعاية الحكومة البريطانية وارشادها في جميع ما يهمها من امور السياسة، وان اسّير حكومتي بالطريقة التي تؤمن استمرار هذه الصداقة وتنال رضا سيادة نائب الملك والحكومة البريطانية.))(٢).**

يظهر مما سبق ان مصلحة السلطان الشخصية ومصلحة البريطانيين قد التقتا عند نقطة واحدة، ويعد النص اعلاه اقراراً رسمياً من الحاكم العماني بقوة الهيمنة البريطانية على حكمه، وتعهداً منه بحفظ مصالحها بما يضمن رضا ساستها في الهند. وهذا امر لفت نظر الفرنسيين؛ اذ عبرت مذكرة لهم، تعود الى عام ١٨٩٢، عن ذلك التوجس بالقول:

> **((ان جلوس السلطان على العرش كان فرصة استغلتها حكومة الهند للتمركز في البلاد والتدخل في شؤونها.))(٣).**

وفي السياق نفسه اعترض الجانب الفرنسي بالقول ان اعتراف بريطانيا بتولي فيصل العرش يعد تدخلاً في شؤون عمان الداخلية، وبالتالي مخالفة للتصريح الثنائي لعام ١٨٦٢(٤)، مما حدا باللورد سالزبوري Salisbury، رئيس الوزراء البريطاني، (١٨٨٦-١٨٩٢) الى اظهار قدرٍ معينٍ من اللين في موقف حكومته تجاه عمان، والتقليل من الرغبة في خرق استقلالها، اذ قال:

> **((ان اية نصيحة او مشورة تقدمها حكومة الهند لايمكن النظر اليها على انها ادعاء بالوصاية على عمان، ففي الوقت الذي دأب السلطان – وفقاً لتصوره – في الاعتماد على مشورتنا للمحافظة على منصبه كانت حكومة جلالتها تواقة لادامة استقلال سلطنة مسقط. وفي الحقيقة، وبحسب ما اوضحت حكومة الهند، فبعد وفاة**

(١٨٩٥-١٨٩٩) ، عمل خلال شغله منصبه الاخير على تحسين العلاقات مع فرنسا. توفي عام ١٩٢٧. انظر:

The Encyclopaedia Britannica … , Vol. 12 , P. 36.

(1) Arabian Bounderies … , Vol. 9 , P. 54 ; R.O , From E. Ross to Govrt of India Vol. II , 7th April. 1890 , P. 219 , Para. 951.

(٢) هناك عدد من المصادر نقلت مقتطفات مختلفة وغير متجانسة لهذا التعهد الشفوي ، للاطلاع عليها انظر: مصلح محمد عبد العيساوي ، المصدر السابق ، ص٤٨؛ عمان في المحافل الدولية ، المصدر السابق ، ص٢٧٠؛

Thomas , op. cit , P, 19.

ويمكن ان تجد النص كاملاً في:

R.O , Vol, II , P. 220 , Para. 953 ; J.A. Saldanha , Precis of Maskat … ,Vol. III ,P.1.

(٣) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، ص ١٣٨.

(4) Busch , op. cit , P. 52.

السلطان السابق في حزيران عام ١٨٨٨ تسلم حكم السلطنة ولده الاوسط من دون تحريضنا او مشورتنا، ولم نعترف به حتى عام ١٨٩٠، أي بعد ان اصبح واضحاً ان الابن الاكبر للسلطان الراحل لم يعارض اخاه، وان اية طموحات اخرى لاتستطيع ازاحته...))[١].

وهكذا حسمت بريطانيا هذه القضية لصالحها بعد مشاورات كثيرة وجادة بين الاطراف كافة، ومساومات لم تكن في مجملها الا اجراءً سهلاً اذا ما قورن بما ينتظر بريطانيا من متاعب مع بزوغ العقد الاخير من القرن التاسع عشر.

ثانياً: التنافس الدولي والمعاهدة البريطانية – العمانية ١٨٩١.

شهدت السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر احداثاً اقليمية مهمة، تركت تأثيراتها الواضحة في طبيعة السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي عامة، وعمان بوجه الخصوص، فقد لقيت بريطانيا توجهاً اوربياً جديداً، تمثل بالاندفاع الروسي والالماني على منطقة غرب المحيط الهندي وشمالها بهدف منافسة النفوذ البريطاني، مما دفع بريطانيا إلى توثيق علاقاتها مع امارات الخليج العربي وفي المقدمة منها عمان، لسد الطريق بوجه اية قوى منافسة لها في المنطقة[٢].

ومن الجدير بالذكر ان سياسة المهادنة الجديدة وفرض التبعية التي اتبعتها بريطانيا مع حكام الخليج العربي، جاءت في اعقاب الاتفاق الفرنسي – الروسي المنعقد بين الدولتين في آب عام ١٨٩١[٣]، والذي تضمنت بعض بنوده انشاء حلف سياسي – عسكري ضد الاحلاف والتكتلات الاوربية الاخرى، وذكر عدد من المصادر[٤] ان الهدف من الاتفاق التأثير سلباً على الوجود البريطاني، أولاً: بمساعدة الروس في شمال بلاد فارس، وثانياً: بواسطة الفرنسيين في الخليج العربي، في حين عدته مصادر اخرى[٥] هجوماً فرنسياً – روسياً على المعاقل البريطانية في الخليج، مستغلاً انشغال الاسطول البريطاني في ذلك الوقت في معالجة مشاكل افريقيا الجنوبية، وفي القضاء على الاضطرابات التي اندلعت في الهند الصينية

---

(1) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 1.

(٢) للمزيد من الملاحظات الهامة حول بداية الصراع الاستعماري ابان تلك المدة. انظر:
A.J.P. Taylor , the Struggle for Matery in Europe 1848-1918 , London , 1955 , PP. 299-302 ; Philips Graves , The life of Sir Percy Cox , London , 1940 , PP. 243-245.

(٣) للاطلاع على نص الاتفاق الفرنسي – الروسي والمزيد من تفاصيل الاحلاف الدولية في اوربا انذاك ، انظر:
W.L. Longer , The Diplomacy of Imperilism 1890-1902 , Newyork , 1966 , PP. 373-375.

(٤) انظر امثلة لذلك:
Wighame, PP. 20- 21;
ويلسون ، المصدر السابق ، ص٣٨٦؛ عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم ، سياسة الامن لحكومة الهند ... ، ص٢٨٧.

(٥) محمود علي الداوود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠-١٩١٤، القاهرة ، ١٩٦١، ص ص ٨٥-٨٦.

لتحقيق اهدافهما[١].

ان الذي شجع على التقارب الفرنسي – الروسي هو ضمانهما حياد المانيا، اذ اعطت الاخيرة الضوء الاخضر لفرنسا للتحرك في شمال افريقيا وغرب المحيط الهندي[٢]. وبهذا الصدد يقول الكاتب البريطاني (برترام توماس):

((ان الحلف الفرنسي – الروسي الذي يطمح بتأسيس قاعدة بحرية على مقربة من ساحل مسقط جعل بريطانيا تشعر بخطر محدق))[٣].

كما اثار موضوع التنافس الدولي في عمان اهتمام وزير الخارجية الالماني (برنارد فون بيلو Bernhard Van Bulow)، الذي ضمن حديثه آنذاك عدداً من النقاط الملفتة للنظر، اذ يقول:

((... ان سلطنة عمان تعد موضع تنافس بين بريطانيا وفرنسا، وقد ضمنت حكومتا البلدان الاستقلال لهذه السلطنة في معاهدة عقدت عام ١٨٦٢، لكن النفوذ الفرنسي بدأ بالانحسار تدريجياً، الى الدرجة التي جعلت بريطانيا تمارس – منذ بعض الوقت – نوعاً من الحماية على عمان، واصبح ممثلها يتبوأ مكانة عظيمة في مسقط.ان تفوق بريطانيا يتجلى بوضوح في المساعدة المالية التي تقدمها اليه حكومتها سنوياً لكي يتمكن من تحقيق الامن والنظام في بلاده ، ويساور حكومة الهند البريطانية القلق من ان الايدي الروسية والفرنسية قد تصل الى الخليج (الفارسي)، وهذا ما يلمسه المرء من خلال الحماس الكبير الذي توليه بريطانيا بالمحافظة على مصالحها في مسقط، وذلك لأن موقعها المهم يعد المفتاح الستراتيجي للخليج...))[٤].

ومن الواضح ان خشية بريطانيا من تهديد المنافسة الدولية كان سبباً في دفع موظفيها إلى الاسراع في دعم نفوذها في عمان، انطلاقاً من مبدأ ان دخول اية قوة جديدة الى المنطقة يشكل تهديداً للهند، وخرقاً لنظامها الامني[٥]. وعليه قررت حكومة الهند مواجهة التحدي

---

(١) ادى زحف البريطانيين بشكل كبير وسريع نحو الاراضي المتاخمة لحدود روسيا الجنوبية والصين وتوسعهم ايضاً في افريقيا الجنوبية الى نتائج وخيمة ، فقد وقعت اضطرابات قبلية وثورات محلية في تلك الاراضي الشاسعة ، بالشكل الذي فاق قدرات الاسطول والقوة العسكرية البريطانية ، مما سمح للحكومتين الالمانية والروسية بالتدخل فيها. انظر:
R.L. Greave , Persia and the Defence of India 1884-1892 , London , University Press , 1959 , PP. 171-172.

(٢) انظر: جرانت وهارولد تمبرلي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٨-٤٩؛ عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم، سياسة الامن لحكومة الهند ... ، ص ٢٧٥؛
Kumar , OP. cit , P. 76.

(3) Thomas , OP. cit , P. 20.

(4) Johannes Lepsius (ed) , Die Grosse Politik Der Europä Ischenkabinette: 1871-1914 , Berlin , 1924 , Vol. 8 , P. 509.

(٥) هناك معلومات وثائقية عن الموضوع تجدها في:
Ali , Abahussain , Russian – Saudi Kuwait and Oman Relations , مجلة الوثيقة (البحرين) ، العدد ٤٧، السنة ٢٤، يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٥، ص ص ١٨٢-١٨٣.

الجديد، من خلال احكام سيطرتها على عمان واشراك الحكومة البريطانية في لندن بالاشراف على شؤون هذا البلد الداخلية والخارجية[١].

لقيت مطالب حكومة الهند تأييداً ومعارضة من قبل الدوائر السياسية في بريطانيا، فالجانب الاول المتمثل بوزارة الهند اعتمد في موقفه المساند على جملة مقومات، منها ان بريطانيا لها الدور الاساس في رسم سياسة عمان الداخلية والخارجية منذ تحكيم (كاننك) عام ١٨٦٢، الذي تضمن تقسيم عمان الى دولتين منفصلتين، وتعهد زنجبار بدفع معونة مالية، تحولت فيما بعد الى مرتب يتسلمه سلاطين عمان سنوياً من بريطانيا بصورة منتظمة، لمساعدتهم على مواجهة الاخطار والصراعات القبلية التي تهدد وجودهم السياسي، الى الدرجة التي جعلتهم يدركون ان بقاءهم في السلطة مرهون بتلك المساعدات(٢). فضلاً عن ذلك فان علاقات عمان الخارجية كانت ترسم من قبل البريطانيين، اذ كان المقيم البريطاني في منطقة الخليج العربي ينوب عن السلطان في التفاوض مع الدول الاجنبية(٣)

.

ودافع اللورد (ريتشارد كروس Richard A. Cross)، احد اعضاء وزارة الهند، عن موقف الاخيرة، بأن الحياة الاقتصادية في عمان لايمكن ان تستمر من دون دعم اصحاب رؤوس الاموال من الرعايا البريطانيين، والتي تشكل خمسة اسداس تجارة البلاد، ويمكن ملاحظة الفارق الكبير في المصالح الاقتصادية للدول الاجنبية مع عمان اذا أحتسبت نسبة التعامل التجاري بين بريطانيا من جهة والدول الاخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وهولندا من جهة ثانية، فستكون النسبة ١/٧، لصالح بريطانيا[٤]. وفي تعليق متهكم لاحد رجال السياسة الفرنسيين يقول فيه:

((نظراً للاهمية التي اصبحت مسقط تكتسبها بالنسبة للخليج فانه ليس من الغريب ان يجد سلطان عمان نفسه ضمن رعايا حكومة بومباي في يوم من الايام)) [٥].

كما تحمس لفكرة فرض الحماية البريطانية الكاملة على عمان الى جانب اللورد كروس اللورد لانسدون نائب الملك في الهند، بشرط التحرر من قيود التصريح البريطاني – الفرنسي المشترك لعام ١٨٦٢، المتضمن احترام استقلال سلطنتي مسقط وزنجبار. واكد كروس – رداً على لانسدون-، في كلمةٍ له القاها بتاريخ الرابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٨٩٠، ان هيمنة بريطانيا ونفوذها اللذين تتمتع بهما لما يقارب القرن يبرر اعلان الوصاية الرسمية على عمان، اما التصريح المشترك فقد ((**عُدّل ادبياً**)) باعتراف الحكومة الفرنسية بالوصاية البريطانية على زنجبار في عام ١٨٩٠، لذلك فأن من الضروري البحث عن اقرب فرصة سانحة للانسحاب كلياً من تصريح ١٨٦٢، وتأسيس حماية بريطانية شاملة على مسقط[٦].

لكن هذه الافكار واجهت اعتراضاً من رئيس الحكومة البريطانية اللورد سالزبوري الذي عُدَّ موقفه تعبيراً ذا مغزى عن الاعتدال تجاه هذه القضايا[٧]، حينما ذكر مسؤولي الهند

---

(١) مصطفى عبدالقادر النجار ، العلاقات الدولية لروسيا والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة) ، العدد ٢، السنة ١٩٧٥، ص١٠٢.

(٢) راجع ص (   ) من الاطروحة.

(3) R.O , Bailey (the editor) , Vol. □ , P. 305.

(4) Arabian Bounderies … , Vol. 1 , P. 176.

(٥) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، الشؤون الخارجية الفرنسية (٢٨ تشرين الاول ١٨٩٠) ، ص١٣٥.

(٦) انظر: سلطان بن محمد القاسمي ، العلاقات العمانية – الفرنسية ... ، ص ١٥٠؛

J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 1.

(٧) هناك تفصيلات وافية عن الدور الذي اضطلع به سالزبوري في ادارة الهند والمناطق التابعة لها ، وعن دور لانسداون ايضاً ، تجدها في: نايف محمد حسن الاحبابي ، الادارة البريطانية في الهند... ، ص ص ١١١-١١٢ و ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

ان حكومته ستبقى ملتزمة بالتصريح البريطاني – الفرنسي على الرغم من مرور ثلاثة عقود من عقده تقريباً. ورأى سالزبوري انه بقدر تعلق الامر بعمان فقد ضمنت الدولتان بموجبه استقلال ((**سلطنة مسقط**)) من أي تدخل اجنبي، لذلك فان هذا الضمان يقف عائقاً رئيساً امام اعلان البريطانيين حمايتهم لمسقط، لان فرنسا ربما لا تقبل بذلك الوضع، وسوف تستخدم التصريح ورقة ضغط ضد بريطانيا(١).

ويبدو ايضاً ان وزارة الخارجية البريطانية لم تمتلك هي الاخرى، واستناداً الى خطاباتها الرسمية، حافزاً يدفعها لتبني سياسة فرض الحماية، نظراً الى ان بريطانيا كانت تمارس العمل نفسه بصورة فعلية في عمان، فضلاً عن ان السلطان لم يقم اية علاقات سياسية تخشاها بريطانيا او تزعزع مركزها في بلاده، إلى ذلك الحين في اقل تقدير(٢). ولعل السبب الحقيقي والاهم من ذلك يكمن في الظروف الدولية المحيطة بالموقف البريطاني انذاك، فقد كانت بريطانيا تهدف الى ابعاد فرنسا عن التحالف مع روسيا وعدم اعطائها حججاً اضافية تدفعها الى المضي قدماً في ذلك الطريق، وكذلك الحال مع منافستها الاستعمارية الثانية في افريقيا (المانيا). وعليه فليس من مصلحتها ان تثير خلافات جانبية مع تلك الدول في مثل ذلك الوقت.

لهذا عملت الحكومة البريطانية ومؤسساتها في الهند والخليج العربي على البحث عن وسائل بديلة لتأكيد تفوقها في عمان، وكان الخيار الافضل: تعهد يكتبه حاكمها فيصل بن تركي، يلزم به نفسه وورثته بحفظ المصالح البريطانية وضمان الافضلية لها على سائر المصالح الاجنبية الاخرى، وبالشكل الذي يتيح لها وضع حدٍ لاطماع مختلف الدول وتطلعاتها في هذا البلد. ونستطيع ان نقول إنه مما زاد في اسراع بريطانيا في ذلك الاتجاه تزايد عمليات نقل الرقيق من شرق افريقيا بواسطة المراكب العمانية وبيعهم في سواحل عمان بشكل خاص، والخليج العربي بدرجة اقل. واكدت تقارير المقيمية البريطانية في بوشهر ان العمانيين استطاعوا، بخلاف السنوات الماضية، ان يوصلوا عدداً من دفعات العبيد الى سواحل مكران متجهين بها الى بلاد فارس خلال شهري آيار وحزيران عام ١٨٩٠(٣).

وجاء حديث السلطان فيصل مع الوكيل السياسي الرائد (موكلر Mockler)(٤)، حول الشائعات التي روجها الالمان انذاك بقولهم انه بامكان جميع التجار بيع العبيد وشرائهم بحرية مطلقة في المقاطعات التي تحت حمايتهم في افريقيا، في اطار مسعى تحريضي للجانب البريطاني؛ اذ اشار السلطان انه لو كان صحيحاً ما يقولون فسوف يؤدي ذلك الى استمالة قلوب عرب المنطقة للالمان، ويشجعهم على الاتجاه نحو العمل في المستعمرات الالمانية، طلباً للربح الوفير، وهرباً من الملاحقة القانونية(٥).

واعطت هذه المؤشرات باعثاً قوياً لظهور مقترحات جديدة لدى السلطات البريطانية في الهند اواخر عام ١٨٩٠، بشأن تشديد الرقابة والتفتيش على تجارة الرقيق، ووجوب ارغام سلطان عمان على اصدار عقوبات صارمة مثل: نفي المتاجرين ومصادرة سفنهم. لكن، وبعد اعتراض السلطان على تلك الاجراءات في رسالته الى الوكيل السياسي وتأكيده

---

(1) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 1.

(2) R.O , Secret Despatch , 24th Oct. 1890 , Vol. □ , P. 613.

(3) The Administrations … , Vol. III , 1889-1890 , No. 25 , P. 26 , Vol. IIII , 1890-1891 , No. 44 , P. 16.

(٤) تولى الرائد موكلر مسؤولية الوكالة السياسية في مسقط للمرة الرابعة ، وذلك من (١ كانون الاول ١٨٩٠) الى (٢٠ نيسان ١٨٩١). انظر: الملحق (٣).

(5) R.O , Vol. II , P. 222 , Para. 974.

انه لا داعي الى تجديد اتفاق هو ملتزم به فعلاً[1]، احسّ المقيم روس بسوء التقدير من البريطانيين، ودعا الى اعادة النظر في تلك المقترحات وعدم فرضها على فيصل بن تركي، لانها في نظره لا تأتي الا بنتائج عكسية، ستزيد من الصعوبات التي يواجهها فيصل وتؤلب الشعب العماني ضده، و ربما تسبب ايضاً في إحداث موجة من الغضب قد تكلفه عرشه[2]، الامر الذي سيلحق ضرراً بالسياسة البريطانية ومصالحها في المنطقة.

ادرك المقيم البريطاني روس ان اختلاف وجهات النظر حول مستقبل المصالح البريطانية في عمان قد يؤثر سلبياً على طبيعة العلاقات العمانية – البريطانية، في وقتٍ تشهد المنطقة تنافساً اوربياً لزعزعة الوجود البريطاني في الخليج العربي، ومن المؤكد ان ذلك سيؤثر على سير المباحثات المزمع اجراؤها مع السلطان لعقد معاهدة جديدة تنظم العلاقات بين الدولتين، لصالح البريطانيين بالتأكيد. وعليه عمل المقيم على اشعار السلطان فيصل بن تركي بأن هدف بريطانيا هو الحفاظ على استقلال عمان وسلامة اراضيها من أي تدخل خارجي، من اجل ازالة ما يساور السلطان من قلق.

اثمرت جهود روس التوفيقية عندما تم التوقيع في التاسع من آذار عام ١٨٩١ على معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بينه وبين فيصل بن تركي، نظمت بموجبها العلاقات التجارية بين الطرفين، وحصلت بريطانيا فيها على امتيازات قانونية وسياسية جديدة، اضافة الى ما سبق ان حصلت عليه بموجب معاهدة عام ١٨٣٩، واتاحت لها ايضاً سلطات مطلقة في الاشراف على السياسة الاقتصادية والخارجية لعمان[3].

وفي ضوء ذلك يمكن القول ان معاهدة عام ١٨٩١ اسهمت في ترسيخ النفوذ البريطاني في عمان بوجه خاص، والخليج العربي بصورة عامة، اذ فرضت بنودها الاربعة والعشرين التزامات ثقيلة على السلطان فيصل، من بينها ان للبريطانيين ورعاياهم حرية الحركة داخل الارض العمانية، فضلاً عن ان لهم الافضلية على رعايا الدول الاخرى، وعلى السلطات المحلية حمايتهم[4].

والامر اللافت للنظر ان معاهدة ١٨٩١، التي صاغت بريطانيا نصوصها وسمتها معاهدة ((**صداقة**))، ماهي في الحقيقة سوى معاهدة حماية، فرضت على العمانيين قيوداً كثيرة وتحكمت في مصير بلادهم بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخهم[5]. ومن المهم الاشارة الى ان عقد تلك المعاهدة كان محصلة حتمية لما تعيشه الدولتان من واقع حال غير متكافيء انذاك. فمن الناحية العملية يجب الاخذ بنظر الاعتبار التفوق الهائل الذي تتمتع به بريطانيا في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والتقنية مقارنة بعمان التي لم تجد نفسها الا امام خيارات

---

(1) Ibid. , P. 652.

وجاء في صدر رسالة السلطان هذه ، مثلها مثل رسائله السابقة ، الكثير من المجاملة ، مثل: ((**الى جناب الاجل المكرم الافخم حميد الشيم حضرة عالي الجاه صديقنا ... لايزال محروس الذات مأنوس الاحوال والصفات بحول رب الارض والسماوات ...**))انظر الملحق (١٥).

(2) R.O , From E. Ross to Govrt of India , 1st , Dec. 1890, Vol. □,PP.648 - 649.

(3) Arabian Bounderies … , Vol. 9 , P. 55.

(4) للتفاصيل عن المعاهدة وبنودها بنسخ منها طبق الاصل انظر:

Arabian Treaties … , Vol. III , PP. 153- 169 ; R.O , Vol.□ ,PP. 404 - 420.

(5)للاطلاع على تحليلات ضمنية للمعاهدة يمكن مراجعة: فاضل محمد عبدالحسين ، العلاقات البريطانية – العمانية ١٩١٣- ١٩٣٢، اطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات الانسانية ، جامعة الملك محمد الخامس (الرباط) ، ١٩٩٥، ص ص ٥٧- ٦١؛ حسين عبيد غانم غباش ، المصدر السابق ، ص٢٥٠؛ Graves , op. cit , PP. 245- 246.

صعبة، اهونها القبول بالهيمنة البريطانية التي اصبحت تتحكم عملياً بمرافق الحياة الاقتصادية والتجارية في المنطقة، كسيطرتها على معظم موانيء شرق افريقيا وسواحل الخليج العربي الشرقية والغربية، والتي تعتمد عليها عمان في جزء كبير من حياتها الاقتصادية.

ولم يمر يوم واحد على ابرام المعاهدة المذكورة، وتحديداً في العشرين من آذار عام ١٨٩١ حتى حققت بريطانيا انجازاً آخر، اذ دفعت السلطان فيصل بن تركي الى التوقيع على وثيقة سرية اعدتها مسبقاً، نصّت على ما يلي:

((ان السيد فيصل بن تركي بن سعيد... يتعهد ويلزم ورثته وخلفاءه ان لايتنازل ولا يبيع ولا يرهن ولا يمنح لاغراض الاحتلال اياً من اراضي مسقط وعمان او من توابعها الا للحكومة البريطانية...)) [١].

وفي اطار هذا النص تصبح سيادة الحاكم العماني على بلاده اثراً بعد عين، اذ مثّل التعهد قيداً ثقيلاً كبّل السلطان ومنعه من التصرف بأملاكه او بما تملكه دولته الا بعلم الحكومة البريطانية وموافقتها. ومهما كانت الحجج المساقة لتبرير ذلك الاجراء فلا يُستبعد احتمال ان تكون المعاهدة والتعهد الذي تلاها رد فعل بريطاني عبر عن حرصها على منع أي اختراق اجنبي حقيقي لعمان، وثمناً يدفعه السلطان في مقابل الحفاظ على نظامه السياسي، ودليلاً على انها استخدمت التهديد ضده الى جانب اغرائه بالدعم حتى تفرض عليه ما تشاء. وكشف تقرير كتبته حكومة الهند في الثاني من حزيران عام ١٨٩١ ان البريطانيين ابلغوا السلطان ان عليه توقيع المعاهدة الاقتصادية والاعلان الرسمي المشار اليه والا سوف تضطر حكومتهم الى جعل مسقط وباقي اجزاء عمان محمية تابعة للادارة البريطانية المباشرة[٢].

واكد الحقيقة نفسها التقرير السري لوزارة الخارجية الفرنسية؛ الذي اوضح ان السلطان فيصل أسرَّ لممثلها في مسقط تفاصيل التعهد ((**المانع**)) المعقود مع بريطانيا، واوضح له ان ابرامه اياه كان تحت طائلة التهديد من الحكومة البريطانية التي استغلت ضعف نظامه السياسي وقلة خبرته في الحكم[٣].

وتأثرت شخصية السلطان فيصل بن تركي سلباً في نظر المسؤولين الفرنسيين بعد توقيعه تعهد عام ١٨٩١، اذ عدّوه صنيعة للبريطانيين ومنفّذاً لمطالبهم كافة، مما افقده مكانته السياسية. ليس هذا فحسب، بل ان عدداً من خطاباتهم الرسمية لا تخلو من انتقاد لاذع للسلطان فيصل بسبب ما منحه من تنازلات لبريطانيا. فقد أفادت احدى الوثائق الفرنسية التي تعود الى عام ١٨٩٥ ان مسقط فقدت استقلالها الحقيقي وسيادتها بعد ابرام ذلك التعهد، ولم تتمكن بريطانيا من السيطرة على ميناء مسقط فحسب، بل اصبح مدخل الخليج العربي باكمله ومعظم عمان تحت مظلتها الامنية[٤].

وفي هذا الصدد يقول فرد هاليدي، الباحث في تاريخ الجزيرة العربية:

((يرفض المتحدثون بأسم بريطانيا ان يطلقوا تسمية (مستعمرة) على عمان، لكنهم على الرغم من ذلك يقولون: اننا متورطون تماماً هناك. وهذا لغز ليس بمقدورنا حله... بل ان كل هذا مجرد مراوغة. فالقوة وحدها وليست المعاهدات هي التي توجه سير الاحداث

---

(١) للاطلاع على النص الكامل للتعهد انظر: اتجيسون ، المصدر السابق ، ص ٣٨٥.

(2) R.O , Vol. □ , P. 613.

(٣) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، وزارة الخارجية الفرنسية ، (٤ شباط ١٨٩٥) ، ص ١٥٩.

(٤) المصدر نفسه ، رسالة من اوتافي الى وزارة الخارجية الفرنسية ، (١٩كانون الثاني١٨٩٥)، ص١٥٥.

التاريخية.))[١].

وفي الوقت الذي حققت بريطانيا فيه فوائد كبيرة بعد عقد معاهدة عام ١٨٩١ جراء الامتيازات الكبيرة التي حصلت عليها، فأن التعهد الذي اعقبها سلب عمان ارادتها الوطنية، وجعل علاقاتها الخارجية من اختصاص بريطانيا حصراً، ولكنه من ناحية اخرى منح السلاطين العمانيين ضمانة قوية للاحتفاظ بالسلطة وحصرها بأبنائهم. فاعتراف بريطانيا آنذاك كان يعد سنداً شرعياً يسعى اليه حكام المشيخات جمعياً[٢]، فضلاً عن كونه يمثل في الوقت نفسه استهلالاً لتعهدات مماثلة فرضتها بريطانيا على امراء ومشايخ الخليج العربي[٣]، لدعم تغلغلها الستراتيجي في المنطقة.

ومن خلال ملاحظة تاريخ عقد المعاهدة الاقتصادية والتعهد ((**المانع**)) نجد ان روس، الذي انجز المهمة بنجاح، قد حدد توقيتهما بذكاء، وجعل الفارق الزمني بينهما يوماً واحداً (التاسع عشر من اذار للمعاهدة والعشرين منه للتعهد) في عام ١٨٩١ على التوالي، بهدف التغطية عليه والاحتفاظ بسريته، الى الدرجة التي توهمت معها بعض المصادر ان يكون التعهد بنداً ملحقاً بالمعاهدة [٤]. ومن المؤكد ان ذلك يخالف نصوص الوثائق المعتمدة في نقله بحسب ما مر.

ولاهمية هذا العمل لم يكتف المقيم السياسي وحده بالتوقيع على الوثيقة؛ بل اقنع اللورد لانسدون، نائب الملك في الهند، بوضع توقيعه عليها، الى جانب امضاء (أج. أم. ديوراند H.M. Duoirand) سكرتير حكومة الهند للشؤون الخارجية[٥].

ومن جهة اخرى لابد ان التعهد قد يؤلب على بريطانيا اعداءها من القوى الاوربية الكبرى، كونه شكل خطراً صريحاً، ليس على تلك الدول فحسب، بل على اية دولة في العالم ترغب في ايجاد موطيء قدم لها في تلك البلاد، لاسيما ان العلاقات الخارجية، بحسب مضمون التعهد، ستكون مقصورة على بريطانيا، او ما تسمح هي به. لذلك فضلت الاخيرة الاحتفاظ بسريته حتى يحين الوقت المناسب او ترغمها الظروف على اعلانه.

ومن المؤكد ان الفرنسيين شكلوا العائق الاكبر في الحيلولة دون اذاعة بريطانيا نبأ التوقيع على التعهد، لان حجتهم المستندة الى التصريح المشترك لعام ١٨٦٢ تعد دامغة في الموضوع، ويعجز البريطانيون عن ردها[٦]. فضلاً عن ان اعلان الحماية البريطانية على عمان من جانب واحد – بحسب ما اوضح لانسدون – سيجبر فرنسا على اتخاذ موقف المعارض ضد النفوذ البريطاني في المحيط الهندي بأسره[٧].

وعليه فان هذا التحفظ البريطاني يشير الى ان بريطانيا لم يكن يهمها، وهي تفرض سيطرتها على عمان، سوى علاقاتها مع فرنسا ومع غيرها من البلدان القوية، فليس امتناعها عن اعلان الحماية الصريحة يعد احتراماً لارادة الشعب العماني وكرامته، بقدر كونه مداراةً لسمعتها الدولية. ويبدو ان بريطانيا عكفت خلال عام ١٨٩١ على تفسير (التصريح المشترك) تفسيراً ملتوياً يتفق وضمان مصالحها في مسقط وزنجبار، في حين ان حقيقة

---

(1) Halliday , op. cit , P. 271.

(2) Busch , op. cit , PP. 20- 21.

(٣) للاطلاع على نصوص التعهدات المذكورة ، انظر: اتجيسون ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٩- ٢٨٢؛ Arabian Treaties ... , Vol. III , PP. □- □□.

(٤) عن حالات لمثل هذا التوهم ، انظر: جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ١٨٤٠- ١٩١٤... ، ص ٣٥٦؛ لاندن ، المصدر السابق ، ص٢٦١؛ Thomas , oP. cit , P. 12.

(5) R.O , Vol. □ , P. 420.

(6) Williams , oP. cit , PP. 206- 207.

(٧) فاضل محمد عبدالحسين ، العلاقات البريطانية – العمانية ... ، ص ٥٨.

(التصريح) هو احترام استقلالهما من جانب بريطانيا وفرنسا، وعدم التدخل في شؤونهما الداخلية والخارجية.

ثالثاً: الموقف البريطاني من التهديدات الفرنسية والروسية والتواجد الألماني ١٨٩١- ١٨٩٥.

على الرغم من ان بريطانيا بذلت جهوداً كبيرة لدعم نفوذها في عمان، واخذت مكاسبها تتنامى باضطراد على الصعد كافة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الا انها لم تستطع الانفراد بالهيمنة عليها، لما تتمتع به عاصمتها مسقط من مكانة عالمية، فضلاً عن المعاهدات والاتفاقيات التجارية التي عقدها سلاطينها مع عدد من الدول الكبرى، وفي مقدمتها فرنسا في معاهدة التجارة الحرة لعام ١٨٤٤ (١). كما كان لنمو التكتلات السياسية في اوربا(٢) ايضاً دور مؤثر في استفحال الصراع الاستعماري خلال العقد الاخير من ذلك القرن، لتصبح عمان احد الميادين لدخول تلك الدول الطامعة في دائرة التنافس والتسابق نحو الاستحواذ على خيرات المنطقة.

وما يمكن ملاحظته في تلك المرحلة انها تميزت عن سابقتها بدخول منافسين جدد، يختلفون في مواقعهم ومديات تأثيرهم وعلاقتهم مع بريطانيا، ونعني بهم: الالمان والروس. فبالنسبة لروسيا كانت بريطانيا تنظر اليها بوصفها دولة تتمتع بوزن سياسي واقتصادي متين في بلاد فارس(٣)، وانها تبذل جهوداً استثنائية فيها، وتضع مشاريع بنيوية بعيدة المدى للبحث عن قواعد ارتكاز اخرى لنشر نفوذها والعبور به الى المياه الدافئة، مستخدمة الاراضي الفارسية والدولة العثمانية نقطة انطلاق للوصول الى غاياتها ومراميها(٤). ومن ناحية اخرى ادى التغلغل الالماني في الشرق الى تصعيد التوتر الدولي ولاسيما لدى روسيا، إذ اقنعت تقارير الضباط والدبلوماسيين الروس حكومتهم باتخاذ خطوات مماثلة لتعزيز موقعها والقيام بدور اكثر واقعية في المنطقة(٥).

ورصد ضباط البحرية البريطانية جيداً تحركات السفن الحربية الروسية الملفتة للنظر في مياه الخليج العربي، اذ بدأت بتكرار زيارتها الى مسقط بين عامي ١٨٩١ و ١٨٩٢ لافراغ حمولاتها والحصول على ما يكفيها من وقود(٦). وتحدثت تقاريرهم منذ ايلول عام ١٨٩٣ عن زيارة الطراد الروسي (نوفكراد Novgrod) الى مسقط، وعن مقابلات سرية اجريت بين ضباطها والسلطان فيصل بن تركي. وذكر البريطانيون ان الهدف من تلك المقابلات هو اقامة قنصلية روسية في عاصمة عمان، وبثوا اشاعات تقول بوجود: ((**مكائد ومؤامرات روسية، ووجود عميل سري لهم يساعدهم في هذه المؤامرات...**))(٧).

---

(١) راجع ص (   ) من الاطروحة.

(٢) بدأت بوادر الانقسامات السياسية تظهر على الساحة الاوربية ، ممزقة اياها الى معسكرات واحلاف متخاصمة ، ومتحفزٌ بعضها ضد البعض الاخر. لكن بريطانيا تجنبت الانحياز الى أي منها ، وبقيت محتفظة بموقفها هذا ، ولكن ليس إلى أمد طويل فقد تحزبت الى جانب الحلفاء عشية الحرب العالمية الاولى. انظر: جرانت وهارولد تمبرلي ، المصدر السابق ، ص ص ٧٠- ٧٣؛ Langer , oP. cit , PP. 351- 360.

(٣) للتفاصيل عن الامتداد الروسي نحو بلاد فارس ورد الفعل البريطاني عليه ، انظر: W.A. Macbean , Russian – Advances in Asia 1890- 1895 , Prepared in the Intellgence Divisoin of the War , No. VII , PP. 3- 15 ; Greave , oP. cit, p. 172 ; Curzon , oP. cit , PP. 293- 298.

(٤) طارق نافع الحمداني ، الدولة العثمانية وروسيا في الخليج العربي ، مجلة الوثيقة ، (البحرين) ، العدد ١٦، السنة ٩، ١٩٩٠، ص١٠٦.

(٥) دياكوف ، نيكولاي إن ، شبه الجزيرة العربية والخليج من خلال الوثائق والدوريات الروسية بسان بطرسبرج ، مجلة الوثيقة ، العدد ٢٦، السنة ٢٣، يوليو (تموز) ٢٠٠٤، ص٦٦.

(6) Abahussain , oP. cit , P. 138.

(7) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 45 , Para. 209.

جرت تلك التحركات في وقت نشطت فيه شركات الملاحة الروسية والالمانية في تسيير رحلات شهرية لسفنها الى الهند والخليج العربي، مما ادى الى اتساع عمليات التصدير والاستيراد بين اوربا والخليج وزيادة الارتباط بينهما. ليس هذا فحسب وانما الى التهديد بتقويض الاحتكار البريطاني هناك(١).

ولما بدت ملامح التعاون الستراتيجي تتضح بين فرنسا المندفعة بسرعة نحو مدخل الخليج العربي من جهة، وروسيا التي تضغط على شمال بلاد فارس من جهة اخرى(٢)، عبرت السلطات البريطانية وعلى رأسها اللورد لانسداون نائب الملك البريطاني في الهند عن بالغ قلقها لذلك التحرك، وعدته تهديداً مباشراً لمستعمراتها في الهند، وذلك لانها ادركت مقدار الخطر الذي يمثله وثوب دولتين اوربيتين قويتين على عمان في وقت واحد(٣). ودفعت تلك المخاوف الادارة البريطانية في الهند الى مناقشة فكرة اعلان جزر مسندم(٤) امارة مستقلة بعد سلخها من تبعيتها العمانية، واحتمال احتلالها من الاسطول البريطاني، ليراقب من خلالها تحركات السفن الاجنبية(٥).

واقترح القنصل البريطاني موكلر(٦)، في خطوة مهمة لتعزيز الموقف البريطاني، ان تضغط الحكومة البريطانية على سلطان مسقط لارغامه على ان يبيعها مقاطعة (جوادر) الواقعة على ساحل مكران، وذلك لتحقيق هدفين من ورائه. الاول: دعم القوات البريطانية المسيطرة على اقليم بلوشستان منذ عام ١٨٧٥ نظراً إلى ان جوادر جزءٍ منه، والثاني: سد العجز المالي الذي تعاني منه خزينة السلطان، مما يساعد على تثبيت سلطته في البلاد(٧). لكن هذه المقترحات اصطدمت في الواقع بمعارضة العقيد روس، الذي اوشكت مدة وجوده في الخليج العربي بوصفه مقيماً على الانتهاء، اذ ألحَّ على تأجيل هذه الامور واظهار الصبر مع السلطان، بدلاً عن اقتطاع جزء من اراضيه، مما سيؤدي الى اثارة شكوك رعاياه وتذمره هو شخصياً(٨).

لم يقتصر التسابق الى المغانم على روسيا فحسب، بل شمل المانيا، التي اتخذت من وجودها الاستعماري في شرق افريقيا نقطة انطلاق للوصول الى منطقة الخليج العربي الحيوية، ضمن خطة استراتيجية مدروسة للاندفاع نحو الشرق(٩). وقد كان في ذهن الالمان

---

(١) انظر: الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي، البصرة ، مطبعة التعليم العالي ، ١٩٨٩، ص ص ٢٠٥- ٢٠٩.

(2) Langer , oP. cit , P. 372.

(٣) مصطفى عبدالقادر النجار ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٣- ١٠٤؛
Busch , oP. cit , P. 50.

(٤) هناك رسم تفصيلي يوضح اهتمام البريطانيين بهذه الجزر، وضعه وكيلهم السياسي في بندر عباس للاطلاع عليه. انظر:
Arabian Bounderies … , Vol. 1 , PP. 182- 183.

(٥) محمد مرسي عبدالله ، الخلفية التاريخية لموانيء الخليج ... ، ص ٣٧.

(٦) بعد عقد معاهدة ١٨٩١ اصبح يطلق على ممثل الحكومة البريطانية (قنصل Consul) بدلاً عن (وكيل Agent) ، مع العلم ان المصطلح الاخير ظل متداولاً عموماً في المراسلات المتبادلة بين الدوائر البريطانية.

(7) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , PP. 2- 3.

(8) Ibid., P. 3.

(٩) رياض جاسم محمد الاسدي ، النشاط الالماني في الخليج العربي ١٩٠٠- ١٩١٤، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة (مركز دراسات الخليج العربي) ، العدد المزدوج ٧٣- ٧٤، اذار – حزيران ٢٠٠٠، ص ص ٢١٩- ٢٣٠. وللمزيد من التفاصيل حول الموقف البريطاني من توجهات الالمان نحو المياه الشرقية ، انظر:

الاستفادة من العلاقات الوثيقة التي تربط العمانيين بزنجبار والمراكز المهمة القريبة منها، وما لها من تأثير فعال على المصالح الالمانية في منطقة شرق افريقيا عامة، وسلطنة زنجبار على وجه الخصوص[1]. وتحدث المسؤولون الالمان بصراحة عن اهمية السيطرة على اسواق الخليج العربي بوصفها جزءً من سياستهم في تحقيق شعارهم بالحصول على ((**مكان تحت الشمس**))[2]. ومما يؤكد اهتمام المانيا في هذا المجال وصول باخرة المانية لاول مرة الى سواحل عمان في اواخر عام ١٨٩١ [3].

وما يجدر ملاحظته في الوقت الذي كان التنافس البريطاني – الفرنسي ذا طابع إستراتيجي، فأن هدف المانيا الاساس هو تحقيق مصالح اقتصادية، مما دفعها الى الاهتمام باقامة علاقات تجارية مع عمان بدءاً منذ العقد الاخير من القرن التاسع عشر[4].

ويبدو ان في الامر تهيبأ المانياً من ممارسة ضغط حقيقي على المركز البريطاني في الخليج العربي، وعمان تحديداً، وقفت وراءه اسباب منطقية منها: وجود منافعة متبادلة بين الطرفين، اكثر نفعاً - من وجهة نظر المانيا - في انحاء العالم الاخرى من تواجدها في مدخل الخليج، والخوف من رد فعل عكسي لدى الرأي العام البريطاني مما قد يؤثر على مصالح المانيا في اوربا، وهذا ما نصت عليه احدى وثائق وزارة الخارجية الالمانية، التي ورد فيها:

> ((**يمكن ان نتوقع من ان أي تدخل الماني في شؤون مسقط قد يثير ضدنا تياراً معادياً من الرأي العام الانكليزي وربما يقود هذا الى تهديد علاقاتنا الطيبة مع بريطانيا، ولاسيما ان معاهداتنا مع الجانب البريطاني حول المستعمرات البرتغالية في افريقيا ما زالت قيد التنفيذ، الامر الذي يجعل القيمة الاقتصادية التي تمثلها مسقط تتلاشى ازاء هذا الواقع...**))[5].

ومع نهاية ذلك العام كانت المحاولات الاجنبية للتغلغل في عمان قد تضاعفت الى درجة شعر معها الضباط البريطانيون بضرورة ان يكونوا اكثر حذراً واحتراساً من ذي قبل، واقوى اندفاعاً نحو تأكيد ارجحية كفة دولتهم في المنطقة. وكان اللورد (كيرزن G.Curzon) [6]، وكيل وزارة الهند في لندن عام ١٨٩٢، واحداً من اولئك الذين يعتقدون ان بريطانيا لابد ان تمتلك سلطة اتخاذ القرار في الشؤون العامة والخاصة للامارات الخليجية ومن ضمنها عمان[7]، وشَرَحَ موقف حكومته منها بقوله:

> ((**اننا نعطي امام عمان معاشه السنوي ونملي عليه سياسته**

Geiss. I. , German Foreign Policy 1871- 1917 , London , 1971 , PP. 44- 51.

(1) لؤي بحري ، اضواء على الاطماع الالمانية في مسقط ومشروع سكة حديد اليمن في اواخر القرن التاسع عشر ، من بحوث مؤتمر دراسات تاريخ الجزيرة العربية ، الدوحة ، مؤسسة دار العلوم ، ١٩٧٦، الجزء ٢، ص ص ٩٠٢- ٩٠٣.

(2) Sykes , oP. cit , P. 431.

(3) لؤي بحري ، المصدر السابق ، ص ٩٠٥.

(4) عبدالملك بن عبدالله الهنائي ، المصدر السابق ، ص١٦.

(5) Johannes Lepsius , oP. cit , P. 509.

(6) جورج كيرزن: ١٨٥٩- ١٨٢٥، احد اشهر السياسيين البريطانيين في تلك المرحلة ، واكثرهم تمسكاً بمبدأ الحفاظ على ((**درة التاج**)) (الهند) ، من كل انواع التحديات الدولية ، والهيمنة على طرق الملاحة العالمية الموصلة اليها. تولى عدداً من المناصب الادارية بفضل حنكته السياسية وخبرته العملية ، اهمها وكيل وزارة الخارجية وسكرتير وزارة الهند في لندن ، واصبح نائباً للملك في الهند (١٨٩٩- ١٩٠٥). للتفاصيل عن حياته ودوره البارز في الهند انظر:

Lovat Fraser , India under Curzon and After , London , 1912.

(7) حسين عبيد غانم غباش ، المصدر السابق ، ص ٢٥١.

الخارجية، وكل تدخل خارجي في شؤون عمان نعده موجهاً ضد بريطانيا ولا ينبغي التسامح معه، اني مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى تعلن الحماية على عمان بصفة رسمية وحينئذ سيرفرف علم صاحبة الجلالة على عمان.))[١].

يبدو كلام كيرزن مشوباً بالغطرسة الى درجة كبيرة، خصوصاً اذا وضع في ضوء الظروف الفعلية للوجود البريطاني في عمان حتى عام ١٨٩٢ في اقل تقدير. فحلول الادارة البريطانية المباشرة في بلد كبير وذي طبيعة سكانية معقدة ومتنوعة كعمان امر صعب للغاية. وهذا ما يشهد به موقف المسؤولين البريطانيين الكبار في الحكومة البريطانية في لندن، الذين كانوا ينظرون الى ((**سلطان مسقط**)) بوصفه حليفاً مستقلاً، ويعترفون بأهمية (التصريح المشترك) وذلك على الرغم من حماسة كيرزن الزائدة واندفاع بعض موظفي الهند ورائه[٢].

وعلى العموم فأن أمر التنافس الفرنسي – البريطاني قد هيمن على جانب كبير من تاريخ التواجد البريطاني في عمان، ابان العقد الاخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فضلاً عن ذلك فأن هذا التنافس لم يكن في الحقيقة سوى مظهرٌ من مظاهر الصراع التقليدي بين البلدين، ولاسيما في المحيط الهندي الذي تتمتع فيه عمان بموقع ممتاز[٣].

لقد كان الفرنسيون في الشرق قلقين لزيادة الهيمنة البريطانية في مسقط، وهاجموا، منذ عام ١٨٩٢، مضامين المعاهدة الاخيرة، ودعوا حكومتهم الى اثبات وجودها هي الاخرى في عمان والمنطقة[٤]. وجاء بيان الجمعية الوطنية الفرنسية لعام ١٨٩٣ تعبيراً عن ذلك التوجه، اذ اقترح مقاومة نفوذ بريطانيا، وذلك بارسال معتمد قنصلي خاص الى مسقط[٥]، مضيفاً ان هذا العمل سيكون من شأنه التنسيق مع التحرك الروسي، الذي احرز تقدماً سريعاً نحو مناهضة المصالح البريطانية في بلاد فارس ابان السنوات الاخيرة، ودليلاً على جدية فرنسا في التعاون المشترك مع حليفتها روسيا[٦].

وفي تقرير استخباري كتبه مساعد القنصل الفرنسي في زنجبار، بتاريخ السابع من تشرين الثاني عام ١٨٩٢، شدد على ضرورة فتح قنصلية فرنسية في عمان، لانه من الصعب، حسب رأيه، اللحاق بالمركز البريطاني المهيمن على المنطقة من دون اتخاذ تلك الخطوة، وقال:

((قد تفطن الانجليز – منذ زمن بعيد – للاهمية التي تكتسبها بالنسبة لهم هذه السلطنة القريبة من الهند ومن بلاد فارس وهم في الواقع يتحكمون في عمان لا بفضل النشاط الذي قام به قنصلهم

---

(1) Qouted in: Curzon , oP.cit , P. 453.

(2) Graves , oP. cit , P. 91.

(٣) هناك ملاحظات هامة عن ذلك الموضوع تجدها في:
Kajare , oP. cit , P. 127.

(٤) انظر: عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، الشؤون الخارجية الفرنسية: مذكرة حول فتح قنصلية في مسقط ، ص ١٢٨؛ محمد علي جناب ، المصدر السابق ، ص ص ٧١- ٧٢.

(٥) بقيت المصالح الفرنسية منذ سنة ١٨٨٤ تدار رسمياً بوساطة القنصل الفرنسي في بومباي ، وعملياً بمساعدة التجار البريطانيين المتواجدين في المنطقة ، وكذلك التجار الفرنسيين الذين من اشهرهم (شابوي). للتفاصيل عن ذلك ، وعن هذا التاجر خصوصاً انظر: عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٨- ١٣٩؛ سلطان بن محمد القاسمي ، العلاقات العمانية – الفرنسية ... ، ص ١٤٩؛
R.O , Vol. VI , P. 596.

(6) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 45 , Para. 205.

بمسقط فحسب ولكن لانهم يدفعون سنوياً منحة للسلطان ايضاً. تعلق فرنسا على عمان اهمية قصوى... يتعين اذن تعيين ممثل قنصلي بمسقط قصد تأكيد الحقوق التي منحتها لفرنسا معاهدة ١٨٤٤)) [1].

وخلال العامين التاليين ضاعفت وزارة الخارجية الفرنسية جهودها لفتح قنصلية في مسقط، ونجحت فعلاً في الثامن من تشرين الثاني عام ١٨٩٤ ان تعين (مسيو اوتافي Mousieur Ottavi) [2] بدرجة نائب قنصل، وانشأت له بناية مستقلة يقيم فيها[3].

ومنذ البداية شككت الدوائر البريطانية في حقيقة التوجهات الفرنسية، وتساءلت باستغراب عن القصد من وجود قنصلية في مسقط، فالمصالح الفرنسية ليست ذات اهمية في عمان او ما جاورها من البلدان، مما يفسر ان الامر كان في الواقع منسجماً مع توجهاتهم السياسية اكثر من كونه هدفاً لرعاية التجارة والمصالح الاقتصادية العامة لفرنسا، او في الاقل هذا ما قدرته بريطانيا[4]. وربما اصابت في تقديرها الى حدٍ ما، اذ اعترف الفرنسيون انفسهم صراحة ان الغرض من مشروعهم في مسقط لم يكن تجارياً، وذلك استناداً الى مذكرة مهمة مرسلة من دائرة القنصليات الى وزارة الخارجية، ورد فيها:

((لقيت فكرة فتح مركز قنصلي بمسقط قبولاً حسناً لدى ادارة القنصليات. لكن ينبغي ان لا يغفل احد في تقييمه لهذه البادرة ان الغرض الذي تهدف اليه يجب ان يكون سياسياً قبل كل شيء...)) [5].

وفي مقابل هذا استفسرت وزارة الخارجية البريطانية عن امكانية الرد المناسب على الخطوة الفرنسية، فكان جواب (هنري فولر Henry Fowler) وزير الدولة لشؤون الهند (١٨٩٤- ١٨٩٥) مختصراً ويتصف بالموضوعية، فقد اشار الى انه على الرغم من وجود علاقات وثيقة تربط مسقط بحكومة الهند فأن سلطانها ما يزال يحتفظ بهامش استقلاله، بوصفه حاكماً ذا سيادة من الناحية الاسمية. لهذا فسيكون من الصعب – بحسب رأيه – معارضة حق الحكومة الفرنسية في تعيين قنصلٍ لها على الاراضي العمانية، ولاسيما ان الاعلان البريطاني – الفرنسي ما يزال ساري المفعول، وافصح عن عدم اقتناعه بوجاهة الاقتراحات التي قدمت حول امكانية فرض الحماية البريطانية المباشرة على عمان[6].

واللافت للنظر ان المسؤولين الفرنسيين اوصوا مبعوثهم الجديد بالعمل على استرجاع حقوق فرنسا في عمان، واقترحوا عليه السفر الى مسقط على متن باخرة حربية لحمايته، نظراً إلى ما قد يبديه البريطانيون من معارضة[7]، وصرح وزير الخارجية الفرنسي، بلا تحفظ، عندما قال:

---

(1) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، الشؤون الخارجية الفرنسية ، تقرير بعنوان (مسقط: حقوقنا والاطماع الانجليزية) ، ص ١٤٠.

(2) كانت فرنسا قد بحثت عن الرجل المناسب حتى وقع اختيارها على اوتافي لحذاقته ، اذ عمل الاخير ترجماناً في السلك الدبلوماسي في (ماگادور) على الساحل الشرقي لافريقيا ، وعمل لسنوات طويلة من حياته الوظيفية في زنجبار. انظر:
R.O , Secret Dispatch , 19th Oct. 1894 , Vol. VI , P. 613.

(3) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، الشؤون الخارجية الفرنسية ، ص ١٤٩؛ سلطان بن محمد القاسمي ، العلاقات العمانية – الفرنسية ... ، ص ص ١٥٠- ١٥٢.

(4) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ١٨٤٠- ١٩١٤... ، ص ٣٥٧؛ سلطان بن محمد القاسمي ، العلاقات العمانية – الفرنسية ... ، ص ١٥٥.

(5) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، الشؤون الخارجية الفرنسية ، ص ١٤٩.

(6) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 45 , Para. 206.

(7) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٥- ١٤٧.

((**يتعين على فرنسا ان تحول دون سيطرة انجلترا بصفة مطلقة على مدخل الخليج وعلى ميناء مسقط...**)) [١].

وهكذا انطلق اوتافي لتنفيذ المهمة التي كلف بها، معتمداً على قدراته الشخصية، اذ كان يجيد التحدث بالعربية اكثر من نظيره البريطاني ويتمتع بموهبة دبلوماسية جيدة استثمرها في التجوال بين القبائل العمانية، وهذا ما اثار حفيظة البريطانيين، وجعلهم ينعتونه بالمتآمر مرة و ((**افعى القنصلية الفرنسية**))[٢] مرة اخرى، واتهموه بأنه وراء ايقاف تعاطف السلطان مع موظفيهم وزعزعة ثقته بهم، وربطوا بين مجيئه الى مسقط وبين العلاقة الحميمة التي جمعت السلطان بالفرنسيين[٣]، وعلى حد وصف الوكيل البريطاني الرائد موكلر فأن:

((**أي مشروع يقدم له [للسلطان] يعود بالمصلحة على الرعايا البريطانيين عموماً كان يثير لديه الاستياء الذي قد يصل الى حد العداء والمعارضة.**))[٤].

ومما عزز الريبة في نفوس البريطانيين ان شركة (مساجيري) الفرنسية للنقل البحري حولت خط رحلاتها من (مرسيليا – كراتشي)، ووجهت سيره باتجاه الخليج العربي عبر مسقط شهرياً. وذكر (ويلسون F.A. Wilson) المقيم البريطاني في الخليج العربي[٥]، الذي كان يراقب التحركات الفرنسية، في تقريره ما يلي:

((**ان التوجهات السياسية للحكومة الفرنسية وضغطها على الشركة هو المبرر الحقيقي الذي وقف وراء ذلك العمل وليست الاعتبارات التجارية.**))[٦].

وقد رفض البريطانيون بين عامي ١٨٩٤ و ١٨٩٥ بشدة أي ارتباط فرنسي فعلي مع السلطان فيصل، وتابعوا تأكيد ارادتهم بأن قاموا بعملٍ من شأنه اظهار مدى متانة العلاقة التي تربط حكومتهم بعمان، فرفعوا العلمين البريطاني والعماني[٧] متلاصقين جنباً الى جنب على مبنى القنصلية البريطانية في مسقط[٨] وهو امرٌ لم يمر من دون ملاحظة اوتافي الذي اعترف ان القنصل البريطاني ليس موظفاً دبلوماسياً اعتيادياً فحسب بل مندوبٌ سياسيٌ رفيع المستوى ومهاب الجانب لدى الحكومة العمانية، اما مبنى القنصلية البريطانية فانه يشبه ((**قصر حاكم استعماري في الهند**)) [٩] على حد وصفه.

---

(١) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، الشؤون الخارجية الفرنسية ، تقرير في (١٩ كانون الاول ١٨٩٥) ، ص ١٥٥.

(2) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 2 , Para. 207.

(3) R.O , Secret Dispatch Dated (30th Aug. 1895) , Vol. VI , P. 613.

وانظر ايضاً: ويلسون ، المصدر السابق ، ص٣٥٨.

(4) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 2 , Para. 2

(٥) فردريك الكسندر ويلسون: اسندت اليه مهمة ادارة المقيمية البريطانية في الخليج العربي ما بين عامي (١٨٩٤- ١٨٩٧) ، وهي مدة زمنية شهدت جملة من المتاعب للبريطانيين ، حقق خلالها ويلسون نجاحاً ملحوظاً. انظر: الملحق (٤).

(6) Qouted in: Busch , oP. cit , PP. 66- 67.

(٧) يكتسي العلم العماني وقتذاك كله باللون الاحمر ، وبقي كذلك حتى (١٧ كانون الاول ١٩٧٠) اذ أبدل الى شكله الحالي ذي الثلاثة الوان (الابيض ، الاحمر ، الاخضر) مع صورة الخنجر العماني. للاطلاع على تطور ذلك العلم عبر التاريخ انظر:

WWW. Worldstatesmen. Org \ Oman.

(٨) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، رسالة من اوتافي الى هانوتو وزير الخارجية الفرنسي في (١ كانون الثاني ١٨٩٥) ، ص ١٥٢.

(٩) مقتبس في: سلطان بن محمد القاسمي ، العلاقات العمانية – الفرنسية ... ، ص ١٥٥.

فضلاً عن ذلك، فإن قضايا متشابكة اسهمت في تركيز درجة التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على عمان، تأتي في مقدمتها الثورة العمانية سنة ١٨٩٥. وكانت الظروف التي رافقت الثورة والملابسات التي تبعتها ملائمة بشكل كبير لاضافة سبب اخر يزيد من عمق الفجوة بين السلطان والبريطانيين، الذين اصبحوا منذ الان ((**اصدقائه القدامى**))، اما الفرنسيين فهم اصدقائه الجدد؟.

رابعاً: ثورة عام ١٨٩٥ وتأثيرها على النفوذ البريطاني

شهدت العلاقات البريطانية – العمانية بعد فتح القنصلية الفرنسية في مسقط عام ١٨٩٤ وحتى عام ١٨٩٥ حالة من الركود والانكماش، اذ ان الترحيب الذي ابداه فيصل بن تركي بالفرنسيين في بلاده، عده البريطانيون تواطئاً منه لتحقيق الموازنة السياسية على حساب النفوذ البريطاني. فضلاً عن ذلك فان السلطان اظهر عدم ارتياحه من الالتزامات والقيود الثقيلة التي فرضتها عليه المعاهدات مع بريطانيا، مما اثار مشاعر الاستياء لدى حكومة الهند البريطانية التي خشيت فقدان سيطرتها على عمان. و دفعها الى تحيّن الفرص للايقاع بفيصل، في وقتٍ بدا نفوذه آخذاً بالافول بين القبائل العمانية.

كانت النقطة الاساسية في التحول الجديد للسياسة البريطانية قد بدأت حينما اكدت التحريات الخاصة ان بعض القبائل العمانية تمكنت في منتصف شهر شباط عام ١٨٩٥ من الاستيلاء على العاصمة وفرضت الحصار على السلطان في اخر قلاعه الرئيسة (الجلالي)[1]. وعلى الرغم من الحرج في موقف فيصل ومطالبته البريطانيين بتقديم مساعدتهم له، الا ان حكومة الهند اعلنت على لسان وكيلها السياسي الرائد سادلرSaddler [2] رفضها التدخل في شؤون عمان الداخلية والتزامها جانب الحياد في القتال الدائر بين الطرفين[3]، وأوضحت ان كل ما تستطيع تقديمه هو السماح له ولافراد عائلته بالاقامة في مبنى الوكالة البريطانية بمسقط، شريطة ان لا يطلب اية مساعدة من اية دولة اخرى، وبالذات فرنسا. اما مطلبه الخاص بقيام احدى السفن البريطانية بنقل تعزيزاته من صور الى مسقط فهو امر اعتذر سادلر عن تنفيذه، لانه بحسب رأيه سيثير روح الانتقام لدى المهاجمين الذين يسيطرون على معظم احياء المدينة، بما فيها تلك التي تقطنها اكثرية من الهنود، مما قد يعرض ارواحهم وممتلكاتهم للخطر، واكد سادلر عدّه ذلك سبباً كافياً لتبني سياسة الحياد في

---

(1) للاطلاع على تفاصيل احداث الثورة انظر: عبدالله بن حميد السالمي ، المصدر السابق ، الجزء ٢، ص ص ٢٨٣- ٢٨٦؛ مصلح محمد عبد العيساوي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٠- ٥٧؛

S.M. Zwemer , Arabai: The Gradle of Islam , Newyork , 1900 , PP. 204- 205.

وهناك تقرير مفصل قدمه عنها الوكيل السياسي في مسقط النقيب (وايت J.F. Whyte) بعد اشهر قليلة من الحوادث ، تجده في:

The Administrations … , Vol. VI , 1894- 1895 , No. 76 , PP. 5- 6.

(2) تولى الرائد سادلر(James Hayes Saddler) منصبه في الوكالة البريطانية بمسقط مرتين ، هذه الاولى منهما ، وامتدت من (٢٧ تشرين الثاني ١٨٩٢) الى (١٩ نيسان ١٨٩٥). انظر الملحق (٣). ومن الجدير بالذكر ان سادلر كتب خمسة تقارير عن الموقف البريطاني تجاه الثورة ، وردت في:

J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , PP. 10- 13 , Para. 40- 50.

(3) انظر:

John Towsend , Oman The Making of Modern State , London , 1977 , P. 40.

الصراع الدائر في عمان [١].

واجه السلطان صعوبة في فهم الموقف البريطاني المتناقض تماماً مع ما كان يحدث في عهد والده، اذ كان شاهداً في حينه لمدى اعتياد بريطانيا استخدام قوتها العسكرية في قمع حركات المعارضة، وخاصة في الحالات التي ليست بقدر خطورة ثورة عام ١٨٩٠. ويبدو ان بريطانيا ارادت من ذلك ابلاغه برسالة مفادها: ان أي حاكم في عمان سيظل ضعيفاً في امكاناته امام منافسيه طالما افتقر لدعم بريطانيا، صاحبة النفوذ والسلطة الاولى في المنطقة.

وعلى الرغم من رفض بريطانيا لدعوات السلطان فيصل لكي تقنع المهاجمين بالخروج من المدينة من جهة، والضمانات التي منحها الثوار للبريطانيين بعدم التعرض لمصالح الهنود عند تقدمهم نحو مطرح للاطاحة بالسلطان من جهة اخرى، الا ان سادلر رفض التعامل مع طرفي النزاع، لكون ما يجري في عمان هو حدث داخلي، وان مهمته تقتصر على حماية مصالح بريطانيا ورعاياها في المنطقة[٢].

والى حد كبير يفهم ان التحرك البريطاني يأتي على وفق ما يمس مصالح رعاياها من ((**البانيان**))[٣] وسلامة وكالتها السياسية في مسقط. وبالفعل فعندما تعرض التجار الى عملية سطو ونهب من قبل بعض رجال القبائل، وجُرح احد حراس الوكالة البريطانية في يوم السابع عشر من شباط عام ١٨٩٥، طلب سادلر من قادة الثورة ايقاف القتال بضع ساعات ليتسنى له اخلاء الرعايا البريطانيين ونقلهم على متن سفن الاسطول البريطاني المتوجهة نحو ميناء (مكلا) القريب[٤].

وفي الحقيقة لم يكن الحياد البريطاني عفوياً، ولا موقف وكيلها في مسقط ارتجالياً ابداً. بل ان بريطانيا اتبعت، في سياستها تلك، طريقة ((**مسك العصا من الوسط**))، بين السلطان الذي كانت تمنّيه بالنجاة ان هو لاذ بالعلم البريطاني في الوكالة، وبين من سماهم وكيلها السياسي ((**المتمردين**)) الذين سهل الاخير لهم الاتصال به ومراسلته، وتظاهر امام الجميع انه مع حل المشاكل بصورة سلمية[٥]، وسرعان ما ادركت بريطانيا ان هذه الثورة القبلية تختلف عما سبقها من حيث قوة التنظيم ومشاركة العديد من رؤساء القبائل البارزين فيها، وظهر اثر ذلك في موافقة ويلسون الاستماع الى مايريد قوله مندبو القبائل، ولكن من دون الجلوس معهم على طاولة مفاوضات واحدة[٦].

وفي الثاني من آذار عام ١٨٩٥ ذكر قادة الثورة امام المقيم البريطاني رغبتهم في انهاء حكم فيصل بن تركي، واحياء نظام الامامة بقيادة احد ابناء الامام عزان بن قيس، ولاسيما بعد ان ابدى حمد بن ثويني بن سعيد سلطان زنجبار (١٨٩٣- ١٨٩٦) استعداده لتقديم كل انواع الدعم لتحقيق رغبة العمانيين، ومن ثم الاتحاد مع سلطنته، لاقامة دولة عمانية قوية[٧]،

---

(1) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , From Saddler to C. Wilson , 18th March. 1895 , Para. 54- 57.

(2) Ibid. , P. 16 , Para. 70 ; R.O , Vol. II , PP. 667- 668.

(٣) البانيان Banians: هكذا كانت بريطانيا تسمى رعاياها من الهنود المتواجدين في الاقطار المجاورة للهند او القريبة منها.

(4) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 16 , Para. 70 ; R.O , Vol. II , PP. 667- 668.

(5) R.O , Report From Saddler to F. Wilson , 18th March. 1895 , Vol. II , P. 668.

(٦) يمكن ان تظهر هذه المواقف بوضوح من خلال مراجعة:

J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 16 , Para. 70 ; R.O , Vol. II , PP. 13- 22 , Para. 51- 84.

(7) R.O , Report From Saddler to F. Wilson , 18th March. 1895 , Vol. II , P. 668.

لكن المقيم البريطاني تجنب التعليق على هذه الافكار، ومن المؤكد ان انطباعه كان سلبياً تجاهها، فقد عبر عن مخاوفه امام موظفيه قائلاً:

((ان تمرد قبائل البدو اسفر عن كارثة تفوق في ابعادها ما كان قد يؤول اليه انهزام قوات السلطان واستيلاء المتمردين على السلطنة.))[١].

والكارثة عند ويلسون فيما يبدو هي عودة الوحدة الى شطري الدولة: (العماني والافريقي) من جديد، واحياء نظام الامامة الدينية. وبعد التشاور مع حكومته، وصل ويلسون الى قناعة بأنه في حالة نجاح الثورة وتحقيق الوحدة مع زنجبار سيشكل ذلك خطراً على المصالح البريطانية في المنطقة، لصعوبة التعامل مع اطراف محافظة لاتعرف درجة ولائها لبريطانيا. عندها طلب المقيم من وكيله سادلر التدخل لايقاف الصراع، فأبلغ الاخير قادة الثورة انه تسلم برقية عاجلة من حكومة الهند تنص على:

((ان حكومة الهند لن تسمح باتحاد زنجبار مع مسقط، لانهما اعلنتا دولتين مستقلتين ومنفصلتين منذ اكثر من ثلاثين عاماً مضت، لذا فان الاتحاد مسألة مستحيلة تماماً، اما مصالح الرعايا البريطانيين فيجب ان تحترم، وتتخذ الاجراءات السريعة لحمايتها)) [٢].

وخلال ايام قلائل كانت مهارة البريطانيين في تطويع الظروف قد حولت الموقف لصالحهم، فبعد سماع الثوار الرد البريطاني اتخذوا قراراً بوقف القتال واعلان الهدنة بين الطرفين، على وفق شروط تم التوصل اليها في التاسع من آذار عام ١٨٩٥، بعد ان ادى كل من سادلر والمقيم البريطاني في الخليج العربي دوراً في ذلك. وكان كل ما كسبته القبائل من حركتها تلك، هو العفو العام عن القائمين بالثورة، وتعهد السلطان فيصل بدفع مبلغ قدره سبعة عشر الف ريال لخصمه الشيخ صالح بن علي الحارثي وباقي الزعماء من اتباعه[٣].

وإلى جانب ما ذكرته بعض المصادر[٤] في ان من بين اهم الاسباب التي ادت الى اندلاع ثورة عام ١٨٩٥ ما يعود – حصرياً- الى الخلاف الحاصل بين السلطان وزعماء قبائل الداخل، امثال صالح الحارثي في منطقة الشرقية وسعود بن الامام عزان في الرستاق، الخاص باعتراضهم على ثقل الضرائب المفروضة على الشعب، الا ان سادلر وجه اصبع الاتهام للسلطان بسبب عجزه عن فرض السلام الشامل في البلاد، ومواجهة خصومه بشجاعة، كونه اتبع سياسة التراخي واللامبالاة تجاه القبائل، وادار ظهره لمشاكلها المتفاقمة ونزاعاتها الدموية المستمرة، بدلاً عن ضبط الامور من خلال الاتفاق مع الشيوخ الاكثر قوة في عمان [٥].

وعلى الرغم من صحة ما ورد الا ان هناك اسباباً اخرى اكثر عمقاً تراكمت عبر

---

(١) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، رسالة من اوتافي الى وزير الخارجية الفرنسي ، (١٣ آذار ١٨٩٥)، ص ١٦٦.

(٢) للاطلاع على نص الرسالة انظر:

J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 15 , Para. 61- 65.

(٣) R.O , Vol. II , P. 669.

(٤) انظر على سبيل المثال:

Thomas , oP. cit , P. 22 ; Zwemer , oP. cit , P. 202;

وندل فيليبس ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٨- ١٥٩؛ شركة الزيت العربية – الامريكية ، عمان والساحل الجنوبي من الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٥٢، ص ص ٦٠- ٦١.

(٥) The Administrations … , Vol. IV , 1892- 1893 , No. 58 , PP. 5- 7.

سنوات طويلة في تلك الحقبة التي سميت بـ ((**عصر الامن البريطاني**))[١] فكارثة التقسيم التي كان لبريطانيا دورٌ فيها وانهيار وحدة الدولة العمانية في مطلع الستينات من القرن التاسع عشر اسهمت في اتساع شقة الخلاف بين المدن الساحلية - ومسقط خصوصاً - من جهة، والداخل الجبلي والصحراوي من جهة ثانية. ولم تعد قبائل عمان الداخل تنظر الى الاخيرة بوصفها مصدراً يعود عليها بالفائدة، بل عدتها عبءً يثقل كاهلها بالضرائب، في وقت كانت فيه الحكومة مسلوبة الارادة، ويستجيب سلاطينها للضغوط البريطانية، وعلى حد قول احد الباحثين:

> ((**قرر رجال تلك القبائل اما فرض حكمهم على الساحل، كما كان الوضع على عهد اليعاربة في القرن السابع عشر والنصف الاول من القرن الثامن عشر، او الانفصال عن الساحل الذي لم يعد نظامه في رأيهم يدر عليهم اية فوائد**))[٢].

وفي رأي الباحث فإنه فضلاً عن التنوع القبلي والانقسامات الطائفية، فقد كان هناك استياءٌ شعبيٌ بين الفئات الفقيرة المرتبطة بطرق الانتاج القديمة، يعود الى عاملين. الاول: انهم اخذوا يفقدون وسائل رزقهم الموروثة، وذلك لتدفق السلع الانكليزية المصنوعة بالالات الحديثة، والثاني: السيطرة البريطانية على مقدراتهم الاقتصادية، ومحاربتها اهم تجارتين اساسيتين في عمان، وهما الرقيق والاسلحة[٣]، بدعوى ضمان استتباب الامن في المنطقة والضرب على ايدي من يهددون مواصلاتها البحرية، وعدم اتاحة الفرصة لمنافسة عمل افراد الجاليات الهندية التجاري، لدرجة اصبح التجار الهنود – بفضل الحظوة التي تمتعوا بها – هم المسيطرين الحقيقيين على تجارة عمان ونشاطها الملاحي، وبالتالي تأثيرهم العميق على ادارة الدولة من الناحية السياسية، وهذا الامر ادى في النهاية الى فتور العلاقة ما بين السلطان والبريطانيين، واعترفت احدى الوثائق البريطانية ان عامة الشعب العماني لايكنّ لبريطانيا وممتلكات رعاياها في مسقط شعوراً بالتعاطف، ولاسيما بعد احداث عام ١٨٩٥[٤]. وبدا للعيان ايضاً ان هناك، داخل مفاصل الدولة، قوة غريبة تتدخل عندما تستطيع وبالطريقة التي تلبي اغراضها تتجسد في ممثلي بريطانيا، لدرجة أن اصبح القرار السياسي من مسؤولية الوكيل السياسي البريطاني بالدرجة الاولى والسلطان بدرجة ادنى.

ولم يقتصر موقف بريطانيا المتشدد تجاه الشعب العماني فقط، بل شمل السلطان نفسه، وذلك عندما ادرك الوكيل البريطاني في مسقط ان القنصل الفرنسي اوتافي قد عرض على فيصل بن تركي تقديم مساعدة عسكرية لمواجهة القائمين بثورة عام ١٨٩٥، من خلال اصدار اوامره للسفينة الحربية الفرنسية المسماة (ترود Troude) الراسية عند ميناء بور سعيد المصري، بالتوجه الى مسقط، وفي ذلك الوقت تحديداً قرر سادلر التدخل لانهاء الاضطرابات وعقد الهدنة[٥]، وبذلك حرم الفرنسيين من اداء دور مؤثر في احداث عمان الداخلية.

وعليه يمكن القول ان تخلي البريطانيين عن السلطان وعدم وقوفهم الى جانبه ايام محنته قد زعزع ثقته بحكومة الهند، لادراكه حقيقة انهم لايبغون سوى الحفاظ على مصالحهم. وبخلاف ما ذكرته عدد من المصادر[٦] فأن الوكيل السياسي سادلر والمقيم البريطاني ويلسون لايتحملان

---

(١) عن ذلك المفهوم انظر: خلدون حسن النقيب ، المصدر السابق ، ص ٨٧.

(2) Halliday , OP. cit , P. 269.

(٣) ستبحث هاتان القضيتان في مبحث خاص بشيء من التفصيل لاهميتهما.

(4) F.O , 248 / 701 , From Govrt of India to G. Hamilton , 2nd March. 1899 , P. 4.

(5) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , P. 45 , Para. 208.

(٦) انظر: مصلح محمد عبد العيساوي ، المصدر السابق ، ص ٥٥؛ لاندن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٠ و ٤٣٩؛ عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، سياسة الامن لحكومة الهند ... ، ص ٢٧٦.

سوى مسؤولية جزئية عن تردي العلاقات مع النظام العماني في اعقاب ثورة ١٨٩٥، لان مواقفهما لم تكن تصدر عن دوافع شخصية، وانما استندت الى السياسة العامة لحكومة الهند التي اصدرت تعليمات مشددة بهذا الخصوص تنص على ان يمتنع أي منهم عن التدخل بأي شكل من الاشكال في الصراع الدائر بين الاطراف المتحاربة، وان لايعطيا السلطان أي امل في الحصول على المساعدة(١).

وجاء تقدير حكومة الهند لجهود سادلر في تقريرٍ بتاريخ الحادي والعشرين من آذار عام ١٨٩٥، تضمن:

((**لقد كان الضغط قوياً وطويلاً لاسيما في مراحله الاولى، عندما أثيرت وبشكل مستمر قضايا حساسة واسئلة كثيرة، حملت معها مسؤوليات جسام. لكن الرائد سادلر سلَّح نفسه بالكثير من الحزم والثبات. وساعدته قابلياته العالية وتمكنه من اللغة العربية وتآلفه مع شعب عمان واطلاعه على شؤونهم في التغلب على تلك الظروف**))(٢).

وكذلك لم تخف وزارة الهند في لندن ارتياحها للسياسة التي تبناها وكيلها السياسي والمقيم العقيد ويلسون، ومهارتهما في تفادي ((**الازمات الكبرى**))، بحسب بيان صدر في الثاني من آب عام ١٨٩٥(٣).

بقي امام حكومة الهند ان تظهر قدراً من الواقعية، وتحاول ايجاد الحجج لتبرير موقفها السلبي، لهذا فقد عبرت عن خشيتها من ان انحيازها لفيصل بن تركي سيكون ذريعة للتدخل الفرنسي بشكل خطير، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فأنه سيزيد من الشعور العدائي ضدها من جانب خصوم السلطان(٤)، في حين برّر ويلسون موقفه المتخاذل مع السلطان بالقول:

((**ان أي استخدام عام للنيران من سفننا سوف يتجنبه العدو [الثوار] بسهولة عندما يتراجع قليلاً، لكنه سيؤدي الى الدمــار الشـامل، ليس فقط في منازل الهنـود البريطانيين بل للمواطنيـن العرب المسالمين، والى خسائر جسيمة في الارواح البريئة...**))(٥).

ولكن بدلاً من تصحيح الموقف وتهدئته زادت حكومة الهند من حرج موظفيها امام السلطان، حينما طالبته بدفع التعويضات المالية عن الخسائر التي لحقت بالتجار الهنود، نتيجة الهجوم الاخير على مسقط(٦).

كان ردُّ السلطان فاتراً نسبياً، واعترف الرائد سادلر الذي التقاه في العشرين من آذار

---

(1) Wighame , oP. cit , P. 24 ; Kumar ,. oP. cit , PP. 75- 76.

(2) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , P. 18.

(3) R.O , From G. Hamilton to Govrt of India , 2nd Aug. 1895 , Vol. II , P. 680.

(4) Busch , oP. cit , P. 56.

(5) J.A. Saldanha , Precis of Maskat … , Vol. III , From F. Wilson to Govrt of India , 12th March. 1895 , P. 15.

(6) Wighame , oP. cit , P. 24 ; Kumar ,. oP. cit , P. 78.
وقد توهم هذان المؤلفان في ان مبلغ التعويض الذي وضعته بريطانيا هو (٦٠) الف روبية ، والحقيقة ان المبلغ الذي ذكراه قرض دفعته بريطانيا للسلطان بحسب ما سيرد لاحقاً في (ص   من الاطروحة). اما التعويضات فقد حددت تباعاً وكانت اقل من ذلك بكثير. انظر:
R.O , Vol. VI , P. 613.

١٨٩٥، ان حاكم مسقط ما يزال منشغلاً بتضميد جراحاته المعنوية، وليس من المتوقع ان يكون قادراً على اتخاذ أي قرار بشأن التعويضات في الوقت الحالي، لان لديه الكثير من القضايا العالقة التي تنتظر الحل، لهذا طلب السلطان تأجيل مناقشة ما عرضه الوكيل عليه الى وقت لاحق[١].لكن حكومة الهند برئاسة نائب الملك اللورد (ألجن الثاني Algin II ١٨٩٤-١٨٩٩) [٢] اصرت، وبقسوة، على ارغام القبائل التي شاركت في الثورة على دفع التعويضات الناجمة عن الاضطرابات، عن طريق فرض ضرائب ((**تأديبية**)) على المحاصيل الزراعية والمنتوجات التي تصدرها تلك القبائل الى الخارج[٣].

ولدفع السلطان الى الاسراع في تنفيذ الامر خوله المقيم البريطاني ان يُعلم جميع زعماء القبائل ان فرضه هذه الضريبة عليهم جاء بناءً على طلب من الحكومة البريطانية[٤] كما شددت حكومة الهند على السلطان تنفيذ عملية تحديد نسبة الضرائب بالتشاور مع وكيلها السياسي ومصادقته المباشرة عليها، بشكل يكفي لتسديد مبلغ التعويضات كاملاً خلال سنتين او ثلاث كحد اقصى، وليس على السلطان سوى الامضاء على الاتفاق الذي يرتئيه الطرف البريطاني[٥]. وبهذا فقد اصبح فيصل بن تركي مسؤولاً امام البريطانيين عن تسوية المشكلة مع القبائل وجباية التعويضات بالطريقة التي تمت الاشارة اليها، وامعاناً في سلب ارادة السلطان اخبر المقيم وكيله:

> ((**اذا أظهر السلطان تملصاً من اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضمان فرض الضرائب فمن الافضل تحذيره، وفي حالة ثبوت عدم فعالية ترتيباته لاستحصال التعويضات فمن الضروري ابلاغه انه ربما نستقطع مبلغ التعويض من اعانة زنجبار المالية...**))[٦].

لم يرضخ السلطان لمطالب البريطانيين، وقرر الرد عليهم عندما قام في السادس والعشرين من آذار عام ١٨٩٥ بزيارة السفينة الفرنسية (ترود) الراسية عند ميناء مسقط، واعرب لقائدها عن امله الكبير في الحصول على المساعدة الفرنسية بصورة رسمية لانقاذه من وضعه المالي السيء[٧]. ومن جهته فسر ويلسون اجراء السلطان هذا بأنه محاولة لاحراج بريطانيا ووضعها امام خيارين هما: اما ان ترفعوا ايديكم للتخفيف في مسألة التعويض واما ان تجدوا انفسكم في مواجهة الفرنسيين، وهم في تصوره خصمٌ عنيد. ولم يذعن البريطانيون من جهتهم، وكردٍ سريع منهم على تصرفه، قام الوكيل السياسي باتهام

---

(1) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , From F. Wilson to Govrt of India , 12th March. 1895 , Vol. III , P. 117.

(٢) فيكتور الكسندر بروس Victor Alexander Bruse: ايرل Algin الثاني ، ولد عام ١٨٤٩. عضو مجلس الوزراء (١٨٨٠- ١٨٨٥) ، مستشار رئيس المجلس نفسه (١٨٩٢- ١٨٩٤) ، نائب الملك البريطاني في الهند (١٨٩٤- ١٨٩٩) ، انشأ ما يسمى بـ ((**جيش الهند الموحد**)) والغى الصلاحيات الاستقلالية التي تتمتع بها ولايتي بومباي ومدراس. عين مستشاراً لرئيس الوزراء هنري كامبل بانرمان H.K. Bannerman (١٩٠٥- ١٩٠٨) ، توفي عام ١٩١٧. انظر:
The New Encyclopaedia Britannica … , Vol. 4 , P. 446.

(3) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , From F. Wilson to Govrt of India , 12th March. 1895 , Vol. III , P. 18.

(4) Ibid. , Loc cit.

(5) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , From F. Wilson to Govrt of India , 12th March. 1895 , Vol. III , P. 19.

(6) Ibid. , Loc cit.

(٧) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، رسالة من اوتافي الى وزير الخارجية الفرنسي ، في (٢٦ آذار ١٨٩٥)، ص ١٦٩.

فيصل بالضعف والانهزامية، ولم يتوان عن الاقتراح على حكومته سحب ثقتها منه، لانه لا امل في استعادة سلطته على البلاد، بحسب رأيه، أومعالجة خزينته الخاوية[1]. وذكر في تقريره:

((**اعتقد انه يجب على حكومة الهند ان تعرف ان السيد فيصل ليس بالحاكم الذي يستحق مساندتها، وان عليها ان تحمي مصالحها بنفسها في حال تعرض حكمه للتهديد، فهو عندما يتعرض للطوارئ ينسحب - عادة – الى حصونه ليقبع فيها**))[2].

وضع الوكيل السياسي في مسقط حكومته امام ثلاثة خيارات صعبة، من اجل حماية سريعة وفعالة للمصالح البريطانية في عمان، هي:

١- عَدّ مسقط ومطرح منطقة عسكرية، والحاقها بالادارة العسكرية البريطانية في الهند.
٢- اعلان الحماية على عمان كلها.
٣- تحذير زعماء القبائل وشيوخها بان حكومة الهند لن تسمح بعد الان – ومهما كانت خلافاتهم او ادعاءاتهم ضد السلطان – بالهجوم على مسقط او مطرح[3].

وبعد دراسة تلك المقترحات من قبل ويلسون، صرح الاخير بأن من الصعوبة تنفيذ البندين الاول والثاني، لان ذلك سيعد انسحاباً صريحاً من التصريح المشترك عام ١٨٦٢، مما سيحرج موقف بريطانيا امام الفرنسيين، فضلاً عن ان اعلان الحماية على عمان، على الرغم من كونه عملاً سيحظى بقبول واسع بين الفئات المستفيدة في البلاد، فأن بريطانيا ستكون في هذه الحالة مسؤولة عن كل جوانب الحياة المتعلقة بأهل عمان وهذا امر صعب، اما المقترح الخاص بضم مسقط ومطرح للادارة العسكرية المباشرة في الهند فأن ضمانات نجاحاته متوفرة، نظراً لامكانية حمايتها بسهولة بواسطة السفن البريطانية ضد أي ((**عدوان**)) قبلي او هجمات خارجية، ومع ذلك فإن المقيم ابقى هذا الامر افتراضاً بعيداً[4].

شككت حكومة الهند في قدرتها على القيام بفرض حماية على عمان من دون متاعب، وذكر نائب الملك الجن الثاني، في تقريره الى وزارة الخارجية في التاسع من تموز عام ١٨٩٥:

((**من المؤكد ان فرنسا ستعترض على مبدأ فرض حماية بريطانية شاملة على عمان، وربما تطالب بالغاء التصريح الفرنسي – الانكليزي الصادر في العاشر من آذار ١٨٦٢، وهو ثمن قد يكون اعلى مما نبتغيه من الحماية. لذا نرى من الحكمة ان لاتفكر حكومة صاحبة الجلالة بفتح المفاوضات حول هذا الموضوع مع فرنسا في**

---

(1) R.O , From F. Wilson to Govrt of India , 1st May. 1896 , Vol. II , P. 674.

(2) R.O, From Saddler to F. Wilson , 10th April. 1895 , P.679.

وفي النص اعلاه يشير الوكيل السياسي بشكل غير مباشر الى تراجع السلطان وجبنه ، لكنه في هذا يخالف الصواب ، اذ على الرغم من ضعف امكانياته وانعدام المساندة البريطانية فقد اصر فيصل بن تركي في تلك الساعات العصيبة على الدفاع عن حصنه الاخير (الجلالي) ، حتى وصول النجدات القبلية. انظر:

J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , PP. 13- 14.

(3) R.O , Vol. VI , PP. 613- 614.

(4) Ibid. , From F. Wilson to Govrt of India , 4th May. 1895 , Vol. II , PP. 674-675.

الوقت الحالي.))[١]

ورأى (آلجن) ان مثل هذا الاجراء سيكون تحركاً مشوباً بالخطورة وباهض التكاليف، نظراً لما يتطلبه من جهودٍ قد تجر الى توريط بريطانيا في القضايا المحلية المليئة بالتعقيدات. لكنه اشار في الوقت نفسه الى ان مجرد المحافظة على سياسة عدم التدخل التقليدية سيضع مركز بريطانيا في عمان على مفترق طرق، ولن يمنع من تكرار الاضطرابات، اما اذا لم تتخذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحها والدفاع عنها فستكون هناك مخاطر حقيقية بفقدانها، مهما كانت الحركات الشعبية عفوية[٢].

توصلت حكومة الهند الى قناعة بأن الحل الامثل الذي ترجح تنفيذه هو المقترح الاخير الخاص بتحذير الزعماء من الهجوم على مسقط، كونه الاكثر عقلانية أو إنه سيوفر حماية اكيدة للمصالح البريطانية القائمة في المنطقة، ويعد خطوة عملية ناجحة لفرض الحماية الفعلية على عمان، ولن تجد فرنسا، التي انتعشت تجارتها في الخليج العربي، حجة للاعتراض عليه، لانه مجرد تعديل للسياسة التي اتبعها اللورد دوفرين، نائب الملك في الهند عام ١٨٨٦، عندما جعل الحماية تشمل شخص السيد تركي فقط[٣].

اجرت الحكومة البريطانية في لندن مشاورات لم تستمر طويلاً، انعكس فيها بوضوح تأثير نظرة موظفيها في الهند، بعدها ضمت صوتها – ومن دون تعديل – الى رأي حكومة الهند الداعي الى اصدار الانذار المقترح، وبحسب ما يرى (جورج هاملتون G. Hamilton) وزير الدولة لشؤون الهند (١٨٩٥- ١٩٠٣) انه اذا لم يكن بالامكان الحصول على موافقة الفرنسيين بوضع عمان تحت الحماية البريطانية، فلا اقل من ان تستخدم الاخيرة نفوذها لحماية مدينتي مسقط ومطرح دفاعاً عن مصالحها هناك، وذلك بتحذير رجال القبائل من مغبة الهجوم على هاتين المدينتين، والوقوف عائقاً دون تحقيق اهدافهم في المستقبل، وفي الثلاثين من آب عام ١٨٩٥ جاءت الموافقة النهائية على المقترح بامضاء رئيس الوزراء سالزبوري[٤].

وفي الجزء الاخير من مذكرة دائرة الشؤون الخارجية لحكومة الهند بهذا الصدد الى مقيمها السياسي في الخليج العربي تجد نقطتين هامتين، لابد من ابرازهما. الاولى: يجب افهام السلطان ان تحذير زعماء القبائل من الهجوم على مسقط لايعفيه من مسؤولية اتخاذ كل الاجراءات الاحترازية لحمايتها. والثانية: ينبغي ان تكون صياغة النسخة الاصلية من بلاغ السلطان خاضعة لإشراف المقيم السياسي بشكل كامل، وكذلك يجب ان يوقعها الاخير بنفسه ويصادق عليها قبل نشرها[٥].واشارت حكومة الهند بتعبير ذي مغزى في وقت لاحق، انه اذا لم يكن الضمان البريطاني لشخص السلطان تركي عام ١٨٨٦ قد اخذ بنظر الاعتبار وجود نفوذٍ اجنبي اخر في مسقط، فان الدافع الحقيقي للتحذير الاخير هو الخشية من وجود مثل ذلك

([1]) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 20 , Para. 74.

([2]) Ibid. , Loc cit.

([3]) Ibid. , Loc cit.

وأنظر ايضاً ص (   ) من الاطروحة.

([٤]) للاطلاع على نص التحذير انظر: اتيجسون ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣٦- ٣٣٧؛ لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء ٢، ص ٨٤٥؛

J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 21 , Para. 77.

وهناك نسخة عن النص الاصلي المكتوب باللغة العربية تجدها في:

R.O , Vol. II , P. 681.

انظر الملحق (١٦).

([5]) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 21 , Para. 76.

النفوذ، وان بريطانيا قد وضعت نصب اعينها التهديد الدولي الجديد لمركزها في المنطقة[١].

وبخلاف ما توقعه البريطانيون فأن السلطان استقبل الاعلان – بعد نشره – ببرود، لشعوره بالاستياء من تخاذلهم عن نجدته من مأزقه، واعتذر – بحجة تجنب التكاليف الزائدة – عن اقامة حفل رسمي يليق بالمناسبة. وعلى الرغم من ذلك حرص المقيم ويلسون على اظهار مشاعر المجاملة للسلطان عند مقابلته اياه في الثاني من تشرين الثاني عام ١٨٩٥[٢]، وادعت الوكالة السياسية انها قدرت موقف السلطان ايضاً[٣]، لكن ذلك لم يسهم في التخفيف من التصدع الذي اصاب نفس فيصل بن تركي.

ومن المناسب القول ان الثورة مثلما هددت السلطان بتنحيته عن العرش وتغيير بنية النظام الحاكم، فانها عرضت مركز بريطانيا للاهتزاز، وكانت لها انعكاسات سلبية على نفوذها في عمان، وولّدت، الى حدٍ كبير، شعوراً بعدم الاطمئنان لدى البريطانيين. الامر الذي القى بظلاله على علاقاتهم مع حاكم هذه البلاد.

وعلى كل حال لم يشأ البريطانيون اضاعة الوقت، لانهم شعروا ان موازين القوى لم تكن في صالحهم داخل المنطقة، لهذا تداركوا الامر بتقديم قرض للسلطان قيمته ستين الف روبية يسدد بأقساط مريحة، كما أهدوه في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٨٩٦ مدفعي ميدان من النوع المتطور، تحت ذريعة تقوية الوسائل الدفاعية عن العاصمة مسقط[٤].

وبهدف تحسين صورتهم استمر البريطانيون في اتباع سياسة المداهنة، بدرجة او بأخرى في المدة التي كان فيصل ممسكاً بزمام السلطة، ولو شكلياً، ويبدو انهم كانوا يريدون اقناع السلطان بأن لا احد سيكون جديراً بحمايته غيرهم، اما غايتهم الحقيقية فهي تحويل انظاره عن خصومهم الفرنسيين من جهة، والتستر على مشاريعهم الستراتيجية المقبلة من جهة اخرى. لذا فقد تحرك وكيلهم السياسي نحو المساندة الفعلية للسلطان في مواجهة الحركة المسلحة التي اندلعت في اقليم ظفار (جنوب غرب البلاد)[٥]، وطالبت باستقلال الاقليم في تشرين الثاني عام ١٨٩٥، ووقف اللورد (هنري فولر Henry Fowler) وزير الدولة لشؤون الهند (١٨٩٤- ١٨٩٥) منذراً قادة الحركة من شيوخ قبيلة آل كثير، ومحذراً اياهم من المساس بممتلكات ومصالح الرعايا البريطانيين القاطنين في المنطقة، وحمّلهم مسؤولية الاضرار التي قد تلحق بهؤلاء[٦]. ويبدو ان التعجيل بالتحرك البريطاني قد جاء على خلفية سماع حكومة الهند إن من اسمتهم بـ ((**الانفصاليين**)) اتصلوا بالدولة العثمانية لطلب عونها، فخشيت ان تكون هذه الخطوة فاتحة لتدخل دولي واسع، ولاسيما روسيا من وفرنسا[٧].

وقبل ان تترجم تحذيراتها الى تحركات فعلية مناهضة للحركة، اجرت بريطانيا اتصالات متكررة مع الفرنسيين والدولة العثمانية طوال سنة ١٨٩٦، لاقناعهما بأن ما يحدث

---

(1) F.O , 248 / 701, From Govrt of India to G. Hamilton , 2nd March. 1899 , PP.3-4.

(2) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , From F. Wilson to Govrt of India , 10th Nov. 1895 , P. 21.

(3) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , From F. Wilson to Govrt of India , 10th Vol. III , P. 22 , Para. 79. Nov. 1895 ,

(4) R.O , Vol. IV , P. 613 ; J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 22 , Para. 81.

(٥) عن تاريخ ظفار ونظام حكمها شبه المستقل عن حكم سلاطين عمان انظر: مايلز ، المصدر السابق ، ص ص ٤٠٧- ٤٣٠؛ لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء ٢، ص ص ٨٩٨- ٩٠٣.

(6) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 29 , Para. 119.

(7) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 29 , Para. 119.

في اقليم ظفار مجرد تمرد تقوده مجموعة من ((**قراصنة الساحل**)) تهدد مدخل البحر الاحمر، وان التدخل البريطاني يهدف الى استعادة القانون والنظام هناك[١].

وبعد ضمانها حياد تلك الدولتين استجابت حكومة الهند لنداءات وكيلها السياسي في مسقط، وارسلت سفينتين حربيتين الى ظفار، على متن احداهما المقيم البريطاني ويلسون، الذي تولى بنفسه قيادة العمليات العسكرية الداعمة لحملة السلطان. ونتيجة لفشل المفاوضات الميدانية التي اجراها المقيم واصرار المدافعين على عدم الانسحاب من مواقعهم، تمَّ قصفهم بالمدفعية وايقاع الهزيمة بالظفاريين، وذلك في العشرين من آذار عام ١٨٩٧، بعدها رابطت السفن البريطانية هناك لمتابعة تنفيذ شروط الاستسلام، بينما توجه ويلسون نحو مسقط للتشاور مع السلطان بشأن الترتيبات الامنية الجديدة المعدة لتلك المنطقة[٢].

(1) R.O , Vol. VI , P. 613.
(2) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , PP. 34- 35 , Para. 155- 156.

خامساً: السياسة البريطانية تجاه تشابك الاوضاع المحلية والاقليمية ١٨٩٥- ١٨٩٨.

ادرك البريطانيون بأنهم بدأوا يخسرون مكاسبهم في عمان منذ ربيع عام ١٨٩٥، ليس فقط بسبب موقفهم من الثورة الاخيرة، بل للنشاط الكبير الذي يمارسه اوتافي نائب القنصل الفرنسي في مسقط، بهدف التأثير سلبياً على مركز البريطانيين، من خلال اقامته علاقات ودية مع السلطان فيصل وزعماء القبائل، واظهاره ان فرنسا اكثر حرصاً في الحفاظ على استقلال عمان، لانها تصر على التمسك بتصريح عام ١٨٦٢، ومستعدة لتقديم العون والمساعدة بأشكالها كافة في سبيل تحسين اوضاع البلاد الداخلية، وكذلك رأوا ان اوتافي بذل كل ما بوسعه لاثارة شكوك السلطان، الذي اعاره بدوره آذاناً صاغية، ازاء الدوافع البريطانية، مما دفع الوكيل السياسي الى التصريح قائلاً:

((لقد كان السلطان ذكياً بما يكفي لجعلنا ندرك بأنه قادر على اثارة الفرنسيين ضدنا))(١).

ووجد السلطان في ممارسات اوتافي فرصة للضغط على البريطانيين، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قرّب عبدالعزيز بن محمد الرواحي الذي ارتبط مع الفرنسيين بعلاقات وطيدة حينما كان تاجراً في زنجبار، ولما طرده البريطانيون من هناك عاد ليمارس التجارة من جديد في صور (مسقط رأسه)(٢). ولم يلبث ان تحول عبدالعزيز الرواحي للعمل مترجماً في القنصلية الفرنسية بمسقط. ومع الاخذ بنظر الاعتبار خلفية هذا الرجل العدائية للبريطانيين والمتعاطفة عموماً مع الفرنسيين، فأن قيام السلطان بتعيينه مستشاراً في الديوان الحكومي كان اشارة واضحة على انصرافه عن البريطانيين. وقد قام الرواحي بمهمتين اساسيتين، كلاهما وجهتا – عن قصد – للاضرار بالمركز البريطاني، فمن جهة عمل على توثيق الاواصر بين عمان و فرنسا، ومن جهة اخرى اتاح له منصبه الحساس اداء دور محوري خطير باطلاعه على مراسلات السلطان مع الوكيل السياسي البريطاني، التي كان يكتب هو معظمها، واكدت المصادر البريطانية الرسمية ان اوتافي عرف تفاصيل المراسلات الشخصية والسرية من خلال شخص عبدالعزيز الرواحي(٣)، وقد وصفته تلك المصادر بما نصه:

((لقد طرد عبدالعزيز من خدمة زنجبار عام ١٨٩٣ كونه شخصاً ماكراً وشريراً وباغضاً للانكليز...))(٤).

وخلال المحاولات البريطانية لتحديد الموقف الفرنسي ازاء أي عمل عسكري تقوم به بريطانيا في ظفار بين عامي ١٨٩٦ و ١٨٩٧، اعد المقيم ويلسون تصريحاً ملفتاً لنظر حكومته بشأن اوتافي وعبدالعزيز، حينما قال:

((ان على الحكومة البريطانية ان تأخذ بالحسبان المكائد الفرنسية في عمان واثارتهم لمسألة استقلال مسقط. لقد اصبح من الواضح الان ان نائب قنصلهم: السيد اوتافي يمتلك صوتاً مسموعاً عند السلطان. وفي الوقت نفسه لم يدخر جهداً لتسميم افكاره ودفعه

---

(1) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 61 , Para. 283.

(2) Graves , oP. cit , PP. 60- 61 ; Busch , oP. cit , PP. 62- 63.

(3) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 62 , Para. 289 ; F.O , 248 / 701 , From Govrt of India to G. Hamilton , 2nd March. 1899 , P. 4.

(4) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , PP. 62- 63 , Para. 289.

للتشكيك في نوايانا ودوافعنا. لقد وجد السيد اوتافي في عبد العزيز - ترجمان القنصلية الفرنسية والكاتب الذي يعمل في خدمة السلطان - اداة طيعة للوصول الى غاياته.))[1].

ان ما ادعاه المسؤولون البريطانيون اكدته الوثائق الفرنسية في المدة اللاحقة؛ اذ اوضحت ان اوتافي، ومنذ تسنمه منصبه في سنة ١٨٩٥، كان ينقل الى وزير الخارجية الفرنسي نسخاً من رسائل السلطان فيصل المرسلة الى نائب الملك في الهند، او يرسل مضامينها اليه في اقل تقدير[2].

ومهما كانت الطريقة التي فكر بها فيصل فأن البريطانيين وصلوا الى قناعة ان سبب الفتور في علاقاتهم مع السلطان يعود الى تقاربه من الفرنسيين، الذين اثروا على سلوكه السياسي، الى الدرجة التي جعلته يتخذ موقفاً عدَّه البريطانيون عدائياً في الكثير من القرارات التي تخص مصالحهم، ومنها رفضه طلب حكومة الهند بتفضيل رعاياها على بقية المتضررين في مسألة التعويض عن الخسائر التي لحقت بمعظم التجار في مسقط ابان ثورة ١٨٩٥[3]، واعتراضه على الطريقة التي ارادت بريطانيا منه اتباعها في جمع الضرائب. وهذا ما جعلها تعيد النظر في سياستها تجاه السلطان فيصل بن تركي، وتظهر الكثير من المرونة في مطالبها ازاء العمانيين، وفي ضوء ذلك صرحت دائرة الشؤون الخارجية في مطلع عام ١٨٩٧ ان على الحكومة البريطانية ان تولي اهتماماً بالغاً بتجنب الاجراءات القاسية تجاه رعايا عمان، بل وحتى تجاه ((**المتمردين**)) منهم، فطالما انهمك الفرنسيون في تدعيم نفوذهم وتحسين صورتهم في مسقط فأن هذه الاجراءات قد يكون لها تأثيرات سلبية على سمعة بريطانيا، الامر الذي يستلزم الحذر الشديد[4]. ووجهت حكومة الهند في السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٩٧ تعليماتها الى مقيمها في الخليج العربي بالتخفيف في مسألة الضرائب والغرامات على القبائل، واوصته ان يبلغ السلطان تراجعها عن اجراءاتها المعلنة في استيفاء التعويضات[5].

وعكس ويلسون صورة التغيير في علاقة البريطانيين مع السلطان، حينما اعترض بطريقة مهذبة ولطيفة على قيام السلطان بعقد صفقات تجارية مع تجارٍ اجانب يرومون التنقيب عن اوكسيد الحديد في جزر مسندم، واكد المقيم انه لايريد التدخل في قرارات السلطان وحرية تصرفه بل العمل على نصيحته وحمايته من التجار العابثين[6].

امر المقيم البريطاني ويلسون وكيله السياسي النقيب (بيفل Beivlle)[7]، القيام باجراء استهدف تخفيف حدة التوتر مع الفرنسيين انفسهم، بأظهار الاحترام اللائق لنائب القنصل الفرنسي اوتافي، وذلك بأن تقوم الوحدة البحرية البريطانية المرابطة قرب مسقط باطلاق تسع اطلاقات مدفعية تحية لممثل الحكومة الفرنسية عند زيارته للسفن البريطانية، وهي التحية نفسها التي يتلقاها

---

(1) Ibid. , P. 33 ,M Para. 147.

(٢) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، رسالة من اوتافي الى وزير الخارجية الفرنسي ، في (١٥ نيسان ١٨٩٥) ، ص ١٧٨.

(3) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 22 , Para. 85.

(4) Ibid. , P. 23 , Para. 90.

(5) Ibid. , P. 23 , Para. 91.

(6) Ibid. , P. 40 , Para. 187- 188.

(٧) النقيب بيفل F.G. Beivlle تسلم ادارة الوكالة البريطانية في مسقط بتاريخ (١٧نيسان ١٨٩٦) الى (١٢حزيران ١٨٩٧). انظر: ملحق (٣).

الاخير من سفن دولته[١]. وفي الحقيقة فأن محاولة الموظفين البريطانيين تنقية الاجواء مع نظرائهم الفرنسيين كان هدفها فيما يبدو احتواء النشاط الفرنسي بطريقة اقل كلفة، واظهار حرصهم على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الحكومة الفرنسية.

ولم تحدث مواجهة بين الطرفين طوال المدة مابين عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٨، الا ان انعدام الثقة تراكم حتى بلغ اقصى درجاته عندما فرضت ضرائب وصفتها المصادر الرسمية البريطانية بانها ((**غير قانونية**)) على رعاياها وممتلكاتهم في عمان[٢]، وكذلك رفض السلطان في الاول من كانون الثاني رفع العلم البريطاني احتفاءً بعيد الملكة البريطانية فيكتوريا، وهي العادة التي مارستها عمان منذ سنوات طويلة. ولم يجد الوكيل السياسي الجديد (فاگـان C. Fagan)[٣]، صعوبة في توجيه اصبع الاتهام الى الجانب الفرنسي، موضحاً بصورة جازمة ان موقف السلطان جاء نتيجة تحريض من قبل اوتافي[٤]، ومع ان الوكيل فاگـان استطاع جر السلطان – بعد الضغط عليه – الى الاعتذار الرسمي عن الحادثة ورُفع العلم البريطاني في الثالث من كانون الثاني، فأن حكومة الهند تأكدت ان الاجراء لم يأت مصادفة، بل كان دليلاً جديداً يمكن ان يضاف الى كراهية السلطان لبريطانيا وتماديه في سياسته ضدها[٥].

ومن القرارات الاخرى التي اتخذها السلطان والتي فسّرها البريطانيون بأنها مقصودة لاضعاف مركزهم في عمان، اصداره مرسوماً في مطلع عام ١٨٩٨ بعزل الوزير سعيد بن محمد[٦]، الذي اكتسب – عبر سنوات – ثقة البريطانيين، وصار بعضهم في الاقل ينظر اليه بوصفه نصيراً لهم. وتأكدوا بشكل قطعي ان طرد الوزير سعيد جاء بسبب معارضته الشديدة لما قام به السلطان من استقبال قادة السفن الفرنسية وقبوله هداياهم، مما اثار حفيظة اوتافي، وجعله يقنع السيد فيصل بضرورة طرده من جهاز الدولة[٧].

ومع التسليم بهذا التفسير يمكن اضافة سبب اخر جعل فيصل يقدم على تلك الخطوة، اذ ربما اراد استرجاع قدر ضئيل من سيادته المسلوبة، وهو يرى ان لا سلطة حقيقية له على بلاده، ونظامه غارق في الخضوع للنفوذ البريطاني، لدرجة ان احد الضباط الفرنسيين لاحظ ذلك، وكتب:

> ((**كان من نتائج التدخل الانجليزي ان ضعف نفوذ الامام [فيصل] الذي لم يعد له اسطول ولا جيش، كما انه فقد كل سلطة حقيقية على مشايخ القبائل...**))[٨].

وعلى وجه الاجمال فقد كان أي تحرك فرنسي في الخليج العربي يؤثر بدوره على

---

(1) R.O, From Beivlle to Commandor ((**Cossack**)), 9th March. 1897, Vol. VI, P. 606.

(2) F.O , 248 / 701 , From Govrt of India to G. Hamilton , 2nd March. 1899 , P.5.

(٣) كرستوفر فاگـان C. Fagan : كان موضع اعتماد الحكومة البريطانية بوصفه مديراً لوكالتها السياسية بمسقط ، في مرحلة عصيبة من تاريخ التحدي الاستعماري في عمان؛ إذْ استغرقت المدة من (١٦ ايلول ١٨٩٧) الى (١ تشرين الاول ١٨٩٩). انظر الملحق (٣).

(4) F.O , 248 / 701 , From Govrt of India to G. Hamilton , 2nd March. 1899 , P.5.

(5) R.O , Vol. VI , P. 615.

(٦) عمل سعيد بن محمد مدة طويلة وزيراً للسلطان السابق تركي بن سعيد ، ولما تولى ولده فيصل الحكم عزله في عام ١٨٩٠، ثم اعاده بعد مدة وجيزة. راجع ص (   ) من الاطروحة.

(7) R.O , Vol. VI , P. 615- 616.

(٨) عمان وفرنسا ، المصدر السابق ، رسالة من قائد الباخرة (كابس Gabes) الى وزير البحرية الفرنسي، في (١٢ آذار ١٨٩٨) ، ص ١٩٠.

اتجاهات سياسة بريطانيا العامة فيه، لاسيما ان العقيد ميد Meade المقيم الجديد (١٨٩٧-١٩٠٠)[١] كان ينظر بحذر شديد الى انتعاش التجارة الفرنسية في منطقة حوض نهر الكارون والاحواز في شمال الخليج العربي منذ عام ١٨٩٧، ومظاهر تقدم الفرنسيين الاخرى مثل اعادة فتح القنصلية الفرنسية في بوشهر، وافتتاح مركز قنصلي جديد في ميناء لنجة[٢]. ومن الممكن اضافة ذلك الى عامل آخر وتر العلاقات بين الطرفين وهو الضغوط التي مارستها فرنسا انذاك على الحكومة البريطانية من اجل فتح باب المفاوضات معها حول مسألة التوسع الاستعماري الفرنسي في شمال افريقيا وغربها، اذ كان من شأن هذا التوجه ان يتقاطع مع الوجود البريطاني في مصر، ويصعد من درجة حساسية الطرفين في تعاملهما مع قضاياهما المشتركة الاخرى[٣].

وعلى العموم فقد وجد البريطانيون ان فرنسا بدأت تفتح عليهم منافذ جديدة تزيد من متاعبهم في عمان، وذلك حينما شرع الممثلون الفرنسيون في عدن ومدغشقر وزنجبار ومسقط بتزويد الملاحين العمانيين ولاسيما اهالي مدينة صور الساحلية بالاعلام الفرنسية والاوراق الرسمية الخاصة بها لسفنهم، وبهذه الطريقة امكنهم التهرب من ملاحقة السفن البريطانية[٤]، التي كانت تقوم بمهمة تفتيش السفن المحلية بحجة البحث عن الرقيق وصفقات الاسلحة.

كان هذا الامتياز – في الاصل – يمنح للاشخاص الذين يعملون في القنصلية الفرنسية، على وفق المادة الرابعة من معاهدة عام ١٨٤٤، التي تنص على اعفاء رعاياها ومن يعمل في خدمتهم من التفتيش والمحاكمة على ايدي البريطانيين[٥]، لكن فرنسا، وسعياً منها الى تحقيق مكاسب سياسية، وظفت هذه المادة القانونية لصالحها، عندما منحت اعلامها لكل العمانيين الراغبين بها من الذين يمتلكون سفناً تجارية دونما تمييز[٦]، مما عكس اصرار الفرنسيين على التقدم وتوسيع قاعدة نفوذهم امام خصومهم البريطانيين في المنطقة.

كان من نتائج التوجه الفرنسي الجديد ان اصبح رجال الوكالة السياسية البريطانية عاجزين عن اتخاذ أي اجراءٍ بحق السفن العمانية التي تحمل العلم الفرنسي والمحملة بالعبيد عند وصولها ميناء مطرح[٧]، وفي هذا الشأن صرح قائد الاسطول البريطاني في الخليج العربي (رينولدز R.N. Reynolds) قائلاً:

---

(١) عن العقيد (ميد) انظر: الملحق (٤).

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم، سياسة الامن لحكومة الهند ...، ص ص ٢٨١- ٢٨٢؛ علي عظم محمد عباس الكردي، المصدر السابق، ص ص ١٥٩- ١٦١.

(٣) انظر: عبدالكافي صطوف، العلاقات الانكليزية – الفرنسية ١٨٩٨- ١٨٩٩، مجلة دراسات تاريخية (دمشق)، السنة ١٨، العدد المزدوج (٥٩- ٦٠)، كانون الثاني – نيسان، ١٩٩٧، ص ص ١٣٣- ١٣٥.

(٤) هناك مذكرة بريطانية مفصلة ومهمة حول الموضوع تجدها في:
F.O , 27/3611 , Memorandum on the use of the French Flag by subjects of the Sultanate of Maskat , No. 14 , PP, 1- 11.
وللاطلاع على تفاصيل الموضوع وجذوره التاريخية انظر:
Kajare , oP. cit , P. 126- 127 ; AL- Azzawi , oP. cit , PP. 16- 35 ; Busch , oP. cit , PP. 52- 55.

(5) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 46 , Para. 211 ; AL- Azzawi , oP. cit , P. 26.

(6) Kajare , oP. cit , P. 126.

(٧) بلغ مجموع السفن العربية التي ترفع العلم الفرنسي التي دخلت ميناء مسقط عام ١٨٩٦، ستة واربعون سفينة.

((**انه طالما كان قباطنة المراكب العمانية قادرين على شراء التصاريح التي تخولهم رفع العلم الفرنسي في مقابل ثمن بخس فان تجارة العبيد سوف تبقى قائمة بدون شك**))(١).

اثار اصرار الفرنسيين على منح اعلامهم للسفن العمانية من دون قيود او حسابات قانونية استنكاراً شديداً لدى حكومة الهند البريطانية، وبدا لها كأن كل المساعي التي بذلتها بريطانيا منذ سنوات طوال قد خُرقت بسبب السياسة الفرنسية، ورأى الكثير من اعضاء حكومة الهند ان فرنسا – باستمرارها في منح الرخص للملاحين العمانيين بطريقة غير مشروعة – انما تساعدهم في الافلات من قبضة التفتيش البريطاني، وتشجعهم على التجارة بالرقيق وتهريب الاسلحة تحت حماية العلم الفرنسي، كونها تحقق لهم ارباحاً وفيرة. وبحسب ما قيل آنذاك:

((**ان قارباً محلياً يحمل العلم الفرنسي كان يعامل بطريقة اكثر احتراماً من تلك التي يعامل بها قارب تابع لسلطان مسقط**))(٢).

لاسيما ان بريطانيا لم تجن من دفع حلفائها الى التوقيع على معاهدة بروكسل في عام ١٨٩٠ الا فوائد محدودة جدا(٣).

وفي حالات غير قليلة تم تجاهل عددٍ من الاحتجاجات التي قدمها السفير البريطاني في باريس ضد استمرار القنصلين الفرنسيين في عدن ومسقط بمنح الاعلام الفرنسية(٤)، اذ رفضت الحكومة الفرنسية – في البداية- الانحناء امام ضغط بريطانيا، واعلنت انها من غير الممكن ان تتخلى عمن يحتمي بها، مما ازعج السلطات البريطانية في الهند واثار مخاوفها من كون هذا العمل يمثل طريقة لاخراج شعوب المنطقة من دائرة النفوذ البريطاني وفرض الهيمنة الفرنسية بدلاً عنها، بحسب ما اشارت الى ذلك مراسلات حكومة الهند مع وزارة الخارجية البريطانية(٥).

ولابد من التنويه الى ان سياسة بريطانيا تجاه هذه المشكلة تتناقض تماماً مع موقفها واجراءاتها المتبعة في بعض انحاء المحيط الهندي، اذ كانت تمنح اعلامها بالطريقة ذاتها لحلفائها من الحكام الافارقة الذين تطل ممالكهم على سواحل شرق القارة الافريقية. مما يرسّخ الاعتقاد ان البريطانيين حرّموا على الاخرين اموراً اباحوها لانفسهم، ليس من وقتٍ قريب، بل منذ عام ١٨٦٦(٦).

واستخدم البريطانيون، بعد فشل جهودهم الدبلوماسية، اسلوباً اخر في سبيل تحقيق غاياتهم، وذلك باستخدام السلطان ورقة ضغط على الممثل الفرنسي لوضع حدٍ لتفشي ظاهرة الاعلام الفرنسية. فبدأوا بتهويل الامر امام اعين فيصل، ذاكرين له ان الكثير من شيوخ

---

(1) Queted in: Busch , OP. cit , P. 53.

(2) Queted in: Ibid., P. 152.

(٣) نصت المادة الثانية والثلاثين من الاتفاقية على تعليمات مشددة فيما يخص منح الدول اعلامها لرعايا دول اخرى. انظر:

Arabian Bounderies … , Vol. 1 , P. 178 ; AL- Azzawi , oP. cit , P. 33.

وعن مؤتمر بروكسل انظر:

Langer , oP. cit , PP. 365- 367.

(4) F.O , 27/ 3611 , P. 2.

(5) Ibid , Loc cit ; R.O , Bailey , (th editors) , Vol. II , P. 556.

(٦) عن الخلفية التاريخية لهذه السياسة انظر:

J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 46 , Para. 213.

القبائل حصلوا على التصاريح الرسمية الفرنسية من قنصلية فرنسا في عدن(١)، وبهذا المعنى يكونون خارجين عن سلطته تماماً، ونصحه الوكيل فاگان بالاحتجاج لدى القنصل الفرنسي على قيام دولته بالتوزيع غير المقيد لتصاريحها على رعاياه، فضلاً عن إنه يجب الفات نظر الفرنسيين ان عليهم طلب اذنه قبل اقدامهم على مثل هذا العمل، واضاف ان حكومة الهند مستعدة لمساعدته في دعم سلطاته القضائية على مياهه ورعاياه، لانه، وبحسب تصريح الوكيل:

((اذا كان من الممكن جعل العلم الفرنسي يرفرف فوق مراكب العمانيين في مياههم الاقليمية، فربما يأتي يوم تحمل الراية الفرنسية فيه لتغطية منازلهم وممتلكاتهم على اراضي وطنهم))(٢).

ويجب التذكير إنه على الرغم من القلق الذي اصاب بريطانيا بسبب المشكلة فانها حاولت عدم استثارة غضب الفرنسيين، فهناك مصالح مشتركة بين الدولتين لابد من مراعاتها وعدم التفريط بـها، وهكذا امرت حكومة الهند وكيلها السياسي باعتماد الحذر في تعامله مع هذا الموضوع، لكي لا يرغمها على التورط في اصطدام مباشر مع الحكومة الفرنسية وان تكون تحركاته محصورة في اطار توجيه السلطان فقط(٣).

وبينما وافق السلطان بتحفظٍ على ما لم يكن باستطاعته رفضه من ((**نصائح**)) الوكيل البريطاني، سارت الامور بشكل متوازٍ مع جهود موظفي الهند، اذ اعطوا الاوامر للمقيم في الخليج باستغلال الظرف الذي يمر به فيصل بن تركي، والتوضيح له ان استخدام العلم الفرنسي من رعايا بلاده هو خرق فاضح لقوانين الدولة العمانية، وله انعكاسات سلبية على سيادته الوطنية و... ((**ان له الحق الكامل في معاقبة أي من رعاياه، ممن قد يخرق القانون في بلاده، مهما كانت الاعلام والاوراق التي يحملونها**))(٤).

ولارضاء البريطانيين استنكر السلطان بطريقة مهذبة الوسيلة التي يستخدمها الفرنسيون لنشر نفوذهم، وذكر ان ذلك سيؤثر سلباً على مكانته السياسية امام شعبه. لكن هذا الاجراء لم يُلبِّ اقل ما تطمح اليه بريطانيا، لذا فقد طلبت من السلطان ابلاغ الحكومة الفرنسية ان عليها احترام استقلال بلاده وسيادتها على وفق تصريح عام ١٨٦٢ المشترك، وان استمرار ممثلها اوتافي في منح ((**الحصانة**)) القضائية لاصحاب المراكب العمانية يعد تناقضاً مع روح ذلك التصريح(٥).

ومع تنفيذ هذا الطلب لم يقتنع البريطانيون بتحرك السلطان البطيء وغير المجدي؛ ورأوا إن الامر يتطلب منهم موقفاً جدياً يؤدي الى التخلص من هذه المشكلة بطريقة منظمة وتدريجية في الاقل، وكان المقيم ويلسون اكثر صراحة في احدى رسائله حينما قال:

((يبدو لي ان الضرر البالغ من اساءة استخدام الراية الفرنسـية من قبل العرب العاملين في تجارة الرقيق يكمن في تغطية عبورهم البغيض بشحنات العبيد. وفي الحقيقة فأن عجز السلطان وتراخيه التام تجاه هذا الامر قد يمنعه عن ردع هؤلاء المواطنين،

---

(1) Ibid. , P. 25 , Para. 243 ; R.O , Slave Trade under French Flag , Vol, VI , P. 596.

(2) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 52 , Para. 242.

(3) R.O , Vol. II , P. 225 , Para. 991.

(4) R.O , Vol. II , P. 225 , Para. 991 ; J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 52 , Para. 243.

(5) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III, P. 53 , Para. 250.

على الرغم من امتلاكه الصلاحيات الكافية لذلك، الى درجة انه اصبح غير قادر على التمييز بدقة بين المراكب التي حصلت على الاعلام من السلطات الفرنسية بشكل رسمي، وتلك التي حصلت عليها بصورة غير شرعية...))(١).

وعلى العموم فأن جهود بريطانيا المتواصلة ضد ظاهرة الاعلام لم تحرز تقدماً سريعاً، وبقيت المناورات تراوح في مكانها مدة ليست بالقصيرة. بل حدث في نهاية عام ١٨٩٧ ما اثبت للبريطانيين ان خصومهم الفرنسيين عازمون – وبلا تردد – على المضي قدماً نحو انتزاع دور اكثر جدية وتأثيراً في تغيير مجرى الاحداث في عمان؛ اذ كتب الوكيل السياسي الرائد فاگان في الايام الاخيرة من شهر كانون الاول من تلك السنة رسالة اوضح فيها ان عبداً افريقياً قد اختطفته ((**عصابة**)) متخصصة بتهريب الرقيق تنتمي الى مدينة صور العمانية ترفع سفنها العلم الفرنسي، لكن الرجل تمكن من ايصال رسالة الى الوكالة البريطانية تحمل في طياتها التماساً لاطلاق سراحه، ولما أحيل الطلب الى السلطان تم اعتقال الجماعة في مسقط، عندها تدخل نائب القنصل الفرنسي في اللحظة الحاسمة محتجاً على عملية الاعتقال ورافضاً التدخل البريطاني، وطلب بدلاً عن ذلك تقديم الجميع (العبد المخطوف والمهربين) الى محكمة القنصلية الفرنسية، وكأن القضية – حقاً - تخص اشخاصاً من الرعايا الفرنسيين يجب ان تنظر في شأنهم محكمة فرنسية، فكان له ما اراد(٢). وهكذا، ففي حين عجز السلطان عن اتخاذ أي اجراء احترازي ازاء هذا الامر فان الوكيل البريطاني اضطر الى الاذعان وبصمت لطلب الفرنسيين فرض سلطتهم القضائية على مواطنين عمانيين. واكتفت الحكومة البريطانية بمجرد الطلب من سفيرها في باريس ان يناشد الحكومة الفرنسية ضرورة انقاذ اولئك العبيد، والتأكد من تقديم ((**مختطفيهم**))، المتخفين بالعلم الفرنسي، الى العدالة(٣).

اسهمت تطورات اخرى في تأجيج حمى النزاع البريطاني – الفرنسي في عمان، وكانت احدى اهم تلك التطورات واخطرها مسألة تجارة الاسلحة(٤)؛ اذ اصبحت مسقط تعد احدى اهم المستودعات الكبيرة التي تغذي شبه الجزيرة العربية بالاسلحة، فقد زادت على اراضيها عمليات استيرادها وتصديرها، الى الدرجة التي بدت معها هذه المهنة في تقدير التجار المسقطيين اكثر العمليات التجارية ربحاً؛ اذ تراوحت ارباحها ما بين ١٥- ٣٠%، وقدر سادلر في تقريره الى مقيمية بوشهر بتاريخ الثامن من كانون الاول عام ١٨٩٣ عدد البنادق الداخلة الى العاصمة العمانية في تلك السنة بأحدى عشر الف وخمسمائة بندقية(٥)، ثم قفز هذا العدد عام ١٨٩٧ الى اكثر من عشرين الفاً، وتم استيراد سبعمائة وخمسين صندوقاً من العتاد والذخيرة الى مسقط خلال عامي ١٨٩٦- ١٨٩٧(٦). وادى العمانيون دوراً مهماً في العملية بوصفهم موزعين للاسلحة التي ترد من اوربا الى منطقة المحيط الهندي، وكان

---

(1) Ibid., PP. 53- 54 , Para. 255.

(2) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 54 , Para. 264.

(3) F.O , 27/3611 , Memorandum on the use of the French Flag , P. 14.

(٤) للاطلاع على تفاصيل اوسع عن تجارة الاسلحة في الخليج العربي انظر: رحيم كاظم محمد الهاشمي، تجارة الاسلحة في الخليج العربي ١٨٨١- ١٩١٤، دمشق ، دار علاء الدين ، ٢٠٠٠.

(5) F.O , 60/591 , No. 1 , From Saddler to Political Resident in (Persian) Gulf , 8th Dec. 1898.

(6) F.O , 60/591 , No. 8 , From Beville to Political Resident in (Persian) Gulf , 31th March . 1898.

السلطان نفسه يشتغل في هذه التجارة[١]. بل ان جريدة التايمز اللندنية اعترفت ان تجاراً بريطانيين متورطون في جلب كميات من الاسلحة الى مسقط وبوشهر[٢].

ان وعي البريطانيين، الذي جاء متأخراً بخطورة هذا الدور، ارتبط بوضع عمان المتمتع باتفاقيات تجارية معترف بها مع دول اخرى كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وهولندا، تبيح المتاجرة بمختلف انواع السلع بلا استثناء ومنها الاسلحة. واشارت المقيمية البريطانية في بوشهر انه يستحيل – في ظل الاتفاقيات القائمة- وقف استيراد الاسلحة والعتاد الى مسقط من دون عقد اتفاقيات مماثلة اكثر فعالية وتأثيراً من الاولى[٣].

وفي الحقيقة لم تكن الاسلحة، بما تحمله من مدلول تجاري، هي الغاية. بل ان عوامل اعمق كانت فاعلة في الوقت نفسه؛ اذ يمكن تفسير الكثير من اهتمام البريطانيين البالغ بالقضاء على تداول الاسلحة بخشيتهم من تسرب عدد هائل من قطع السلاح الى ايدي الفئات المعارضة لوجود بريطانيا في المناطق كافة من دون الخضوع للرقابة[٤]. ويبدو انهم قاموا بربط خيوط الاحداث ببعضها البعض، ولفت انتباههم ان تجارة الاسلحة تلاقي تشجيعاً منقطع النظير من بعض الدول المنافسة مثل فرنسا[٥] وروسيا، وبدرجة اقل المانيا، حتى اصبحت لديهم قناعة بأن التشجيع هو توجه سياسي مقصود من تلك الدول لزعزعة السيطرة البريطانية في الخليج العربي، واظهار عجزها عن ضبط الامور فيه[٦].

كذلك ادرك البريطانيون مدى ارتباط انتعاش هذه التجارة في مسقط مع ما يلقونه من متاعب كبيرة في افغانستان، التي خسروا في حربهم ضدها اكثر من ثلاثة الاف جندي[٧]. ولعل الخطر الحقيقي الذي أثار خشية بريطانيا هو ان مصالحها اخذت تتعرض للكثير من الاخطار والهجمات بمختلف انواع الاسلحة ولاسيما الديناميت، واصيب عدد من السفن ومحطات التلغراف بالاضرار جراء ذلك، ورأى تقرير بريطاني بخصوص الموضوع ان هذه الخسائر ما كانت لتحصل لولا توفر انواع شتى من الاسلحة في ايدي المهاجمين[٨].

---

(١) هناك معلومات وافرة عن دور العمانيين في تجارة السلاح تجدها في: رحيم كاظم محمد الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ص ١١٥- ١١٦؛ لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، الجزء ٣، ص ٣٧١٤؛

Kumar , oP. cit , PP. 68- 69;

فاضل محمد عبدالحسين ، الصراع البريطاني – الفرنسي حول تجارة السلاح في عمان ١٩٠٠- ١٩١٤، مجلة الوثيقة (البحرين) ، العدد ٤١، السنة ٢١، يناير (كانون الثاني) ، ٢٠٠٢، ص ص ٦٨- ٧٠.

(2) The Times , 6 June. 1899.

(3) F.O , 60/591 , No. 1 , P. 3.

(٤) ان المتتبع لتقارير الوكلاء السياسيين في مسقط وبرقياتهم الى مقيمية بوشهر في المدة ما بين عامي ١٨٩٢ و ١٨٩٨ يلاحظ اهتمامهم بمراقبة شحنات الاسلحة وكمياتها الواردة الى عمان والمصدرة منها الى موانيء الخليج العربي وتحديد الجهات المسؤولة عن تلك العمليات بدقة عالية. للاطلاع على المراسلات الخاصة بالموضوع انظر:

F.O , 60/587- 591.

(5) AL- Azzawi , oP. cit , P. 33

(6) Frazer , oP. cit , P. 90 ; Busch , oP. cit , PP. 53- 54 ;

ارنولد ويلسون ، المصدر السابق ، ص ٣٣٤.

(٧) نايف محمد حسن الاحبابي ، الادارة البريطانية في الهند ... ، ص ٢٤٤؛ علي عظم محمد عباس الكردي ، المصدر السابق ، ص ١٧٣.

(8) R.O , Bailey. (The editor) , Vol. II , P. 558.

وفي الواقع ازداد شعور موظفي حكومة الهند البريطانية بالقلق الى حدٍ كبير، مما دفعهم الى اتخاذ عددٍ من الخطوات التي رأوها ضرورية لمنع تفاقم المشكلة، منها اقناع السلطان فيصل باصدار مرسوم في الثالث من آذار عام ١٨٩١ يمنع بموجبه توريد الاسلحة والعتاد الى جوادر وتوابعها المطلة على خليج عمان، بوصفها من الاراضي الخاضعة لسلطته[١]. واستطاعت بريطانيا قبل ذلك بنحو العام ادخال السواحل الفارسية في دائرة اشرافها البحري بالقضاء على نظام الامتيازات الذي تتمتع به الشركات الاجنبية، واباحت للسفن البريطانية تفتيش السفن التي يشتبه في كونها تنقل الاسلحة الى الموانيء الفارسية[٢].

وبلا شك فأن محاربة تجارة الاسلحة قادت بريطانيا الى صدام مباشر مع القوى الاجنبية المستفيدة منها وفي مقدمتها فرنسا، مع العلم ان ضحايا الحملة هم من ابناء الخليج العربي انفسهم، اذ شهد عامي ١٨٩٧ و ١٨٩٨ نشاطاً ملحوظاً من البحرية البريطانية التي شنت حملة جديدة من التضييق على النشاطات العربية بحجة مطاردة ((**مهربي**)) الاسلحة، وتمكنت من القبض على سفنٍ ومراكب عمانية وفارسية تحمل السلاح والذخيرة الى انحاء مختلفة من المنطقة[٣].

لكن السلطات البريطانية –فيما يبدو- ادركت ان هذه العمليات مضنية وتستغرق وقتاً طويلاً، وان المعاهدات السابقة المانعة لتجارة السلاح في الخليج العربي ستكون عديمة الجدوى من دون تعاون سلطان عمان معها، لذا فقد اتجهت اليه مبصرة اياه بأهمية القضاء على هذه التجارة، بدعوى انها تهدد امن بلاده وتقوي عزيمة ((**المتمردين**)) على حكمه. ووافقت حكومة الهند على مقترح وكيلها السياسي في مسقط الرائد فاگان بتقديم ستة وعشرين الف ومائتين وخمسين روبية للسلطان، مع رفع نسبة الضرائب المفروضة على السلاح عوضاً عن حرمانه من الاشتغال فيها، ولكن من دون جدوى، فتجارة الاسلحة كانت تحقق لخزينته ارباحاً وفيرة تفوق ما رصده البريطانيون لها من تعويض[٤].

ومع ذلك لم تفقد بريطانيا الامل في ان يتحول السلطان الى سندٍ تعتمده في الحدّ من تجارة الاسلحة، ونجح المقيم السياسي (ميد) في دفع فيصل بن تركي – بعد الضغط عليه – الى اصدار مرسوم الى رعاياه العمانيين في الثالث من كانون الثاني عام ١٨٩٨ يحظر عليهم فيه تصدير الاسلحة والذخيرة من مسقط الى كل من الهند وبلاد فارس او استيرادها منها بوصفه عملاً غير مشروع[٥].

واستكمالاً للاجراءات التي اعدها البريطانيون لهذا الغرض فقد اصدر السلطان، بعد ايام قلائل، مرسوماً آخر ارسل نسخةً منه الى مقيم الخليج العربي يخول السفن البريطانية بموجبه حق تفتيش السفن التي تحمل علم عمان في مياهها الاقليمية، اذا ثبت تورطها بتوريد السلاح الى الموانيء العمانية او الفارسية او البريطانية[٦].

لكن بعد مضي شهر اتضح ان هذه المراسيم لم تنفذ حرفياً، اذ سرعان ما ظهرت العراقيل في وجهها هنا وهناك، ولم يكن بالامكان تجنب المخاطر التي اعترضتها والاموال

---

(1) Ibid. , From Govrt of India to E. Ross , 25th May. 1891 , PP. 663- 664.

(2) Bidwell , oP. cit , P. 28 ;

محمد علي جناب ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٢- ١٥٣.

(3) J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III , P. 62 , Para. 284- 285.

(4) Ibid. , P. 30 , Para. 55.

(٥) انظر: جاد محمد طه ، تجارة الاسلحة في مسقط قديماً ، مجلة الدارة ، (السعودية) ، العدد ٢، السنة ٧، ١٩٨١، ص ١٨٤؛ مديحة احمد درويش ، المصدر السابق ، ص ١٤٩.

(٦) اتجيسون ، المصدر السابق ، ص ٣٣٧؛
Bidwell , oP. cit , P. 28.

التي صرفت من اجلها، نظراً لقدرة المهربين على المراوغة وايجاد الطرق الفرعية البديلة، وبدا ان الحملة التي شنتها بريطانيا في هذا المسعى كانت شبيهة بأنصاف الحلول. فليس خافياً على البريطانيين ان هناك من يعمل بدهاء لدفع كل المنطقة باتجاه ازمة حقيقية؛ اذ مازال الممثل الفرنسي اوتافي مصراً على منح اعلام دولته للمراكب العمانية، لجعلها تستعصي على سفن التفتيش ومراقبتها. ومما زاد في مخاوفهم وعمق الغيض في نفوسهم ان تلك المراكب نشطت بجرأة كبيرة في عبور البحار وهي محملة بأنواع الاسلحة، مما شكل مصدراً مخلاً بخططهم الامنية في المدى البعيد، اكثر من أن تكون تهديداً مباشراً لحلفائهم من حكام المنطقة.

وكانت الخطوة التالية اكثر استفزازاً للبريطانيين، اذ استطاعت فرنسا في العشرين من تشرين الثاني عام ١٨٩٨ انتزاع امتياز من السلطان فيصل لاقامة مخزنٍ للفحم في بندر جصة[١]، تستخدمه كمحطة وقود، مما يعد مخالفة صريحة للتعهد الذي قطعه السلطان على نفسه وورثته للبريطانيين في عام ١٨٩١. واعلنت حكومة الهند مبالغة ان حصول فرنسا على (بندر حصة) يعني نجاحها في اقامة قاعدة بحرية محصنة، تستخدمها بالتعاون مع الروس ضد المصالح البريطانية، ليس في عمان فحسب، بل في الخليج العربي كله، وسيتيح لها تهديد امن ((**الامبراطورية في الهند**))[٢]، وعلى حد قول احد الكتاب الامريكيين فأن المشروع الفرنسي جاء في وقتٍ ((**تركزت فيه سياسة بريطانيا على عدم التفريط ولو بقدم مربع واحد من عمان...**))[٣].

ومن المؤكد ان هذا الاجراء الذي عدته بريطانيا سابقة خطيرة وانقلاباً حقيقياً في ميزان القوى الدولية في عمان، ادى الى استثارة غضب فئات واسعة من موظفيها في الهند ولندن، معتقدين ان الازمة بدأت تفلت من ايديهم كلياً، وعليه ينبغي تحويل سياستهم نحو حالة الانتفاض الفعلي، لان الصدام المسلح مع فرنسا اصبح غير مستبعدٍ، وهذا ما اتضح بشكل متزايد في السنوات اللاحقة (١٨٩٩- ١٩٠٠)[٤].

---

(١) بندر جصة: ميناء صغير ، يبعد عن مسقط حوالي ثمانية كيلومتر جنوباً ، يتمتع بموقع ستراتيجي متميز كونه مغلقاً بجزيرة صخرية صالحة للتحصين. انظر: مسعود الخوند ، المصدر السابق ، ص٣٤.

(2) R.O , Vol. II , P. 599 , Para. 991 ; J.A , Saldanha. Precis of Maskat … , Vol. III, P. 70 , Para. 324.

(3) Zwemer , oP. cit , P. 235.

(٤) يذكر إن الطرفين قد توصلا إلى تسوية مصالحهما الاستعمارية بموجب ((**الاتفاق الودي**)) الذي عقداه عام ١٩٠٤. للتفاصيل عن الاتفاق انظر: رنوفان ، المصدر السابق ، ص ص ٧١٨- ٧٢١.

الخــاتمة

من تتبع محتويات الأطروحة واستقرائها بشكل شامل نصل إلى مجموعة استنتاجات نلخصها بالآتي:

- أن بريطانيا تمكنت باساليب سياسية مختلفة من تحقيق هيمنتها على عمان بصورة تدريجية، بدأت بأقامة اتصالات أولية متقطعة منذ منتصف القرن السابع عشر واستمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر، كانت المصالح التجارية خلالها هي الاساس. ومع نجاح البريطانيين في توسيع سيطرتهم على اجزاءٍ مهمة من الهند وتثبيتها منذ نهاية القرن الثامن عشر اصبحت عُمان هدفاً اساسياً لبريطانيا بكونها احدى أهم المراكز للدفاع عن خطوطها الملاحية في المحيط الهندي في مواجهة منافسة فرنسية خطيرة، ولقد تجلت ظواهر الاهتمام السياسي بعمان بشكل واضح في معاهدتي ١٧٩٨و ١٨٠٠.
- سلك البريطانيون خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر سياسة تهدف إلى اشعار حكام عمان بأن مصالح بلادهم مرتبطة بانحيازهم وولائهم إلى الجانب البريطاني ضد المنافسين الفرنسيين؛ لعلتين، احداهما: اقتصادية بحكم ارتباط تجارة عمان وتوابعها في شرق افريقيا بموانئ الهند، والتفوق المطلق للبحرية البريطانية، والاخرى سياسة تعتمد على التلويح للحكام بحاجتهم إلى الدعم العسكري في مواجهة الاخطار التي تهددهم، خارجياً: الفرس والقوة الوهابية والقواسم، وداخلياً: حركات التمرد القبلية ضد نظام السلطنة. وحققت السياسة البريطانية نجاحاً واضحاً في سياستها هذه تمثل في انضمام السيد سعيد (١٨٠٦ـ١٨٥٦) إلى الجانب البريطاني. على الرغم من أن تلك السياسة أدت إلى حرمان بلاده من موردٍ اقتصادي مهم؛ وذلك بمنع تجارة الرقيق في شرق افريقيا التزاماً ببنود معاهدتي ١٨٢٢و١٨٤٥.
- يعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر المرحلة الاكثر صعوبة على السياسة البريطانية في عمان؛ وذلك بما اتصفت به من عدم استقرار لنظامها السياسي المتحالف مع بريطانيا من جهة، وسرعة تبدل الحكام من جهة أخرى، وتهديد الثورات والحركات المسلحة بأطاحتهم من جهة ثالثة، ولكن بريطانيا ـ وعلى الرغم من ذلك ـ عبّرت عن رغبتها في تأكيد سيطرتها بشكل أكثر اصراراً، متمثلة في فرض الحكم الاستعماري غير المباشر على عمان، ابتداءً من تقسيمها إلى جزأين منفصلين يشعران بالضعف، ومن ثم بأهمية التدخل البريطاني لحماية احدهما من الآخر، ومساعدتهما في المحافظة على حكمهما من تدخل الدول الأجنبية؛ ونتيجة لذلك وُجهت ضربة قاصمة لتجارة البلاد بين شقيها الاسيوي والافريقي. وفضلاً عن ذلك فأن الاستقلال الشكلي الذي أقرته المتنافستان التقليديتان : (بريطانيا وفرنسا) لـ((**حكام مسقط وزنجبار**)) عام ١٨٦٢، لم يتعد الورقة التي كتب عليها، فقد خرقتاه غير مرة، وتزاحمتا لفرض الهيمنة على عمان.
- لا يوجد ادنى شك في أن ذريعة محاربة ما سُمي بـ((**القرصنة**)) في الخليج العربي، والتضييق على تجارة الرقيق في شرق افريقيا، قد اسهمت في تدعيم نفوذ بريطانيا في المنطقتين كلتيهما وتحجيم انشطة الدول الاوربية المنافسة؛ لتحقيق مشاريعها بشكل اكثر سهولة.
- إنَّ معاناة عمان من اضطراب احوالها الاقتصادية كان نتيجة حتمية لتأثرها برؤوس الاموال المتدفقة من اوربا واصطدام اقتصادها بالعقبات التي أوجدها نظام الامتيازات الأجنبية الموجه لصالح بريطانيا بالدرجة الاساس؛ إذ فتحت الموانئ العمانية للمنتجات الانكليزية بطريقة غير

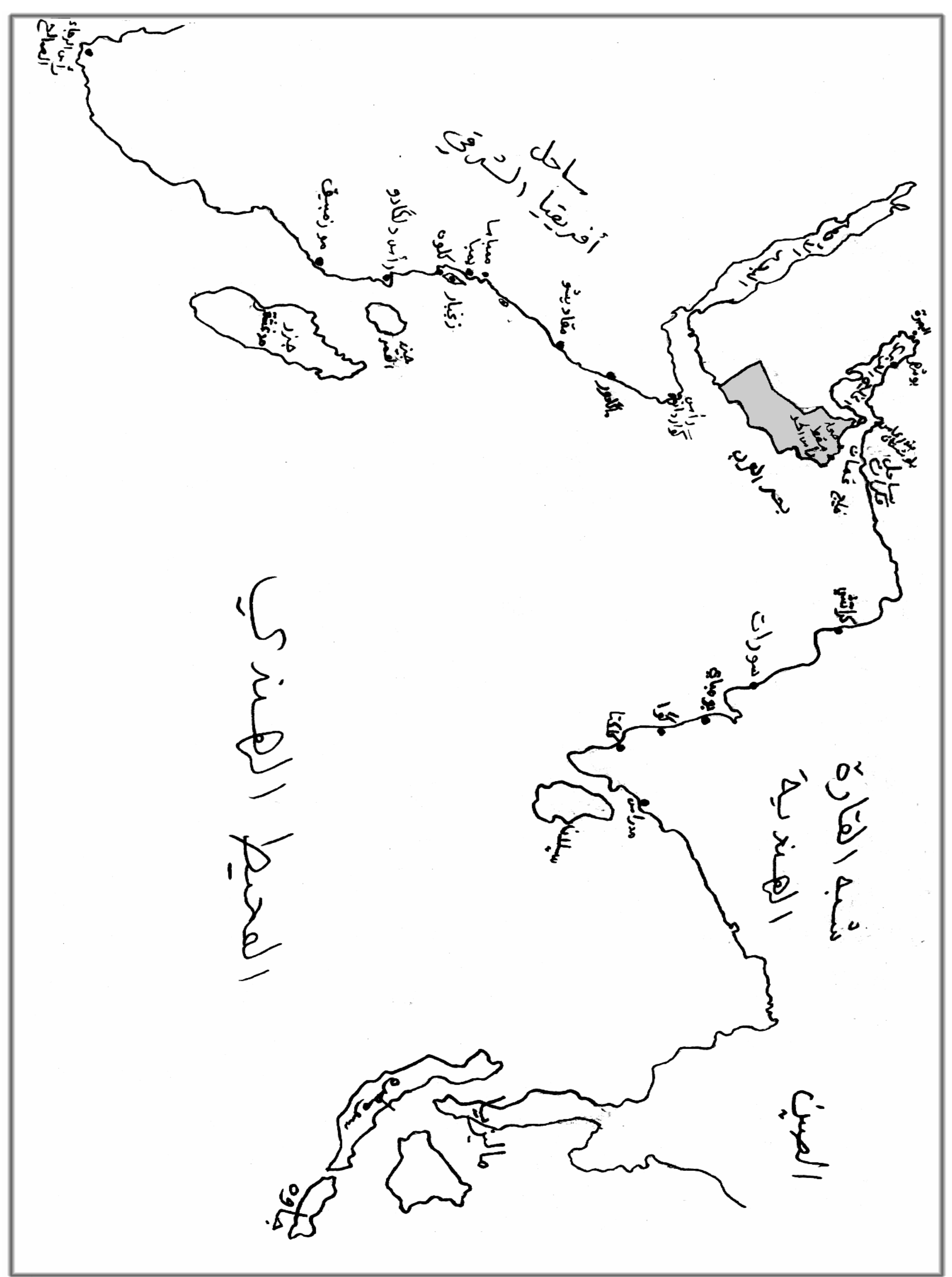
عملية، فتراجعت لذلك الصناعات الوطنية التقليدية، واندثرت القطاعات التجارية القديمة، وأشّر هذا دخول الاقتصاد العماني، ولا سيما في المدن الساحلية الاكثر تحسساً بالمتغيرات، مرحلة الارتباط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي الجديد؛ ومما فاقم من تردي الاوضاع عجز الاسطول العماني القديم عن منافسة السفن البخارية البريطانية المتفوقة، إلى الحد الذي وصل فيه الامر بأن تكون المعونة السنوية من سلطان زنجبار غير قادرة على اغناء عُمان عن ضائقتها المالية، فبعد مدة قصيرة امتنع الأخير عن الدفع، واصبح السلطان العماني معتمداً على الحكومة البريطانية اكثر من أي وقتٍ مضى، تاركاً البلاد تعاني من تدهور معاشي حاد.

- اختلقت بريطانيا مختلف الحجج والذرائع لتبرير تدخلها في شؤون عمان؛ فقد تذرعت بأن الجالية الهندية في الموانئ الرئيسة كمسقط وغيرها تتمتع بالرعوية البريطانية رسيماً، وان حماية افرادها ومصالحهم تعد من الواجبات الاساسية للوكيل البريطاني في مسقط والمقيم في بوشهر والسفن التي بإمرتهم. وقد تكرر بفعل هذه الادعاءات قيام البواخر البريطانية بقصف مواقع القبائل العمانية القاطنة قرب السواحل أو ارهابها، أو التهديد بمحاربة ارزاقها، عن طريق غلق الموانئ بوجه سلعها المصدرة، أو زيادة الضريبة الكمركية إلى حدٍ لا يطاق؛ لاجبارها على دفع التعويضات.
- وفي الوقت الذي كان فيه من المفترض أن يتماشى هذا مع السياسة البريطانية بوصفه نهجاً عاماً لها؛ فلا مانع من القول إنَّ بريطانيا امتلكت القدرة على اعطاء قدرٍ كبيرٍ من المرونة لسياستها، فهي تتدخل لحل الازمات التي يقع فيها السلطان حينما يهمها الامر، على حين تسعى إلى تجنبها بشتى الوسائل إذا لم تكن هناك مصلحة توجب التدخل، وعلى العموم فمهما تنوعت اساليبها فقد التصق بها مبدأ تقديم المصالح السياسية والتجارية في الاحوال كافة، بوصفها عنصراً اساسياً في تحديد مسار السياسة البريطانية ومستوى تدخلها.
- وسرعان ما تكشفت حقيقة تنص على أن البريطانيين جاءوا لإقامة نفوذٍ دائم لهم في البلاد، ويسعون بثقة عالية للسيطرة على مفاصلها الحيوية، ولعل الإمام عزان بن قيس (١٨٦٨-١٨٧١) وبعض أعمدة حكمه هم من قلائل الحكام العمانيين في ذلك العهد الذين ادركوا ما تنطوي عليه عملية الخضوع لبريطانيا من مخاطرٍ مستقبلية، علماً إنَّ نظرة هؤلاء لم تكن نتيجة برنامج سياسي وضعوه بمعانٍ واضحة؛ بل انطلق من واقع المجتمع العماني المحافظ الذي ترى اكثريته الغالبة أن بعض الممارسات البريطانية هي بدعٌ غريبة، ولكن على الرغم من ذلك، فأن عزان نفسه سعى - على مضض - إلى الحصول على تأييد البريطانيين، لشعوره بعدم امكانية تحدي قوتهم البحرية، وقد جرت علاقاته معهم من دون أن يقدم لهم تنازلات فعلية؛ وهذا ما جعل السياسة البريطانية تتقاطع مع وجود حكم الامامة الدينية في المدة التي قضاها عزان في الحكم.
- اسفرت السياسة البريطانية عن تحول حكام عُمان إلى الاعتماد كلياً على بريطانيا في تنظيم شؤونهم الخارجية، مَثَلُ ذلك ما حصل في عهد تركي بن سعيد (١٨٧١-١٨٨٨) حينما طرحت بريطانيا نفسها ممثلاً رسمياً لعمان في التفاوض مع الدول الاوربية والتعاقد معها نيابة عن سلطانها، انطلاقاً من خطها العام في تضييق القنوات المؤدية إلى منطقة الخليج العربي، وتشديد رقابتها عليها؛ لمنع القوى المنافسة ولا سيما فرنسا من التسلل إليها. وفي هذا الخضم حاول فيصل بن تركي (١٨٨٨-١٩١٣) أن يستفيد من هذا التنافس عن طريق مساومة الفرنسيين من اجل الحصول على سلطة أكبر من تلك التي سمحت بريطانيا بها، بيد أن هذه الاخيرة قد تداركت امرها فمنحته الدعم العسكري والسياسي اللازم لضرب خصومه في الداخل، ومن ثم كسبه إلى جانبها.
- انتجت السياسة البريطانية واجراءاتها المتشددة في محاربة تجارة الرقيق ومن بعدها تجارة الاسلحة في التسعينات من القرن التاسع عشر انعكاسات خطيرة على علاقات السلطان بشعبه، ولقد زاد في الامر سوءاً تردي الحالة الاقتصادية للقبائل العمانية التي بدأت تشعر بأن

التدخل الاجنبي قد حرمها من مصادر رزقها وأفقدها أمنها، حتى أفضت الامور إلى ازمة جديدة، تمثلت في تكرر الثورات والحركات القبلية المسلحة ضد مصالح البريطانيين الذين ازدادت بذلك أعباؤهم في عمان، وقد دفعهم تفاقم المشكلة إلى إهمال المناطق الداخلية وإسقاطها من حساباتهم الستراتيجية، على حين هيمنوا باسطولهم على الموانئ المهمة، ومهدوا السبيل للفصل بين سواحل البلاد من جهة، ودواخلها التي بقيت بيد زعماء القبائل من جهة أخرى.

- على الرغم أن من الخطأ التشديد على دور بريطانيا في الانفصال البنيوي بين الاقليمين (الساحل والداخل)، فإن هذه السياسة ـ من دون شك ـ فرضت عزلة حقيقية بينهما وفوارقاً اقتصادية كبيرة، وعلاقات سياسية متوترة اكبر، عانى منها العمانيون مدة طويلة.
- ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت تعتمد في محافظتها على مصالحها في عمان على حسن اختيارها لأفراد الجهاز المختص بادارة الازمات وكفاءته، والذي استند إلى نائب الملك في الهند وحاكم بومباي والمقيم السياسي في بوشهر والوكيل المحلي في مسقط، بيد أن السياسة البريطانية لم تكن تُرسم بآراءٍ احادية من هؤلاء؛ بل إنّ مصلحة بريطانيا العليا وارتباطاتها الدبلوماسية وظروفها في مستعمراتها ومتطلبات كل مرحلة على حدة هي التي كانت تحتم وتفرض الشروط الاساسية لصياغة القرار الذي تقوم عليه الموازنة بين تقوية قاعدة نفوذها في الهند وتوسيع دائرة تأثيرهم السياسي والاقتصادي في المناطق المجاورة .

الملحـــق (١)



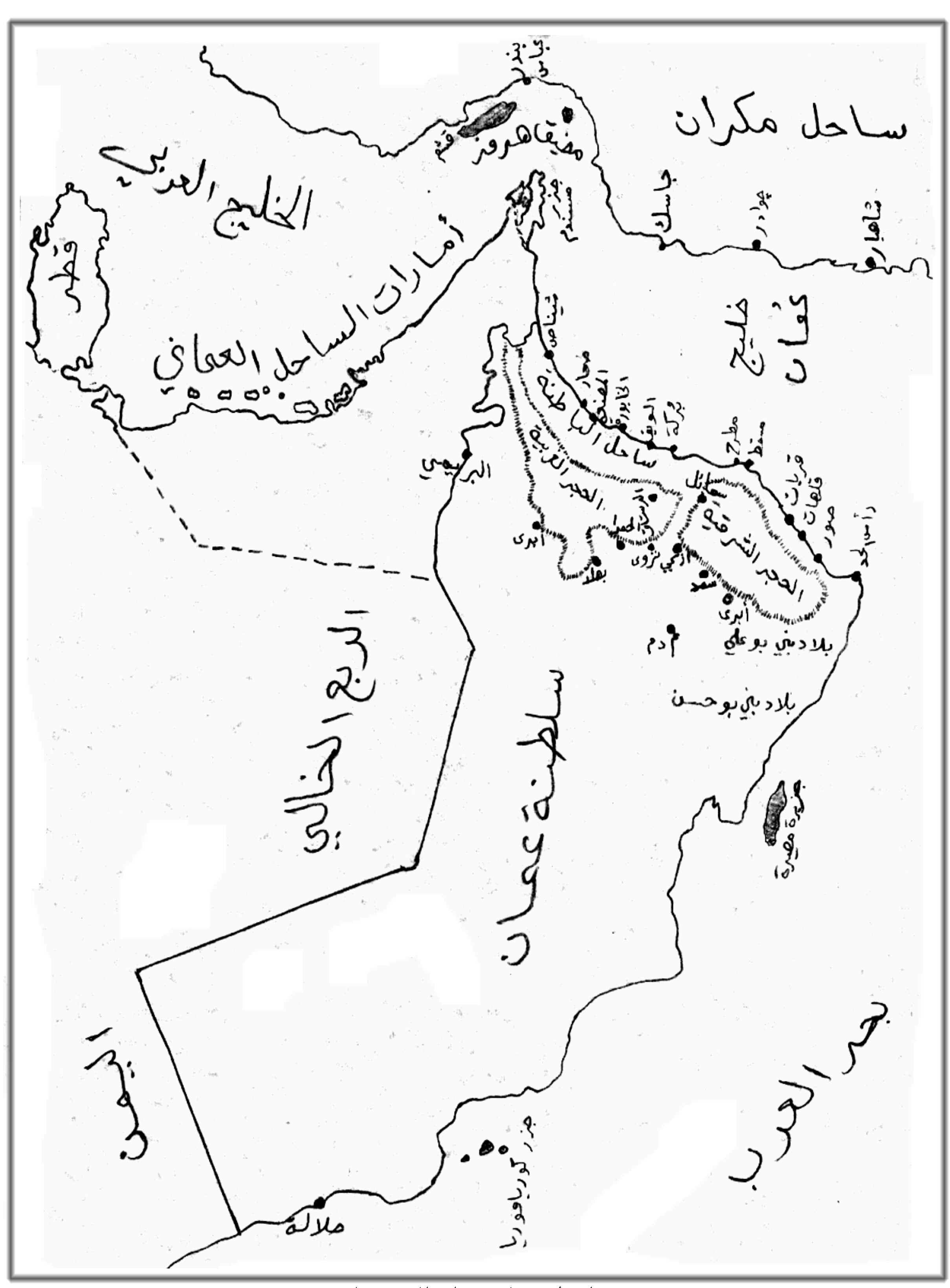
خارطة توضح موقع عمان على طرق المواصلات البحرية في المحيط الهندي

❖ **أنظر:**

- موقع سلطنة عمان الرسمي على شبكة الانترنت www.omannet.om

-سعدي علي غالب، جغرافية النقل والتجارة، جامعة الموصل، ١٩٨٧ ص٣١.

الملحــق (٢)



خارطة دولة عمان التفصيلية

❖ أنظر:

-The jurnal of Oman studies, Mascat, 1980, vol.6.

- www.worldstatesmen.org\oman

الملحـــق (٣)
وكلاء بريطانيا السياسيون وقناصلها في عُمان
British Political agent and Consuls
(حتى عام ١٨٥٦)

اسمه	مدة توليه المنصب	رتبته العسكرية	الملاحظات
أرشيبالد بوكل Archibald Bogle	مـن (١٨ كـانون الثـاني ١٨٠٠) إلـى (تـشرين الثاني ١٨٠٠)	مفوض	اول وكيـل سياسـي بريطاني في مسقط، توفي فيها في نهاية عام ١٨٠١.
ديفيد سيتون David Seton	مـن (٢ كـانون الأول ١٨٠٠) إلى (نهايـة عـام ١٨٠٩)	نقيب	غـادر (سـيتون) مـسقط مرتين، الأولى في (٢ ايار ١٨٠٢)، ورجـع إليهـا فـي (حزيـران ١٨٠٣)، والثانيـة فـي عـام ١٨٠٦ لمـدة قـصيرة. تـوفي فـي مسقط نهاية عام ١٨٠٩.
اتكنز هامرتون Atkins Hamerton	من (عام ١٨٤٠) إلى (تموز ١٨٥٧)	نقيب ثم رقّي إلى عقيد	عين وكيلاً في مسقط عام ١٨٤٠، ومنـذ (آيـار ١٨٤١) انتقل مع السلطان سـعيد إلـى زنجبـار، إذ امـضى مـدة الـستة عـشر عامـاً المتبقيـة مـن خدمتـه فيها.

الوكلاء والقناصل البريطانيون في عمان
(١٨٥٦-١٨٩٨)

اسمه	مدة تولّيه المنصب	رتبته العسكرية	الملاحظات
اتكنز هامرتون Atkins Hamerton	استغرق شغله منصبه في هذه المرحلة الجديدة ما بين عامي (١٨٥٦-١٨٥٧)	نقيب ثم رقّي إلى عقيد	منذ التاريخ الأخير قسمت بريطانيا تمثيلها الدبلوماسي إلى قسمين، احدهما في زنجبار، عليه المقيد ركبي Rigby، والاخر في مسقط، بإدارة المقدم جونز Jones.
فليكس جونز Felix Jones	من (تموز ١٨٥٧) إلى (آيار ١٨٦١)	نقيب ثم رقّي إلى مقدم	هو المقيم البريطاني في الخليج العربي، تولى في الوقت نفسه، من مقره في بوشهر، ادارة شؤون الوكالة السياسية في مسقط وكالة ،وذلك بعد وفاة هامرتون وأناب عنه احياناً التاجر اليهودي حسقيل بن يوسف.
وليام بنجلي William Pengelley	من (آيار ١٨٦١) إلى (شباط ١٨٦٢)	ملازم ثم رقّي إلى رائد	(١٨١٢-١٨٩٤)، اكبر وكلاء مسقط سناً، إذ كان عمره تسعة واربعين عاماً حينما تولى منصبه.
مالكولم كرين Malcolm Green	من (شباط ١٨٦٢) إلى (تشرين الأول ١٨٦٢)	رائد	————————
هربرت ديسبرو Herbert .F. Disbrowe	من (كانون الثاني ١٨٦٣) إلى (شباط ١٨٦٧)	مقدم	غادر (ديسبرو) مسقط في (١٠ ايلول ١٨٦٦) واناب عنه التاجر الهندي المسلم (محمد بكرخان)، لمدة قصيرة، ثم تخلى عن منصبه مرة أخرى مؤقتاً في (شباط ١٨٦٧) لأسباب صحية.
جورج اتكنسون G.A. Atkinsone	من (آذار ١٨٦٧) إلى (شباط ١٨٦٩)	ملازم	————————
هربرت ديسبرو (ثانية)	من (شباط ١٨٦٩) إلى (٨كانون الثاني ١٨٧٠)	عقيد	اقصي من منصبه هذه المرة، بسبب خلافات وصفت بأنها عميقة مع (بيلي).
كوتون وي A. Cotton way	من (٨كانون الثاني ١٨٧٠) إلى (آيار ١٨٧١)	رائد	كانت وفاته في مسقط، وبهذا يشترك مع (بوكل و سيتون) بهذه الصفة، إذ انهما توفيا في مسقط ايضاً.
ادوارد تشارلس روس Adward Charles Ross	من (٨ آيار ١٨٧١) إلى (١٤ كانون الأول ١٨٧٢)	نقيب	انتدب، بعد انتهاء خدمته في مسقط، لتولي منصب المقيم البريطاني في بوشهر.
صموئيل باريت	من (٣٠ كانون الأول	نقيب	اشتهر مايلز، فضلاً عن كونه

اسمه	مدة تولّيه المنصب	رتبته العسكرية	الملاحظات
مايلز Samuel Barret Miles	(١٨٧٢) إلى (٧ حزيران ١٨٧٧)		وكيل مسقط، برحلاته ومؤلفاته عن عمان والخليج العربي.
بي.جي.سي. روبرتسون P. G. C. Rodertson	من (٧ حزيران ١٨٧٧) إلى (٤ كانون الثاني ١٨٧٨)	نقيب	قضى سبعة اشهر فقط في وكالة مسقط وهي أقل مدة زمنية بعد المدة التي قضاها الرائد(يات ١٨٨٩-١٨٩٠)
مايلز (ثانية)	من (٤كانون الأول ١٨٧٨) إلى (٢ كانون الثاني ١٨٨٠)	نقيب	ــــــــــــــــ
تشارلس بين اوين سميث Charles Bean Euan – Smith	من (٢كانون الأول ١٨٨٠)إلى (١٦ آب ١٨٨١)	رائد	من مواليد (١٨٤١-١٩١٠)
تشارلس كرانت	من (١٦ آب ١٨٨١) إلى (٢٠ نيسان ١٨٨٣)	نقيب	من مواليد (١٨٣٦-١٩٠٣) قضى مدة خدمته في مسقط بالوكالة (١٨٨١-١٨٨٢)، ثم بالاصالة (١٨٨٢-١٨٨٣).
ادوارد موكلر Edward Mockler	من (٢٠ نيسان ١٨٨٣) إلى (١٧ ايلول ١٨٨٣)	مقدم	ــــــــــــــــ
مايلز (ثالثة)	من (٢٠ ايلول ١٨٨٣) إلى (نيسان ١٨٨٦)	مقدم	ــــــــــــــــ
مايلز (رابعة)	من (١ تشرين الثاني ١٨٨٦) إلى (١٦نيسان ١٨٨٧)	عقيد	
موكلر (ثانية)	من (١٦ نيسان ١٨٨٧) إلى (٢ آذار ١٨٨٩)	مقدم	
موكلر (ثالثة)	من (٢نيسان ١٨٨٦) الى(٢٥تشرين الاول١٨٨٦)	رائد	ــــــــــــــــ
أي . أس . جايكار A. S. Jaykar	من (٢ آذار ١٨٨٩) إلى (٣٠ آذار ١٨٨٩)	رائد	تسلم منصبه هذه المرة بالوكالة
ولاس كرستوفر رمزي ستراتون Wallace Christopher	من (٣١ آذار ١٨٨٩) إلى (١٥ كانون الأول ١٨٨٩)	رائد	من مواليد (١٨٦٢-١٩٤٢)، تسلم منصبه بالوكالة، ويلاحظ أن ستراتون اصغر الوكلاء السياسيون سناً،

اسمه	مدة تولّيه المنصب	رتبته العسكرية	الملاحظات
Ramsay Stratton			إذ لم يتجاوز عمره آنذاك سبعة وعشرين عاماً فقط.
ادوارد تشارلس يات Edward Charles yate	من (١٦ كانون الأول ١٨٨٩) إلى (٢٩آذار ١٨٩٠)	رائد	من مواليد (١٨٤٩-١٩٤٠)، قضى ثلاثة اشهر ونصف الشهر فقط في وكالة مسقط، وبهذا فهي اقصر المدد الزمنية التي قضاها وكلاء بريطانيا في مسقط.
جايكار (ثانية)	من (٢٩آذار ١٨٩٠) إلى (٣٠ تشرين الثاني ١٨٩٠)	رائد	تولى منصبه هذه المرة بالوكالة أيضاً.
موكلر (رابعة)	من (١كانون الأول ١٨٩٠) إلى (١٤ كانون الاول١٨٩١)	رائد	————
جايكار (ثالثة)	من (١٤ كانون الأول ١٨٩١) إلى ٢١ تشرين الثاني ١٨٩٢)	رائد	تولى منصبه بالاصالة
جيمس هايس سادلر James Hayes Saddler	من (٢٧ تشرين الثاني ١٨٩٢) إلى (٩ نيسان ١٨٩٥)	رائد	من مواليد (١٨٥١-١٩٢٢)، وقع عليه عبء الاحراج الذي سببته ثورة ١٨٩٥ للسياسة البريطانية
جايكار (رابعة)	من (١٩ نيسان ١٨٩٥) إلى (٢٢ آيار ١٨٩٥)	رائد	تولى منصبه هذه المرة بالوكالة.
جون فردريك وايت John Fredrick Whyte	من (٢٣ آيار ١٨٩٥) إلى (٢٣ تشرين الثاني١٨٩٥)	رائد	————
سادلر (ثانية)	من٢٤تشرين الثاني ١٨٩٥) إلى (١٧ نيسان ١٨٩٦)	رائد	————
أف. أي . بيفل F. A. Beivlle	من (١٧ نيسان ١٨٩٦) إلى (١٢ حزيران	نقيب	تم القضاء في مدة ولايته، على الحركة المسلحة في ظفار عام ١٨٩٧.

اسمه	مدة تولّيه المنصب	رتبته العسكرية	الملاحظات
	١٨٩٧)		
كرستوفر جورج فوربس فاكان Christopher George Forbes Fagan	من (١٦ ايلول ١٨٩٧) إلى (١تشرين الأول ١٨٩٩)	رائد	شهدت مدة اشغاله المنصب ذروة التزاحم الاستعماري على عمان.

الملحق (٤)

المقيمون البريطانيون في الخليج العربي

((بوشهر))

British Chief Political Residents

(حتى عام ١٨٥٦)

اسمه	مدة تولّيه المنصب	رتبته العسكرية	الملاحظات
جون ماكلويد John Macleod	١٨٢٢-١٨٢٣	عقيد	اول مقيم تعينه الحكومة البريطانية اصالة في هذا المنصب، توفي عام ١٨٥١
افريم . جي . ستانوس Aphraim G. Stannus	١٨٢٣-١٨٢٧	عقيد	من مواليد (١٧٨٤-١٨٥٠)
ديفيد ويلسون David Wilson	١٨٢٧-١٨٣١	مقدم	———
ديفيد الكسندر بلان David Alexander	١٨٣١-١٨٣٥	———	———

Blane			
جيمس موريسون James Morrison	١٨٣٥-١٨٣٨	ـــــ	من مواليد (١٧٩٠-١٨٥٧)
صموئيل هنل Smauel Hennell	١٨٣٨-١٨٥٢	عقيد	ـــــ
ارنولد. بي . كامبل Arnold . B . Kemball	١٨٥٢-١٨٥٦	عقيد	(١٨٢٠-١٩٠٨)

المقيمون البريطانيون في الخليج العربي

(١٨٥٦-١٨٩٨)

اسمه	مدة تولّيه المنصب	رتبته العسكرية	الملاحظات
فليكس جونز Felix Jones	(ايار ١٨٥٦)-(١٨٦٢)	نقيب ثم رقّي إلى مقدم	كان أول مسؤول بريطاني يسمع شكوى السيد ثويني بشأن محاولة التقسيم.
لويس بيلي Lewis Pelly	١٨٦٢-١٨٧٢	مقدم ثم رقّي إلى عقيد	(١٨٢٥-١٨٩٢)
ادوارد تشارلس روس Adward Charles Ross	من (٨آيار ١٨٧٢) إلى (١٤ كانون الاول١٨٩١)	نقيب ثم رقّي إلى مقدم ثم إلى عقيد	صاحب أطول مدة زمنية في تولي منصب المقيم البريطاني في الخليج العربي.
ادلبرت سيسل تالبوت Adelbert Cecil Talbot	١٨٩١-١٨٩٣	عقيد	من مواليد (١٨٤٥-١٩٢٠)
ستيوارت هل كودفري Stuart Hill Godfrey	١٨٩٣	عقيد	تولى منصبه بالوكالة، اصغر مقيم بريطاني، إذ كان عمره آنذاك اثنين وثلاثين عاماً (١٨٦١-١٩٤١).
جيمس هايس سادلر James Hayes Saddler	١٨٩٣	رائد	اشترك مع فليكس جونز بصفة كونه مقيم الخليج ووكيل مسقط في الوقت نفسه.
جيمس اداير كروفورد James Adair Crawford	١٨٩٣	رائد	تولى منصبه بالوكالة
سادلر (ثانية)	١٨٩٣-١٨٩٤	رائد	ـــــ
فردريك الكسندر ولسون	١٨٩٤-١٨٩٧	عقيد	من مواليد (١٨٤٢-١٨٨٩٩)

الملاحظات	رتبته العسكرية	مدة تولّيه المنصب	اسمه
			Frederick Alexander Wilson
شـهدت مـدة خدمتـه تنافـساً دوليـاً شـديداً علـى الخلـيج العربـي، قابلـه ميـد بـالكثير من الحزم.	عقيد	١٨٩٧ـ١٩٠٠	مالكولم جون ميد Malcom John Meade

الملحــق (٥)

حكام بومباي البريطانيون

Governors of Bombay

(١٨٥٦-١٨٩٨)

اسمه	مدة تولّيه المنصب	رتبته الارستقراطية	الملاحظات
جون الفنستون John Elphinistone	من (٢٦ كانون الأول ١٨٥٣) إلى (١١ آيار ١٨٦٠)	بارون Baron	دعا بقوة إلى تقسيم الدولة العمانية، لكنه توفي قبل أن يرى هدفه يتحقق على يد زملائه من بعده.
جورج رسل كلارك George Russell Clerk	من (١١ آيار ١٨٦٠) إلى (٢٤ نيسان ١٨٦٢)	سير Sir	مررت من بين يديه رسالة التقسيم، اخطر وثيقة في تاريخ الدولة العمانية.
هنري بارتل فرير Henry Bartle Frere	من (٢٤ نيسان ١٨٦٢) إلى (١٦ آذار ١٨٦٧)	سير Sir ثم رقيَّ إلى بارون Baron	امتدت حياته الوظيفية ما بين عامي (١٨٣٤ــ ١٨٨٠) قضى معظمها في الهند
وليم روبرت فيتزجيرالد William Robert Fitzgerald	من (٦ آذار ١٨٦٧) إلى (٦آيار ١٨٧٢)	بارون Baron	ــــــــــــ
فيليب ادموند وودهاوس Philip Edmond Wodhouse	من (٦ آيار ١٨٧٢) إلى (٣٠ شباط ١٨٧٧)	سير Sir	ــــــــــــ
ريتشارد تامبل Richard Tample	من (٣٠ شباط ١٨٧٧) إلى (١٣ آذار ١٨٨٠)	سير Sir	ــــــــــــ
ليونيل روبرت اشبورنر Lionel Robert Ashburner	من (١٣ آذار ١٨٨٠) إلى (٢٨ نيسان ١٨٨٠)	سير Sir	تولى منصبه بالوكالة
جيمس فركسون James Fergusson	من (٢٨ نيسان ١٨٨٠) إلى (٢٧ آذار	سير Sir	ــــــــــــ

اسمه	مدة تولّيه المنصب	رتبته الارستقراطية	الملاحظات
	١٨٨٥)		
دونالد جيمس مكاي Donald James Mackay	من (٢٧ آذار ١٨٨٥) إلى (١٢ نيسان ١٨٩٠)	بارون Baron	ولد عام ١٨٣٩ توفي عام ١٩٢١
جورج روبرت كاننك George Robert Canning	من (١٢ نيسان ١٨٩٠) إلى (١٦ شباط ١٨٩٥)	ــــــــ	ــــــــــــــــ
وليام مانسفيلد Willaim Mansfield	من (١٨ شباط١٨٩٥) إلى (١٧ شباط ١٩٠٠)	ــــــــ	اصغر من تولى حاكمية بومباي على الاطلاق، إذْ كان يعد آنذاك ثمانية وثلاثين عاماً من عمره. (١٨٥٧-١٩٣٣)

الملحــق (٦)

From: No. 35 of 1859

Captain C. P. Rigby,
Her Majesty's Consul and
British Agent,
Zanzibar

To
A. R. T. Anderson Esquire,
Secretary to Government,
Bombay,

Political Department.

Zanzibar March 22nd 1859.

Sir,

I have the honor to report for the information of the Right Hon'ble the Governor in Council that the American Ship "Arthur Pickering" which arrived here yesterday from Muscat after 20 days passage, information was received of the return of His Highness Said Thowenee to Muscat with four of his ships in consequence of having met one of Her Majesty's Steamers at Sea.

2. One ship and seven Buggalows which formed part of Said Thowenee's Expedition have arrived at Lamoo, the Governor of that Port will not allow them to hold any communication with the shore, and those on board are suffering from Cholera and small pox, from which diseases many have died during the passage from Muscat.

3. Two other Buggalows filled with armed men have been captured and brought to this Port, they had no wood or water on board, and found the people ready to oppose their landing at the small Ports on the Coast, they were in consequence obliged to steer for Zanzibar, and when captured the people on board were in miserable half starved state.

4. The Commander of the "Arthur Pickering" states that the day before he sailed from Muscat he saw the British Agent, Heskell bin Yoosoof, and offered to convey any letters from him to me, but I have received no communication whatever from him, nor have the two official letters yet reached me which Captain Winn states he saw in his possession as reported in my letter to your address, No. 22, dated the 17th instant

Captain H. Rigby
[signature]

تقرير المقدم (ركبي **Rigby**) عن وصول السفينة البريطانية (أساي **Assay**) إلى ميناء زنجبار وأثر ذلك على السكان

R.O, vol. I, PP. 74 – 76.

instant.—

5 The seven Muscat Buggalows which are at Lamoo together with the two which have been captured here sailed from Muscat some time before the departure of Said Thowenee and the rest of the expedition; the Agent Naikell bin Yoosoof has not written me at any time concerning them, and it appears to me that he has behaved with extraordinary indifference regarding Said Thowenee's proceedings when he must have been aware of the excitement and panic the reports of his warlike preparations, exaggerated by native credulity, would occasion at this Port.—

I have the honor to be, &c.

Zanzibar, March 23rd 1859.

(Sigd.) C. P. Rigby, Captain,
Her Majesty's Consul and
British Agent, Zanzibar

(True Copies)

[signature]
Secretary to Government

[signature]

الملحــق (٧)

No 1819 of 1859

From,
H. L. Anderson, Esquire
Secretary to the Government of Bombay:

To,
Captain F. Jones, I.N.
Resident in the Persian Gulf.
Bushire.

Political Department.

Dated the, 11th May 1859.

Sir,

I am directed by the Right Honorable the Governor in Council to forward the accompanying copies of letters from Captain C. P. Rigby, H. M. Consul and British Agent at Zanzibar, dated the 17th and 22nd March last, Nos 22 and 25, relative to the proposed expedition by the Sultan of Muscat against Zanzibar, and to request that you will have the goodness to call on Heskiel bin Yoosoof, the British Agent at Muscat, for an explanation of his conduct, which has justly called forth the animadversions of Captain Rigby.

2. You are authorized to suspend Heskiel bin Yoosoof until the pleasure of Government be known, or even to remove him, if his explanation be not satisfactory.

I have the honor to be,
Sir,
Your most Obedient Servant,
H. L. Anderson
Secretary to Government

Bombay Castle
11th May 1859.

Copied by
Purshotum Bhicajee

خطاب من حكومة بومباي إلى المقيم (فيلكس جونز **F.Jones**) بخصوص التحري عن تحركات السفن الفرنسية قرب مسقط

R.O, vol. I, PP. 80 – 81.

الملحــق (٨)

اسئلة لجنة التحقيق البريطانية الموجهة للسيد ثويني بن سعيد عام ١٨٥٩ والاجابة عليها

سلطان بن محمد القاسمي، المصدر السابق، ص٣٥٩.

الملحـــق (٩)

POLITICAL DEPARTMENT.

From,

C. GONNE, Esquire,

Secretary to Government, Bombay.

To,

THE SECRETARY TO THE GOVERNMENT OF INDIA,

FOREIGN DEPARTMENT.

SIR,

IN continuation of previous correspondence relating to Muscat affairs, I am directed to forward to you, for submission to the Government of India, the enclosed copy of a letter from the Political Resident in the Persian Gulf, No. 36, dated the 13th ultimo, in which Lieutenant-Colonel Pelly reports that he has recognized Syud Saulem as Sultan of Muscat in the usual form; and submits reasons for a modification of the censure conveyed to him by the Government of India. Copy of a subsequent communication from the Political Resident No. 83, dated the 21st ultimo, reporting on the state of affairs at Muscat, and in the Gulf, is also enclosed.

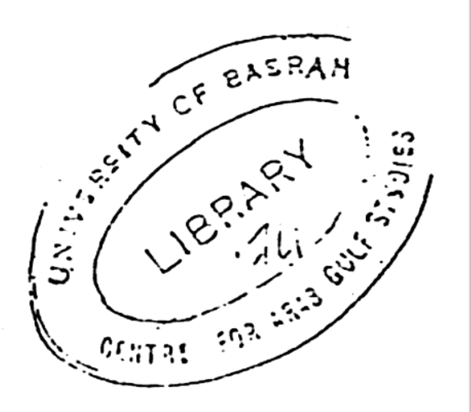
2. In forwarding these documents I am desired to express the earnest hope of this Government that the explanation now submitted, and the final result of Lieutenant-Colonel Pelly's labors, as now reported, may be held to modify the censure passed on him in the letters of the Government of India, Nos. 15 and 529, dated the 14th March and 23rd May 1866, and to entitle him to the approbation of His Excellency the Governor General in Council.

I have the honor to be, &c.,

(Signed) C. GONNE,

Secretary to Government.

BOMBAY CASTLE,
15th October 1866.



خطاب من حكومة بومباي إلى المقيم (لويس بيلي **L.Pelly**) تحثه على مواصلة العلاقات الودية مع عمان في عام ١٨٦٦

R.O , vol. I, P. 250.

الملحـق (١٠)

No. 65 of 1869.

From:

Lieutenant Colonel Lewis Pelly C.S.I.

H.B.M's Poll. Resident in the Persian Gulf.

To

The Secretary to Government

Bombay.

Dated Bushire 12th April 1869.

Sir,

I have the honor to acknowledge the Govt. No. 142 dated 6th March 1869 Resolution as per margin.

2 Colonel Pelly's letter No. 52 of 18th September 1868 - extended Page 112 of the Commission Proceedings does not include the "Prince of Wales" among the vessels left by the late Sultan Syed Saeed.

3 In the meantime Government have ruled that vide Government Telegram of 5th Feby 1869 if "Rahmanee" is really to be sent to Bombay for sale no objection need be taken and the same ruling would I presume apply to "Prince of Wales".

4 The Commission Proceedings are now returned enclosed.

British Residency
Bushire 12th April 1869

I have the honor to be &c

(Signed) Lewis Pelly

Lieutenant Col.

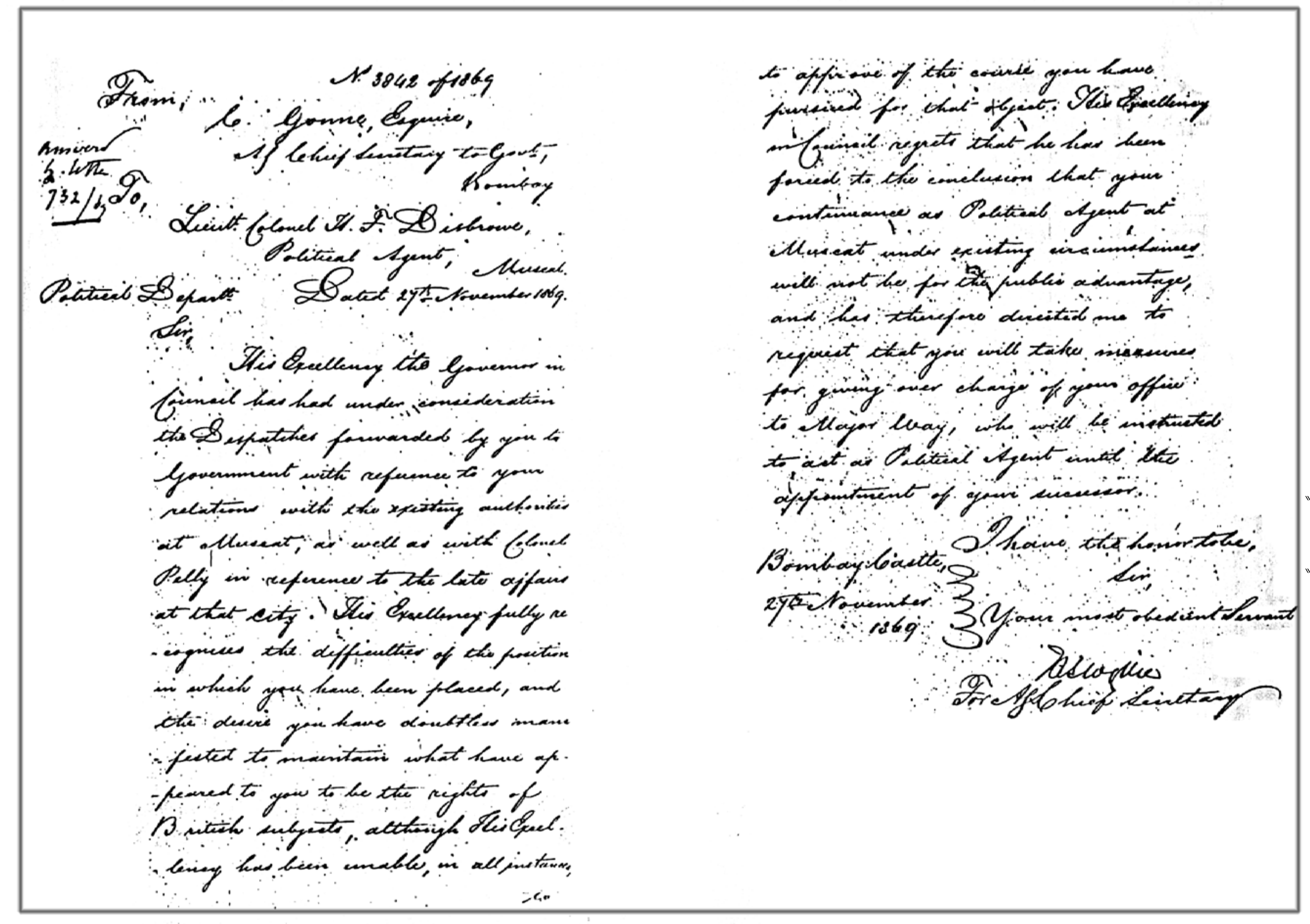
H.B.M's Political Resident

Persian Gulf

رسالة من المقيم بيلي إلى حكومة بومباي عام ١٨٦٩ يناقش فيها قضية الاعتراف بالامام عزان بن قيس

R.O , vol. I, P. 314.

الملحــق (١١)



No. 3842 of 1869

From,
C. Gonne, Esquire,
Ag. Chief Secretary to Govt.,
Bombay

Answered by letter 732/

To,
Lieut. Colonel H. F. Disbrowe,
Political Agent, Muscat.

Political Departt.
Dated 27th November 1869.

Sir,

His Excellency the Governor in Council has had under consideration the Despatches forwarded by you to Government with reference to your relations with the existing authorities at Muscat, as well as with Colonel Pelly in reference to the late affairs at that city. His Excellency fully recognises the difficulties of the position in which you have been placed, and the desire you have doubtless manifested to maintain what have appeared to you to be the rights of British subjects, although His Excellency has been unable, in all instances, to approve of the course you have pursued for that object. His Excellency in Council regrets that he has been forced to the conclusion that your continuance as Political Agent at Muscat under existing circumstances will not be for the public advantage, and has therefore directed me to request that you will take measures for giving over charge of your office to Major Way, who will be instructed to act as Political Agent until the appointment of your successor.

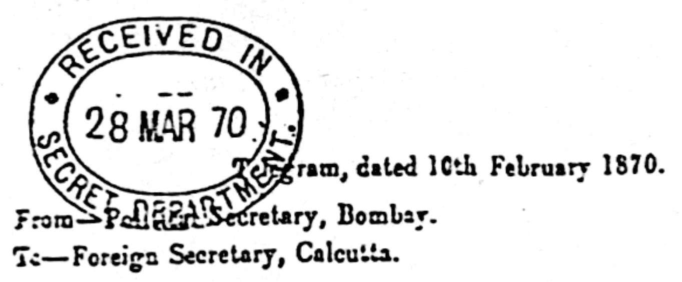
I have the honor to be,
Sir,
Your most obedient Servant

Bombay Castle,
27th November
1869.

[signature]
For Ag. Chief Secretary

خطاب تعيين الرائد (كوتون وي C.Way) وكيلاً سياسياً في مسقط، والتعليمات المرفقة معه
R.O , vol.VI , PP. 370 - 371.

الملحــق (١٢)



Telegram, dated 10th February 1870.

From—Political Secretary, Bombay.

To—Foreign Secretary, Calcutta.

THE Wahabee boats are likely to start, some from Kateef, which is a Wahabee port, and others from the Guttur Coast, and to land at some point between Aboothabee and Shargah. The chief port of the Guttur Coast is Wukra belonging to the Chief, Mahomed bin Saleh, who may be said to be independent, though he pays an annual sum to Bahrein, a portion of which goes to the Wahabee Ameer.

Shargah belongs to the Joasmee tribe, who, as regards religious tenets, approach nearly to the Wahabees, though politically they are independent.

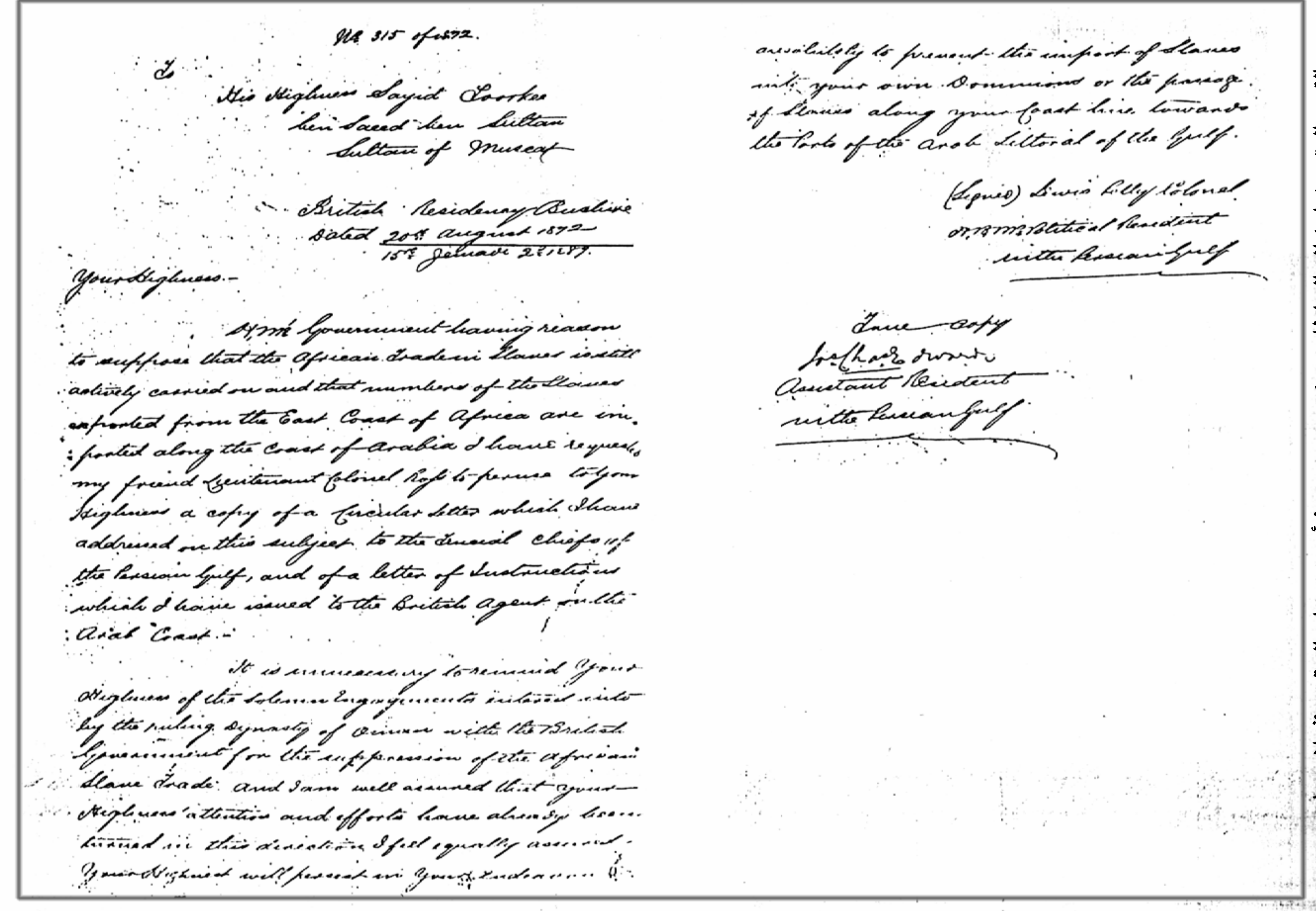
The Beniyas tribe inhabiting the coast line adjacent to Aboothabee would not appear to be allied or feudatory to the Wahabees. The Chief of Aboothabee, who is at the head of the head of the Beniyas, has always been closely allied in interest to the Syud Saeed branch of Muscat. The Beniyas tribe are stronger on land than the Joasmees, and therefore exercise considerable influence over the surrounding Bedouin tribes, but the Joasmees are more powerful at sea.

The British Government has always been adverse to the extension of Wahabee influence in Oman. No precedent can be quoted of actual interference between the Muscat and Wahabee powers by our Government, but it has always lent a moral support to Muscat in the differences of that State with the Wahabees by sending vessels-of-war to the Arab Coast when hostilities threatened, and in one instance (in 1865-66 when the late Syud Thowenee undertook to resist the Wahabee Ameer) guns and material of war were supplied to the Sultan by our Government.

The later policy of the Indian Government has been, however, to forbid any warlike operations by sea in the Persian Gulf or Gulf of Oman to any power whatsoever. In June 1868 the late Viceroy directed the prevention by force of any operation by Muscat against Persia, and, of course, would similarly have resisted any operation by Persia against Muscat. Similarly the Zanzibar Sultan has been told that operations by sea against Muscat would not be permitted, and the Government at Muscat has been prevented attempting to regain Gwadur and Charbar. The Maritime truce affects only the smaller Chiefs on the littoral: neither Muscat, Persia, nor the Ameer of Riadh are parties to it.

R.E , vol. 3 , P. 378.

الملحـــق (١٣)



No 315 of 1872.

To

His Highness Sayid Toorkee
bin Saeed bin Sultan
Sultan of Muscat

British Residency Bushire
Dated 20th August 1872
15th Jemadee 2nd 1289.

Your Highness.-

H.M's Government having reason to suppose that the African trade in Slaves is still actively carried on and that numbers of the Slaves exported from the East Coast of Africa are imported along the Coast of Arabia I have requested my friend Lieutenant Colonel Ross to peruse to Your Highness a copy of a Circular letter which I have addressed on this subject to the Trucial Chiefs of the Persian Gulf, and of a letter of Instructions which I have issued to the British Agent on the Arab Coast.-

It is unnecessary to remind Your Highness of the solemn Engagements entered into by the ruling dynasty of Oman with the British Government for the suppression of the African Slave Trade and I am well assured that Your Highness' attention and efforts have already been turned in this direction. I feel equally assured Your Highness will persevere in Your endeavours [illegible] [illegible] to prevent the import of Slaves into your own Dominions or the passage of Slaves along your Coast line towards the Ports of the Arab Littoral of the Gulf.

(Signed) Lewis Pelly Colonel
H.B.M's Political Resident
in the Persian Gulf

True copy
[illegible]
Assistant Resident
in the Persian Gulf

رسالة من العقيد (بيلي) إلى السلطان تركي بن سعيد بشأن منع تجارة الرقيق في بلاده عام ١٨٧٢

R.O , vol. II, PP. 374 - 379.

تابع للملحــق (١٣)

الخدام الى بلادكم ان لا ينزل احد منهم
قط ولكننا ايضا ان تمنع المراكب
المشحون بخدام عمن المرهد في قريتي
سواحل بلادكم مصدقا بنادير العرب
في خليج الفارس

الملحــق (١٤)

No. 192 of 1888.

Service Telegram

From Bushire, dated 18th June 1888.
" Resident.
To Simla
" Foreign

Should be glad of early instruction whether Political Agent, Muskat, should continue monthly payment Zanzibar subsidy to Seyyid Feysal - Formal recognition of Feysal as Sultan would be premature, but subsidy is necessary to carry on de facto Government and maintain order - I would recommend its continued payment with this ob[illegible] not in token of recognition - Quiet prevail still in Oman.

No. 46 of 1888.

Copy forwarded to H.B.M's Political

رسالة من العقيد (روس E.Ross) إلى حكومة الهند بشأن وفاة السلطان تركي عام ١٨٨٨
R.O , vol. II, P. 571.

الملحــق (١٥)

بسمه تعالى

الانكليزية
القيصرية
الدولة البهية
كرنل اكلر باليوز وكونسل
صديقنا المحترم

من فيصل بن تركي بن سعيد الى جناب الاجل المكرم الافخم حميد الشيم حضرة عالي الجاه

في الاشتباه
بآمالنا

لا زال محروس الذات مانوس الاصول والصفا بحول رب الارض والسموات وبعد فقد

هناك
الشروط

المشار اليه نادا الشروط التي تضمنها الايقة بالبلاد الذي وضع فيها لوجود اسبا

الرقيق

واما بلدنا هذه فلا معنى لنشره لها لعدم اسباب الشروط بها كقفل بيوت دلالين الرقيق

فليس هنا دلالين لهذا الجنس اصلا وكذلك ساير الشروط الطايل تحت نشرها بهذا

الاقليم وانما العمل جار وثابت على مقتضى احكام المكاتبة الجارية بين سيدنا

الوالد وبين الدولة البريطانية المعظمة في عهدة التاريخ المعلوم فتلك الاحكام ثابتة

على الاهالي وعلى كل نازل بهذه الارض وساير النواحي ممن هو تحت رعايتنا واما نشر

هذا الاعلان بناحية عمان فمما يزعجهم ويشوشهم لهيجان الفتن والشعث منهم ولابد

ان يقع في ذلك ضرر وذلك شي لا يرضاه جناب السركار المعظم وحال اهل عمان لا يخفى

عليكم ولا زال نظر السركار ممدود علينا باللطف والعناية هذا ما لزم ودمتم محروسا

على الدوام والسلام حرر في ٢٧ ربيع ٢ سنة ١٣٠٨

رسالة السلطان من فيصل بن تركي إلى العقيد (روس)، يعترض فيها على التشدد البريطاني في مراقبة تجارة الرقيق عام ١٨٩٠

R.O , vol. 11, P. 652.

الملحـــق (١٦)

الى كافة من يراه وبعد نعرفكم بانه قد وصلنا كتاب من جناب امير الخليج بهذا المضمون

انه نظراً الى المصالح المهمة لرعايا الدولة البريطانية في بلدتي مسكد ومطرح

قد عزمت الدولة البريطانية اصدار الانذار الى اكابر مشايخ اهل عمان

بان فيما بعد مهما يقع من خصومة منهم في حق السيد فيصل لا تترك

الدولة المذكورة احداً منهم يتهجم على هاتين البلدتين فننذركم بهذا

الاشتهار فاياكم بالتعدي على مطرح ومسكد وكفى اخبارنا لكم بذلك

حرر في ٥ ج ١٣١٣ و [illegible]

البيان الذي أصدره السلطان فيصل بن تركي يعلن فيه أن مسقط ومطرح تحت الحماية البريطانية

R.O , vol. 11, P. 681.

قائمة المصادر

* المصادر العربية والمعربة

أولاً: الكتب الوثائقية (العربية والمعربة)
ثانيا: الرسائل الجامعية
ثالثاً: الكتب العربية
رابعاً: الكتب المعربة
خامساً: البحوث والدراسات (العربية والمعربة)

* المصادر الأجنبية

أولاً: الوثائق البريطانية غير المنشورة
ثانياً: الوثائق الأجنبية المنشورة
١ـ البريطانية
٢ـ الالمانية
ثالثاً: الكتب الانكليزية
رابعاً: البحوث والدراسات الانكليزية
خامساً: المصادر الأجنبية الأخرى
١ـ الفرنسية
٢ـ كتاب باللغة الفارسية
٣ـ صحيفة انكليزية
٤ـ مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

* المصادر العربية والمعربة

أولا: الكتب الوثائقية (العربية والمعربة)

- اتجيسون، سي. يو، مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج والجزيرة العربية، ترجمة عبد الوهاب القصاب، الجزء٧، بغداد، ٢٠٠١.
- ايزابيل بالو، عمان وفرنسا صفحات من التاريخ، ترجمة السيد خزعل، باريس شركة تيب للطباعة، د "ت".
- سلطان بن محمد القاسمي، الوثائق العربية العمانية في مركز الارشيف الفرنسي، الشارقة، ١٩٩٣.
- سلطان بن محمد القاسمي، يوميات ديفيد سيتون في الخليج العربي ١٨٠٠ ـ ١٨٠٩، الشارقة، ١٩٩٤.
- شركة الزيت العربية ـ الامريكية، عمان والساحل الجنوبي من الخليج العربي، القاهرة، ١٩٥٢.
- عبد الفتاح حسن ابو علية، مختارات من وثائق تاريخ عمان الحديث: قراءة في وثائق الارشيف الامريكي، الرياض، دار المريخ، ١٩٨٤.
- عمان في المحافل الدولية وفي جميع مراحلها، تقرير اعدته لجنة في الامم المتحدة، بيروت، دار اليقظة العربية، ١٩٧٦.
- لوريمر، ج.ج، دليل الخليج: ترجمة ديوان امير دولة قطر، القسم التاريخي، الجزء٢/ القسم الجغرافي، الجزء٥، الدوحة، ١٩٧٧.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- احمد جاجان عباب الجميلي، سلطنة عمان: دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٨.
- الهام محمود كاظم الجادر، ترسيخ واتساع السيطرة البريطانية في الهند ١٧٩٨ـ١٨٠٥ اطروحة

دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٨.
- باسم حطاب حبش الطعمة، العلاقات البريطانية – الايرانية ١٧٩٨-١٨٥٧، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢.
- جاسم محمد هادي القيسي، التغلغل البريطاني في الهند ١٦٦٨ـ١٧١٠، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
- خليل ابراهيم صالح المشهداني، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٩١٣-١٩٣٢، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
- رياض جاسم محمد الاسدي، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٨٥٦ـ١٨٨٨، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- صالح بن عامر بن حارث الخروصي، عمان في عهدي الإمام سعيد بن احمد والسيد سلطان بن احمد ١٧٨٣ـ١٨٠٤: دراسة في الاوضاع الداخلية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
- طاهر يوسف عكاب الوائلي، العلاقات العمانية ـ الايرانية ١٨٠٦ـ١٨٦٨، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة البصرة،١٩٨٩.
- عبد الحميد كاظم حمادي الشطري، البحرين: دراسة سياسية ١٨٢٠ـ١٨٨٠، رسالة ماجستير، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٠.
- عفراء عطا عبد الكريم الريس، بنو ياس ودورهم في ظهور امارة ابو ظبي ١٧٦١ـ١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
- علي عظم محمد الكردي، العلاقات العمانية ـ الفارسية ١٨٠٦ـ١٨١٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
- عمر محمد جعفر الفرالة، السياسة العثمانية في الخليج العربي ١٨٦٩ـ١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
- غانم محمد رميض العجيلي، اثر بريطانيا على الدور العربي في شرق افريقيا، اطروحة دكتوراه معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٢.
- غانم محمد رميض العجيلي، قيام حكم سلالة اليعاربة وانهياره في عمان ١٦٢٤ ـ ١٧٤٩: دراسة في التاريخ السياسي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٧.
- فاضل عبيد طخاخ الحميري، التطورات السياسية في عمان ١٨٠٦ ـ ١٨٥٦، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٨.
- فاضل محمد عبد الحسين جابر، العلاقات البريطانية ـ العمانية ١٩١٣ ـ ١٩٣٢، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الملك محمد الخامس (الرباط)، ١٩٩٥.
- فاضل محمد عبد الحسين جابر، عمان في عهد الإمام احمد بن سعيد ١٧٤٩ ـ ١٧٨٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- محمود عبد الواحد محمود القيسي، النشاط التجاري والسياسي لشركة الهند الشرقية الانكليزية في الهند ١٦٠٠ ـ ١٦٦٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٩٣.
- مصلح محمد عبد العيساوي، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية ١٨٨٨ ـ١٩١٣، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٢.
- نايف محمد حسن الاحبابي، الإدارة البريطانية في الهند ١٨٥٨ـ١٩٠٥، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
- نايف محمد حسن الاحبابي، الموقف العربي والاقليمي من الهيمنة البرتغالية في الخليج العربي ١٥٠٧ـ١٦٥٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- نذير جبار حسين الهنداوي، التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي ١٨٤٣ـ١٨٦٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧.

- نغم طالب عبد الله النعيمي، العلاقات الخارجية لدولة اليعاربة في عمان ١٦٢٤_١٧٤٧، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- هناء عبد الواحد عبد الرضا، البحرية البريطانية في الخليج العربي ١٨٥٨_١٩١٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٨.

ثالثاً: الكتب العربية:

- احمد سعيد، تاريخ مصر السياسي ١٧٩٨- ١٩٥٢، القاهرة، ١٩٥٩.
- احمد عبيدلي، الإمام عزان بن قيس ١٨٦٨_١٨٧١: جوانب من التاريخ العربي الإسلامي في ظل الهيمنة الاوربية، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٣.
- احمد مصطفى ابو حاكمة، محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الاوربي الأول ١٥٠٧_١٨٤٠، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٧.
- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠_١٩١٤، الكويت، دار البحوث العربية، ١٩٧٤.
- جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عمان وشرق افريقيا ١٧٤١_١٨٦١ منذ تأسيسها حتى انقسامها، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧.
- جمال زكريا قاسم، دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة مسحية شاملة، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة الحديثة، ١٩٦٧.
- جهاد مجيد محيي الدين، تجارة الرقيق في شرق افريقيا، معهد البحوث والدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، حلقة (١٨)، د ((ت)).
- حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين في سيرة السادة البو سعيديين، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، ١٩٨٣.
- خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت، الطبعة٢، ١٩٨٩.
- رجب حراز، افريقيا الشرقية والاستعمار الاوربي، القاهرة، دار النهضة، ١٩٦٨.
- رجب حراز، بريطانيا وشرق افريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١.
- رجب محمد عبد الحليم، العمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام منذ ظهوره إلى قدوم البرتغاليين، مسقط، ١٩٨٩.
- رحيم كاظم محمد الهاشمي، تجارة الاسلحة في الخليج العربي ١٨٨١_١٩١٤، دمشق، دار علاء الدين، ٢٠٠٠.
- رودولف سعيد روث، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١_١٨٥٦: سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة٢، ١٩٨٨.
- زهدي عبد المجيد سمور، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الجزء١، الكويت، منشورات دار ذات السلاسل، د ((ت)).
- زهدي عبد المجيد سمور، تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الجزء٢، الكويت، دار ذات السلاسل، ١٩٨٥
- سالم بن حمود بن شامس السيابي، عمان عبر التاريخ، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، الجزء٢، ١٩٨٢.
- سالم بن حمود بن شامس السيابي العنوان عن تاريخ عمان، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، د ((ت)).
- سعيد بن علي المغيري، جهينة الاخبار في تاريخ زنجبار، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي

والثقافة، الطبعة٢، ١٩٨٦.
- ابن سلام الاباضي، الإسلام وتاريخه من وجهة نظر اباضية، تحقيق: ر.ف. شفارتز وسالم يعقوب، بيروت، دار اقرأ، ١٩٨٥.
- سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الامبراطورية العمانية ١٨٥٦-١٨٦٢، دبي، مؤسسة البيان، ١٩٨٩.
- سمير محمد علي ابو ياسين، العلاقات العمانية - البريطانية ١٧٩٨-١٨٥٦،البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١.
- صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧-١٨٢٠، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٦.
- صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، بغداد، ١٩٧٩.
- صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج (الفارسي)، القاهرة، المكتبة الانجلو - مصرية، ١٩٥٧.
- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، ١٩٨٣.
- صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم، زنجبار، القاهرة، المكتبة الانجلو - مصرية، ١٩٥٩.
- عائشة علي السيار، دولة اليعاربة في عمان وشرق افريقيا ١٦٢٤-١٧٤١، بيروت، دار القدس، ١٩٧٥.
- عباس فاضل السعدي، عمان وبعض جزر المحيط الهندي، العراق، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٧٠.
- عبد الامير محمد أمين، دراسات في النشاط السياسي والتجاري الاوربي في آسيا ١٦٠٠-١٨٠٠، عمان، ١٩٨٧.
- عبد الامير محمد أمين ومصطفى عبد القادر النجار، دور السجلات الهندية ومحفوظاتها من وثائق العراق وبقية اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٨.
- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، امراء وغزاة: قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج والجزيرة العربية (دراسة وثائقية)، بيروت، دار الساقي، الطبعة١٩٩٥،،٢.
- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العماني: دراسة في العلاقات التعاهدية، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٨.
- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند والادارة في الخليج العربي: دراسة وثائقية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، ١٩٨١.
- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، سياسة الامن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨-١٩١٤: دراسة وثائقية، الرياض، دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٢.
- عبد العزيز المنصور، التاريخ السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، الكويت، دار ذات السلاسل، ١٩٧٥.
- عبد الفتاح حسن ابو علية، الدولة السعودية الثانية ١٨٤٠-١٨٩١، الرياض ١٩٧٤.
- عبد الله يوسف الغنيم، اقاليم الجزيرة العربية بين الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة، الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، ١٩٨١.
- عثمان بن بشر النجدي الحنبلي، عنوان المجد في تاريخ نجد، الجزء١، الرياض، مطابع القصيم، ١٣٨٥هـ.
- علي عبد الله فارس، شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تأريخ الخليج العربي ١٦٠٠-١٨٥٨، الشارقة، مطبعة المسار، ١٩٩٨.
- فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي ١٨٧٠-١٨٨٣، الكويت، دار ذات السلاسل، ١٩٨٣.
- فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الجزء١، الكويت، دار ذات السلاسل، ١٩٨١.
- فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣-١٩١٤، الجزء٢، الكويت، دار ذات

السلاسل، ١٩٨٤.
- قدري قلعجي، الخليج العربي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.
- كريم طلال الركابي، التطورات السياسية الداخلية في نجد ١٨٦٥ـ ١٩١٤، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٤.
- مبارك بن علي الهنائي، العمانيون وقلعة ممباسا، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٠.
- مديحة أحمد درويش، سلطنة عمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢.
- محمد ابو العلا محمد، موقع عمان الجغرافي وعلاقاتها المكانية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.
- محمد بن عبد الله السالمي وناجي عسّاف، عمان تاريخ يتكلم، دمشق، المطبعة العمومية، ١٩٦٣.
- محمد صفي الدين، افريقيا بين الدول الاوربية، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٩٥٩.
- محمد متولي ومحمد ابو العلا محمد، جغرافية الخليج العربي وخليج عمان ودول شبه الجزيرة العربية، الكويت، الطبعة٢، ١٩٨٥.
- محمود علي الداوود، احاديث عن الخليج العربي، بغداد، د ((ت)).
- محمود علي الداوود، الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ـ١٩١٤، الجزء١، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦١.
- محمود علي الداوود، محاضرات في تاريخ عمان الحديث، القاهرة، ١٩٦٤.
- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، المجلد الثالث عشر، بيروت، ١٩٩٩.
- نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، تحفة الاعيان بسيرة اهل عمان، الجزء٢، القاهرة، ١٩٦١.
رابعاً: الكتب المعربة.
- احمد حمود المعمري، عمان وشرقي افريقيا، ترجمة محمد أمين عبد الله، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨٤.
- احمد شفيق، الرق في الاسلام، ترجمة احمد زكي، القاهرة، ١٨٩٢
- اداموف. الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، البصرة، مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٩.
- جرانت، أ.ج وهارولد تمبرلي، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ـ١٩٥٠، ترجمة محمد علي ابو الدرة ولويس اسكندر، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٦٧.
- حسين عبيد غانم غباش، عمان الديمقراطية الإسلامية: تقاليد الامامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠ـ١٩٧٠، ترجمة انطوان حمصي، بيروت، ١٩٩٧.
- رمضاني، ر.ك، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤.
- رنوفان. ببير، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ـ١٩١٤، ترجمة جلال يحيى، القاهرة، دار نشر الثقافة، ١٩٦٧.
- سالمة بنت سعيد بن سلطان، مذكرات اميرة عربية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، د ((ت)).
- سلطان بن محمد القاسمي، خرافة القرصنة العربية في الخليج، ترجمة التيجاني حسب الرسول النور، الشارقة، ١٩٨٦.
- عبد الامير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ـ١٧٧٨، ترجمة هاشم كاطع، بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٧٧.
- عبد الله بن صالح الفارسي، البو سعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبد الله، سلطنة عمان،

وزارة التراث القومي والثقافة، د ((ت)).
- فشر، هـ.ا.ل، تاريخ اوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ـ١٩٥٠، ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، دار المعارف، الطبعة٦، ١٩٧٢.
- فيليبس. وندل، تاريخ عمان، ترجمة محمد امين عبد الله، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨١.
- كيلي، جون. ب، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ـ١٨٧٠، ترجمة محمد امين عبد الله، الجزء١ـ٢، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٧٩.
- كيلي، جون.ب، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة خيري حماد، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧١.
- لاندن. روبرت جيران، عمان منذ ١٩٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٩٨٤.
- مايلز. س.ب، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد امين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٦.
- مولي. ايزارد، الخليج ومحاولات الغرب للتقرب إلى شبه الجزيرة العربية، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، القاهرة، مطبعة الاهرام، ١٩٨٠.
- والتر. رودني، اوربا والتخلف في افريقيا، ترجمة احمد القصير، الكويت، مطابع الرسالة، ١٩٨٨.
- ولنكسون.ج، عمان: تاريخاً وعلماءً، ترجمة محمد امين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٠.
- ويلسون، ارنولد .ت، الخليج العربي: مجمل تاريخي منذ اقدم الازمنة حتى اوائل القرن العشرين، ترجمة عبد القادر اليوسف، بيروت ١٩٦٠.

خامساً: البحوث والدراسات (العربية والمعربة)

- احمد عبيدلي، الحملة العسكرية على رأس الخيمة ١٨١٩ ـ ١٨٢٠، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت)، يوليو (تموز)، السنة٨، ١٩٩٨.
- ألهام المانع، دولة على حافة التغيير، العائلة السعودية بين دعوات الاصلاح والانشقاق، بحث منشور في موقع على شبكة الانترنت،
www.gulfissues.net
- جريدة الوطن (عمان)، الإمام عزان بن قيس: كرامات الاولياء، العدد ٧٨٨٨، ٢٣ شباط ٢٠٠٥.
- بنيان سعود بن تركي، الجالية الهندية في شرق افريقية بين هامرتون والسيد سعيد ١٨٣٢ ـ ١٨٥٦، مجلة المؤرخ المصري (القاهرة)، العدد ١٣، ١٩٩٤.
- جاد محمد طه، بريطانيا وتقسيم سلطنة مسقط وزنجبار، مجلة المؤرخ العربي، (بغداد)، العدد ٥٤، ١٩٩٧.
- جاد محمد طه، دور بريطانيا والمانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، من ابحاث ندوة: العلاقات العربية ـ الافريقية دراسة تاريخية للاثار السلبية للاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- جاد محمد طه، تجارة الاسلحة في مسقط قديماً، مجلة الدارة، (السعودية)، العدد٢، السنة٧، ١٩٨١.
- جمال زكريا قاسم، سلطنة مسقط وزنجبار بين الوحدة والانفصال، من ابحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية (٢٩ ـ٣١ آب ١٩٨٧)، الجزء٢ (العلاقة بين الخليج وشرق افريقيا).
- دياكوف، نيكولاي .إن، شبه الجزيرة العربية والخليج من خلال الوثائق والدوريات الروسية بسان بطرسبرج، مجلة الوثيقة، (البحرين)، العدد٢٦، السنة ٢٣، يوليو (تموز) ٢٠٠٤.
- دريكو، د.أ، مقدمة في الفن المعماري العسكري العماني في الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، ترجمة هلال بن سعيد الشيباني، مجلة نزوى (عمان)، العدد٣، السنة١، يوليو

(تموز)، ١٩٩٥.
- رياض جاسم محمد الاسدي، النشاط الالماني في الخليج العربي ١٩٠٠ـ١٩١٤، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة (مركز دراسات الخليج العربي)، العدد المزدوج (٧٣ـ٧٤) آذار ـ حزيران ٢٠٠٠.
- ريتشارد اميل حايك، الأنظمة النقدية الخليجية بين الاستقلالية والوحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٥١، يوليو (تموز) ١٩٨٧.
- سعيد بن محمد الهاشمي، القيمة العلمية لجولات القنصل البريطاني مايلز في سلطنة عمان ١٨٧٤ـ١٨٨٥، بحث منشور على موقع في شبكة الانترنت.
www.daraha.org
- سلمان لفتة الزيدي، علاقات عمان مع القوى الاوربية في عهد سلطان بن احمد ١٧٩٣ـ١٨٠٤، مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد ٣٤، السنة ١٧، يوليو (تموز) ١٩٩٨.
- منى محمد علي عبد الجبار الطائي، دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربية ـ الافريقية، من ابحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية (٢٩ ـ ٣١ آب١٩٨٧): العلاقة بين الخليج وشرق افريقيا، الجزء٢.
- شوقي الجمل، المراكز العربية على ساحل افريقيا الشرقي، مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد ١٩، السنة ١٥، يناير (كانون الثاني) ١٩٩٦.
- صادق ياسين الحلو، القرصنة: ابتكرها الاوربيون واتهموا بها العرب المدافعون عن مياههم وديارهم، مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد ١٢، السنة ١٦، يناير (كانون الثاني) ١٩٩٨.
- صالح محمد العابد، هل استهدفت الحملة الفرنسية على مصر غزو الهند؟، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، (بغداد)، ١٩٨١.
- طارق نافع الحمداني، دور عرب عمان في اقصاء البرتغاليين عن الخليج العربي في النصف الأول من القرن السابع عشر، مجلة البحوث والدراسات العربية (بغداد)، العدد ٣، السنة ١٩٨٤.
- طارق نافع الحمداني، الدولة العثمانية وروسيا في الخليج العربي، مجلة الوثيقة، (البحرين)، العدد ١٦، السنة٩، ١٩٩٠.
- طاهر يوسف عكاب الوائلي، موقف عمان من التدخل الايراني في شؤون البحرين ١٧١٥ـ١٨٢٠، بحث غير منشور محفوظ لدى مؤلفه، ٢٠٠٥.
- طاهر يوسف عكاب الوائلي، النزاع العماني ـ الفارسي على بندر عباس ١٧٩٤ ـ ١٨٧١، مجلة الأستاذ، كلية التربية/ ابن رشد (جامعة بغداد)، العدد ١٤، آيار ١٩٩٩.
- عامر محمد الحجري، تاريخ العلاقات العمانية ـ الافريقية، من بحوث مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية، (الدوحة)، ١٩٧٦، الجزء٢.
- عبد الرحمن علي السديس، العلاقات بين عمان وزنجبار (١٢٧٧ـ١٣٠٧هـ ١٨٦١ـ١٨٩١م)، مجلة الدارة، (السعودية)، العدد ٢ ، السنة ١٤٢٠هـ.
- عبد القادر حمود القحطاني، مضيق هرمز وامن الخليج العربي، مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد ٣٨، السنة ١٩، يوليو (تموز) ٢٠٠٠.
- عبد الكافي صطوف، العلاقات الانكليزية ـ الفرنسية ١٨٩٨ـ١٨٩٩، مجلة دراسات تاريخية (دمشق) ، العدد المزدوج (٥٩ـ٦٠)، السنة ١٨، كانون الثاني ـ نيسان ١٩٩٧.
- عبد الملك بن عبد الله الهنائي، العلاقات الدولية لعمان: شواهد من الماضي، مجلة نزوى (عمان)، العدد٣٦، السنة ٢٠٠٣.
- عبد الله بن علي العليان، التاريخ البحري العماني، مجلة نزوى (عمان)، العدد ٢٩، السنة ٢٠٠٢.
- علي ابا حسين، فترة التنافس الاوربي بين عامي ١٦٥٠ـ١٨٠٠، ونظرة المبعوثين الاوربيين إلى القوى العربية الفاعلة آنذاك، مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد ٣٤، يوليو (تموز) ١٩٩٨.
- عويضة بن متيريك الجهني، اثر الحملات العثمانية ـ المصرية على نفوذ الدولة السعودية في عمان، مجلة الدارة (السعودية)، العدد٤، السنة ١٤٢٥هـ.

- غانم محمد رميض العجيلي، السياسة العمانية تجاه البحرين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات في الدراسات والاثار (بغداد)، العدد ١٠، السنة ٢٠٠٢.
- فاضل محمد عبد الحسين، الصراع البريطاني - الفرنسي حول تجارة السلاح في عمان ١٩٠٠-١٩١٤، مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد٤١، السنة ٢١، يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٢.
- لؤي بحري، اضواء على الاطماع الالمانية في مسقط ومشروع سكة حديد اليمن في اواخر القرن التاسع عشر، من بحوث مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية، الدوحة، ١٩٧٦، الجزء٢.
- لورنس لوكهارت، التهديد العماني ونتائجه في اواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، ترجمة علاء الدين احمد حسين، مجلة الخليج العربي (جامعة البصرة)، العدد ١٠، ايلول ١٩٨٠.
- ماكران وشيرن مهتا، تجار كجرات والتجار العرب، مجلة الوثيقة (البحرين) ، العدد ٢٣، السنة ١١، تموز ١٩٩٣.
- محمد حسن العيدروس، الموقف البريطاني من التوجه المصري نحو ساحل عمان، مجلة دراسات تاريخية (دمشق)، العدد المزدوج ٥٩-٦٠، السنة ١٨، كانون الثاني - نيسان ١٩٩٧.
- محمد مرسي عبد الله، الخلفية التاريخية لموانئ الخليج العربي، مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، العدد ١٩٨٦.
- محمد مرسي عبد الله، بلاد عمان: فصل من كتاب (Beschielbung Von Arabian) للرحالة الالماني نيبور، مجلة المؤرخ العربي (بغداد)، العدد ٤٧، السنة ١٩، ١٩٩٢.
- مصطفى عبد القادر النجار، العلاقات الدولية لروسيا والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة)، العدد٢، السنة ١٩٧٥.



المصادر الأجنبية

أولاً: الوثائق البريطانية غير المنشورة

- F.O, 27\3611
- F.O, 60\587-591
- F.O, 248\701

ثانياً: الوثائق الأجنبية المنشورة

١- البريطانية:

- Bailey, R.W. (ed)., Records of Oman 1867-1947, vol. I. II. VI, Buckinghamshire England, 1988.
- British Admiralty, (ed)., A Collection of First World War Military Hand Book of Arabia, Vol. II, London, 1988.
- Hurewitz, J.A. (ed)., The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Records 1535-1956, Vol. I (1535-1914), London, 1975.
- Penelope, Tuson and Emmar Quick (ed)., Arabian Treaties 1600-1969, Vol. III, Oxford, 1992.
- Penelope, Tuson and Emmar Quick (ed)., Records of the Emirates Primary Bocument 1820-1958, Vol. 3,5 ,Oxford, 1990.
- Report on The Administration of The (Persian) Gulf Political Residency and Muscat Political Agency, Vol. II, III, IV, Oxford, 1986.
- Rush, A.D.L., Ruling Families of Arabia: Sultanate of Oman: The Royal Family of Al Bu Said, Oxford, 1991.
- Saldanha, J.A. (ed)., Precis of Correspondence Regarding 1854-1905, oxford, 1986.
- Saldanha, J.A. (ed)., Precis of Trucial Coast Affairs, 1854-1905, London, 1986.
- Saldanha, J.A (ed)., The (Persian) Gulf Precis, Vol. III: Precis of Maskat Affairs 1892-1905, London, 1986.
- Saldanha, J.A (ed)., The (Persian) Gulf Precis- Selection From State Paper

Bombay: Summary of Events 1600-1800, London, 1986.

- Schofield, Richard and Gerald Blake. (ed)., Arabian Bounderies Primary Documents 1853-1957, Vol. 1,9, London, 1988.

- Thomas, R.H. (ed)., Selections from The Records of the Bombay Goverment, New series: Historical and other Information connected with the Province of Oman, Mascat- Bahrain and other Place in the (Persian) Gulf, Bombay, 1856.

٢- الالمانية:

- Johannes, Lepsius. (ed)., Die Groose Politik Der Europä Ischenkabinette 1871-1914, Vol. 8 , Berlin, 1924.

ثالثاً: الكتب الانكليزية.

- Allen H. Calvin ; Oman the Modrenization of the Sultanate, London, 1987.

- Al – Taba Tabai Talib Abbas; The Conflict between the Sultanate of Mascat and the Imamate of Oman, Longland University, 1964.

- Argange, Robert, Europe Since Waterloo, Heath Co., Newyork,1961

- Badger, George P. ; History of the Imames and Seyyids of Oman by Salil Ibin Razik A. D 661-1856, Newyork, 1970.

- Bennet, Norman. R.; History of the Arab State of Zanzibar, London, 1978.

- Busch, Briton Cooper; Britain and the (Persian) Gulf 1894-1914, University of California, 1967.

- Celement, F.A. ; Oman: The Reborn land, London, 1980.

- Coupland, R. ; East Africa and its Invaders From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856, Oxford, 1967.

- Coupland, R. ; The Expolitation of East Africa 1856-1890, U.K, 1939.

- Curzon, George N ; Persia and the Persian Question, London, 1966.

- Fraser, L. ; India Under Curzon and After , London , 1912.

- Freeman, Grenvill G. ; The East Africa Coast: Select Documents, London, 1975.

- Gray, John ; History of Zanzibar From Middle Age to 1856, London, 1962.
- Giss, I, ; German Foriegn Policy 1871-1917, London, 1971.
- Greave, R.L.; Persia and the Defence of India 1884-1892, London, 1959.
- Graves, Philips ; The Life of Sir Percy Cox, London, 1940.
- Halliday, F. ; Arabia Without Sultan, Paris, 1969.
- Hawley, Donald; The Navy and the Slave Trade, London, 1987.
- Kumar, Ravinder ; India and the (Persian) Gulf Region 1858-1907: A Study in British Imperial Policy, London, 1965.
- Langer, W.L. ; The Diplomacy of Imperilism 1890-1902, Newyork, 1966.
- Mabel, Jackson H. ; European Power and South East Africa, Newyork, 1967.
- Macbean, W.A ; Russian- Advances in Asia 1890-1895, Prepared in the Intellgence Divison of the War, No VIII.
- Marlowe, John. ; The (Persian) Gulf in the Twentieth Centery, London, 1962.
- Morriott, J. ; The Easteren Question: An Historical Study in European Diplomacy, Oxford, 1958.
- Nicholls, C.S. ; The Swahili Coast Politic Diplimacy and Trade on the East Africa Littoral 1798-1856, newyork, 1972.
- Pearce, F.B.; Zanzibar The Island Metroplis of Eastern Africa, London, 1979.
- Risoo, Patricia; Oman and Muscat an Early Modern History, London, 1986.
- Robert, P. Gwinn (ed).; The New Encyclopeadia Britannica, Chicago, 1988.
- Skeet, Ian ; Muscat and Oman the End of an Era, London, 1974.
- Sykes, Percy C. ; A History of Persia, London, 1930.
- Taylor, A.P. ; The Struggle For Matery in Europe 1848-1919, London,

1955.

- Thomas, Bertram; Arab Rule Undar the Al- bu Said Dynasty of Oman 1741-1937, London, 1938.
- Towsend, John; Oman the Making of Modern State, London, 1977.
- Williams, Seton; Brtain and the Arab State, London, 1948.
- Wilkinson, John C.; The Imamate Tradition of Oman, Cambridge University, 1987.
- Zwemer, S.M.; Arabia; the Cradle of Islam, Newyork, 1900.

رابعاً: البحوث والدراسات الانكليزية.

- Abahussain, A.; Russian-Saudi Kuwait and Oman Relations:

- مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد ٤٧، السنة ٢٤، يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٥.

- Bidwell, R.; A Collection of Text Dealing With the Sultanate of Mascat and Oman and its Internationals: The Jurnal of Oman Studies, Mascat, 1980, Vol.6.
- Hawley, R.; Oman Silver: Jurnal of Asia Affairs, (London) Feb. 1986.
- Roger, M. Savory ; The Heyday of the Chine Trade From Seventh to Tenth The (Persian) Gulf States A General Survey (London), 1986.
- Yapp, M. ; The (Persian) Gulf in the Ninteath and Twentieth Centuries: The (Persian) Gulf States A General Survey (London), 1986.

خامساً: المصادر الأجنبية الأخرى

١- الفرنسية:-

- Al- Azzawi, Mohammad. ; Les Interets Francais Dans Le Golfe Arabe Des Annees 1844-1890, De Majtrise, Universite De Provence (Marseile), 1977.
- Al- Hilo, Sadik.; L'Europe Et' Les Problemes Maritimes Do Golfe Arabe De' 1789-1857, Ducurat Lettes Et' Sciemces Humanias, University, De Provence (Paris), 1983.
- Kajare, Firouz P.; Le Sultant D` Oman: Etude D` Histoire Diplomatque, Paris, 1914.
- Miege, J.L.; L `Oman Et L` Afrique Orientale: La Peninsule Arabique D` Aujourd Hui, Tome II, Paris, 1982.

٢- كتاب باللغة الفارسية:

- محمد علي جناب، خليج فارس: نفوذ بيكانكان ورويدادهاي سياسي ١٩٠٠-١٨٧٥، طهران، بزوهشكاه علوم انساني، د ((ت)).

٣- صحيفة انكليزية:

- The Times, 6 June. 1899.

٤- مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- www.Cdr.gov.ae\arabie
- www.daraha.org
- www.gulfissues.net
- www.history\safhat4.htm
- www.home.wxs.nl/~pbdavis/consuls.htm
- www.worldstatesman.org\bahrain\india\mauritius\oman